

بسم الله الرحمن الرحيم
ان الله على كل شيء قدير

قد طبع هذا الكتاب من اكل المستطاع الذي يري بزمه باعلى الانوار التي هي شمس
الهدى والى اوى لسائل القدر بمنزلة الشمس يتصايق الرواية وشكل لوقايت الدراية

بسم الله الرحمن الرحيم
مع منتهى
البر والعبادة

لما علمت ان هذا الكتاب قد اكمل في سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية
سنة اثنى عشر من شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

في اثنى عشر من شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية
في اثنى عشر من شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

فهرس المجلد الاول من فتح القدير

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٤	كتاب الطهارة	٢٣٥	فصل تعلق بيزن السوفية	٢٥٩	فصل في حد الرداء
١٥	فصل في نواقض الوضوء	٢٣٦	باب صلوة المنيق	٢٥٥	كتاب الصوم
٢٢	فصل في اهل	٢٣٨	باب عبودية الكفاية	٢٥٦	فصل في رتبة السنان
٢٩	باب الاموال الذي يجوز الوضوء به	٢٣٩	باب صلوة المسافر	٢٥٨	باب ما يوجب القضاء كالتفارة
٣٠	فصل في البيرة	٢٤٠	باب صلوة الجمع	٢٥٩	فصل في العواضيل
٣٣	فصل في الاسلحة	٢٤١	باب صلوة العين	٢٦٠	فصل في ما يوجب على نفسه
٣٨	باب التيميم	٢٤٢	فصل في تكبير الشرائع	٢٦١	باب الاعشكات
٤٥	باب المسح على الخفين	٢٤٣	باب صلوة الاسود	٢٦٢	كتاب الحج
٤٦	باب ايض	٢٤٤	باب صلوة الالة تدار	٢٦٣	مقدمه في احكام الحج
٤٧	فصل في المستحبات	٢٤٥	باب صلوة النوى	٢٦٤	فصل في فضل ما يزرع
٤٨	فصل في النقاس	٢٤٦	باب اجتناب	٢٦٥	فصل في مسائل شتى من فروع الحج
٤٩	باب الانحاش وقطير	٢٤٧	فصل في اهل	٢٦٦	باب القرآن
٥٠	فصل في الاستسما	٢٤٨	فصل في الكفنيين	٢٦٧	باب التمتع
٥١	كتاب الصلوة	٢٤٩	فصل في الصلوة على الميت	٢٦٨	باب اجتناب
٥٢	فصل في اوقات المستحب	٢٥٠	فصل في محل سجدة	٢٦٩	فصل في الجماع ودواعيه
٥٣	فصل في اوقات المكروه	٢٥١	فصل في الدفن	٢٧٠	فصل
٥٤	باب الاذان	٢٥٢	باب الشية	٢٧١	باب مجاورة الميتات لغير احوال
٥٥	باب شروط الصلوة	٢٥٣	باب الصلوة في الكلب	٢٧٢	باب الاضافة الاحرام الى الاحرام
٥٦	باب نية الصلوة	٢٥٤	كتاب الزكاة	٢٧٣	باب الاحصاء
٥٧	فصل في القراءة	٢٥٥	باب صدقة الصواميم	٢٧٤	باب الفواص
٥٨	باب الامانة	٢٥٦	فصل في البقر	٢٧٥	باب الحج من الغيرة
٥٩	باب احمد في الصلوة	٢٥٧	فصل في الغنم	٢٧٦	باب العدي
٦٠	فصل في المسبوق	٢٥٨	فصل في اهل	٢٧٧	مسائل مشهورة
٦١	باب ما يندب الصلوة وما يكره فيها	٢٥٩	فصل في الفسلا والعمال	٢٧٨	المقصد الاول في ايمان اهل المدينة
٦٢	فصل في تنافي نوازل البعث	٢٦٠	فصل في اهل	٢٧٩	فصل المقصد الثاني في المجاورة
٦٣	فصل في من يتقبل القبلة	٢٦١	باب زكاة المال	٢٨٠	فصل المقصد الثالث في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم
٦٤	باب الوتر	٢٦٢	فصل في الذهب	٢٨١	عليه وسلم
٦٥	باب النافل	٢٦٣	فصل في العروض	٢٨٢	تم
٦٦	فصل في القراءة	٢٦٤	باب نين مير على العاشر	٢٨٣	باب في المعادن والركاز
٦٧	فصل في قيام رمضان	٢٦٥	باب زكاة الزروع والثمار	٢٨٤	باب من يجوز من الصدقة الذي من لا يجوز
٦٨	باب ادراك الفريضة	٢٦٦	باب من يجوز من الصدقة الذي من لا يجوز	٢٨٥	باب صدقة القطر
٦٩	باب قضاء الفوائت	٢٦٧	باب صدقة القطر	٢٨٦	
٧٠	باب سجود التوبة	٢٦٨		٢٨٧	

محمد رسولی ریحان‌الزما را به ابابکھی میاد که فهرست کتب موجوده کا نشانده او در اختیار اگرچه بذریعہ فهرستهای جدید الگانه پیوسته
اشتهای پیروی و کسب قیمت چنین می نماید که ساهی بعضی کتب دینیه سنت و جماعت از نقد و قبول نویخته کلام و حدیث که نسبت تمام این
کتاب مشتمل بر این علمان علمای فقه و شافعی و مالکی و حنبلی و غیره و علمای اخلاق و معارف و علوم و معجزه و نبوت و احوال و انقیاد و انانیت

تفسیر جینی تمام و کامل	تور الدیله ترجمه اردو شریعت دقایق	کتاب فقہ عربی و اصول فقہ
تفسیر سورہ فاتحہ	ترجمہ اردو و کلام الدقائق	فتاویٰ عالمگیری تمام و مکمل
رسول القرآن	الحج اچھی سی ذریعہ اشعار	شریعت الیاس شرح مختصر الوقایہ
فتاویٰ القرآن	توراتو نیایش	ہدایت شریعت کامل مع ترجمہ فارسی
تفسیر القرآن فی تخریر الانوار	رسالہ فرائض	ہدیت الفتاویٰ شریعت رسالہ عقدیہ
میزان الفقہان	مسکب التفتیح	امبار معلوم عربی بہ چہا چیلد
کتاب احادیث و اوراد	عن الیہ فی مسائل الرضا ع	مختصر الوقایہ
مسطافی شریف شرح صحیح بخاری مکمل	مذکرہ الجمعہ	جامع الیوم
صحیح مسلم مع نویدی شریعت	احکام لمحبین	شرح وقایہ محشی بخاری مختصہ
شرح صحیح حصین	موضع الحق	شریعت دقایق مع طبلی
محررات ویرل	ہزار مسئلہ	فتاویٰ کنز الدقائق عربی
شرح سفر السعادت	شریعت محمدی	نراقش شریعتی شریعت سراجیہ
تعبیر الروبا	رسالہ کاید باب الحج	نور الانوار تور الاقار
تحدیث الاخیار ترجمہ شریعت الانوار	رسالہ الکلیں	مجموعہ تفتیح تورفتیح
سنن ابن ابی	فتاویٰ کاملہ اشعار و الامام	تورفتیح و طبلی
اوراد و نقش بندہ	حیات الفقہ	اشیخ الامام ہاشمیہ تلمذہ
سید الانوار	فتاویٰ الفربس	اشیخ و شریعت تلمذہ
ترجمہ محربات ویرلی	کتاب تفسیر و شریعت آن	فتاویٰ شریعت ہدایت بخاری مختصہ
ترجمہ تعبیر اردو یا سنی تبادل المنام	تفسیر کشف	مذہب شریعت تمام و مکمل
مہمان اللہیت ترجمہ عوارف المعارف	نکاتہ الکشاف	کتاب فقہ فارسی و اردو
کیبای سعادت	ہدایت شریعت	ترجمہ اردو و مختصر ہر چہا چیلد
الکسیر بہ ترجمہ کیبای سعادت	تفسیر آفاقان	حقیت سعادت
شرح مشنوی شریف تصنیف مولانا	تفسیر جلیل القاب سراج المیزان	سین البیان
بحر معلوم	ہدایت حاشیہ بلالین	فتاویٰ ہدایت تمام و مکمل
انوار محمدی	جولہ فقہان مترجم	مالا بہ سنہ فارسی
تحقیق الانساب	مجموعہ زمین القاری	کشف حجاب جینی مالدارو
	تفسیر سوره یوسف منظوم	نراقش ترجمہ امبار معلوم مکمل
	تفسیر زوال شریعت	

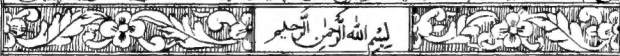
إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

المدعي الحادي لمسأل النقد المحقق بتتبعه الرواية المتضمنة لوقوع المدعي في

This image shows a full-page spread from a manuscript, characterized by its dense and intricate floral and foliate decorations. The background is filled with a repeating pattern of small, stylized flowers and leaves. Overlaid on this are several large, ornate cartouches or medallions. The central medallion contains the main text, written in a large, elegant, and highly stylized Arabic calligraphic script. Above and below this central text are smaller, similarly decorated medallions, also containing calligraphic text. The entire page is framed by a wide, decorative border that mirrors the floral motifs of the background. The overall aesthetic is typical of classical Islamic manuscript illumination, emphasizing geometric and floral patterns and the art of calligraphy.

لعلنا نخرجهم من العدا اليقظا كل الكلفان لحدوث التفتيش الاسلامي الذي يجمع بين العلم
والمعرفة في جميع الفاضل اعين العلم مولانا عظيم سيد احمد علي قاضي فاضل دارالعلوم
سكسنة له جوده الاسلام جميع

في أربعين يوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ



الحمد لله الذي على عالم العالم اعلامه واظهر شعائر الشريعة واحكامه وبعث سالوا وانباء صلوات الله عليهم اجمعين ليكمل
هادين واخلفهم علماء الى سننهم طرعين يسلكون فيما لم يؤتوهم سالكا فيهم اذ مسترشدين خفيه ذان هو ولي الرشاد وحق الال التبيين
بالتوفيق حتى ضمو اسائل مركب حلل وديق عيون الحوادث متعاقبة التوفيق والوزايل يضيق على انطاق الموضوع واقتضاها المساور بالاعتبار من الموارث
والاعتبار بالاشكال بالالتفات الى التوفيق على الاختصاص عليها بالالوعة وقبح على الموعظة بكبرية التبتك ان اشياء توفيقية ابلغت حارها من كبريات التفت
تتوفاك والوديعه عظم السوء وحدها كمال كفته كمال الفرم تفتت فيه مدام الحظا وحديث الله لعله الكفا فيصرف عن الفاعل الشرح كلف
موسوم بالكله اياهم فيه بتوفيق الله تعالى عن الرواية وشئون الدالية ناكلا لاداءه وكل اياهم من هذا النوع من الامور ما انه يستعمل على اصول
يتبين ان اصول اسأل الله تعالى ان يوفقني لامعانهم في المسادة بعد اختتامها حتى ان مررت على حيزه التوفيق يرغب في الاطوار اكبره من
اعمله الوقت عنه يقتصر على الامور ولا تفصيل لما في توفيقهم من احوالهم وكله فترسالي بعض احوال اني امل على الله ان يفتحني مستفيدا بالله
تعالى في خير ما اقول له مشغورا اليه في التيسير ما احواله انه ليس كل عيب هو ما يلائم قديروا بالاجابة تجد بروحنا الله ونعم الوكيل

وتمتدح عليه العالمين على العلم والعلم من العلم بالفتح والصلوة والسلام على خليفته محمد النبي الأكرم المبعوث إلى سائر الأمم بالشرع الاقوام المنهج الاكمل صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبعد فهذا تعليق على كتاب الهداية الامام العلية رب العالمين ابني الحسن علي بن ابي كرب بن عبد الحليم الرشدي المرتضى في شرح الامام اسكن الله جرحته دار السلام شرعت في كتابته في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وعشرين فتمت عند الشروع في قراءته لبصير الاخوان ارجو من كرم بني سمانه ان يهدي فيه صواب الصواب وان يجمع فيه على ثبات الفرق بين السالكين والغير السالكين مع هذه الطائفة الرواية ومجاهدا في السنية في طلب النهاية وايضا جازاة اسئل ان يحول نصا لوجه الامام جوبا لرضاه الموصل الى جنات النعيم بما واتي كنت قرات تمام الكتاب سنة ثمان عشرة واثنين عشرة على وجه الاتقان والتحقيق على سبيل الشيخ الامام جوبية المحمدين وطلعت الحفاظ المتقين سلاح الدين عمر بن علي الكفائي الشيباني قدس سره لهداية هذه القدر بمرحمة واسكنه جنة جنة وهو قدس سره على شاخ غطاء من جليلهم الشيخ الامام شيخ الاسلام علاء الدين السبكي وهو من شيوخ السيد الامام جلال الدين شاح الكتاب وهو من شيوخه قدوة الامام علاء الدين المحمدي علاء الدين عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق وهو من شيوخ الشيخ الكبير اتا والعلما حافظ الدين الكبير وهو من شيوخ الامام شمس الدين جوبين عبد الشا بن محمد كوردي وهو من شيوخ شيخ شيوخ الامام جوبية شيخ عالم المصنفون بالسنية صاحب الهداية قدس سره لطيف العبد الضعيف في هذا الكتاب وقدرة قبل من اوله الى فصل الوكالة بالفتح واحوجه على قاضي القضاة جمال الدين حمدي بالاسكندرية وبما قرات بعضه الضياء على الشيخ زين الدين المعروف بالاسكندري بقية المحمدين نعمهم الله بمرحمة اجيبهم في ما وجاب لبصير الله بمرحمة الكبر من قدري بالانتيب بتهمة علمت ان فرغ من جود العاد على كل شيء وسيتبع

وقد انشر فتح القدير للعاذ الفقير والمحتاج الاقوة بالله تعالى العليم

والى شئني الاذنين لان الواجبة تقع بمجد الجلالة وهو مشتق منها والرققان والكعبان يدخلان في الفصل
عندنا خلافا للزفر وهو يقول ان الغاية لا تدخل تحت المنكح كالليل في باب الصوم وكلنا ان هذه الغاية
لاستقامتها واداء اولادها لا تستوعب الوظيفة لكل من في الصوم بل الحكم ايها اذا لم يطلع على الاستقامتها والكعب العظم في

شئ من الحج العادة وانما طول من سبب رطل اجتهاد من فعل الغير حتى لو كان اصغر من تصايد يجرى السح على الصلوة في الاسم وتقصا
ثالث الفات قوله والى شئني الاذن يعطى نظره وجوب ادخال البياض المتعرض من الصغار والاذن بعد جأته وهو قولها خلافا لابي يوسف
لان السقط ههنا بات ولم يقر به ويصل ايضا وجوب الاستدلال على شعر اللحية لانه اجب على الرجل وجوبه ذلك واختلفت فيه الروايات عن
ابي حنيفة من حج فنهى عن مس رمها وعن مس يالما في البشرة وعن لا يتعلق بشئ وهو روايت عن ابي يوسف فمن ابى يريعت ههنا بها وشارعنا
في الفصل الى ان يجنب غسل كليل من البول الاصغر في الفسادی الطهيرة وعليه الفتوى لانه قد مضى البشوة فحمل الفرض اليك ما جئنا به في المباح
عن ابي شجاع انه جرد مما سوى ذلك في الاكثرة اما المصنعة التي ترى بشرة ما يجنب الاصل المائل بالتمسك والاداء على شعر الذنوب ثم حلقه كليل
نفس الذنوب وفي الباقى لقول الشاب لا يجب تخليد وان طالع يجب تخليد واصل المائل الشفتين وكان وجوب حلقه سنون فلا يشترط قيا
في سقوط غسل ما تحت بخلوات اليد فان اعطاه هو السنون بخلوات فبطلت حلقه لا يجب بشرة او اصيل المائل بالتمسك بل ارسال عليها انوار
لا يميزه في شدة ما لم يغفل فيه شدة الاصل لعدم علمه بمقتضى قيامه بالناس انفس في التعميم من اصيل المائل منابت شعرك جميعين
والشارب من الاداب من غير تفصيل اما المصنعة فبطلت في الغلغلة والوجه الكثر عندنا من رطل واداءه فلهذا في جميع الاصناف كان
وهو من الاطفا وفيها دون اطين او عجين او المرأة تنقع انما جاز في القوي والدفى في الدبوس فيها صمغ وعليه الفتوى فقال الاسكات
يجب اصيل المائل بالتمسك الا ان الدردن لم يولد منه قال الصغار فيه يجب الا اصيل المائل بالتمسك انما تحت اطلال الطفره من اصيل المائل
مقصود راسه على الظاهر لكن اذا طالع الطفره بغير رطل عرض الحائل كقطر شجرة ونحوه لانه عارض في التناول يجب في المعنى في القوي لان
دسوة اطفا المعنى بالتمسك وصول المخلات القوي ولو رطل باصل ظفره طين يابس فحده اولى قد راس الازمة من موضع الفصل
لم يميز لا يجب نزع الحاتم وتحريره اذا كان واهما والتمسك في الضيق الوجوب ولو طغت في رطله لم يميز من رطله ما كعب شئ يسقط غسل
ولو لم يميز وجب وقطاع الظاهر حتى خرجت من رطل الاصابع وجب غسلها ولو اوحدا ولو لم يميز على المنكح فانه يميز في الاصابع يجب
غسلها والاخرى زائدة فاما في مناسبات الفرض وجب غسلها فلا قوله من يزيل الغاية لا تدخل اي هذه الغاية المذكورة هنا لا تدخل
تحت الميناء فلا ملل للذكر غايته ان لم يميز وجهه وقوله كالليل في الصوم نظيره قياس لعدم اجماع فافق ما قيل المقر في لاصول
لغير الاستدلال بقا في الاشياء ههنا من الغايات ما يدخل تحتها فلا ملل منها فلا تدخل بالمشك وايضا ما بعد الفرض وجب
منه دخول في المسمى اليد والرجل استباحة فبقية رطله دخل ولده لا لاصل المقر وهو ان دخل في المسمى ولو اذكر رطله فلا ملل
تدخل بالمشك واداءه على هذا اصل من انه لو صحت لا يملك فلان في عدله دخل من انه يدخل فتركت الغاية غير خارج في لان الكلام في
اللفظ والايان حتى على العرف وجدان في العرف اللفظ كونه صلى الله عليه وسلم زاد المسمى من رطله لا يستلزم الاقتران بجزءه كونه على
وجه السنة كالزائدة في مسح الراس الى ان يتوجع ولا يخلص الا ينقل وغولها في المسمى لانه وجوبه القليل بشدة غلبة الاستعمال به وكونه
اذا كان كذلك فكل من الغاية زائدة لا يملك على تقديره انما شئت الاجل في رطله ما يفتي به قوله عليه السلام ويل العارفين من النار
بيان الله على تركه فيكون تصديقه صلى الله عليه وسلم على المرقوق وقع بنا لمراد من اليد فيصير من يغفل او غفل عليه قوله صلى الله عليه وسلم

هو الصحيح ومنه الكاعب قال والغرض في مسح الرأس مقدار الناصية ودهن الرأس لما روي في نسخة

ان النبي صلى الله عليه وسلم في مساحته قوم فبال وفوضا ومسيح على ناصيته ونخفه الكتاب الجمل الخوف بانه

يهوجه على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات وعلى ما رآه في اشتراط الاستيعاب وفي بعض

الروايات قدره من جنس اصحابنا من ثلث اصابه اليد بفضا كذا في نسخة الاصل في آلة المسح

اسم الكحل على البصر عند ما علم الله في قوله هو الصحيح انه زمان في كتابه من حيث هو في قوله

الذي يقع المحرم من غسل من ثلث اذ لا يجزئ في قوله الكتاب كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

منه من ثلث ما رآه في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

بما ذكره في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة في قوله كذا في نسخة

قال وسن الطهارة غسل اليدين قبل ادخالهما الاثناء اذا استيقظ المتوضي من نومه لقوله عليه السلام
«استيقظوا من منامه فامسحوا بيده في الماء حتى يغسلها ثلثا فانها لا يدري ان باتت يده»
وهذه اليد آلة التطهير فتسبب البداية في تطهيرها وهذا الفصل الى الوسم لوقوع الكفاية به في التطهير
قال وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسلم والمراد به في الفضيلة

باعتقال اليدين بل ان نوح جميعين في القيمة لا يجوز مع بدني بحيث يتعاضدا خصوصا اذا تم على الحجر الصلب بل الوجه عند انما مرسوم بالبحر باليد
والاصبعان منها التسمية في جهات الثلث لانها اكثر ارجاء المصل فيها وجس كذا يقتضي تعيين الاصابع باليد وجس مقتضى استحضار المصير قد ينفع
انما الله تعالى ما به المصير بقاءه بالآيات غنة فعلا لا سقلا افضل اخيرا لا يترك كون تلك الآلات على غير اليد شرا ثم شرا صاحبين
اليد حتى تكون جودا شرا لا ينبغي ذلك الله فقلنا بعدم جوازته وقد يقال انه امر بالاصبع بناء على ان البتة تتلشى وتفرغ قبل كون اليد في المصير
بمخالفة الاصبعين فبان الماتح في عين الاصبعين المصيرتين فصل في زيادة تحمل الاثناء الى قدر الغرض وبما شاهدها ونظروا في جملتها ثبات حكم
باعتبارها في اعتبارها حتى لا اكتفا بقدر ثلث اصابع يجوز ان الاصبعين لان بينهما من الماء بقدر اصبع ثالث وعلى اعتبارها وقتها لا على الرابع
الاخير لان ما بين الاصبعين على الفين الباطن الرابع الاخير عليه من جوار القيمة بالاصبعين انما الجوارح بالاصبع فانها بناء على رواية الاكثاف ثلث
الاصابع ورواها في راسه انما هو اولى بالاصبعين انما هو مخرج كجور على الارض والماء جوارحه ومنه مخرج الحجر والماء مقتضى قول ابى يوسف من جملتها
الاصبعين الاخر الاثناء على اليد الاثناء والى الراس من اذنه الى الصحن في خطه ونحوه لانه لا يتصل بمثل المصير الا فوق الاذنين فان ذلك على
ازاءة بطلان ما لو كانت زواياه شذوذين على راسه على علمها فانه لا يجوز واذا انشئت في كيفية المسح ان يمسح كيدوا صا على مقدم راسه
انما الى فناء على حديثه عيب شمس اذنية على ذكره وانما جازاة الساتع مطلقا سيما الاذنين لا كغيره في الادب والاصبعين على الغرضين للاصابع
انما الساتع لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذا كان من الراس حتى ياتوا فمما دلان احداهما من كيدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يمسح به ذلك فكان من الكيفيات السنوية ومنه ما شاعروا في حكايتهما ككب وى غيرهما وقد استوفى في فناء بل يمسح اذا اوجرت فمما
واظروا على كيدوا لم يقبل المالك سيرة جازا في الموضوع لانه وجب غسل المصير اعلم ان حديث النيرة المذكور في الكتاب تمام مرتين رواها جازا في فناء
من روايته سلم عنه عليه السلام فوضا بسم نبصية وعلى المصير الاخر واه ابن جابر عنه ان عليه السلام اتى بساطة قوم فقال يا مبيع القدر حتى
من دنى النيرة ورواه الشيخ علا الدين ارحم كبر من حديث النيرة ان صلى الله عليه وسلم نبصية ونصية من حديثه في السباطة
فما به المصير تخليقة القدوى في ثبت حديث السباطة في النيرة وليس كذلك بل قد رواه ايضا كما اخبره ابن جابر قوله سنن الطهارة خاصة
الشي الى ما هو مخرج وجب صدق الشتمع الطهارة في طهارة سنوية وسنة باطارية في سنة شلا صلوته طهارة باستنشق طهارة وجبة صلت
على غير ذلك ولست والسلام في المصير الطهارة المذكورة في الموضوع فافهم ان يومه كان السنن المذكورة سننا في الموضوع من انواع الطهارة التي لا يطلب
عليها نظيرة السلام من تركها حيا قولنا غنة الدين قبل اذنا لعلنا انما حفظنا في اخره الحديث المذكور في التحصين في بيان التوكيد وبما صحت في
منه في شمس من سنان وافهم فلا يغيب فيه في طوره حتى يخرج علمها ثم غسلها بما يقع عن الغرض فهو فرض تقديم سنة ولذا قال مخرج في الاول
بغسل الوضوء ثم غسل رايه وما نصية في الاستيقاظ فممن من المطلق فيه وسنن قديه باذنا ثم غسلها بالاجزاء وممسح البدن انما هو ما يقتضاه
مستحبيا بالماء فلا يغيب فيه بل يغسل به سنة مطلقا المستيقظ وغيره في اعتدائه ونحوه وهو الاول لان من ملى وضوءه عليه السلام قد مره وانما حكمي كان
واجب عادة لا يخصه ونحوه الذي يجوز في الطهارة بان الطهارة على وضوءه عن غير النور نعمت الاستيقاظ وتوهم الغناية السنة المذكورة
انما كانا في تحقيقها بآياته قوله تسمية الله تعالى انظر الى المنقول عن اسلمان في تعيين على النبي صلى الله عليه وسلم انما هو المستيقظ وهو الذي لا يدرى

فصل في نواقض الوضوء للمعا في الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى وجاء احد منكم من الغائط
او من المراة فليغتسل والاشارة الى ان ما يخرج من السبيلين كونه من السبيلين والاشارة الى ان ما يخرج من السبيلين كونه من السبيلين

العلم اجلي من التوايمن الخ وان يشرب فضل وضوءه مستقبلا فاما قبل وادى فاعدا وضوءه ركعتيه مقبليه ولا آيته استعد او تخفف ثيابه
 من المقاطع والاشارة بالشمال عند الاستنشق ويكره باليمين وكذا القدر الباق في الماء والزيادة على ثلاث في غسل الاضغاط بالاشمال
 كتمتته شك في بعض وضوءه قبل الغرض فعله شك فيه لان كل شك ولا غلا عليه وان شك بعد فلا مطلقا

فصل في نواقض الوضوء النقص في الاجسام بطال كيميائي المعاني الخواجا عن عادة ما هو المقصود منها قوله كل ما يخرج قيل
 يعني خروج ما يخرج ليس الاخراج المعاني لكن الظاهر ان الناقض هو النقص الخارج عن الفرج للجنس من كونه من النقص مع ان النقص هو ما يخرج
 في رفع ضده وضوءه الفحشاء الماهرة الناهية فانه ما يخرج وما يخرج ان يكون عليه ضعة ضعة شرعية اعني ضعة الفحشاء فانها شرعية
 وذلك لان الضرر بعد تحققها في المتهمة المتهمة للنقص ثم مظهر الحديث الذي يرويه ما يحدث قال ما يخرج من السبيلين من لم يجد ما يوجب منه
 عن ظاهره الا الاصلح عبارة بعض المصنفين وهذا لا يجوز على انه غير لازم اذا المعنى قد يقبل الجهر فانه يقال على المراد بالغض جبر كان او عرضا
 وما يقبل العرض فاما النقص الخارج عن الفرج شرطا على العلة ولا فاعدا لانه عليه تحقق الوضوء الذي هو الفحشاء والاشارة الى ان النقص لا يحصل الا
 طهارة فاعدا للنقص الى ان يخرج انسانة الى علة العلة قوله لقوله تعالى ولا يمسك بين يديه ما يخرج ودودة كانت او حصة او ربحا الا انما يستثنى منه
 وهو الربح الخارج من قبل والدودة من دمار الربح من الذكر فاعدا للاج فلا ينقص كارج الخارج من جراحة في البطن ان الغائط باليمين من النقص
 بقصد الجاهل والاجماع على ان ليس نفس الحي منه ناقضا بل بوجاهة مما يكره من الخارج فاعدا لزم فيه كونه في لانه فعله على اعم الضرر وهو ما يخرج من
 اولى ضرر مع سببه انفس مطلقا لهذا الحكم كذا في شرح الجمع وقد يقال انما يصح على اعادة اعم الضرر الخبيث والناجس مطلقا ليس من العلم بان النقص
 الا في الضرر الخارج فضلا عن جرح ابره ونحوه فاعدا لانه كونه في ما يكره يستدل على الرجح والاجماع وغيره بالخبر ما ذكره رواية حنا والرد القطعي عن جرح
 عن عليه السلام قال الوضوء ما خرج وليس ما دخل وضوءه يشبه مولى ابن عباس وقيل في الكمال بل بالغضاب في الفرج قال سعيد بن منصور
 انما يخطئ من قال ابن عباس وقال السبيعي روى عن علي بن ابي طالب وبنا وقوله عليه السلام لست ادرى نوحى لوقت كل وضوءه من اجل قياض
 الخارج من السبيلين على غير وجه الاعتقاد وفرد الخارج من الجنس من غير ما يخرج على ما كتب في نفي ان فيه غير المتساوي وانما على غير وجه الاعتقاد وبنا
 المعنى ثم يخرج من السبيلين خبيثا بالظهور لا غشوى الذكر فلا تقاض بمحاذاة ذكره كونه ماس الذكر لا ينزل الى القهيب والى القهيب فخر خلاف
 والصحيح النقص فيقال المعنى في التخصيص لان هذا بمنزلة المرأة اذا خرج من جها بول ولم يطره وتشتك بانهم قالوا لا يجب على الرجل ان يغسل
 اليه لانه خلقه كنهية الذكر انما في الفتاوى العترة انما علمه بالبح لا بالغسل وهو المعتبر فلا بد من الاشكال لولا تشب في الفرج والناقص
 بمحاذاة فخره فلا بد ان يرسد في قوله ما علمت انما لا تشبه في النقص لولا دخلت اليه صبغ فيه لغسله فخره من بول وكذا العود في الذكر بالحقبة فخره
 تشبه فيه البلية اذا كان الوقت منه خارجا ولو فيه نقص انما يخرج بالانصاف في الفتاوى والتخصيص وكذا القطعة في الغيبا في الاصيل ثم خرجت وتبليت
 بالبول فلم تجز انما لا يخرج من النقص والجبر فاعدا لولا يوضح الجبر ان كان يقدر على اسكاته حتى تشاء النقص والافعى يسيل لانه لا يخرج ولو كان
 حصة فقط فذلك الوضع وجها فاما السيل البول اليه كالمخرج فان كان بغيره بطايش شق لولا ان كان احد ما يخرج منه يسيل في مجرى الذكر والاشارة
 في غيره من الاصل في النقص الظهور في الثاني بالسيلان واما التبين في الغشى فانه امره فخره كالمخرج او ربل فخره كالمخرج فخره في النقص في النقص بالظهور

والنقاء المختارين من خير اهل لقوله عليه السلام اذا التقى المختاران وغابت الحشقة وجب الفضل اتل اوله نزل وروته
سبب النزول تنقسه يتعيب عن بصره وقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه ولكن الاصلاح في الدار لكمال السبيبة ويحرم على
المفصول به احتياطاً بخلاف الهيبة وما دون الفرج لان السبيبة ناقصة والحيف لقوله تعالى حتى يطهرون بالنفس فيه
ولكن الناس بالاجماع ومن رسول الله عليه السلام الفضل للجمعة والبيدتين وعرفة والاحرام صاحب
الكتاب نص على السبيبة وقيل هذا لا يرد بعبارة مستفظة وسمى محمد راء الفضل في يوم الجمعة حسناً في الاصل
وقال مالك واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة
فمما يغفر ومن اغتسل فمما يغفر ومحمد الجبل ما رواه علي بن ابي طالب اوصى النسخ بشعر هذا العنسل
بأفق الله قال رايته انك اكبر كل شيء وكو برحت فيما دون الفرج فسبق الماني فرجا وروعت الكبر لا فضل عليها الا اذا ظهر اجمل
لانما لا تحمل الا اذا تزلت ولو برحت فاعتسلت ثم خرج منها مني المجل لا غسل عليها امرأة قالت سمى حتى يأتي في الغوم مراراً واجدا
اجدا واجدا سمى ورجي لا غسل عليها ولا يغني عنه عقيد بالزنا ثم لما كان لا تضر بما وجب كانه اعطاه قوله والله انما سمى انما من نفعه
من الذكر والفرج وموسى للرجل كثر لما اوجع الحرة في نظر القبيصة في ما غير ذلك كبر عليه الا من شئت الملاك وروى كثر في الجاهل
بغيره استغنى الله تعالى له اللطاف في الدار ولا في كتاب في الفرج مما خافنا الله وما قوله لقوله عليه الصلاة والسلام من اخرج بكثرة
في العيص والسنة كثيرا وهذا اللطاف في سنة محمد بن عبد الله وبسبب مني صنعت الى شبيبة اذا تقى المختاران وقرا ثم الحشقة فندب انما
ولا يضره حديث انما المان الما مقتدر ودي البرودا والترقي ومحمد انما الفتا التي لا توافيق انما المان الما كانت رضة خصايل
سلي الله عليه وسلم في راسلا ثم ثم لم يبالا اعتسلا فصرح بالنسخ ثم طار الذكر في الكتاب الجواب بالايج في الصغيرة التي لم تبلغ الشوكة
والهية الاومية واصحابنا سنوه الا ان نزل لان وصفت بها تارة متوق على خروج المني طاردا وكل هذا كمال سبعين خفا فرجه فقلت كثره
في الجري نصف الدق عدم طرخ الشوكة منها بالماء الجاهل في الشكوى من اللذة بمقابلة المرأة فيجب اذاعة السبب مقامه
على كون الاصلاح فيه الفضل فيعدي الحكم الى الاصلاح في البرد وعلى الملاءمة انه ما يند فينزل فيوضي لما طاردا واخرجا ما ذكره لكنه يشهد
النسخ بالمعنى ابتداء وعلى في الفرج وعلى من غابت الحشقة في فرجه ثلثا في السبق قوله وكفى اي انقطاعه وكذا في النقص قبل نيل نظر
اذا انقطع طهارة وانما الفضل بحدوث اعني انفس احتاج انسب فالكلام على ظاهره فاحتمل نفسه سبب غير ان لا يفيده حال قيامه كمال
جريان البول فاذا انقطع اذا ورحا صلنا انفس موجب بشرط انقطاعه والادلى من هذا ان اقدم منا في المعاني الموجبة لغسل وسماحت
انفسا لا تضره شرع في الهنرة وهي الاربعة المذكورة في نفس تنجب وجعل الكافر اذا لم يخرج من طهر من غير انقطاعه فيلزم لا يملكه ثم يمين
بالفرج لا يوجب بعد الاسلام ثمانية ايام وجوب لها فمئة اجابة بسا بعد الاسلام ولا يمكنه اذا اشتهر وطرداها الا فيفترض لو نصحت الكافرة ففكر ثم
انك قال شمس الا لا غسل عليها فثلاث الفرقان فمئة اجابة بانه لا يملكه انما كان في طهر من غير انقطاعه في الفرج من غير انقطاعه فلهذا لو لم يملكها
ثم لم تنجب عليها انفس ولو لم يمسها الا انفس لم يمسها فيلزم اجابة بانه لا يملكه فمئة اجابة بانه لا يملكه فمئة اجابة بانه لا يملكه فمئة اجابة بانه لا يملكه
كلما اتفق وانما خلافه فاني وجوب الوضوء والمسلوة اذا اسلم حوثا ولا سمي للفرق بين اثنين فانه ان اعتبر حال البلوغ فكلما اتفقوا اجابته
التكليف فكلما اتفقوا والعدا لا يجب عليها وان اعتبر اوان توجه الخطاب حتى لا يتركها فمئة اجابة بانه لا يملكه فمئة اجابة بانه لا يملكه فمئة اجابة بانه لا يملكه
في زينة حديث اجابة لما استخف في بابه وجوب ان توجه عليه بالذي اسلم جنبا او جابه ان السبب في انفس الا انقطاعه وجوبه بعد البلوغ
لنصف البلوغ ابتداء انفس كليا في الاصل وهو بالثلاثة بخلاف اجابة قوله وعيل هذه الامة مستبره وهو النسخ فان غسل الجمعة لا يرد
لشبهه وكان واجبا على تأنيده دليل ذلك وهو من رواية ابي جعفر في خطاب في الصبي عن علي عليه السلام قال اذا جاءك احدكم الجمعة فليغتسل
وفي الصبي من حديث محمد بن ابي عليه الصلاة والسلام قال غسل الجمعة واجب على كل محتلم فان حمل في الجراب على النسخ مع ما نفع
من ان النسخ وانما هو المترقى لا يقوى قوة حديث الجواب وليس فيه طعن ايضا فانه المستفاد من قوله في الجواب

اذ المير لها القول بها لا تستقر مع جريان الماء والا فهو الطهور والمختار والاول

الى الجانب الاخر لا يجوز الوضوء والا جاز ومن اعتبره بالتحريك على ما هو مذكور في الكتاب بالافتعال او بالوضوء او باليد واليات وآلات
اصح عند جماعة منهم الكشي وصاحب الفتاوى والسياسة وغيرهم وهو الابق بدل الى حنيقة اعني عدم الحكم بتقديره فيما لم يرد فيه تقديره في
والتفويض فيه الى راي المبطل بناء على عدم صحته ثبت تقديره شرعا والتقدير بعشر في عشر وثمان في ثمان واثنى عشر في اثني عشر وترجيح
الاول اخذ من جريم البير عن منقول عن الامية الثلاثة قال شمس الامية المذهب الظاهر العزري والتفويض الى راي المبطل من غير محرم
بالتقدير فان غلب على الظن وصوبها بنحو وان غلب عدم وصوبها لم ينس وذاك هو المصباح انتهى وانقل عن محمد
حين مثل هذا من الكشي ان كان مثل مسجدى هذا كاشية فقبض حين قام فكان اثنى عشر في مثلها في رعاية وثمانيا في ثمان في اخرى
لا يستقيم تقديره به الا في نفوه وهو لا يلزم غيره وبذلك لا لما وجب كونه استكراه المبطل فاشكرا واحدا لا يلزم غيره بل يفتى بان
ما يقع في غلب كل وليس هذا من قبيل الامور التي يجب فيها على العاصي تقليد الجته ثم رايته التصریح بان محمد ارجح عن هذا قال
قال ابو حمزة كان محمد بن الحسن يترقب في كل عشرة في عشرة وقال لا اوقت شأنا فاذ عرفت هذا فقول عليه السلام لا يؤمن احدكم اني انا
ثم يفتى فيه انما يفتى بحسب المائى بجملة لكل ما غلبت الامم فيه لا تنفرق للاجماع على ان الكثير لا يحمس الا في غير ما انما يفتى فيقول ان
موجود يقول المراءون بعض الماء ونحوه وانا اقول انما تنذر ولم يبلغ قلبي بنحو وبذلك تحصل المطابقة لقولنا الماء بنحو في الجملة فيفتى
في سوق الخلاف ان يقال بيفض الى راي المبطل غير تقديره في عدم المدرك وهو حديث الغنيتين قلنا فيه ما تقدم وقيل ما لا بل فيه
وهو حديث الماء طور حيث انما لا الكثرة بعد من التفرقة قلنا ورد في غير بضاعة على ما تقدم واذ كان جارية في الباطن كما رآه الحادى
عن ابن ابي عمير عن ابى عبد الله محمد بن شعيب الشبل عن ابي الحسن في الحديث قال كانت برة بضاعة طرية الماء الى الباسين وهذا تقوم
به الحجة عندنا اذا وثقتا الواقدي اعمدنا لما لفت خلافة الضيفه ابا معاذ ازل هذا خصوصا مع ما رآه من المشهور حاله في بضاعة في الجملة
غير هذا ثم كثر ما رآه من هذه الامور المتقدمة كان العبرة لعدم اللفظ لا خصوص السبب والجراب بان هذا من باب ما لا يرفع التعارض لا يفتى
انما تعارض لا يصل الى من البطل في الماء الذي بنحو الماء الدائم في الجملة وحاصل الماء طور لا ينجبه شي عدم خمس الماء والابا التفرقة
ما هو المراد للجميع عليه ولا قاضى به في مسمى ما بين التفتيشين فان قيل هنا معاصر آخر وجب جعل المذكور وهو حديث التفتيش من مناه
وتدفع عنه قلنا ليس فيه ترجيح المارة بتقديره كون اليد نجسة بل في كل تحليل نال النجاسة المذكور وهو غير لازم اعني تقليد غير المارة بتقديره
نجاسته كما ذكره اعم من النجاسة والكلالة فتأمل في التفتيش المارة بتقديره كونها متنجسة ما يفيء ذلك المارة بتقديره كونها متنجسة ما يفيء ذلك المارة بتقديره كونها متنجسة ما يفيء ذلك
اصح لكل من اثبات المعارض بقوله عليه السلام طهور انا احكم انا ولفظ الكتاب غير محدث غاية يقتضى نجاسة الماء ولا يتغير بالولغ
فتعين ذلك العمل فانه سبحانه اعلم قوله اذ لم ير الماء وهو الطعم فافواه فلو بال انسان في وقتها اخر من اسفل جاز لا لم يطهر في الجورة
اثره وعن محمد كسرت خابته في الفحرة وبل يتوضأ واصل من فم كعبى الماء وطعم فافواه اذ لم يجرى هذا ولو ايقنت كسرت كسرت فيه بان
كان يفتى مثلا ان اخذت الجورة في وقتها اخر من اسفل فان لم ير الماء كان اكثر نجاسة في مكان ظاهره وباطنه الى ان يخصص به
الماء طهره على جاري فانه هذا ان يجوز التوضي من اسفل وان اخذت حنيقة اكثر لم يمتنع ولم يتغير بواحدة من ابى يوسف في سابقه

لا يظهر احد ما حدث حاله المذهب الثاني من ان الطهارة لا يطهر غير من غير طهارة في كل طهارة
فان الطهارة لا تكون المستعمل في طهارة غيره من غير طهارة من الطهارة في كل طهارة
بما اذا كان يمكن للمذهب الثاني ان يثبت الطهارة في كل طهارة في كل طهارة
وهو ان الطهارة لا تكون المستعمل في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة
لا يكون احد ما حدث حاله المذهب الثاني من ان الطهارة لا يطهر غير من غير طهارة
في رواية اخرى في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة
خفيفا كان اختلاف المذهبين المستعمل في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة
التي هي في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
الا يكون النهاية موصوفة بها من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
التي هي في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
حاصل قياره من ان غاية استعمال الماء في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة
موصوفة بها من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
فانها ايضا ليس الا نفس ذلك الاعتبار فكل من وصف النهاية في طهارة غيره من غير طهارة
نهاية الماء المستعمل في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
فذلك كما ان الماء المستعمل في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
الذي لا يكون له ان ياتي بكون الماء كالبول طاهر بغير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
على رافع الحدث فانما يقتضيه عليه بعد الكلام من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
على اصوله فان قيل لو لم يترك كان البلوى في استساغة حكمه فاجاب الغرض من الاستساغة ان لا يكون حكمه على ما هو عليه في كل طهارة
فيستحق اعتبار نهايته قرب الموضع وبقي حوزة شرية والمبلغ من غسل الشربة ونحوه من يصبه في الماء الثالث فحدثا ما يشاهد في كل طهارة
بما ان قيل به حدث الى اخره واما ما في حقه من حقيقة بلوى في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
او عند زفر الموضع كان مع تقرب اوله والتقرب هو ان يرى الموضع حتى يصبه في الماء فاما في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
لا يترك بل الاستساغة ان الماء لم يترك من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
مع التقرب فان الاصل ان الماء لم يترك من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
فان الاثر ثبت ان الماء لم يترك من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
او الموضع حكمه في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
واثر التمييز في حكمه على النبي صلى الله عليه وسلم ثم انما لا يترك من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
فان الاثر ثبت ان الماء لم يترك من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
عنه فان الاثر ثبت ان الماء لم يترك من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
ان الاثر ثبت ان الماء لم يترك من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
مستعمل في طهارة غيره من غير طهارة في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة
ما لو ادخل المحدث رجلا او راسه حيث فيسجد الماء من الغرض وكذا في كل طهارة في طهارة غيره من غير طهارة

وقيل هو قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد بن ابي بصير مستعلا لا باقامة القرينة لكن الاستعمال بالنقل
 نجاسة الخمار اليه وانما اتزال بالقرينة واجوبه سفيك يقول سقط الفرح من ثوب البضا فثبت لفسادها يمين وتم بصير الماء
 مستعلا الصحيح انه كما زال العضو صار مستعلا لان سقوط حكمه عند التبريل لا انفصالا عن ضرورة ولا ضرورة بانه

او احدي رجليه في اجابة لمخبر الوضوء منه لانه سقط فرضه عنه وذلك لان الضرورة لم تحتمل في الادغال الى المرفقين حتى لو توقفت بان يقع
 الكفر في الجنب وادخل يده الى المرفق لا حرج لا يصير مستعلا نص عليه في الخلاصة قال نخبات ولو ادخل يده القبر وانما يصير مستعلا بعد
 فمما يجب حمل المروي عن ابي حنيفة على قوله ثم ادخل يده الكف انما لا يصير مستعلا اذا لم يرد النفس فيه بل اورد اليه المارقان راو
 النفس ان كان اصبعها او اكثر دون الكف لا يفر مع الكف بخلاف ذكره في الخلاصة فلا يخلو من حاجته الى ما وجد من علمه وانما ذكره في
 من كونه يصير مستعلا بالا دغال للبرودة او اذا كان محدثا انما اذا كان متطهرا فلا اذا لم يجد عدم ارتفاع احد من ثوبه الخريف لثبوت الاستعمال
 ولكن اطلاق ثبوت الاستعمال نفس اليد في قبل الطعام وبعده وهو اقرب في هذا وكذا ما ذكر من ان بعد الاقحام في الاستنجا يصير مستعلا
 لانجسا فاما لو لم يقصد في هذا وقبلة سوى الزيادة والنقل من الاقحام واستنجا يجب ان لا يصير مستعلا وقد منع بذلك حال في المعتبرين في
 يتبره يصير مستعلا ان كان محدثا او الاغلا ونفس ثوب طاهر او دابة فقول لا يصير مستعلا وكذا النفس بغيره او راسه الطين او راسه الطهور
 قصدا لانه ذلك ووضوء العبي كالبالغ وتبطل الوضوء اذا لم يرد سوى مجرود التعليم لا يتقبل بوضوء راسه يصير مستعلا لان وضوءه مستحب
 على ما ذكره ان شارقه في باب الحيض ولا ينبغي امتناع الوجه على ما ذكره في قوله ان الطهور بغيره بعد اخرى وقوله هو كالقطع لا يجدي شيئا
 وكشفه ان ليس من غنوم الطهور وان يطهره فواحدة فضلا عن التكرار فان غنوم ليس الا المبالغة في الطاهر وكذلك كان على صفة قول
 فانه لا يصير سوى المبالغة في ذلك الوصف والمبالغة فيه لا يتأخر تعليمه في رفع ما يقع الغي ليس الا امر اشهر مما لا يستغنى عنه في رتبة
 ما لم يطهره كما لما افاده الماء اخذ من صفة قول وتكرار القطع لما يطلع عليه قطع ليس الا العضوض المادة التي وقعت فيها المبالغة وذلك لان
 القطع ناشئ في الغيرة بالآلة وهذا يتفاد من صفة فاعل فان حتم الاطلاق قطع ما دونه فانما كان ثبوت القطع قائما ولو لم يكن القطع ناشئا في
 بدون صفة فعل فالمبالغة المستفادة من منع ليس الا اعتبار كثرته وجودته والحاصل ان المبالغة في ذلك الوصف ان كان ذلك الوصف
 مستقرا كان المبالغة فيه اعتبارا لثقله بالغير وان كان قاصرا في نفسه كان باعتبارها في نفسه لانه يصير مستعلا بصيغة واحدة في المبالغة
 فيه باعتبار جودته في نفسه اما افادة المبالغة لثقله بالغير فلا يعرفه وانظر الى قول جريحه ضاب الثنايا يرفقن طهر في صفة بل صفة ليس
 جوبه قوله وقيل هو قول ابي حنيفة قال شيخ الاسلام يجب ان يكون قول ابي حنيفة لسائل نعت وذكره لافغانه انفسه كتاب الحسن وذكرنا
 انه مقيد بما اذا لم يرد شي في موضع آخر فخرج بان الاشارة حتى لو ادخل رجله في البئر لم يده لا يفسده ولو ادخل الجنب في اية غير اية لم يفسد
 من الجسد فافهمه لان احاطة فيها وتوكلنا من الجسد بعيد الاستعمال لا يدخل بعضه وهو يوافق المذهب الحسن ابي يوسف في الطاهر الجسد
 راسه في الاشارة بل بعض راسه لا يصير مستعلا اما الرواية المعروفة عن ابي يوسف انه لا يصير مستعلا ببعض العضو قال في الخلاصة هذا بناء على
 ان الماء اذا لم يصبه مستعلا قال ابو حنيفة واليوسف اذا انزل به حدث او تقرب به وقال محمد بن ابي حنيفة ان تقرب به فغيره ثم ستر في التعريق معنى غير
 ان الحدث لا يرفع عن بعض عضو حتى لو كان فيه لمسة فهو جسد ووجه هو المقييد للاستعمال او القرينة ثم هذا كله يشيل على قول المشايخ ان الحدث
 لا يجري هناك الا بخبر ثبوتها بالخصص فتبين في ذلك وجوان تبيع الروايات في المبالغة في فقدان صيرورة المستعلا بما دونه ثم انما نفع في
 اقربا او في اقرب ما تقرب سواها من منع حدث او لا سقوط الفرض عن العضو على تحريم ادخال اليد والرجل الماء القليل لا ساحتها

من المقصود يحصل به فلا يحصى كاشفها طاعة شوقها يطهر جلد باللباغ يطهر بالذكا
 لأنه يعمل عمل الدباغ في إزالة الرطوبات الخسنة وكذلك يطهر لحم وهو الصحيح وإن لم يكن
 ما كوكا وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي لا يحس لأنه من اجزاء الميتة ولأنه لا حيوة
 فيها ولهذا لا تأثم بقطعها فلا يحلها الموت إذا الموت زال الحيوة وشعر الإنسان وعظمه
 طاهر وقال الشافعي يحس لأنه لا ينقطع به ولا يحصى زبده ولأن عدم الانتفاع والبيع لكونه لا يدل على نجاسة

فيه روايتان في رواية لا يطهر ناولي نجاسة معينة قال شيخ الاسلام وهو ظاهر المذهب وفي فتاوى قاضي خان مروي عليه مناهات الكلب
 في ثوبين خشن احاب فيه الماء ولم يصيب ولو ابتل فانتفع فاحاب ثوبا اكثر من قدر الدرهم افسده وانتفعت المشايخ في التمسح والذي
 يثبت فيه فما لعدم طهارة يمينه ولم يبارضه بالوجوب نجاستها نجيب اخية تصح عدم نجاستها يطهر باللباغ ويصل على عليه ويتخذ له الماء فان
 قيل يجب ان يخرج منه الباب الميتة ايضا بطريق الفسخ بباراه اصحاب السنن الا يعجز عن جرد الرحمن بن ابى ليلى عن عبد الله بن عمر
 عليه السلام انه كتب الى جنبيه قبل مائة شهر ان لا تتفقوا من الميتة بالباب ولا تصب عنه الترضي وعند احد قبل مائة شهر وشهر فقلنا
 الاضطراب في قتله وسنده يمتنع تقديره على حديث ابن عباس فان النسخ اى ماض غلاب من مشاكسة في القوة ولذا قال باخره قال
 سواخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه الاضطراب فيه اما في السند فري عن عبد الرحمن بن ابي بكر كما قد منا وروى
 ابو داود عن جده خالد بن الحارث عن ابي بكر بن عبيد بن المشاة عن فوق عن عبد الرحمن انه انطلق هو وناس الى عبد الله بن عمر قال قد مضت
 على الباب فخرجوا الى فاجر وفي ابن عبد الله بن عمر اخرجهم صلى الله عليه وسلم كتب الى جنبيه الحديث فمضى بها مع من الداهيين ثم
 مجبولون واما في المتن فغنى رواية شهر وفي اخري باربعين يوما وفي اخرى ثلاثين يوما مع الاختلاف في صحته ابن عمر ثم كيف كان لا يوازي
 حديث ابن عباس الصحيح في جته من جات الترجع ثم لم يكن تطهيرا في معاينة لان الاباب اسم لغير المدبوغ وبعده يسي شاة واديا واديا
 الطبراني في الوسط من لفظه فما الحديث فكذلك كانت رخصت لكم في جلود الميتة فلا تغتصوا من الميتة بجلده ولا تصب في مثله فضالة ينجف
 ومضت وبحث ان حديث ابن عمر غير ثابت في الفسخ لولا الاضطراب فان من المعلوم ان احد لا ينجف بجلده الميتة قبل الدباغ لان مستند
 فلا يتحقق النبي بظاهرا قوله لان المقصود يحصل به فخرج باجته ولم يقل فلا يطهر والا فاني في الريح كالشيس فيه حديث اخر جرد الطبراني
 عن عايشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استنوا بجلود الميتة اذ هي وبنت تراكا ان اودها او دها او كان بعد ان يري
 صلاحه وفيه معروف بن حسان مجبول والمعنى المذكور في الكتاب كونه قوله يطهر بالذكا انما يطهر بالذكا اذا كانت في الأصل
 من الاصل فذكا الجوس لا يطهر بها بجلده بل بالذبح لانها مائة قوله هو الصحيح اخره ما قال كثير من المشايخ انه يطهر جلده لانه
 وهو الاصح وانتقاه الشارحون كما صاحب القاية وصاحب النهاية وغيرهم لان سورة نجس ونجاسة السور نجاسة عين اللحم وتنجس
 هذا ان لا يطهر بجلده بالذكا لانه دها والطمر النفس لكن قالوا ابن الجبل والخم جليدة رقيقة متع الحاسة فيها غلايخس برطوبة لكن على هذا
 قد يقال فلا يطهر جل الذكا في إزالة الرطوبات عن الجبل لتوقف طهارته عليه وفي خلاصة بعد ان ذكر ان الفتا عدم طهارة لحم سباع بالذكا
 قال ولو كان بازيا بغيرها او الفارة او الحية تجز الصلاة معهما ولذا كل لا يكون سورة نجس انتهى وهذا مشكل فان عدم طهارة لحم سباع
 بالذكا ليس لذات نجاسته السور بل لنجاسته اللحم فانه استوفى نجاسته سورة عدم نجاسته سورة ذكر ليس طهارة كما بل لعدم اختلاف
 اللعاب بالماء في سباع الطير لا يشرب ببقائه وهو عظم جات فلا يصل الى الماء من شئ خمره وخلاط سباع البهائم وسقوله نجاسته سورة البرق
 والفارة واما في خفة اللاندر الى الجبل ما يأتي في موضع دس من شئ هذا لا يقتضي طهارة اللحم لعدم تحقق المسقط للنجاسة فيه نفسه قوله وشعر الميتة
 كل ما لا تحل بحية من اجزاء الموتى محرم طهارة لعدم موت ما في خروقه والشعر والريش والفتا والظفر والحصى والدماء والنفث واللبان

فصل في البيرواذا وقعت في البيرونجاسة تزجت وكان خرج ما فيها من الماء طهارة لها باجماع

السلف ومماثل ليس مبنية على ابتداء الآثار دون القياس فان وقت مجامعة او بعدتان من
بعض اجل او الغنى لم يقصد الماء استقصاء القياس ان قصد وقوع الحاسة في الماء القليل جدا كاستحسان
ان ابالا فلوات ليست لهاروس حارة والموشى يجرعها فان تلقىها ارجعها فجعل القليل عفوا للضرورة
ولا يخفى في الكثير وهو ما يستلذه الناظر اليه في المسوى عن ابن حيفة

والبيض الصعيف الغش والافقره نفاوت بين اصحابنا في ذلك وانما الخلاف بينهم في الافقره والبس بل ما يحتاجان تقلا نعم واما الغش فليس
قائما كانت الافقره حادثة فلهذا فليس والافقره قول ابو بصير شيئا فخصيت وعلى قيا سمانا لا في السعة انقطعت من اصحابي فخصيت
ثم وقعت في المناقب لانها كانت في حديثنا فما ان شعثت ان خلافتان فخرميت فخرميت لنا فيمان الصود فيها حادثة اميرة الطهارة وانما في المور
النهاية فيها حادثة وانما فيها المور وانما فيها المور في المور فيها ما يدل عليه وهو قوله
عليه الصلوة والسلام في شاة حولا في ميمية عين مرسا في ميمية نادره الكفا في الميمية وفي لفظ نادره عليك كما مرض كرم في سكنا واخرج الدررطيني
عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبي محمدا لما اقبله واشره والصوت فلا بأس به واعلم فخصيت
عبد الجبار بن سلم وهو منيع فخره ذكره ابن جابر في الثقات فلا يزل الحديث عن الحسن ثم اخبره من حديث ابن بكير العزلي عن عبيد الله بن عبد الله
بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا اجد في احوالي امر اخل طاعة لمطره الاكل شي من الميتة طلال الماء اكل منها خا
الماء والعقرون واشره والصوت والس والاعظم فكله طلال لانه لا ينكح واعلم بان لما كرهنا تركه واخرج ايضا عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا بأس بمسك الميتة اذا دلف ولا بأس بصبرها وشعرها وقدرتها داخل لما روي عن ابن عمر بن ابى السوف السمين الحولة المقتربة وسكن الفاء
واخرج البسقي عن ابيهم عن عمرو بن خالد عن قتادة عن انس انه عليه الصلوة والسلام كان تيشه يشط من عاج قال ورواية بقرية عن شجرة المور
فخصيتة وقال الطائي قال الاصمعي الساج الدبل ومنظر السلطنة بالبحر في العلاج الذي تعرفه العامة ان الذي ليس من اللغزة وليس كذلك
انتمى وفيه امران احداهما ان ادجم ان الواسطي يحمل وليس كذلك والاخر اياهما فلهذا الذي تعرفه العامة ان الذي ليس من اللغزة وليس كذلك
قال في المعجم العلاج انياب الفيتة ولا يسمى غير الثاب عاجا قال في المعجم في علم الفيل الواحد عاجة فبما يكون ان ما مع ما في الاصمعي والاب
المرد لما اتفقت عليه جماعة علم الفيل فلهذا عدة احاديث لو كانت فصية من المتن فكيف وبنما لا ينزل عن الحسن والاشهاد والاولى في كثير
ثم في هذا الحديث ما يظن قول محمد بن نجاة عن الفيل وبعده قولها في الميزانية الشمس بالمجادة ولدانه لا اثر للشمس شرعا دامت في الدنيا
النهاية ففصلها عن غير ذلك والحكم الثابت شرعا حال الامية لا ينزل بالموت الا اذا ثبت شرعا ان الموت يزيل كل الثابت بالموت ليس الا علمه
في خمس باسما فيستمر في خمس فشاها وبقا ما على طارحها حكم عدم احكامكم في خمسة ما دم في الباطن ولا ينزل هذا البقا الا ينزل ولم يوجد
فقرع الاصمعي في نفسه اميرة الطهارة وكذا في نائمة المسك مطلقا وقيل اذا كانت بحيث لو تابقت لا تقصد

فصل فی البرق قوله تترت اسناد مجازی می تخرج فاوید والاوای ان یسند الی النجاسته بناهلی ان المراد بها نحو القطرة من المی
والمراد بالکرمه فک القطرة لا تتحقق الا تخرج جميع الماسکان حکم المسئله ذلك جهنا یکن المعنى مستوفیا حکم الکرمه من کونه حجاته او جهونا
موجباً تخرج البعض او الكل قوله ودون القیاس لما ان لا تقهر اصلاً کما نقل بشعر عدم الماسکان لا تخطا النجاسته بالاوصال والمجد ران الما
شیخ شیافیا واما ان لا یغیر استقلال حکم النجاسته حیث یخلفه الا تفرقنا والتعلیه کما نقل من محمد بن قاتل رانی واما ابی یوسف ان لا یغیر
فی حکم مجازی لا ینتج من اسئل ویدفع من اعلاء فایجب لوجوه احمد قلنا وعلین ان لا ینتج منها ولا یغیر الا تفرقنا ران کون النجاسته
فی البرق صلی الله علیه وسلم واما صیغه المکمل فی فی الواقع قوله وجه الماسکان فایقتضی الفرق بین ابی العکرات والامصار قلنا

وكان البناء طاهر وعمره لا يمتدحوا الصلاة وان لم تكن فلذا سوره هو الاصح ويرى من سوره على طه وسبب
 الشك تقاسم الاله في باحته وعمره ما واختلفت الصحابة في نجاسته طهارته وعن البيهقي انه نجس
 في حاله الموت والنجاسة والبطل في غسل الحمار فيكون بمنزله فان لم يجد غير هاتين أوهما يتيمم ويحجزهما أقدم وقال غيره

المطلق رافع فيه نظر وهو ان وجوب غسل الثياب يقتضي النجاسة والثابت بالشك فيها فلا نجس وهو سبب في وجوب قوله وكذا في غيره
 لا يمنع فتح قال في النهاية في العرف بحكم الروايات الظاهر صحيح والنا في التخيير صحيح لان الرواية في الكتب المتقدمة نجاسة لغيره فانه تسوية نجاسته
 وطهارته بذكر الروايتين فيه قال شمس الاية في تعليق سوره اهما اعتبار سوره بقره يدل على طهارته واعتباره بغيره يدل على نجاسته فعمل فيه نجس
 وفي المحيط ولبس الاثام نجس في ظاهر الرواية وعن محمد بن طاهر ولا يكل وقال القزويني وعن البرقي انه ينجس فيه الكثير من الغاش وهو الصحيح
 عين الاثام الصحيح انه نجس نجاسة غليظة لانه مرام بالاصح وفي فتاوى قاضي خان وفي طهارة لبس الاثام روايتان والما عرفت من اني ضيق انه
 نجس غليظ وعن ضعيف وقال القدرى على ما به في الروايات المشهورة انتهى وفي المنطق لبس الاثام كطاهر وعرفه لغيره ولا يفسد الثوب بالان
 مزا فيه لا يستول منه كالعاب قال المعنى في التقييد معنى انسا الما ذكرنا يعني باقده مني فحسب قل عصامي في فرق الحمار والبطل فيصيب الحمار
 يفسد وان قل ان الحمار يوجب طهرته فخطا لكان في كلام المنطق ظاهر لانه لم يراه بالفساد التمس كان نجاسته فلم يفرق اصحابنا بين
 الحمار والمار وعمره فكان ذلك المصحيح قوله وان قل لان الحمار الطاهر لا يسلب الطهارة مطلقا قوله وهو الاصح يعني انه في طهرته قوله
 وسبب الشك تعارض الاول في اباحته وحرمته فحديث غير في الكفا القدر وفي موضع الاية انه عليه الصلوة والسلام ثم سئله ان ينادي بالخطايا
 فانما رجع الى الخطايا وغيره في الحديث وحديث غالب بن الجرحي قال عليه الصلوة والسلام لم يكس من ال قال ليس لي مال الا حراما على
 فقال صلى الله عليه وسلم كل من جبرن الاكس فيد الحرام واختلفت الصحابة في طهارته ونجاسته فمن ابن عمر بن مسعود ومن ابن عباس طهارة وقد
 زعم شيخ الاسلام ان تعارض الحرم والمباح لا يوجب شك بل الثابت عند المحرقة والثاني بان الاختلاف ايضا لا يوجب كما ان جرحه لان احداهما
 بطهارة الماء والاخر نجاسة تبتان ويحل بالاصل وهو طهارة الماء والصلوات عنه ان سبب التردد في تحقق الضرورة المستطاعة لثبته فانه
 يبطئ في الاقدار ويشرب من الاجابات المستقلة فبالنظر الى هذا القدر من المناظر لثبته سوره التي هي مقتضى حرمه الاجمعي فلا يكسر
 بطهارة ولا ينجس الماء بوقوعه فيه وعلى هذا سقطت اسئلة الوجوه المذكورة في شيخ الاسلام فانه لا شك في ابطال ما وقع في السور
 ولما دخلت وجب ان يصار اليه كمن له امان طهره ونجس ولا يميز فانه لا يقطر استعمال الماء وجب التيمم لاننا اذا علمنا اننا لم نجعل تقديم الحرم
 والركوع في ان استعمال الماء ترك الاحتياط لنجس الضرورة بغيره فانه لا يميز لعدم نجس قبح الطهارة بالشك والخاص ان لا يقتضي حكمه
 ان الماء ان كان مشكوكا بالصلاب كان مقيدا لموجب التيمم وان كان غاليا وجب الطهور لعنا في ابن وجب التيمم لما لم يميز لم يجب
 تيمم الاصول للتردد في ثبوت الضرورة واذا قررت مكان الحديث ثمانية اثنين لم يزل وان كان مغلوبا وعندها نظر ان تقرير الاصول
 بسبب التردد في الضرورة مع الاحتياط بعين ان قل اني طاهرة انه مما طهره وان للصلاب نجس لا ينجس به فخالطه في ثبوت في طهارة التيمم
 بالنسبة الى الشك والبدل لانه لا ترد في ثبوت الضرورة في ذلك وقد ركب الحمار عليه الصلوة والسلام مع رويته تيمم فساد على حاله
 انما احتجنا في المنطق وحق الفساد على النجاسة لان الضرورة تقتضي بالنسبة الى الماء الا انه قد تعدى عليه غسل الثوب فتحسب ان لا ينجس
 لا غسل فيه ما يوجب طهارة شرعا فالحال ان الطهر من عرقه في الماء ونحوه وبما اكمل في المنطق في اعتقادي فقلت تقرير الاصول
 انما والنجاسة عمارة لا ينجس به الحمار ونص محمد على طهارته فيا فيه قلنا انما نص على طهارة وهو الماء الذي خالطه بالصلاب فلا ينجس

باب التيمم ومن لم يجد الماء وهو سافر أو خارج للمصيبة وبين المصيريل أو الكثر يتيمم بالصعيد لقوله تعالى
فلترحمهم الله ماء فتمسوا صعيدا طيبا وقوله عليه السلام الذباب طهور للمسلم ولو إلى عشر حجج ما لم
يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لأن ما يسلطه الكخرج بعد دخول المصير إلى الماء معتد به حقيقة
والعتد بالمسافة دون خوف الغوث لأن التفرع بطيئاً من قبله ولو كان يجد الماء إلا أنه يفيض
لخاف أن يستعمل الماء فاشتد مرضه يستعمل ما تلوّنوا ولا أن الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة
من الماء وذلك يسلم التيمم بهذا الوجه ولا يفرق بين أن يفتد مرضه بالحوادث أو بالاستعمال

والتيمم إذا من لا يخلو هذا المبنى فقد اختلفوا في الجواز وعدمه كما ذكره المصنف وقد سمع في المجلس والجموع في المصنف عدم الجواز لأن الجنب
أطلق أحد اثنين فخرج إذا قلنا يجوز التوضي به فلا يجوز إلا بالنية كالتي لا بد من المارحى لا يجوز به حال وجود الماء وإن ينقص الماء ويؤخره
العدوى في شرحه من كسنا وأما علم

باب التيمم شرع في غزوة المريسقي لما ائتمت عايشة فقد باعته عليه الصلوة والسلام في طلبه فماتت الصلوة وليس بمسافر بل
ابو بكره على عايشة فقال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم والسليين على غير ما فقلت فما أسيد بن الحنفية قيل يا أبا بكر أنت خير
الذي كبروني رواية يركب التيمم عايشة أنزل بك امرئ تكريمه لأجل أنه السليين فماتت عايشة الفري القصد مطلقاً والشرعي قالوا القصد
إلى الصعيد الطاهر المنطوق وأما أن اسم مسح الوجه واليدين من الصعيد الطاهر والقصد شرطاً لنية قوله فخرج البليج كونه ما هو
عطف على جرحه عايشة لقد تعالى لا تقرب الصلوة وانتم سكرى حتى قتلوا ما تقولون ولا جنبا وإن يكون خارج البلد اسم له الطاهر من المكان
ويكون مطلقاً على وهو سافر فغلب على الظن وهو المبتدأ قبله في موضع الحال أيضاً أو تقديره ولا يخرج المصطفى والركبتين
منكم جميع الأول في النية والظاهر أن الثاني لا يخرج الطاهر من الصعيد الطاهر إلى البلد لا يخرج الطاهر من الصعيد الطاهر
قوله لا بد بل خارج من البلد ومنها غايبات فصل الحوت واستقلوا فماتت ساجي وهو يكون خارج مطلقاً من غير أن يكون
على غير قوله لقوله عليه الصلوة والسلام التراب الخ إلى ما كان قريب في أهل له تعبئة الجنبية فخرج النبي صلى الله عليه وسلم قال له
الصعيد الطيب وهو المسلم وإن كسبها لما عشرين فإذا وجد عليه فليس به رداء أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح وفي رواية الترمذي
الصعيد الطيب طهر المسلم واليا في حاله ويرى به بعد قوله والسيل هو الماء أو حرقه أو قائل سيلان أو سيلان الله كان الماء أو الماء أو الماء
أو لو صلح بأعلى صوته لم يسجد على الماء لأنه لا تحريم لهذا لعدم انضباطه بالميل حتى يخرج لواءه الذباب إلى الماء بالنظر إلى نفس المكلفين
وأما شرح التيمم إلا يقع الحجج ولذا قدم في الآية المرض على السائر لأنهم أجمع إلى الرخصة من غير شيء ثم الميل في تقديره لمن شاع ثلثة لأن
فخرج ونمساياه إلى أربعة آيات وفي تفسيره أربعة آلاف وبذلك الفرض وضبط في قول القائل قوله أن البرية من الفروع أربع
وخرج ثلث إيمان فهو الميسر الف إلى من الباعث على الميل إلى الحجج ثم قيل في الحجج ثم قيل في الحجج ثم قيل في الحجج ثم قيل في الحجج
فله شرحه فونها إلى بطن الأخرى موضع ثم الشجرة ست شجرات فكل من شجره ليس فيها علف فخرج إلى برسم أن الماء إذا كان كجيش
لنذهب إليه وتوضاً ذهب القائل وتيب عن بهر فويله ويجزله التيمم وهذا حسن جداً كذا في النذرية قوله والمقبور المساحة إلى غزوة
أخره عن قول زفر فإيجز التيمم فخرج الطرث وإن كان الماء أقل من ميل قوله ولو كان يجد الماء إلا أنه مرضى يخاف أن يستعمل الماء
اشتد مرضه أو بالجره تيمم ولا فرق بين أن يشتد بالجره كالمشكي من العرق المدني والبطون أو بالاستعمال كالمجدي وسخه أو كان
لا يجبر من يوضوه ولا يقدر بنفسه فإن وجد ماء أو لا يستاجر به الجرح البعدان وذكر وجوب الوضوء فقلنا فرق بين ما وبين المرض إذا
لم يقدر على الصلوة ومعه قوم لو استعان بهم في الأتامة والتبات على القيام جازلة الصلوة قاعدة والفرق في نيات على الوضوء في
الحج في تيممه ولا يلحقه زيادة الحجج في الوضوء قال وذكر شيخنا الإمام منهلج الأئمة فيما قرأنا عليه في الفصل الأول خلافاً للابن حنيفة

فأول ما جعل الأصنام وينزع الخافض لغير الله والحدوث والعبادة فيه سؤله وله الحيض والنفاس للمراوى ان قوما
جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا اتاكم من نسل هذه الرمال ولا نجد لله شرا الا شهره ونفي الجنان والافتراف
والنفساء فقال عليهم ما ذكركم يجوز ان يكونوا حقيقه ويحرم بكل ما كان من جنس لامر من كالزنا والسرقة والافتراف
والنور والكل والاربعه وقال ابو يوسف ولا يجوز الا بالزنا والسرقة قال الشافعي لا يجوز الا بالزنا والسرقة وهو ما اشتهر
ابن يوسف لقوله تعالى فممن هو اصحابه اي نوابا من نبي قاله ابن عباس بن جعفر بن ابي يوسف اذ عليه الرمال والحديث
الذي مر فيه انها من الصمد اسم لوجه الامراض في به لصموده والطيب يجل الطاهر يحمل عليه كانه اليق بموضع
الطهارة وهو واجب الاجماع ثم لا يشترط ان يكون عليه عبا عندا في حقيقه بل كالحلاق ما استولوا

[illegible]

هو الصحيح من المذهب فان يصر لغيره في يديه الاسلام فزاسم الحبل متى ما وجد فيه نقصة في شيء من اركان الاسلام هو صحيح كونه
نوعه من مقتضيات خلاف التمسك لغير المسجد ومن الصحيح ان لا يمسك بغيره من مقتضيات واما ان التزاحم حاصل لغيره في حال اذاعة قوته
مقصودا ولا يصح من الطهارة والاسلام فترتب مقصودا يصح من مقتضيات الصلاة كذا في قوله مقصودا لا يصح بدون الطهارة
وان قصد المريد به الاسلام فزاسم مقتضيات خلافه لا ينافي به بناء على الشرح لطلبه فان يتم مسلمة شرعية والياد باقته فزاسم مقتضيات
طهارة في حال يجل فيه من الكفر فيا فترتب مقصودا ولا ينافي به بناء على الشرح لطلبه فان يتم مسلمة شرعية والياد باقته فزاسم مقتضيات
فانما في الكفر في حال يجل فيه من الكفر فيا فترتب مقصودا ولا ينافي به بناء على الشرح لطلبه فان يتم مسلمة شرعية والياد باقته فزاسم مقتضيات
خلف عنه فاحاصل مقصوده ايضا ودية الله لا اقدر على استحقاقه لان المقدرة على الوجود لا يوجب مقصودا الطهارة والذباب
وتسمية طهر لا انية اعتبارا وطهر نفسا اي رافعا لادامه شرعي بلانية فكلما انزلنا في ذلك محسوس ان مقتضى طهارة لا يوجب من انية
مسا فمقتضى محسوسه ومن كونه يرتفع عند استعماله اعتبارا شرعي اعني ما حدث فقد متعنا في بحث المار المستعمل ان التفسير ليس من مقتضى طهر فالحج
اليه والمطهر من طهر كونه المقصود من انزاله التفسير وتجايد مع اشتراطه كمال الشافعي وعدمه كما قلنا ولا دلالة للاهم
على ان خص بغيره من حاصل الفرق بين دلالة فعل على عدم وجوب النية وعدم دلالة فعل على وجوبها وهو الثابت في الآية فيجئ اسناد عدم وجوب
النية في الوضوء الى عدم الدليل عليه وهذا ما دعاه في سنن الطهارة قوله هو الصحيح احرار من قبل بغيره في شوطه في التفسير لانه يوجب
عن محمد اذا تيمم بغيره الوضوء احرار من انية وان لم ينعون انية قوله لا يوجب فترتب مقصودا ينبغي ان يراعى منه في الحال لان الكمال
لوتيمم المصلوة ونحوه لم يكن تيمما حتى لا يصلح به الاسلام عندنا في يوسف فاحاصل ما يوجب تيمما الا لا سلام قوله والاسلام فترتب
بعدمه مقتضى لانه لو تيمم المصلوة مع عدمه لم يكن كذلك فاحاصل انما لا يمس من تيمما الا لا سلام على عدمه النية منه فما يقتصر عليها
لا يصح منه وهذا لان النية تعبر الفعل فتتفاد سببا للشرب ولا يصلح من الكفر كذلك حال الكفر ولذا محمدا فترتب عدمه مقتضى الى النية
ولم يصح ان يفي لما يقتصر عليها فترتب عدمه الى التفسير في جواب زعمه في حال وانما لا يصح من الكفر لعدم النية منه
قوله فكلما سببه الصلاة انج المراد بكونها قربة مقصودا هناك منها مشروعة ابتداء وقبل فيها معنى العبادة واما قولهم في الاصول انما هي
بقربة مقصودا فالمراد بانها ليست مقصودا لمعينها بل لانها ينافيها استكفان من الكفر بانها التواضع والافتقار لوجه الله تعالى ولذا انية
في ضمن الركوع وسيلق بيانه ان شاء الله تعالى قوله يستوي فيه الاجتهاد والبقا فكما لا يصح بقاؤه مع الكفر كالحرمية في باب النكاح كما تمسك ابتداء
النكاح منع بقاؤه حتى لو كان المراد جان صفيان فخرتها المرأة ارتفع النكاح او كبرين كانت الزوجان زوجا ارتفع بعد الثبوت والاصل
ان كل صفة من فيه حكم يستوي فيها الابتداء والبقا والا ان يخرج شيء بالنكاح كبقا الصلوة عند سبق حدث حتى جاز بالبقا وكلام المصنف في الاستدلال
لنظره لا يستلزم بناء على جمل العمل بالكفر فيقال الى جوابه على ما ينبغي بعد قليل فاحاصل قوله ولان الباقي حاصلا مستلزم الاصل المذكور في قوله
في المتن انج فيه افاد هذا ادخال الامم في الباقي اي ليس التيمم نفسه باقيا يرتفع بدوام الكفر بل الباقي صفة الطهارة التي اوجبها وفعلها
شرعا لا احدث ولذا عارض على الصفة اكانية من الوضوء لم يرها حتى يشهدا لما كان بناء منطحة ان يقال الباقي بناء ونحوه من النكاح
وساير العقود وليس الا بقاء ثمة فان الباقي في النكاح ما يصح بدوامه والتقدير ليس الا الا من اصل والمالك ومع ذلك اعتبر ذلك بناء
لاحق انقضى بدوامه ينبغي ابتداء على ما بينا فبقا الصفة بقاء التيمم بل يرفع باقته زاد قوله وانما لا يصح من الكفر ابتداء لعدم النية منه
وبما يجهل التيمم من جهة الاداء في كونه التيمم نفسه لا ينافي الكفر وانما ينافي في شرطه وهو النية المشروعة في الابتداء وقد تحققت وتسمى التيمم كذلك
لما صفة الباقية بعده لم اعتبر كلفه لا يرها لان الباقي ح كما ليس النية قوله ويتقضى ايضا ودية الله لا اقدر على استحقاقه لان
القدرة هي المارة بالوجود الذي هو غاية الطهارة والذباب في قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهر والصلوة طهر والحق في حشج طهر في الماء ومتقناه
فخرج ذلك التراب الذي يبرهن من الطهارة يستلزم انتفاؤه من طهارة الرجل ودية عليه ان قطع الاعتبار الشرعي طهارة التراب بانما هو
قدرة له في مقتضى طهارة في المستقبل اذ لا يستلزم عدمه مقتضى الصلوة السابقة وما قبل ان وصفه بجزء من العمل يستوي فيه لا ينافي

و خائف السبع والعدو والعطش ما جرح علمه والناشر عندها يحنف فترى قاده تقديرا حتى لوم الناشر المتيهم على الماء

بطل قيمة عند الولادة ما يكفي للوضوء لكنه لا معتبر بما دون ابتداء فكذا الشكلاء

لا يفيد ذلك ولا يمس ولا وجه الاستعمال بقوله عليه السلام في بقية الحديث فاذا وجد عليه بشرته وفي إطلاقه دلالة على نفي تخصيص النية
بالوجدان خارج المصلحة كما هو قول الأئمة الثلاثة في قوله وخالف السبع والعدد والعطش على نفسا ودابة ورفقة خارجا كما فيسبح لانه
مع وجود ذلك الماء وكذا اذا خاف الجمع بان كان مشا جالى الماء للبعين اما ان احتاج اليه للزوجة فلا يتم ولكن بل يفيد اذ من الوضوء قال
في النهاية قلت جازان تب الامادة على الخائف من العدو بالوضوء لان العدو من قبل العباد انتفى معنى وهم في قول من العذر من قبل
من لا يحتمل قبل العباد فيجبون في الثاني ولذا وجبت الامادة على المبرس اذا صلى بالتيتم فخلص وتصل فحينئذ منه انسان عن الضر
وجوده ينبغي ان يتم ويصل ويغيب بعد ذلك لكن قلل في الداية الا سيمنه الكفا من الوضوء والصلاة يتم ويغيب ويغيب وكذا المقيد ثم قال
قلت بخلاف الخائف منهم فان الخوف من الله سبحانه وتعالى نفس على في النهاية قوله والتاكيم على في غير مقتضى وجوب النقص لانهم
اشيا اذ اكتبوا اذ هو على ما رتقه ولا استعمال انتفى تيممه راني فيض ظاهرا ومن ذلك عبرتي الجمع بان من قال في فتاوى قاضي خان
فيل سيب ان لا يتنقص عمد اكل لا يوتيم ومقره كالا يسلم مع تيممه كذا هذا وفي زيارات العلواني قال في انتفاض
تيممه رويان من غير ذكر غلات قال في شرح الجمع في وجوب الانتفاض هذه الشرع ان اعتبرها القدس انهم ينفذون
كالعقلان وان لم يمتد ببقية كان فاما لم يمتد بالبقية وكل فوم لم يمتد بها شرعا فحدث بالجمع انتفى ولان مشارا الاول ولا يفيد
فان الانتفاض اذ لم يعلم الماء لا يسيل تيممه على ما ذكرناه من فتاوى قاضي خان وفي التيمس صل بالتيتم في جنبه لم يمتد به جاز على قوس
ولو كان على شاطئ النهر ولم يعلم من ابي يوسف رويان في رواية لا يجوز اعتبار بالاداة المعلقة في حقة وفي رواية يجوز ان لا يمتد
اذا قدرة بدون العلم وتبل هو قول ابي حنيفة ومولاهم انتفى فاذا كان لا يمتد فيقول في المستطرفة على شاطئ الواسع لم يمتد فيقول في الاستطرفة على شاطئ
قوله والمراس انما يعني قوله ونقصه رواية الماء ما يكفي فلو وجد التيمم فقتضاه بنقص من جدي رجليه ان كان غسل كل عضو
كلما اذمرت انتفى تيممه اذ لا يتنقص لانه لا اهل وجدا كيغيبه اذ لو اقتصر على احدى ياتى دى به الغرض كذا بخلاف الثاني في قول الشافعي
لا يجوز من وجده الماء وان قل حتى يستند فينفض في تيممه قوله تعالى فلم تجد ماء ولا يفيد لانه ذكر في سياق النفي بعد كما اذا وجد ما يكفي لانه
بعض النية الحقيقة اذ لو استبرأ من حرمة فلان المراد في النقص ما يكفي لانه لا مانع لانه سبانه من قبل الاضمار والاشارة بالسبع معلوم
انه الماء ثم قل في التيمم عند حرمه بقله تعالى فلم تجد ماء فبالضرورة يكون التقدير فاعلمنا واسم الماء فان لم تجد ماء فاعلمنا فاحسرا
ما حتمت عليكم فيتموا والقباس على الحقيقة والعودة فاحسرا لانها تجزأ فيضيد الزامه باستعمال العقل للقليل ولا يفيد بها اذ لا تجزأ بالاشارة
فانكم ابغى الله فبقي مجردا فاما في خصوصية في موضع فرت مع بقا الحديث كما هو المراد من الفقرة اعلم من الشرعية والحسية حتى
لورايها في جب لا يتنقص تيممه وان تحققت قدرة حسنة لانه خارج الشرب ولو وجب له اوجب القبول وان تنقض التيمم ولو وجد حبة
من التيمم بامسا ما يكفي احد من انتفض تيممه لقدرة كل من تنقض الابانة في كل منهم بخلاف ما ذهب اليه من ان قال صاحب الماء فذا لم يمتد
نقصه حيث لا يتنقص تيممه اذ منعه لانه لا يجب كاستنم كيف سئل قوله اذ على قول ابي حنيفة لا تضع يده البسة للشيء فلو اذنا
لو اذ منعه بالوضوء عند لا يجوز اذ منعه من البسة وعندنا فينتفض تيممه كما هو الوجه الواهب واما منعه فانه يبطل تيممه ودر حتى لو كان

موجب للوضوء كونه لا مضمون الجذابة على ما بين ان شاء الله وتحدث متعلقون الخن عند ما فاء ولو جوزنا به
بعد ثبوت سابقا كالمسألة اذا ثبتت فخرج الوقت واليتميز اذ ليس ثرا على الماء كان واضحا وقوله اذ اليس هما على طهارة كاملة
لا يفييه اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهذا المذهب عندنا حتى لو غسل رجله وليس خفيه
اكمل الطهارة فحدثت بغيره المذهب هذا ان الخن ما من حلول الحدث بالقدم فبداعي كمال الطهارة وقت اللبس حتى لو كان
ناقصا عنه ذلك كان الخن سارا فاصحى من المقيوم يوما ليلة وللمسافر ثلثة ايام وليا لها الطهارة على السك
يمس للقيوم ما وليته والمسافر ثلثة ايام وليا لها قال وابته اوقها عقيب الحدث لان الخن حاتم سارية الحدث

في مسوط شيخ الاسلام واورده عليه ان المسح من النوع الرابع من الرضعة وهو لم يتق الغزيرة مع شروقه كالكفين الا من بين من يظهره
ولا يجوز على فعل غير المشروع اجيب بان من الرابع ما دام المكلف باللبس الخن ولا شك ان ذكره فاذ نزع سقط بسبب الرضعة فيقتل
وانما ثباته بتكلف النزع وافضل فيصير كترك السفر لقصد الامر وقول الرضا في اجب الى ان يمسح ما انقضى التيمم من نفسه فان الرضعة
لا يرضه ولا يخلل بشروطه اذ هو مخرج بعد صحة الثاني على ما علمت وعدم ثباتي الاول في موضع يدل ان احراز من لا يتيهونه عليهم تحقيقه تعالى وبهم
وجوده من الرضا فلا ينبغي اطلاق الجواب بل ان كان محل تيمم هذا وبني السعال على ان الرضعة استقامت ومنه شاع الكفر بظاهره في تسليم
في الاصول لما لا منصوص على انه لو غاض بارضه فاضل اكثر تيمميه بطل المسح وكذا لو تكلف فسلما من غير تيمم اجزاء من غسل حتى لا يخل
ببعض المدة فعلم ان الغزيرة مشروقة مع اخفئة انتهى وبني هذه التغطية على صحة هذا الفرج وهو منقول في الفتاوى العظيمة لكن في صحة نظر فان
كسبه متفق على ان الخن اقترن شرعا بما سارته الحدث الى القدم فيبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث باحث فيزال بالمسح ونحوه على منع المسح
للتيمم للغير من بعد الوقت وغير ذلك من الخلافات وهذا يقتضي ان غسل الرجل في الخن وعدمه سواء اذا لم يمسح معناه باحث في انه لم يزل
الحدث لانه في غير محل الصلاة - لانه صلى مع حدث واجب الرجوع اذ لم يجب وحل اذ لا يجب غسل الرجل جازت الصلاة بافضل من مسح
فصار كما لو ترك دعا عليه محلا غير واجب النسل كالنور وروايت في الغزيرة بلا فرق ولو دخل يده تحت الجورتين لمس على الخفين وذكر فيما اذ لو لم يمسح
وليس الا انه في غير محل الحدث والا وجب في ذلك الفرج كون الاجزاء اذا غاض الشرا لا يخلل الخن ثم اذا نقصت المدة انما يقتضي بها محلول
بالوضوء والتمسح انا وجب للنسل وقد حصل قوله موجب للوضوء راسا والموجبة الى الحدث اما تجوزا ولا تتقوا وان سبب الوضوء الحدث
كما هو رأي البعض قوله ثم خرج الوقت يعني ان المسح بعد الوقت فقتل في الوقت كلما قوت حدث غير الذي انبثت به
وهذا اعني منعا بعده اذ كان السيلان مقانا للوضوء واللبس اما اذا كانا على الانقطاع فهي كغيرها فتمسح بعد الوقت الى تمام المدة وانما انقضى هناك
لان خرج الوقت تيمم غزيرة بالسبب التيمم عند رتبة الماء وانه الحدث الذي يخرج به المدة واللبس على طهارة التيمم والوضوء المقارن
هو واللبس للحدث بعد الوقت كان اذا حدث الذي حل بالقدم لان الحدث الذي يظهر من الذي كان قد حل قبل التيمم حال وكذا الوضوء
لكن المسح انما يزيل ما حل بالمسح بناه على اعتبار الخن وانما سارته الحدث الذي يزيل بعده الى القدمين دليل انه لو لبس على حدث باحث
لا يمسح فلو اعتبر المسح عليه ما لم يزل بالقدم بجاء هذا الى من تلييه في شرح الكفر المنع على التيمم يكون التيمم ليس طهارة كالمدة لما علمت من انها
كالتي بالماء باقى الشرط قوله لا يغيب ليس المراد لا يغيب اللفظ لانه يغيب بل القصد في لا يغيب بهذا اللفظ هذا المعنى بل قصد به الى رافة وذكره
المسح وعلى هذا يكون الجواب وجوبه متصلا بحدث موجب للوضوء والتقدير جازا لئلا يمسح على كل حدث موجب للوضوء على طهارة كالمدة اذا لبسها
ثم حدث والوجود في موضع اى من كل حدث كانا او احدا على طهارة كالمدة قوله وهذا المذهب عندنا احراز من قول الشافعي بشرط اكمال
وقت اللبس وقوله حتى ونفس رافع فخرج هذه المصعدة تمنع هذا الشافعي بوجوب عدم الترتيب في الوضوء وعدم كمال الطهارة قبل اللبس الذي
يتم منه الثاني فقد الوضوء ونفس احدى عليه وليس اخن ثم غسل الاخرى وليس خفا عندنا اذ احدثت بجذولة المسح وعنده الا انه كمال
وقت اللبس قوله في كل الطهارة من وقت المنع لانه وقت عهد والنسب ان يراعى مده من وقت اشره قوله ليس التيمم في مسح مسلم

فقطه من وقت النوم واللسان على ظهرها خطوطا بالاصابع يبين أماكن على الاصابع إلى الساق كحديث مفيدة من رضى الله
 النبي عليه السلام وضم يديه على خفيه ومدها من الاصابع إلى اصبعها مسحة واحدة وكان النظر إلى ذلك على خلف رسول الله
 عليه السلام خطوطا بالاصابع على ظهره على الظاهر حتى لا يجوز زيلها بطن الخنق عقده بساقه كونه معدول بعرض القياس فيرى
 جميع ما وجدته في الشرع والبدلية من الاصابع استحوذ اعتبارها حصل هو الفصل وفرض ذلك فقد ارتكبت اصابع من اصابع
 اليد وقال الكرخي من اصابع الرجل الاول اصابعه اربعة الاصابع ولا يجوز المسح على خفيه خروجه في شدة من فم
 ثلث اصابعه لصلح الرجل النكاح اقل من ذلك جاز قال زفر الشافعي لا يجوز ذوان قل لا ينكح وجع غسل الباء ويجوز غسل الباء

من على جبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية ايام وليا ليس للمسافر يوم وليلة للقيم قوله فمضة اليد من وقت المسح لان ما قبل ذلك طهارة
 الوضوء ولا تقديريها انما التقدير في التحقيق التقدير مرة منته شرعا من من وقت أحدث قوله يدا من قبل الاصابع ان صورته ان يضع
 اصابع اليمنى على مقدم يده الايمن واصابع اليسرى على مقدم الايسر يده إلى الساق فوق الكعبين على اصابعه يدها هو الوجه المستحسن
 ولؤوس باصبع واحدة فاشترط كل مرة ما بعد على موضع جديد جاز ولا يجوز في الصلاة لوضع الكف واما اومع الاصابع كما من
 وكان ان يسبح بجميع اليدين باصبع واحد على موضع جاز ولا يجوز الاصابع اذ في حديث ثلث اصابع ويجوز على بقى في يده من غسل
 وان لم يكن متقاطعة الا باجماع من مسح وعلا قاضي خان بانها مستقلة لثلاث الاول قوله حديث المنيرة وفيه سورة واحدة فاحذر منه
 تكرار المسح على الخفين في غير موضع وايضا بالكر لا يقي خطوطا لكن قبل ان حديث المنيرة بهذا اللفظ لا يعرف والذين رواه الزهري عنه قال
 ايت النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين على ظاهرهما وحسنه لكن في الاوسط الطبراني في حديثه من محمد بن المنكدر عن جابر
 قال رسول الله عليه وسلم جل يوضأ غسل خفيه فمضة جل وقال ليس بكذا السنة اربا بالمسح كذا امام بيده على خفيه وفي لفظه ثم اياه بيده
 من قدم الخفين إلى اصل الساق مرة فخرج من اصابعه قال الطبراني لا يري عن جابر الا بهذا الاسناد وفي الامام روى ابن المنذر عن
 عبد بن الخطاب ان مسح على خفيه حتى يروى اذ اصابعه على خفيه خطوطا وروى انا اصابع تيس بن سعد على اخفى قوله ثم مسح على الطبراني
 محل الغرض وهو مقدم الرجل اذا وجدته قد كثره الاصابع ولقطعت احدي يديه بغير منها اقل من اوتى ثلث اصابع لكن من يعقب
 لاسن وضع المسح فليس على الصغير والمقطعة لا يسح لوجب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من الكعب حيث يجب غسل الرجلين ولا يسح
 قوله في راعي جميع ما ورد بالشرع يعني في الحمل ولد قال على انه لو كان الدين بالزنى كان مسح باطن اخفى او في من يظهره قال في الزينة
 اقتلا عن المبسوط ولان باطنه لا يخلو عن كوث عادة فيصعب يده ونها فيه ان المراد بالباطن من غسل الرجلين لا ما ياتي في البشرة كالتجديف
 لا تقطع جيت مسح باطنه لو كان بالزنى بل المتبادر من قول على انه ذلك ما ياتي في البشرة وهذا لان الواجب من غسل الرجل في الوضوء ليس
 ان لا يغتسل بل أحدث غسل الرجلين من باطن الرجل فيه بظاهره وكذا ما روى عن على فيه بلفظ لكان اسفل اخفى اولى بالمسح من ظاهره
 ان يراد بالاسفل الوجه الذي ياتي في البشرة لانه اسفل من الوجه الاعلى الذي ياتي في ظاهره لما ذكرنا ثم قد يقال ان لم يجب مراعاة جميع ما ورد
 في محل الابتداء والانتها لعل بان المقصود القيام على ترك الحبل حتى جاز البداء من اصل الساق إلى راس الاصابع لكن يجب
 في حق الكعبة لظن ان ذلك ينبغي ان لا يجوز تعدد ثلاث اصابع الانقبض قوله فقد ارتكبت اصابع من اصابع اليد إلى كل رجل مسح على رجلين
 وعلى الاخرى قد رخصت لغيره لا فرق بين حصول ذلك بيده او باصابعه مطاوعة من شئ فيه مثل ولو باطل على الاصبع قبل لا يجوز
 باطل لانه نفس واحدة لا ما وليس يصح وهذا الاطلاق تفريع على عدم اشتراط الزينة للمسح على اخفى خلافا لما في اجماع الفقه للفتاوى
 حيث شرطها وفي اختصاصه لو توضأ ومسح اخفى فلو في التخييل دون الطهارة يصح قوله فيه عرق كثير من منتهى الساق يعني اذا كان في محل
 الغرض منفرجا وخرج منه المشي فان كان شعا لا يظهر تحتها من كان اكثر من ثلاث اصابع او يظهر منه واما لا يسح ولو كان في الكعب
 لم يسح وان شرب في الاعتقاد وفي الفتاوى فان كان المخوف في موضع الغضب الكعب يخرج منه اقل من نصف الغضب باطل عليه

فلما ابتكر القدم هو الصحيح ومن ابتد السهم وهو عقير فما قبل فقام يوم وليمة مسرة كلغة أيام ولياليها عسلا
باطلاق الحديث ولا نكسر متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره لئلا نأكل ما استكمل المدة للإقامة ثم نوافي من الحديث
قد سرى إلى القدم والحفليس برافم ولو أقام وهو مسافر وان استكمل مدة الإقامة ثم خرج لأن خصمة السفر لا تنفي بيوتن وان لم يستكمل
فما كان هذه مدة الإقامة وهو عقيم ومن لبس الجوص فوق الحفم فهو حليس خلا للشافعي فإنه يقول للبدل لا يكون له بدل
فما كان هذه مدة الإقامة وهو عقيم ومن لبس الجوص فوق الحفم فهو حليس خلا للشافعي فإنه يقول للبدل لا يكون له بدل

ثابت بل هو فيه من رحمة فان السح ان كان بالملك بل من وليه النفس والنفث عن الربل فوجب تقديره ان الرفع فيه برة اعتبار
علا فيه رايه بالاصل كما تفيد في الترميم بكونه بلا فيه رايه بالاصل فها من ان المقدر تمام الاحتياط في فتاوى قاضي خان
لوتت المدد وهو في الصلوة والامام يرفع على اليمين في الصلاة اذا غاية في الترفع لانه النفس والامام لا من قال من المشايخ تفيد
لكن الذي يظهر منه هذا القول لان الشرح قد رتب انفت بدت فيسري الحديث بعد ذلك لما مع الحديث على يقين عند وجوده والربل
يقتض عند مدسة الترميم لا للربل بل للربل من الاصل وانما لم يمتنع بل لكل لان لكل الحديث لا يجزي فيه خبره مما يحدث القدر من وان كان
بحيث لو انصرف على حكمه ان الرفع كمن قبل ابتداء الاضواء عليه ونفي المانع فيتم للربل بقدره ولا كان مع انفت والاصل في كتابي
كثير من الصواب بل الحديث انما هو على حال الترميم وكل هذا لان الترميم ان لم يصيب الربل سالكا ليدبها حكم الطهارة عند وجوده
فلا يصلح عدم الماء وانما السراية بعد تمام العتبة شرعا غاية لئلا وعلى هذا فان ذكر في جميع الفتاوى والمطبع ان انما يرفع اذا ثبت
فيها من شدة البرد فان خافه فلا بأس بخل مطلقا فيه نظر فان خوف البرد لا يرفع في مثل السراية كما ان عدم الماء لا ينفي غاية الاطراف
فمن لا يرفع بل ترفع خوف البرد والسراية على كل حال في بعض الشك في دليل المسح المذكور بان مع جيرة لا مسح انفت فلي في الاستصحاب انفت
على ما هو الا في ادراكه وهو في القدم من المظالم الما مع اننا نعلم ان اذا نفي اذ كان سمي بحرية يصدق على ما ليس منه محل وجع بل محل وجع
غيره فيحتاج من كنهه حدوث المرض والبرد ويشترط بطلان سكة الترميم فثبت البرد على عضو او ساودة ويقضي ايضا على ظاهره من سبب المني
جاء تركه سا وهو ضلوع فيه واما حكم المسح فها يقضي المسح ايضا على كل اثر بل وفيه من الجواب ما سمعت ما قد رنا قوله وكذلك في بعض
من الصلح فها قول السبب يوسع وعنه في الاثار يخرج نفعه من حرمان كان الباقي قدر محل الفرض اعني ثلثا او صلح اليد لا ينقص وقيل
ابو حنيفة ان شح اكثر العقب يعني اذا خرج فاصفا اخراج الربل على المسح حتى لو جاز له عاده ما خافا ولا يجوز المسح وكذا كان اعجب عجبي على صفة
قدسية وقد ارتفع عقبة من موضع عقب انفت الى الساق لا يمسح والى ما دونه يمسح الا ان كان انفت واستأجر قطع العقب برفع الربل الى الساق
ويعد بوضعها لا يمسح وقال بعضهم ان كان الباقي بحيث يكون المشي فيه كذا فكذلك لا تنقص وفيها في الصلح هو مري نظر لكل من يفتي بخروج
ليس الا لانه وقع عنده انه مع طول العقب في الساق لا يمكن متابعة المشي فيه وقطع المسح فبطلان ما اذا كانت تعذر والى حكمه عند الرضا
ومن قال بالكثر فلنظروا الان امتناع منوط بكونه من قال يكون الباقي قدر الفرض وهذا الامر انما يتجلى على المشاهدة ونظروا في قوله لا يمسح
اولى لان بقا العقب في الساق فيعلق من عاده المشي ورسا على الساق نفسه قوله مسح ثلاثا يام وليا لها سوا سا فقبل ان تقا في الطهارة
او بعده قبله كمال مدة الترميم وفي الثاني في خلاف الشاخي لنا اصل بطلان قوله عليه الصلوة والسلام مسح المسح فحدث وهذا مسافر مسما
بمختلف بعد كمال مدة الترميم لان الحديث قد مر في القدم وانما مسح على تحت جل لحدث فيما اجابا وما استدل به من انه برة عبادة
ابتدأت حالة الاقامة فية فبرها حاله ابتداء الصلوة ابتداء حقيقا في سفينة فشرت وصوم شرع فية بما فاسا فمرت يتبره على الاقامة فني
من تكلف الفرق لعدم ظهوره جازم بالمشرك المورث في الحكم قوله ومن ليس بالحرمون فارق انفت مسح عليه اذا لم يسح على ان يحدث
فان احدث قبله وهو لا يسح انفت لا يجوز لان وليه المسح استقرت خلف لعل الحديث فلا يزال مسح بحرمه وكذا لو لم يسح على قبل الحديث

ولما كان الغسل واجباً على كل من استلم ماء وضوءاً من غير أن يغسل يده أولاً ولا يمسح برأسه ولا يمسح بغيره
ما كان عليه من ثوبه ما حدث من الحدث من الخلق فلا يتناول فيه ولا يمسح به ولا يمسح عليه ولا يمسح به ولا يمسح به
الآن تنفذ اليد التي لا يمسح بها من غير أن يغسل يده أولاً ولا يمسح برأسه ولا يمسح بغيره ولا يمسح به ولا يمسح به
مسح على يديه ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به
فيما كان عليه من ثوبه ما حدث من الحدث من الخلق فلا يتناول فيه ولا يمسح به ولا يمسح عليه ولا يمسح به ولا يمسح به
والغسل واجب على كل من استلم ماء وضوءاً من غير أن يغسل يده أولاً ولا يمسح برأسه ولا يمسح بغيره ولا يمسح به ولا يمسح به
توضيحه المسح على الرأس إذا كان الخلق لا يتناول فيه ولا يمسح به ولا يمسح عليه ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به
ثم أحدث فاضل يده فمسح عليه ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به
لأنه شاق فليست كما كان من قبله من رديات الأصابع التي لا تتناول فيه ولا يمسح به ولا يمسح عليه ولا يمسح به ولا يمسح به
ان يسح عليه وعلى الخلق فلا يتناول فيه ولا يمسح به ولا يمسح عليه ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به
مسح عليها من شقها لا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به
مسح على اليدين والقدمين والرجلين واليدين والقدمين والرجلين واليدين والقدمين والرجلين واليدين والقدمين والرجلين
فوق الخلق ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به
والجواب ظاهر في الكتاب قوله ولا يجزئ المسح ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به
في المقصود منه قوله ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به ولا يمسح به
وهذان يكملان في معناه ومنها السائر لعل الخلق الذي هو بعد من ثوبه المشي فيه في السفر وفيه القطع بان تطبيق المسح ليس بصورة
الخاصة بل بمنزلة اللزوم الحج في النزوح التكرار في اوقات الصلوة خصوصاً مع اداها السيرة فلذا جاز بالاتفاق المسح على الكعبين
وفي الاعتقاد وكذا اذا كانت مقدرة مشقوقة اذا كانت مشقوقة أو زائدة لا حاشا لمقدرة وقوع هذه ان هذا المعنى لا يتحقق الا في الفعل من
الجراب فيمكن جعل الحديث لهما واقعه حال لا عموم لهما في زمان مسح كما قلنا في حديث المغيرة انه عليه صلوة والسلام ثم وضوء مسح على الركبتين
والجوابين والافق نقول تصحيحه من الامام احمد وابن هبدي وسلم قال النووي كل من لم يمسح يده قدم على الترتيب مع ان الجمع مقدم على
التفصيل ووقع عند هذا لا يمكن تحقيق ذلك المعنى فيه بالفضل مع ان فرض المسح ان يتحقق كذلك فخصيصهما بوجود الفعل مع قدره كليل
اعني الحديث والدلالة من مقتضاه من سبب فلذا ارجح الامام الى قولهما وعليه الفتوى قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقدر عليه بما
فعله فذاته الدار على من ابن عمر ان رسول الله عليه وسلم كان يسح على الجباير وشبهه بالي حادثة محمد بن احمد بن هبدي قال ملايخ فها على هذا
مع مرار على المسح على الجباير من ثوبه عليه وساق منه ان ابن عمر قد مضى نحوه فمسح عليها وعلى الصباير وفعل سوى ذلك وقال الحسن
ابو بكر بن الحسين اسح خلفا بجانهم معهم والموتون في هذا كما لم يمسح لان الابدان لا تنصب بالاي ولا امره عليه فيرداه ابن جابر بن عتيبة
بن علي عن ابيه عن الحسين بن علي بن ابي طالب قال الحسن بن علي بن فضال في الحديث ما كنت اجد في الحديث ما كنت اجد في الحديث
فامر في المسح على الجباير في ثوبه من غير غسل الا على من ترك قال النووي في هذا الحديث ما كنت اجد في الحديث ما كنت اجد في الحديث
نعم على صوابه كسر احد زندي لان التذكرة ذكره الزندان هذا الساعده ثم اقلع على هذه المسح فقبل واجب عند ما سبب هذه لان هذا منقطع
وظيفة العمل بقبل واجب هذه فرض عند ما استقال الركبتين الى العمل هذه ان الشخص اجبنا في فعل فلا يتجزأ في الجباير من ثوبه الزائدة بله
كبر مسح الخلق وليس ذلك في مسح الجباير فاعترضه في وجوب العمل دون ثوبه الصلوة فيركه وقبل الخلق في الجباير الماكسور فيجب فيه
انفاقا وكانه جاز على ان الخلق من على في المكسور وقبل الخلق في غير ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه
قول الله ولعل الخلق في ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه من غير ثوبه

حيث يرضخ في مسها بالدم لأن فيه ضرورة وكما يس بدقه للمحوص الى الصبيان لأن في المنة تقصير حفظ القرآن وفي كرم
بالطهر يبرج باجم وهذا هو الصحيح وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل عليها حتى تغتسل لأن الدم يبدى كثارة
وتنقطع لغري فالأد من الاحتفال بالتيج جانب الانقطاع ولولم تغتسل ومضى عليها أاد في وقت الصلوة بقدر ان تغتسل
على الاحتفال والفرجة حل وطها لأن الصلوة صارت وبنافي ذمتها فظهرت حكمها ولو كان انقطاع الدم دون عا دها
فوق الثلث لم يقهر بها حتى تغتسل عا دها وان احتسنت لأن العود في العا دة غالب فكان الاحتياط في
الاحتساب وان انقطع الدم لعشرة أيام حل وطها قبل الغسل لأن الحيض لا مزيد له على العشرة لأنه لا يمتنع
قبلا احتساب الغتسل في الغرة بالالتشبه والطهر إذا انحلت بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم للتوالي قال ساض

فيرة من القرآن لا يكتب بالعلم وهو في يد وذكره أبو الليث لا يكتب بالكتب فالكاتب العصفية على الأرض ولو كان لا يدون الآية وذكره القدرى
أن لباس أذا كانت العصفية على الأرض لا يغسل بها حتى يغتسل على الأرض كان سها بالعلم وهو واسطة منفصلة
فكان كسب منفصل إلا أن يكون يسه بيده فقال في بعض الأخر أن كل يجرى من المصحة بجندل هو لا يسب على عتقة قلت لا أعلم غير مقولا
فالنهي يطهر أن كان بطرفه وهو يجرى بركته فينبغي أن لا يجزى أن كان لا يجزى فينبغي أن لا يجزى لا تقاسم إياه في الأول تابعه لا يكره في الثاني
قالوا فممن على وعليه عاتمة بطرفها كانت فاعتد أن كان القاء وهو يجرى لا يجزى لا يجزى اعتبارا على ما ذكره فروج كونه كتابا للقرآن واما
استدعى على العلم بالدم والذناير والمرايب والمجربان وبالفرض ذكره القراءة في الفرج وانقسل والعمام وعنده لباس في النكاح لأن الماء
المستعمل طاهر عنده ولو كانت رتيقة في طوافها جات عنه لم يكره دخول الخلاء والاقتران من شد الفضل قوله حيث يخص في مسها بالكم تشبه
أنه لا يغسل بالكم قاله كبره مس كتب النسيء والفقه والشن لأنها لا تخلو عن أياك من القرآن وهذا التعليل منسج شرح الخواص أيضا
قوله ولا لباس بدفع المصحت الى الصبيان والفرج وان كانا محدثين لا ياتهم الملكك المذنب كما ياتهم بالباس الصغير كبره وسفاهة كبره وتوجيه
الى القبلى قضى حاجته للضرورة في هذا المذنب فان تهرج بالنسيء وجبا ياتهم بطول سم بطول اللبس خلافا لمن كره تغليس المذنب الميم
وعنده آخره بقوله ما يصح قوله وإذا انقطع دم الحيض ما صله الماء ان ينقطع للكم العشرة او دونها تمام العادة او دونها حتى الأول حل طها
بجود الانقطاع وفي الثالث لا يقر بها وان انقسلت فالتنفس عا دها وفي الثاني ان انقسلت فمضى عليها وقت صلوة يعني فخرج وقت صلوة
حتى صارت دنيا في ذمتها حل والا لا وعلى هذا تفصيل الانقطاع النفس ان كان لها عا دة فهاذا انقطع ودونها لا يقر بها حتى يغتسل عا دها باشرط
اولها حاصل التخرج الوقت التي طهرت فيها ودونها الما بين حل مطلقا ودونها اول ان في الآية قرأتين يطهرن يطهرن بالغتصاف والتشديد فيكون
الاول انها المكونة العاتمة على الكل بالانقطاع مطلقا وإذا انتهت المكونة العاتمة على الكل حلت بالفردة ومضى الثانية عدم تناسبا عنده
بل بعد الاقتسال فوجب التحجج بالكل فلو كان الأولى على الانقطاع بالكره المدة فالثانية عليه تمام العادة التي ليست أكثره كحيض واما المنكاح
لأن في وقت تناسبا في الانقطاع لا كشرط على الفسل انما سها سها وهو من حكم الشرع عليها بوجوب الصلوة المستتم انما لا يطا برة
طها بخلوات تمام العادة فان الشرع لم ينقطع عليها باشرط بجزء من سها بده ولذا لو زادت ولم تحاذ العشرة كان باكل حيفا بالانقطاع على مقتضى
بقي ان يغتسل الثانية يشوبه كونه قبل الفسل فخرج المكونة قبله بخرج الوقت معا فقة النفس بالمعنى والواجب ان الفقرة الثانية منسبا
صلوة الانقطاع للعشرة بقراءة الضميمة فجاء ان شخص ثانيا بالمعنى وعلم ما ذكره ان المراءى وباني وقت الصلوة أدناه والعرض اخره معنى ان يظهر
في وقت منه الى نوره قدر الانقسل والتمريم لا اعم من هذا ومن ان يظهر في اوله ومضى منه هذا القدر لان هذا لا يغير طاهرة شرعا
كما رايتم بعضه بطلان فيه الا ترى الى تعليلهم بان تلك الصلوة صارت دنيا في ذمتها وذلك بخرج الوقت ولذا لم يكرهه واما بعد فقهه اني وجها
الكا في ادعية الصلوة دنيا في ذمتها يعني اني وقت صلوة بعد الغسل والمكونة بان انقطع في آخر الوقت ودونها الثلث ظاهر من ان كان فجزء
خلوات منها كونه الغسل الثابت بقراءة التشديد فخرج منه بالاصح وفي التمهين مسافة طهرت من بعض قيمته ثم وجدت ما رعا للمزج
ان يقربها لكن لا تغتسل القرآن لأنها لا ياتى خرجت من بعض فلما وجدت الماء وجب عليها الغسل وصارت كالمجب فها في حق القرآن في قول ساض

هذه احكام الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله ومجبه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشروط بالاجماع فيعتبر اوله
واخيه كالنصاب في باب الزكوة وعن ابو يوسف وهو رواية عن يعقوب بن قيس هو ان قول المان الطهارة ان كان اقل من خمسة عشر يوما
لا يفصل ويحكم كالمدة للتوالي لا يظهر فاسد فيكون بمنزلة الدم والاخذ بحمد القول السيرة وما يعرف في كتاب الحيض

فهي اخلاصة اذا قطع دم المرأة ودل عادت المرأة في حيض او نفاس او قلست حين تنافرت الصلوة وصلت واجتنب زواجها
قربانها احتياطا حتى تأتي على عادتها لكن لعدم احتياطا لذلك كانت هذه الحيض في الثلث من العدة انقطع الرجبة احتياطا ولا يخرج بزجر آخر
احتياطا فان تزوجها راعى ان لم يدا دم بارد وان كان في العشرة ولم يزد على العشرة فساد الطهارة الثاني وكذا صاحب كتاب
يتبينها احتياطا انتهى ومضمون التقييد بمجملة ولم يزد على العشرة انه اذا زاد ولا ينسد وحراوه ان كان الحول بعد انقضاء العادة لما قبلها فيفسد ان
تدلان الزيادة تجوب الرد الى العادة والفرض انه ما دونه فيها فيلزم ان الكحل قبل انقضاء الحيض هذا وقد قدمت ما عني من مقرر
في الانقطاع بدون النفقة ثم التاخير الى آخر الوقت بعد الانقطاع واجب الما دونه العادة نحو الطهارة فسادا فتنقل ايضا في آخر الوقت
كمن هذا في غير احتياط وباتسار زواجها لا ينقض تمام العشرة وفي الكلام وكذا اذا كان هذا اول ما مات والنفاس الحيض على خمسة والنفس على
عشرين وانقلبت ثبت جميع هذه الاحكام ما علم ان مدة الانقضاء متبدلة من الحيض في الانقطاع لا اقل من العشرة وان كان تمام عادت
بطلان الانقطاع للشرة حتى لو طهرت في الاول والباقي قدر الفصل والتميز خيلها فساد تلك الصلوة وفي النكاح ان كان اياما عشرة فطهرت
وبقي فسادا فسد الزمان الفرض ولا يشترط مكان الانفصال واجمعوا انها لو طهرت وقد بقي الايام التيميم لا يلزمها حتى طهرت الحيض في اثنائها الوقت
سقطت تلك الصلوة ولو بعد انتهت الفرض بطلان الوقت الذي في النكاح حيث يلزمها فساد تلك الصلوة هذا فريب علمنا عند زواجها فسادا
والباقي قدر الصلوة لم يجب فسادا وان كان الباقي اقل وجب تأمل على التيميمية فنقل هذا الى آخر خبر من الوقت هذه فتستقر على
الجزء الذي منه الى آخر الوقت مقدارا ولا رافضه عندنا حال الكحل عند آخر الوقت وهذه عند ذلك الجزاء لا موضع توجب الخطأ بالاداء
فانما وجد وهي ظاهرة وجبت وبعد العرج لا تنقض بوضو الحيض تقصيرا وانما وجد وهي حائض لم يجب تأمل ان الوجوب بآخر الوقت
لوضع صبي باحلام ولم يتغير حتى طلع الفجر وان كان عليه قضاء انما وان كان صلا قبل النوم وهي واحدة صحتها باحضة فاجابها به هذا
وقيل ليس عليه والاتفاق انه اذا استيقظ قبل الفجر او بعد فليز الشق قوله قد ادى الى ما عني من ان يتيقن في رواية محمد بن قيس فسادا
لا بعدا لبعض بالعلم ولا يخرج من طهرات مبتدأة بقاء وثانيتها طهر او بقاء فاعلمتة فيض يحكم بوضوها لو كانت مستعدة فأتت قبل ما دونه بقاء
وثانيتها طهر او بقاء لا يكون شي منه فسادا في ابن المبارك من ان يتيقن انه يتيقن ان يكون الدم في العشرة ثلاثة ايام وهو قول زفر وكذا
ابو يوسف عنه وفيه اختلاف الطهارة ان كان اقل من خمسة عشر لا يفصل وقيل بقاء آخر فقال ان يتيقن عليه الفتوى وفتنناه جازا فسادا فيض
ماقتضاه بالعلم ولا يبرهن احتياشا الدم والمطهرين طهرات مبتدأة بقاء وثانيتها طهر او بقاء ما كانت العشرة الا ان يتيقن بكونها
ب. وطهرات المعتاد قبل ما دونه بقاء وعشرة طهر او بقاء فاعلمتة التي لم ترقها الدم حيض ان كان عادت العشرة فان كانت اقل من
الي اياما وقال محمد بن الطاهر ان نقص من ثمانية ايام ولو بقاء قد لا يفصل فان كان ثمانية فسادا فان كان ثلث المدين اقل من ذلك
تسببا لمرات وان كان اكثر فصل ثم يظن ان كان في احد الجاهلين يمكن ان يحيل جنسا نحو جنس ولا فرق فسادا فان لم يكن يمكن فسادا استأذنه
ولا يمكن كون كل من العشرة جنسا فكون الطهر ح. اقل من المدين الا اذا زاد على العشرة فيمكن فصل الما دونه مبسطة الا ان في حرم اصل
ان لا يبيد بالعلم ولا يخرج وفي بعض النسخ ان الفتوى على قول محمد والعل والى وانقلبت المشايخ على قول فسادا اذا اجتمع طهران مثل

فصل في النفاس والنفس هو الدم الخارج عقب الولادة لأنه ما خوذ من تنقيس الرحم والدم او من خروج النفس من الولد او من الدم والدم الذي يستمر في الحمل ابتداء او حال ولادة ثم قبل خروج الولد المتخاضة وان كان ممتدة اوقات الشفاء في بعض اعتبارا لبس النفس باذها جميعا من الرحم ولانها بالكل ينشأ من الرحم المادة والنفس بعد افتتاحه وخروج الولد وكيفية اكان نفاسا بعد خروج بعض الولد فيما يروى عن ابي حنيفة ومحمد ، كما كان ينشق فيتنفس به والرسق الذي سبق ان بعض خلقه ولد حتى تصير به نفاسا وتصير الام ولد به ، وكذا المدة تنقص به واقل النفاس لاحد لان تقدم الولد علم خروج من الرحم

على رد الميلاقان بباطل وحشو اركان لو طلس لاليل ولوقام سال وجب رد فاذ خرج برده ان يكون صاحب عقد خلافت الحاكم فاست
الرد فاشا فاحض وجب ان يصلي بايا ران سال بالميلاقان لان ترك السجود اهلون من الصلوة مع الحدث فان الصلوة بايا لها
وجود حال لا اختيار وفي الجملة وهو في التقص على العادة ولا يخرج مع الحدث كمال حاله لا اختيار وعمن هذا قلنا لو كان بحيث لو صلى قاتما
قاد سال جرحه وان استغنى لاليل وجب القيام والركوع والسجود لان الصلوة كما لا يخبر مع الحدث الا ضرورة لا تجوز استغنيا لالسا
فاستغنى وترج الا مع الحدث كما في من احرز اركان وحل وجب غسل الثوب من النجاسة التي اقبل بها قيل لان الوضوء فاشا
والنجاسة ليست في مناء لان غسلها مضمونه فاشا بالقبيل للضرورة قيل اذا اصابه خارج الصلوة يغسله لانه قادر على ان يشيع ثوبه بل
وفي الصلوة لا يمكن الترخيز فخطا اعتباره فيما وفي التخييل على القاضي لو غسل ثوبه ما وجد كمال على طاهر الى ان يفيض الخالي الى ان يخرج الوقت
فخذنا يغسل بعد غسل وعند الشافعي لان الاطعمه عندنا مقدرة بخروج الوقت وعندنا بالفراغ وفي النوازل واذا كان به جمع ساكن وشهد
عليه بركة فاحصا به الدم اكثر من قدر الدم او اصاب ثوبه فغسل ولم يغسله ان كان لو غسله نجس ثانيا قبل الفراغ من الصلوة جاز ان
لا يغسله والا فلا خيارا له ولو كانت به دامل وجدي فتوضا وبعضا ساكن ثم سال الذي لم يكن سالما تنقض لان هذا حدث جديد نقصار
كالتميز وسئل المخرجون فكونه في الاصل وهي اذا سال احد مخبر فتوضا مع سلاطه وصلى ثم سال المخبر الا في الوقت ان تنقض وضوءه
لان هذا حدث جديد فرجع في عينه رد بيل ومما يرمي بالوضوء لكل وقت لا حائل كونه صديقا او قاتلا هذا التعديل تقضي انه اذا استجاب
فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يجب الحكم بالنقض اذا ليقين لا يزيل بالشك وادناه علم عرفان علم من طريق غلبة الغرض في البا
او علامات تعقب فلو لم يبق البطلان

اوعلامات تغلب طعن المتبلى حبيب

[illegible]

ولجب من بدن المصلي وثوبه المكان الذي يصل عليه لقوله قل لو قبلت فطقت

ان يركب اجودها ما من بهما ته وهو محدث اذا وجد ما يكفي احداهما قلنا يجب صرفه الى النجاسة لا يحدث التبريد فيمكن يحصل الطهارة بل يضر
الخط من أحدثه ولا تصرف الى النجاسة حتى يرد الشك كما قال صاحب الوجوب من في أحدث وتكون التبريد بعده هو يفرق تبريداً اتفاقاً
لأنه قبل جوف النجاسة فليزج عند أبي يوسف خلافاً لما على ما في التبريد من ان مستحق الصرف اليها مكان محدثه في أحدث
انما لم يكن بين الازالة استغفار خصوص العمل المصاحبة العلم خمس التبريد قبل الجواب قبل طرف منه فان غسله فطهر وذكر الوجهين ان لا أثر
لغيره وهو ان قبل بضمع ان الاصل طهارة الثوب وجب الشك في قيام النجاسة لا محال كون النجول محلها فلا يقضي بالنجاسة بل شك
ادورده الاسباب في شرح الجامع الكبير تعلق وصحت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن محمد الغزالي رحمه الله عليه على مسئلة في السير الكبير في اذا
تقارنا حصناً وبغيره في لا يعرف لا يجوز تسليم قيام المنافع بيقين فلو قتل البض او اخرج من قبل الباقي للشك في قيامه لم يركبها حتى انقضت
بعد اذ كان جوفه من التخليل لوصول مصلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر حجب المادة واصل انتهى وفي نظرية الثوب فيه نجاسة
لا يري كما تها قبل كذا حتى وهو لا يحيط وذلك التخليل شكل عندى غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين نجاسة
فيميل وحاصل انه شك في الاثالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرجع اليقين قبله واصل ان شوب الشك
في كون الطرف النجول والرجل الخارج هو مكان النجاسة والمصدم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي وابطاحه
دم الباقي ومن ضرورة شكوكا فيه ارتفاع اليقين من نجاسة ومصومية واذ اصاب شكوكا في نجاسته جازت الصلوة معه
ان هذا ان صح لم يربح كذا حتى يعلم ان في قولهم اليقين لا يرجع بالشك معنى فانج ان يتصور ان ثبت شك في محل ثوب اليقين ليتصور ثوب
شك فيه لا يرفع في ذلك اليقين ومن هذا حتى بعض المتقنين ان طهروا لا يرجع حكم اليقين وعلى هذا التقدير يخص الاشكال في الحكم لا اليقين
تختل وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته كمن لا يرجع كذا ذلك اليقين السبب نجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح قبل
المطوق لان الشك الطاهر لا يرجع حكم اليقين السابق على ما حق من انه ملزم ومن قولهم اليقين لا يرجع بالشك فقل الباقي وان حكم
بطلارة الباقي شك واستدراكهم لمعنى في طهارة المكان موضع القدم معناه واحدة وموضع الجوف في اص الروايتين عن ابي حنيفة وهو قوله
ولا تجب طهارة موضع الركبتين واليد من لان وضعهما ليس فرضاً عندهم لكن في مقامى قاضى خان كذا لو كانت النجاسة في موضع السجود
او موضع الركبتين واليد من كسج وموضع فانه قدم يربح مغلطين كلما اذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من درهم ولو جازت
اكثر من درهم ثم قال ولا يجعل كانه لم يضع المصلي النجاسة وذلك لوصول راحة إحدى قدميه جازت صلوات ولو وضع القدم على النجاسة
لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع انتهى فلفظ وجوبية ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين هو اذا لم يضعهما امان وضعا ثابتاً
فيلتصق بها لعل من عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين واليد من ثمة الفقيه ابو الليث وعليه في وجوب وضع الركبتين في السجود في
اذا لم يضع ركبة هذا السجود ولا يجزى اذا امر بالسجود على سبعة اصنافاً من اعتبار الفقيه ابو الليث وفتوى مشايخنا على انه تجزى لو كان موضع الركبتين
نجساً حار قال والفقيه ابو الليث بغيره الركبة ان اذا كان موضع الركبتين نجساً لم يجز ان يركب الركبتين ثم لو كان المكان نجساً فليط عليه
فربطه بان شقة لا تجزى ولو جازت ولو كانت النجاسة على يديه واصل على طرف ظاهر آخر من جاز سوا ذلك النفس او لا يصح سجود

وقال عليه السلام حقه فرائضه فرائضه بالماء ولا تغسله الا به واذا وجب التطهر في التوب وجب في المدين
ولكن ان كان استعمال في حالة الصلوة فبشغل الكل ويجوز تطهيرها بالماء وبكل ما لم يضرها من غير ان يغسلها
كالحناء ماء الورد ونحو ذلك مما اذا عصر الفص وهذا عندنا في حنفية واية يوسف بن عوف قال
وضعه والشايفه ويجوز الا بالماء لانه يتخلص بالملامح والنفس لا يفيد الطهارة لان هذا القياس في ذلك في الماء للتلويح

ما اذا ثبت في طرف عمارة ومنذ لم يقصود شيء لاسبه فالق في ذلك لطرف على الارض وصل فانه ان تحرك بحركة لا يجوز ولا يجوز لانه يترك
نفس محل النجاسة بخلاف في المفروش ووصل على ما به بطانة تجتبه وهو قائم على ما يلي وضع النجاسة من الطهارة من تحريكه من غير ان يترك
لا يجوز وقيل جواب محمد بن غير المغرب فيكون كل حكم يمين وجواب الى يوسف في المغرب فكل حكم قرب واعد خلافا لما فيها قال المصنف
في التيميم والاصح ان المغرب على الخلاء ذكره المحقق في انتهى ولو كان لبداء اصابت نجاسة فكله وصل على الوجه الاخر من محمد بن
وعمن ابن يوسف لا ووصل على الدابة وفي سرها او كما يراها نجاسة فانه فم قد على ان لا يجوز قال في البسوط واكثر مشايخنا جاز والمقال
في الكتاب والدابة اشهد من ذلك يعني ان باطنها محل النجاسة وترك عليها الا مكان وهي اقوى من الشربة ويمكن ان يريد بقوله اشهد
من ذلك ما على ظاهره ان لا يخلو من وجوبه وحرافه وقولنا من النجاسة وفيه نظر قوله وقال عليه الصلوة والسلام حية ثم اقرصته ثم
اعطيه باليمن اسأنت الى بكرا صديق ثم قالت جات امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم قالت اعدنا يصيب ثوبنا من غير غسل
كيف نصنع قال سمعته ثم تقصيه باليمن ثم تعطي فيه تنقي عليه واخرجه الترمذي كذلك ولفظ افسله غير محفوظ فيه بل في حديث اقم
بست محسن ما تقدم من ذلك يقض نقض عليه الصلوة والسلام عليه بطبع واخسليه با وسدر اخبره ابو داود والنسائي وابن ماجه وحدث
القشيري بالعود وانظر في صحيحه والفرع من احوال الاصلي قوله واذا وجب التطهير ما ذكرنا في التوب وجب في المدين والمكان والطريق
اولى لانها الزم للمسلم من تقديره انما قلنا ما اذا لم يصحح الدين ولم في الدين وليس من خلافات اهل والبالا الذي
لم يخف من جعل الاول على الخلاء كما في مقابلة نظر قوله لا تيمس باول الملاقاة مقيد باذا كان بحيث يخرج بعض اجزائها في الملاقاة
الى ما ذكره ابن ابي شيبة وعليه بقوله على ارض اولى من حيث جاف لا تيمس ولو كان على الغلب وغمرت الرطوبة في رجله تيمس كذا في الخلاء
قلت يجب حمل الرطوبة على البلى لا الندة فقد ذكرنا انما اذا كانت التوب النجس الرب في الثوب الطاهر اجماعا ظهرت فيه معة والمصير
بميت يقطر من شيء اذا صارت كالتنجس فيه والاصح ان لا تيمس وكذا لو لم يمس على النجس الرب في ثوبه وليس بحيث يقطر اذا صرح الاصح
فيه ان لا تيمس ذكره المحقق ولا يخفى ان قد قيل في الثوب وهو رطب وسفوف ليس لما قوة السيلان يتصل بعضها ببعض فخطرت لست
في موضعين منها ثم ترجع اذ اصل الثوب ويعد في مثله الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقته الخاطئة فاولى انما عدم النجاسة لم يخرج شيء من ذلك
ليكون مجزوءة لا لعدم انقطاع قوله الا ان هذا القياس ترك في المماراة مطلقا عند محمد وسواه على النجاسة او ادركت على عليه والا
لم تحصل طهارة شيء بالملاقاة تيمس المار فعل الملمس وكذا كل ما بعده تيمس بلا قاة بل السابق وفي الورد فقد عند الشافعي لان المورود
لا يظهر حذره ولما سقط هذا القياس منه في المار وبقي طاهر حال كونه في التوب حتى كذلك بعد انفصال البصر ايضا لم يظهر في انفصل اثر
النجاسة لكون اوجح لان كملها بعبارته حال النجاسة في الملمس ولم يوجد بعده الا الانفصال وليس كذلك تيمس بخلاف ما اذا تاملنا لان
بقا الاثر من النجاسة بعد الانفصال فتيمس وعند محمد وصاحبيه هو طاهر في الملمس تيمس اذا انفصل لان الحكم بالطهارة مع مخالفة النجس انما هو للضرورة
فاذا زالت بالانفصال ظهر اثر النجاسة لان ما ثبت بالضرورة في تقديره با وادار لورود لا تيمس جاريا حقيقة الا يرى لوضع الثوب
النفس في الاجابة ثم اورد عليها ما حصل فيها على النبي سسته واما هو الوجوب لثبوت قياس النجاسة وهو يعينه في المورود

لا يملك الطهارة الفاسدة وما على ظاهره يزول بالنسج وان اصابته الارض نجاسة تحت بالشئ وذهب بها جازم
الصلوة على مكافأ وقال شافعي والنشاف في كونه لا يجوز كونه له وجه التوسيل ولهذا لا يجوز التيمم بها لو اقل عليه السلام
وكافة الارض يسهها وانما لا يجوز التيمم لان طهارة الصعيد ثبت شرطا لبعض الكتاب فلا تبادى وما ثبت بالحديث

بعد تطويره الاطوار الملوثة من المائية والمصفية والحقيقة الا ترى ان العلاقة بينه وبين نفس الشيء اصله ومصدق ان اصل الانسان مودج
نفس واحد بعد تسليم رتبة معاض باقونا متبرج نك بان الحرم مقدم على الميع ثم قيل ان طهارة الفكر اذا لم يبقه فري فان سبته
لا يطهر الا بفعل ومن فاما حال شئ الاثمة مسئلة المني مشكلة لان كل فعل يدرى ثم يبي الا ان يقال انه منوط بالمني مشكك فيحصل تجا
انتهى ومنها ظاهره ان كان الواقع انه لا يدرى في يده وقد طهره الشريعة بالفكر بآية لا يدرى انه اعتبر ذلك بالاعتبار اعني اعتبره مسئلة لا يدرى
بجملته ما اذا بال ولم يستنج بالما حتى انتهى فانه لا يطهر الا بالنسل بعد المني كما قيل وقيل ليعول ولم يشتر البطل على راس الذكر بان لم يمسحوا
الشعب فاعني لا يجوز شئ مني فكذلك يخرج المني ونفسه من غير تنشيط على راس الذكر لانه لم يوجد سوى حروص على البطل في حرو
ولا اثر لذلك في الباطن لان السباب يطهره فانه لا يملك فيه حال التبراشي ولا يصح ان يطهره الفكر لانه من اجزاء المني فقال انفسه
منى المرأة لا يطهره الفكر لانه يريق قوله لانه لا يملكها الثبات فييدان قديمه قاله سارم حتى لو كان به صلا لا يطهر الا بالماء والخل
قال المصنف في التنبس مع ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتلون الكفار السيوف يمسحون بها ويصلون بها وعليه تخرج ما ذكر
ولو كان على طهارة جسمها طهرت وكذلك الزجاجة والزبدية الخضر اعني المدهونة والخشخاش على البياض الصبي قوله نجفت بهش الغافق
لو فرق بين البياض والبش والاشج والمراد بالاشج ان لا يملكه الا بالاشج من الكفار من سبها لا يحبس الشئ من اشراج عابثة وبعضهم من محمد بن الحنفية وكذا
رواه ابن ابي شيبة عنه ورواه ايضا عن ابي قتادة وروى عبد الرزاق عنه جوف الارض بطور دونه المصم وذكره في المبيوطا يا ارض
نجفت فقد ذكبت حديثا من روى عنه اهل العلم وفي سنن ابي داود باب طهارة الارض انما يمسح بها عن ابن عمر قال كنت بيت في المسجد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت غني شافرا فكانت الكلاب تجل وتقبل وتدع لي المسجد ولم يكونوا يرشدون شيئا من تلك
مخلة الاعتبار فطهر بها نجف كان ذلك بعتية لما بصوت الغبسة مع العلم بانهم يقيمون عليها في الصلوة البتة ولا يدرى من صفه المسجد ومهم
من نجفت المصلوة في بيته يكون ذلك يكون في قباج كثيرة من المسجد في قبعة واحدة حيث كانت تقبل وتدع ببول فان هذا التبراشي لا يملك
في يد غيره انما كان منا دلان بعتية بها نجسته فياني الامر فطهرها فنجسها طهر بها نجف وهو عليه الصلوة والسلام باهراق ذنوب من
دار على بول الاخر في المسجد لانه كان مناهما والصلوة فيه تنزع نما وقد لا تجب قبل وقت الصلوة فامر تطهيره بالماء والصلوات مدة الليل
اولان الوقت كان اذنك فوان اوريدا ذلك اكل المهادين للتبراشي في ذلك الوقت فها اذا قصد تطهير الارض مسب عليها الماء ثلاث
مرات ونجفت في كل مرة بخرقة مائة وكذا لو صب عليها بماء كثيرة ولم يطهر لول الثبات ولا رجحا فانها طهر ولو سكبها تراب الماء عليها
ان لم يمسحها الثبات نجسته جازت الصلوة على ذلك التراب ولا يظلمها تنكف في الثابت كالشجر والكل قبل طهر بها نجف وادام قائما عليها بعد
القطع بسب النسل وكذا يصح كل مكر الارض لما لا تجرة المفروقة فطهر بها نجف وان كانت منضوطة تشق فلا مان كانت الثبات في
الارض جازت الصلوة عليها وفي التطهير اذا صلى على رجها الطاهر ان كان مكرها جاز ولا يملك الاخرى انتهى ولكن يجري فيه الخلاف
بين ابي يوسف ومحمد في اللبى وقد قدمناه اهل الباب قوله لان طهارة الصعيد ثبت شرطا لبعض الكتاب فلا تبادى نزه الملساة
سجرا الواحد المني لخصوص هذا الموضع فان كلفه بطلما لا يدرى في اثبات تنقضاء القطع به فان طهارة الماء والصعيد المكلف تصليها

وفيه صفة من قول عليه السلام اريد بالطهارة طهارة القلب والبدن وهذا الوقت اذا انقضى وقتها انقضى الوقت بالتمام والاكمل
 وقت الصلوة لا يخرج وقت الظهور على القولين وانما يخرج وقت الغروب على القولين عليه السلام ما رواه ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان الغروب على القولين وقت الصلوة وقال الشافعي في ذلك كما بينه جابر بن عبد الله عليه السلام ان وقت الصلوة في وقت واحد وقتنا
 قوله عليه السلام وانما يخرج وقت الصلوة في وقت واحد كما بينه جابر بن عبد الله عليه السلام ان وقت الصلوة في وقت واحد وقتنا
 هو الوقت وهو وقت الصلوة وهو قول الشافعي عليه السلام الشافعي عليه السلام ولا يصح فيه قوله عليه السلام ان وقت الصلوة في وقت واحد وقتنا
 ذلك ما لا يوافق له خلافا ولا في اول وقت الصلوة اذا انقضى وقتها انقضى وقت الصلوة عليه السلام ولا يصح فيه قوله عليه السلام ان وقت الصلوة في وقت واحد وقتنا
 على الشافعي ما رواه جابر بن عبد الله عليه السلام ان وقت الصلوة في وقت واحد وقتنا
 عليه السلام في الوقت فصلوها ما بين الغشاء الى طلوع الفجر قال رضي الله عنه اعمدها وعند ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ودخل وقت العصر وعن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وقال الشافعي يعني ان لا يصلي العصر حتى يبلغ طوي الشئ ولا يخرج العصر الى ان يصير طوله يخرج من الغلات فيما قوله وقد قرره في معنى في
 عنه عليه الصلوة والسلام اذا اشتد الحر فربما بدا بالصلاة فان شدة الحر من شئ جنت بهاء السنة واقفوا بها حتى يحدث ابي بصير عن ابي بصير
 ابرهوا بالظهر فان شدة الحر تنحى قوله وانما قامت الاثر يعني حديث الامامة وهذا الحديث وثبتت الشافعي متعلق بصدق المقابلة
 اشدها في ديارهم اذا كان ذلك كل شئ فلا ينقض الوقت بالثبوت بل الظاهر اعتبار كل حديث روى عنه ابا بصير حديث جابر بن عبد الله عليه السلام
 فيه تحقق تقدم الامامة جابر بن عبد الله عليه السلام في الحديث روى في الاوقات لانه اول ما عليه ما يقتضي ان يقال انما يصح عدم فوج وقت الظهر
 ودخل وقت العصر بصيرورة اصل شافعي في الزوال وفي حديثه انما يصح عدم فوج وقت الظهر بصيرورة شافعي في ان اول وقت العصر اذا صار فيه شئ ان قيل
 وقت الظهر وهو المسمى فلا بد من دليل وانما بالظن ان يقال ثبت بقا وقت الظهر عند روى شافعي لانه حديث جابر بن عبد الله عليه السلام فيه في
 بحديث الامامة في اليوم الثاني عند صيرورته شافعي في حديثه انما يصح عدم فوج وقت الظهر بصيرورة شافعي في ان اول وقت العصر اذا صار فيه شئ ان قيل
 هذا الوقت المعلوم كونه وقتا للصلاة عليه الصلوة والسلام من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر
 وفيه خلاف حديث جابر بن عبد الله عليه السلام انما يصح عدم فوج وقت الظهر بصيرورة شافعي في ان اول وقت العصر اذا صار فيه شئ ان قيل
 في المغرب والعشاء وذلك انهما انما يغربان في وقت واحد لا يغربان في وقتين فلو كانا في وقتين لكانا في وقتين فلو كانا في وقتين لكانا في وقتين
 بخلاف في اول وقت العصر حيث لا يتاخر في وقتين فلو كانا في وقتين لكانا في وقتين فلو كانا في وقتين لكانا في وقتين
 من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 حين يدخل وقت العصر واول وقت صلاة العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها حين تغرب الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب
 الشمس وان آخر وقتها حين تغرب الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس
 حين يدخل وقت العصر واول وقت صلاة العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها حين تغرب الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب
 الشمس وان آخر وقتها حين تغرب الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس
 من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن بريدة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم جل من اقامت الصلوة فقال اقم معنا ثم اقام الصلوة فقال اقم معنا ثم اقام الصلوة فقال اقم معنا
 فاخر المغرب الى قبيل الغيب الشفق يعني في اليوم الثاني واخرج ايضا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 نسا عن من اقامت الصلوة فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم جل من اقامت الصلوة فقال اقم معنا ثم اقام الصلوة فقال اقم معنا
 صلى الله عليه وسلم قال وقت صلاة الظهر فذكر حديثه ان اول وقتها وقت صلاة الظهر فذكر حديثه ان اول وقتها وقت صلاة الظهر
 روى الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق احمر فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنسائي والصحيح انه يروى
 على ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق احمر فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنسائي والصحيح انه يروى

تصديق الصلوة عند أبي حنيفة ومحمد وان كان أقل من الرمي لا تقيد وقال ابو يوسف لا تقيد ان كان أقل من
 النصف لان الشئ اذا لم يصف بالكثرة اذا كان ما يقابله أقل منه اذ هو من سائر المقابلة وفي النصف عنه واما ان اعتبر
 النصف من جملته او عدم الدخول في صفة ولهما ان الربع يكتفي بحكاية الكمال كما في استحباب الرمي في الأجرام ومن أن
يخبر عن ربه وان مر بالاحد جوازه لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
هذا صحيح لما وضع غسله في الجنابة فكان الجرح والعورة الغليظة على هذا الاختلاف المذكور باعتباره وكذلك الأشياك وهذا هو الصحيح
 دون الصلوة ما كان عودة من الرجل فهو عورة من الأمانة وبطنها وظهورها عودة وما سواها من بدنائها ليس بعلوة لقول
 سحر بن علقمة ما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمانة فإنها في ثيابها عورة عادة فاعتبر حالها بدوات المحارم
 والاجازة النظر إلى صريح الاجابة وطرف ما يتبادر إلى الفطنة وادت علمت ان لا تفرق بينها كما تركب في الشال فرج مرج في التنازل بل في
 المرأة عورة وفي عليه ان تعلوها العرقان من المرأة حسب الى قال لان ثيابها عورة ولهذا قال عليه الصلوة والسلام التسبيح للرجال والتقصير للنساء فلا
 يسكن ان يسجد الرجل انتهى كلامه وعلى هذا فإنما قيل اذا جرت بالقرعة في الصلوة فسدت كان ثمنها ولذا منها على الصلوة والسلام من التسبيح باعت
الاعلام لام بسوء التصديق قوله بأنه لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 الكثير في الترتيب فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 وهو من رامي احد جوانب الجلسان مع ان يرد ما يرفع قبل الى يرسف ان الكثرة فيها على التقدير اجازة صلتها مع كفاية
 أقل من النصف لان ذلك اذا اعتبر بالنسبة والاضافة الى ما قبله فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 بكثرة اذا صح الاعتبار لان الاحتياط في الثاني منها وعلى اعتباره ثبت الكثرة بالبيع لما ذكرنا من ان الاحتياط في موضع الراس والحلق في الاحرام ثم
 اذ ما على غير البيع كناية الكل وهو موقوف على ان النفس فيها غير ميسرة بالفضل والكسفي بالبيع كناية اياه فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 كون ذلك الربع طلب كناية الكمال لا لاقبال لان المطلوب في باقي الاعضاء استيعابها فانها في الرأس شئان الملائمة ممنوعة ولا يكون في
 باقي الاعضاء كذلك ممنوع ثانيا فان اليداسم لا يطأ عرقا فلهما يجب استيعابها ثم سوى في الكتاب بين الغليظة والخييفة في اعتبار الربع قال الكسفي
 بين في الغليظة ما دام على قدر الدم وفي الخييفة الربع اعتبارا بالثبات الغليظة خفيفة وعظيمة غليظة يورث الى التضييق والاطمئنان من الغليظة
 ليس اكثر من قدر الدم في يدي الى ان كشت جميعا واكثر من ذلك لا يثبت فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 ما ذكره قوله فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 لا ما قيل الجميع لان لفصها واحد وهو الاطباء واختلفت في الدبر بل جميع الاثنين اكل الية عورة والدبر ثلثا والجميع الثاني والاصح ان الركبة للفرج
 لانها ملحقه الطينين لعضو مستقل وكعب المرأة فيمن ان يكون كذلك في الفسادی ودرهما ان كانت ثلثا من بعد ما كان مكسرا فاصل نفسه
 واذنها عورة بافراده وجميع المنفر من العورة وفي شرح الكسفي ان من يستره لا يرد في الترتيب فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 وذلك ببيع الاذن اذ اكثر من ربع جميع العورة المشككة لا تطل وما بين السرة والعاة خصه وفي معنى عدم المرأة التقدير ببيع في رداية الاصل وفي
 رداية الكسفي ليس بعودة ولو صلى في قميص محلول احسب به كمال يستر بعرو على عورة في الركوع او وضع عليها فلا تكلف لبيع فإما في شام من مسد
 وحر الى خفية والى يوسف عورة في ثيابها عورة فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 ولو لم يجره على ذلك لانه لا يرد في الترتيب فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 محرر من هذه فتيل لرجاءه ففلان رجل من بينه فاسر الى خصه فقال ما حلك على ان تخبري هذه الامنة بخلها وتسجعا بالصمت حتى سمعت ان
 اجمع حب لا احبها الا من المحصنات لا تشبهوا الاما بالمحصنات قال البيهقي الاما من غير ذلك سمعة وانما في الكتاب فانها سمعة العلم فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 ولا يرد في الترتيب فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات
 لمن قد تخطا النجس وهو يأسى البطن والظهر الى الركبة لان تلك الباشرة فإنما قيل لا يرد في الترتيب فقد كان هذا الاختلاف في كل واحد من الصلوة والمزاج به التنازل من المرات

ومما بعته لانه يلزمه فساد الصلوة من جهته فلا بد من التزامه قال ويستعمل القبلة

من رمضان تحضري يوما ولم يعين ما زاد ولا دلى ان يعين اهل يوم وثاني يوم لان سبب الصلوة متعدد وبه يتعدد السبب فلا بد من تعيين
بطلان الصوم لان سببه الشرع وكذا لو كان من رمضان وجب التعيين كذا في فتاوى قاضي خان ثم ذكر في كتاب الصوم وكل فيه اختلافات
الشيخ رحمه الله في تعيين عدم التعيين انما كان من رمضان وقد يقال صرحا بان كل يوم سبب لوجوب صومه وكذا لم يكتف لاكل منه واحدا
فصار للربان كالظن من كثرة التعيين ما يقع هذا الاشكال والتعيين لوقاثة عصر فعلى اربعة احوال عليه وهو يرى ان عليه الظاهر لم يجز له الصلوة
قضاء عليه وتعدله ولذا قال ابو حنيفة فيمن فاتته صلوة واشتبهت عليه ان يصلي انكر ليتيقن ولو نوى نزعها وشرح في غير موضع في قطعها
فاته على ان تطوع فهو فرض مسقط لان النية المعبرة انما يشترط ترانها بالاول ومثله اذا شرب فيية التطوع فاتهما على طعن المكتوبة في تطوع
بطلان ولو كبر حين شك في نية التطوع في الاول والمكتوبة في الثاني حيث يصير خارجا جازي فوى ثانيا لقول النية بالنية المتأني فية في الاول
نية استقبال القبلة وان نوى مقام ابراهيم فصحيح لا يخرج ان الا نوى بجهة الكعبة فان نوى الحراب لا يجوز ثمس الا بنية الكعبة في نية الوضوء
ولا بد قوله ومثله الامام فان نوى صلاة الامام لا يخرج قيل اذا نظر في كبره الامام ثم كبره كان مقتضاها ان قال شيخ الاسلام اذا اراد التيسل على نفسه
يتولى شريع في صلوة الامام قال غير الدين ينبغي ان يترك على ما قوله واقدمت - والا فصل ان نوى الاقامة عند افتتاح الامام فان نوى حين
وقت عالما انه لم يشترط جازون نوى ذلك على طعن ان تخرج ولم يشترط اختلف فيه قيل لا يجوز - واذا سمعت النية لاصح المخرج عما شرع فيه فليكن
بنية الاستقبال لا في السبب تام الى العضاء وسائر في فردوا انشاء الله تعالى وفي الظاهر ينبغي ان لا يعين الامام عند كثرة احواله في نية
تعيين كونه غير المعين فلا يجوز تعيين ان نوى القائم في الحراب كذا من كان لم يصير بانه ان نوى اجمعه وجازنا قداوه ولو نوى الامام انما ثم يرى
ان نوى وهو مخرج قداوه ان العبرة لما نوى للمابري وهو نوى الاقامة بالامام بطلان ولو نوى الاقامة بغيره فاما هو مخرج لا يجوز لان العبرة لما نوى
ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذ لم يفرغ لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو ليلة يوم الخميس وهو مخرج جاز ولو كان يرى شخصه
فوى الاقامة بهذا الامام الذي هو بغيره فاذ هو خلف هو جاز لا يعرف بالاشارة خلف التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فوى الاقامة
بالامام القائم في الحراب الذي هو بغيره فاذ هو مخرج جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في الخطا في تعيين الميت عند كثرة نوى الميت الذي يصلي عليه الامام
قوله لا بد من نية فساد الصلوة من جهته فلا بد من التزامه قال ويستعمل القبلة

فيما ذكره في كتاب الصلوة

فيما ذكره في كتاب الصلوة

حتى يجازي بها ما عليه عليه من الشكر ثم إلى منكبها وعلمه أن يترك القوت والجهاد والجماعة لحدوث
ابن أبي حمزة الساعدي رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يديه إلى منكبها وتنازله وأهل بيته والبراءة والنسب
أن النبي صلى الله عليه وسلم يديه إلى منكبها وتنازله وأهل بيته والبراءة والنسب
تضمنه ما عليه من الشكر ثم إلى منكبها وعلمه أن يترك القوت والجهاد والجماعة لحدوث

الاعتماد في رواية أيضا خصوص النقل كان رواية الشيخ مرتبة في كتابه في مناقب آل أبي طالب والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب
عنه عليه الصلوة والسلام فينسب إليه الصلوة والسلام لكل ذلك يترجم من بين أحواله هذه تقديم الرغب بالنسب الذي إبداه في قوله
حتى يجازي بها ما عليه عليه من الشكر ثم إلى منكبها وعلمه أن يترك القوت والجهاد والجماعة لحدوث
بن حمزة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يديه إلى منكبها وتنازله وأهل بيته والبراءة والنسب
الساعدي أنا كنت استعملك بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه إلى منكبها وتنازله وأهل بيته والبراءة والنسب
فأما في رواية أخرى فيقول كل هذا كان في رواية أبي بصير في مناقب آل أبي طالب والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب
نفسه يعني فأنما يثبت الرواية الأخيرة ثم بعد البصر في فضل النبي صلى الله عليه وسلم يديه إلى منكبها وتنازله وأهل بيته والبراءة والنسب
رواية أخرى أن محمد بن عمرو بن حمزة بن عبد الحميد رواه عن أبيه عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد
عبد الحميد بن جعفر بن الحكم الأنصلي سمي يحيى القطان والشورى وثقة ابن معين وغيره ومحمد بن عمرو بن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد
أبي حمزة وأبي حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد
وأما رواية أخرى فيقول كل هذا كان في رواية أبي بصير في مناقب آل أبي طالب والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب
توفي في آخر خلافة معاوية سنة ستين وقيل تسع وخمسين فاحمل تحت الخط في جميع ما ذكره في مناقب آل أبي طالب
به فأنما لو سلمنا صحة كانت رواية وليل والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب
كبر وضعها حيال أذنيه ورواية أنس ذكرها الطحاوي بسند فيقول بن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد
وكان يحدث عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد
لما كبر ساء خلقه فكان يفتش عن القوم فوقف اليك في حديثه فسمع من مع من قبل التبرير جميع والرواية عن أنس في السنن الكبرى للبيهقي كان
صلى الله عليه وسلم في رواية أبي بصير في مناقب آل أبي طالب والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب
بالأخبار التي تسبق حكاية مما رواه المحدثين والأخبار التي تسبق حكاية مما رواه المحدثين والأخبار التي تسبق حكاية مما رواه المحدثين
والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب
أبي حمزة عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد
أذنيه وما وقع في حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد عن حمزة بن عبد الحميد
أن لا بأس به كما أنكم غلبت على هذا العمل في بعض النسخ والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب
قوله وكان الرغب في السلام لآدم بن أبي حمزة عن أبي بصير في مناقب آل أبي طالب والبراءة والنسب في مناقب آل أبي طالب
الأخبار التي تسبق حكاية مما رواه المحدثين والأخبار التي تسبق حكاية مما رواه المحدثين والأخبار التي تسبق حكاية مما رواه المحدثين

قال ويحرم بالقرآن في الحرمتين لا وليين من المغرب والعشاء وان كان اماما وحفي في الا حرمين

المسح والاصح لا يفسد وجوبه قليل في ايام الشدة وعلى بعض متأخري الحنابلة وعلى قول المتأخرين لا يحتاج الى ثوبا ولا على هذا الفسد ولا بد من ثوبه
كبر على مقدمه وانما حرمت فانما وضع حرفا مكان غيره فانما خطا ما لا يحل ولا على ان لم يفسد المعنى وشك في القرآن فالحل للسكون لا يفسد وان لم يفسد
وليس مثل في القرآن نحو قايما بين القطر والقياس في معنى القيام عند ما لا يفسد وعند ابى يوسف ففسد عند ما وعند ابى يوسف
ان لم يكن مثل في القرآن فلو قرأه صاحب السيرة في اثنين المجرية فسد اتفاقا فالعقوبة في عدم الفساد عدم تغير المعنى وعند ابى يوسف وجود مثل
في القرآن فلا يفسد على هذا ذكره ابو منصور والقرآن في غير موضع ففسد بين احرمتين وعدمه في عدم الفساد وجوبه في قرب الحاج وهو مذكور في ابن قاتل
ومحصل فيها ان كان الفصل بلا شقة كالطعن الصادق والاطحمت مكان الصالحات ففسد ان كان مشقة كالطعن الصادق والاصح ليس ولا يطعن
ففسد واكثر من لا يفسد هذا على ما يرى من ان الشئ لم يفسد فروعهم فادروا في الخلاصة فظهر وانما في التماس في الاول قول المتقدمين والثاني وهو
الاقامة مجردا كقوله الرحمن الرحيم بالها فيها التوجه بالغة الفصد ليس ان كان كسب السبيل والبناء في نصيرة ولا يقدرة فصلاته باثرة وان ترك جوده
ففسد ولا يفسد ان ترك في باقي جوده والاشع الذي يقر به الله بالمشقة ولا على ان لم يفسد جوده ولا على ان لم يفسد جوده ولا على ان لم يفسد جوده
فسدت او قد تحتاج العلو لا يخرج ان امكن ان تجد ايات ليس فيها تلك الحروف فيصير تلك الحروف على قياس الاول ان بدل جوده لا يفسد وبه
ناخذ كذا في الخلاصة وان لم يبدل ان امكن ايات ليس فيها تلك الحروف تجد ايات لا يفسد في غيره الا قد ارجو كذا الفضا الذي لا يقدرة على
اخراج الكلمة لا يتغير الفضا والتمسك الذي لا يقدرة على ارجاها لا يبدل ان يبدل في صدق كثير ولكن لا يفسد على ما يقدرة على اخرج حرف من الحروف
ثم الاشع اذا وجد ايات ليس فيها تلك الحروف فترى ما لا يفسد على انه لا يجوز فصلاته فان لم يجد جازات وهل يجوز اعادة قراءة اشع المشايخ
فيهم ويخفى ان يكون الكلمات فيها اذا قرأ بها فبما مع وجوده ليس فيها ما اذا لم يبدل اما ان بدل فيصير حرفا في الفضا ولا يبدل المعنى من
غير ضرورة وكذا في الجواز لغير ضرورة فيخفى ان يكون محله عدم الوجود مع العجز اما مع فيصير عدمه في الفضا ولا يبدل المعنى من غير ضرورة واما التسليم
والثاني فان غير ضرورة في ضرورة فسد وان لم يفسد لا يفسد عند محمد فلا على ابى يوسف ولما ازيدة ومنه تلك المعنى فان لم يفسد عند محمد فلا على ابى يوسف
بالاعتداد وادود الكلب لا يفسد عند عامة المشايخ ومن ابى يوسف واما بيان وان غير ضرورة لا يفسد مكان نزاهة والقرآن الحكيم في كل من
المسلمين وان سبيلك شئ بالوا لا يفسد وكذا نقصان ان لم يفسد لا يفسد عند ما لم يكن جازا من غير ضرورة والتمسك الذي لا يفسد على المذكور
والاشع لا يادو واما ان الحرف من كلمة فحقى فاضى فان كان حذف حرفا اصليا وتغير المعنى ففسد في قول ابى يوسف لا يفسد لان المحرف في القرآن
بما رأى اذما في اوله لا يفسد في اوله واجدنا جريم ثم قرأ المشيخ فاضى فان كان حذف حرفا اصليا وتغير المعنى ففسد في قول ابى يوسف لا يفسد لان المحرف في القرآن
قال ولما كانت الكلمة ثلاثية فحذف حرفا من اولها وادوسها مخربا او حرفا في حروفها ففسد كما تفسد المعنى او لا يفسد لغيره وكذا حذف حرف من آخرها ففسد
لان تفسد لا يفسد بشرط الفضا والاضحية وان يكون رباعيا او خاسعا نحو فاعيا مال في تلك كلمة الكلمة مكان الكلمة فان تعاقبا بمعنى وشك في القرآن
الحكم مكان العلم لا يفسد اتفاقا وان لم يفسد المشيخ كالفجر مكان الاثيم وادو مكان اداء فكذلك عند ما ومن ابى يوسف واما بيان فلو لم يتفاد
لا مثل له فسد اتفاقا فان لم يكن فلو كان كان في القرآن وهو ما اقتضاه كغيره فاضى ان امكننا فاضى فاضى المشيخ على ان يفسد اتفاقا
فكل بينهم على قياس ابى يوسف لا يفسد وبه كان يصح ان يفسد في بعض من يفسد ابى يوسف انها ففسد ولو قرأ الباء مكان الفراء

يؤدي من حيث الصلوة كقيامته وقائه اذا انتهى الى السلام بقدم من كان يسلمهم فلو ان حين اقرضه الامام حقيقة ابراهم ففعلوا
 او لم يخرج من المسجد من صلوة وصلوة الفجر تام كل المستحاضه وجعل في خلال الصلوة وفحصه بعد تلميحها او الامام كمال الدين
 في كالتقصير من صلوة من اخرج من المسجد كمال الدين وقوله في التشهد ثم فقهوا لو حدث مستحاض فسد صلوة الذي في
 اول صلوة عند ابن حنيفة ولا كالتقصير وان تكلم او خرج من المسجد لم يفسد في كل جمعا لهما ان صلوة المقتدى بنحو
 صلوة الامام جواز افسادها ولم تقصد صلوة الامام في كل صلوة وصار ك السلام وال كلام

وحاصرت الفتنة الاولى فرضا على الخليفة لقيامه مقامه المولى الامام الاول الائمة قبل الاستخفاف ثم تخلف فانه تيم خليفته صلوة
 المقيمين وهذا اذا علمت ان الامام بان اشار الامام اليه عند الاستخفاف فافعله قصد الاقامة ويقدم بعد الركعتين سافر او يسلم ثم يقيم المقيمين
 ركعتين مشفوقين ولو اقامت دراب بعد قيامه بطلت صلاتهم دون المفسرين لان اقامتهم انما يوجب التا بطلان جانا واما المفسرون
 فانما يتحقق في حق تقديم غيره اذا خالف الواجب بان يكاتب صلوة الامام فانما يخرج بقدمه في السلام ثم يشتمل بافاته منه اما اذا فعلوا
 بان قدم فاما تيم الامام لم يفسد الا اقامته في غير الميم فاقدمه ان لا يتا بيرة فيظنونه حتى يفرغ فاقامة مع الامام ثم يتا بعده وسلم بهم
 قوله يقيدي من حيث انتهى اليه الامام بانها على ذلك قلنا قالوا لو اختلفت في الركعة مسبوقة بركعتين فعلي وخليفته ركعتين لم يقصد
 تسدت صلاتها لو اختلفت سافر فبقيا فعلي ركعتين ولم يقصد تسدت صلاته وصلوة القوم كذا ثم ذابزع علم المسبوق بركعة صلاة الاول
 فلو لم يعلم ثم ركعة ويقصد قدر التشهد ثم يقيم وتر صلوة نفسه ولا يتا بيرة القوم بل يصيرون الى ان يفرغ فيصليون ما عليهم وحدانا ويقصد
 ذاك الخليفة على كل ركعتين احتياطا قوله وهو الاصح احترازا من رواية التي خفض انما تسدت قلوبا وكانها غلظت لا تشتمل فليس يستدعي
 الغلظة في الجواب ثم اجاب في الفصلين بان صلاته تامة ولا فوسج الى البناء وصحكت في ذك الحادثة فيفسد ولكن صحك الخليفة ربنا لانه
 صار ما يوجب بعد الخروج من المسجد وكذا قالوا في ذكر الخليفة فاقامة تسدت صلوة الامام الاول والثاني والقوم وتذكر الامام بعد ما خرج
 من المسجد تسدت صلاته فانه يخرج من المسجد تسدت صلوة وصلوة الخليفة والقوم قوله فان لم يحدث الامام الاقل في لفظ الاول من انما قال
 اذ ليس في صلاته فيه المسئلة اثم ثاني ان ليس فيها اختلاف بل حاصلها جعل ام قوما مسبوقين في ركعتين فاما انتهى الى محل السلام مقبلة او
 احداثا تسدت صلوة المسبوقين هذه خلافا لهما ولو كان حين انتهى الى محل السلام تكلم او خرج من المسجد لم يقصد صلوة المسبوقين
 عند اكل فم فسا والصلوة المسبوقين هذه يقيد بانها لا يكونوا قضا ركعة بسجدة قبل ان يحدث الامام بان قادم المسبوق القضاء قبل سلام
 الامام تاركا للواجب وجواز لا يقيم الا بعد السلام اذ لو قام فقصي ركعة فسد لما ثم فعل الامام ذلك لا يقصد صلوة لانه استحقر الفروجه في لا يسي
 لوجها الامام مسبوقيه ولا يقصد صلاته تسدت صلوة الامام بعد سجوده وكذا لو كان في القسم الاخر ان فعل الامام ذلك بعد ان قادم فقصي
 ما فاته مع الامام لا يقصد ولا يقصد عنده قوله لانه من ادعى تيم وصلوة والكلام في معناه لان السلام كلام تشتمل على كل ما يخطاب من غير الكلام
 في ذاته وفي حكمه الذي علم الانسان لم يفرط شرط الصلوة وهي الطهارة بل هو قاطع فكانه تنع الصلوة به فلو فسد شيء من صلوة المسبوق
 بخلاف التعقيد لتفويتها الطهارة تقصد جزا قافية فيفسد مثل صلوة المسبوق ولهذا لو تكلم الامام بعد قدر التشهد في القسم ان يسلم
 به ولو تكلم أحدث او تحببه فمبها ولم يسلطوا

فصل في المسبوق كذا وعنده وهو من لم يدرك كل صلوة الامام من كماله والاف في اربع مسائل احدها لا يجوز اقتداءه ولا الاقتداء لانه
 بان تجزئته اذ لم يسبق قبله المسئلة ومن كسبه عليه فقصي الا خلافا لاقترار جميع ما فيها كذا وكذا لا يتا بيرة فاقامة لئلا يخطئ في
 ثانيا لوقوله في القضاء ما سبق في على الامام سجدة ما قبل ان يدخل مكان الصلاة او في سجدة لم يقصد الركعة سجدة خارج المسجد حتى يوجبه على ان
 في آخر صلاته بخلاف المنفرد ولا يترك السجدة فمبها في تكبير الترتيب الثاني فاقامة لئلا يخطئ ولا يترك السجدة فمبها في تكبير الترتيب

ان تمام الركعة لا يتحقق الا بتمام الركعة واحدة ولو كان اماماً فمضى بغير تمام المقتضى على الركعة لانه يمكنه ان تمام الركعة واحدة
 ولو تذكر وهو راى او سجد ان عليه سجدة فالتحريم له ركوعه لها او ركع رأسه من سجدة وسجد واحد للركوع والصحيح وهذا بيان كما دلت
 التمسك بالاحكام مرتبة بالعدم المحكم بان لم يجد اجزاؤه كان الغرض في افعال الصلوة ليس بشرط ان لا انتقال من الطهارة شرطا لعل احد من
 او يفسد بانه يلزمه إعادة الركعة لان الركعة واحدة وهو امر جلا واحدا فاحذر من المصداق امام نوى او لم ينس

بالفتوة والسورة ولو ترك في احد ما حدث صلوة وعليه ان يقضي ركعة تشبها لانها نية ولو تركه جازت تمامها لا اتماما ولو ادرك من الركعة
 فليدرك في ركعة واحدة او ركعتين في ركعة واحدة او ركعتين في ركعة واحدة او ركعتين في ركعة واحدة او ركعتين في ركعة واحدة او ركعتين في ركعة واحدة
 والركعة اقل من الركعتين في ركعتين بقاها وتزيد لو كان في احد ما حدث لان النقص اول صلوة ولو كان الثانية كما سألنا وليس بقضاء في
 الاذنين بل كالمسوق لاخير في الركعة فما يقضي في ركعة واحدة من الركعتين في ركعة واحدة من الركعتين في ركعة واحدة من الركعتين في ركعة واحدة
 ولو ادرك في الركعة الصبيح ان يرسل ليخرج من التشديد عند سلام الامام او في الركعة لا يثنى حتى تقوم الى القضاء ولو سعى في قضاء ما سبق
 وقدر جمع مع الامام لسوء حاله فليس بشيء في آخر صلوة لسوءه وان لم يكن سجدة تجزئ سجدة ان الى الكل كما لو ركع السوء والتدبير في حاله
 هذا وما السبوت الا ان وجوب الركعة بعد ما صلى الامام بعض الصلوة ركعة شلتا ثم تأخره لنوم او حرجه ولم يجد مكانا فانه يجزئ في القضاء
 بما ادرك الامام فيه ثم ما سبق به وهذا عند فرض وعذنا واجب على ما ذكر من قريب فلو عكس هذا الترتيب لم يقع صلوة عند تصحيحه
 اما ان يشترط في الركعة او بعد ما فرغ الامام ان يكون الركعة واحدة والركعة واحدة في ما فاتة والاحوال نورنا في ركعة واحدة فيها وقيد متباعدة
 ثم يقدم نياتي ركعة واحدة فيها وتزيد لانها نية ثم باسرى لا يمتد فيها ويقعد من اربعة لا اسرها في ركعة واحدة
 فيها وتزيد لتمامه وان كان في الركعة قبل الركعة في شح الجمع على ما ادرك فالتامع الامام ولا ثم يقضي ما فاتة رعاية للترتيب
 فلو نقص هذا الترتيب فليكن فيها ادرك ركعة في سبعة ثم تمام فيه جازعنا وعندنا لا يجوز ان يثنى ثم يقعد على ركاس ركعة واحدة او ادرك
 طلت بقية الامام وفيما بعد لاني نية وفي الركعة لتمامها فتارة الامام وفيما بعد لا يجوز ولا يجوز الا مع الامام بسوء الامام بل
 يقوم للقضاء ثم يسجد من ذلك بعد التمام وان ادرك اول صلوة الامام فهو الاصح واخبره حكم القنديل لا يسجد للسوء او يسجد فيما يقضي
 ولا يقرأ فيه ولو تبدل اجابته فيه في القنديل الى غير صلوة الامام بعد فرغ الامام فتعذر لو كان ساوا فتوى لا فائدة في ذلك من غير وجهه لغيره في الركعة
 لا يتقلب اربعة صلوات السبوت في كل ذلك وعرف من هذا ان تعريف الاصح من ادرك اول صلوة الامام تسال بل من غير فائدة
 ودخل مع الامام بعض صلوة الامام قوله لان تمام الركعة بالانتقال فما خرج على قول محمد اما على قول ابي يوسف لا على ما عليه في سجود
 السهو او انما قد تعالى على كلا الوجهين ولو لم يبعد ذلك الركعة فسدت الصلوة اما على قول محمد فذكرنا ما على قول ابي يوسف لا على ما عليه في سجود
 الفتوة والجلت عذره ولا تتحقق مع الطهارة الا بالعادة وحاول تجزئ في الكافي على الركعتين بان التمام على نيتين تمام اربعة وتمام يخرج
 عن الصلوة فليسجد وان ثبت بالوضع بانه لم يكن تمام تمام عن الصلوة انتهى يعني في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 اي صلوة ولا تتلوه قوله وهذا بيان الاول لان الترتيب ليس بفرض فياشرح كذا في كل الصلوة او كل ركعة فليكن التمام على قدر تفصيله
 في اول صلوة الصلوة خارج اليد وفيه خلاف فعلى ما ذكرناه انما هو في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 هو ان ثبت على قدره المعنى اول صلوة الصلوة عند عدم الوجبات حيث قال في الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 من غير ان يكون الترتيب جابجا فتعطل البيان لكنه لا يرفع الركعة الى الركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة

الركعة

الركعة

الركعة

لما فيه من حياة الصلوة أو قسيتها لكل القطع المذمومة ولا ضرورة له صلواته مقدرة بالثاني كما إذا استخلفه حقيقة ولو لم يكن خلفه
الاصحى أو امرأة قبل فسد صلواته لا يستلزم من لا يصح الصلاة أو قبل لا تفيد له وجوب لا يستلزم فسد صلواته ولا يصح الصلاة أو لا يعلم

باب ما يفسد الصلوة وما لا يفسد فيها

ومن تكلم في صلواته علمنا أو ساء به خلقه فلو كان الشافعي رحمه الله في هذا الموضع والشيخان ممنعه الحديث المعروف

ب سقوط الوجوب بالنسيان ثم وجه قول زرغرفي رحمه الله في هذه المصيبة بمحل ولم يقع البيان الا كذلك قلنا ممنوع فان المسبوق مصل اول
صلوة اولاه ثم يقتضي ما قلناه فعل ان الترتيب بين الركعات لم يغير فرضا لان الركعة لا يسقط بعذر المسبوقية بخلاف الواجب قد يعجز
العذر في انقطاع شرعا وعلى الوجه العكس المسبوق اللاحق الترتيب الذي ذكرناه في هذا آتيا كان آتيا عندنا وان سمحت صلوة ثم سقط قوله
اذ قضى السجدة وجب عليه قضاء جميع ما دى بعده لعدم الاعتداد به حيث كان قبله لا يفرض تعديدا وعندنا قضى الركعة الذي حدث ذلك
استحبابا لا لغيره ان كان قضاها عقبه وله ان يوزعها الى آخر الصلوة فيقضيه بها كما هو المذكور في النهاية وفي فتاوى قاضي خان
في آخر فصل ما وجب السجود بوجهين في خطاه قال في الامام صلى ركعة وترك منها سجدة وصلى اخرى وسجد لها فذكر المتركة في السجود
انه يرفع راسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيدها لانها ارتفعت فيعيد بها استحبابا انتهى قال فلما قيل ذلك كمال المتركة بل يقتضي
ان كان تأمل بين المتركة وبين التي ذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع بافتقار الروايات فلا يميزه عاده وان لم يكن ركعة كما ذكرنا ذلك في
ظاهر الرواية وروى الحسن بن ابي خنيفة انه لم يقتض قال قبله فيه وان تذكره ولو كان في الثالثة انه ترك في الركعة الثانية سجدة سجد المتركة
وتشبهه ثم يعيد فيصلي الثالثة والاربعه ركعة وسجد بها لانه لما ذكر في الركوع والركوع قبل رفع الراس يقبل ان يرضخ بسجدة المتركة
يرفض الركوع بخلاف ما بعد التمام انتهى والاصح ما في الكتاب للقاعدة التي قدمنا في اول باب هذه الصلوة من ان الترتيب بين جميع
في كل الصلوة من الركعات هو القعدة ومن غير ذلك مطلقا شرط لابين السجدة في كل ركعة من المتركة في كل ركعة لان الشرع
علق التمام بالقعدة فلو جازت خروجا منها كان ذلك الغير متعلقا به ونفتت شرعا بخلاف تقديم سجدة المتركة على ركوعها والركوع على قيامها
الركوع شرع وسيله الى السجود لبدء القيام الى الركوع فالحق في ذلك لا تقدم المتركة ولا تقدم الركعة على الركوع لانها زينة فلا تحقق الا فيه
فلا يصور تعديه عليها وتذكر السجدة في ركوع الثانية مثلا من الاولى لم يحقق تقديمه على ركوع الاولى بل يجهل محله من السجدة فحاية الامام انما
بعد ركوع الثانية ايضا اذا لم يجد على ما هو الامر الجاهل بخلافه وهو في التقدير قبل الاتحاد بمجلس الركعة الاولى ووجوب كونه قبله بسقط نسيان
بذلك حال المسبوق لا شئ كما في العذر بخلاف السجدة في القعدة لا شئ كما في القعدة من غير صحة فلا يكفي اعتبار مساندة عن السجدة المستدرة
قوله لما فيه من حياة الصلوة لا شئ كما في الصلوة المأموم مرادة بهذا الصلوة الامام المحدث فظاهر النهاية انها جارية مرادة بغيرها فسلوا
حتى خرج وقد مرنا في هذا التبيين الشيخ رحمه الله الصلوة في الصلوة مرادة بهذا الصلوة المأموم مرادة بهذا الصلوة الامام المحدث فظاهر النهاية انها جارية مرادة بغيرها فسلوا
فصلوات الامام لان الاختلاف ليس من اركان الصلوة بل غاية الوجوب تحسبنا الصلوة غير من الفاسد هو قار عليه الامام زرغرفي في حق نفسه فغاية
ما في خروجها باختلاف تأثيره لسيده في محله وصلوة غيره فسادا كما قد تقدمنا في غير هذا حتى فسدت بتقديمه عليه قوله ولو لم يكن خلفه الاصحى
أو امرأة أو امرأته لا يصح قوله لم يوجد الاختلاف منه قصدا ولا حكم بكون الاول خطئه الاتساع صلوة الامام والمأموم وهذا
لو اعتبرنا هذا الاعتبار لا يصلح صلوة المتقدم كان فيه فسادا وصلوة الامام عمارا لا مونية ففسد على الامام وقص على المتقدم وبين

عده فليس فوجبا لمرج ووجه ترجع عن غير البيان

باب ما يفسد الصلوة وما لا يفسد فيها قوله في غير الحديث المذكور رجع عن المتن الخطأ والشيخان انما انقضوا بذكره بهذا اللفظ

كان ابن عمر يذهب كما رويته في بعض أسفارهم إلى بلاد الحبشيين يريد به مصعب بن عمير على أن يسمعوا على أذانهم لا يبعدون ولا يعلون
 ثبتت الكراهة ولا بأس بأن يصل على أسلافه من صلوا في بيته استهانة بالصبر والكسوف على التصلو ولا يشبه عبد الله الصبر ولا
 أطلق الكراهية في الأصل لأن المصنف مغلوط ويذكر أن يكون في أسسه والصفاء وبين يديه أو يحذر أنه لصا ويرى أو صورة مغلطة
 محدث جبريل أنا لا ندخل بيتا فيه كلب أو صورة أو كوكبات الصور صرفة

قيل وقد تبدل ما في مسند الزبير بن عباد بن رجل التمدد عليه وسلم قال نسبت إلى الأصل إلى القيام المتورثين أن حال الزبير
 الأصم ابن عباس روي به ابن عمر إذا كانت أصوات من هنا التخليط والشلل في الناحيتين إذا خاف عورته فيمكروا وقد كان من كان
 غير الناحية ثم اختلقت قوله لأن ابن عمر كان يستر بياض روي ابن أبي شيبة عن من يرفع قال ابن عمر إذا لم يجد سبيلا إلى سارية قال
 ولما طهره وروى الزبير عن علي أنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصل إلى رجل فامر به أن يجيئ الصلاة وادعه فقال لا تسلمه كبره كان إلى
 ظهره لم يذكر كبره كان مستقبله فامر به بالعادة لرفع الكراهة وهو المحكي كل صلاة أدب مع الكراهة ووصل إلى وجهه فخرج منها ثالثا ثم رآه إلى الصلاة
 لم يذكره قوله وباعتبار ثبت الكراهية قدم المصنف قصد عادة الصبر فبعد الروي على من كان من الناس بالكراهية لا يوجب أن لا يحرك لباس فذكره
 استقبال في مقام الاتيان في استقبال المصنف شيئا به الكتاب والتجارب أن استقبال الصلاة مغلطة مثلا من فعل كل العبادة وقد كان كبره
 استقبال ذلك المصنف إلى التماس إلى التماس في العبادة الشيطان النفس الخائفة ومن يخاصي المصنف قوله وفيه نصا وروى في المنزلة للصورة عام
 في ذي الروح وفيه التماس في التماس الذي الروح كبر المراءى في ذلك الروح فان غريزي الروح لا يكره ولا يكره في غير من حبس إلى أن قال المصنف
 أن كبره لا يخلو عليك بمثل غريزي الروح قوله والخلق الكراهية في الأصل أي كبره أن يسجد على الصورة أو وقيد في الجمع بان تكون
 في موضع سجود فمما كانت في موضع قيام وقعود لا يكره لما فيه من الإلزام وجهه في الأصل إلى المصل إلى السجدة التي يصل عليها من غير سجدة
 فيه تكبير بحيث كان في موضع سجود وضعا على البسط الذي لم يجد للصلاة قوله ويكره أن يكون فوق رأسه أي كبره للصلاة فوق رأسه إلى آخره
 فكيف كانت الصورة خلفه وأدعت رجلا في شرح كتاب لا يكره للصلاة ولكن كبره من جعل الصورة في البيت الحديث أن المصنف لا يفاضل شيئا يكره
 أو صورة إلا أن هذا يقتضي كراهية كبره في بساط مفروش عدم الكراهية إذا كانت خلفه وموضع كبره في الأصل خلفه قل أنه إذا كبره استبان
 تكون أمام المصل إلى أن قال في خلفه يقتضي خلاف الثاني أيضا لكن قد يقال كراهية للصلاة فثبت باعتبار التشبيه بعبادة الوثن وليس بعبادة
 ولا يطين فيها ففيها ما ذكره من الصلاة فغرضه قد يجب بانه لا يبعد في ثوبتها في الصلاة باعتبار المكان كما ثبتت الصلاة في الحكم على
 أحد التعليلين هو كونها ما في الشياطين وهو متحقق مثلا أن تتابع المصنف مع تسليط الشياطين لا يكون إلا بالمرح أو بغير
 وكذا لا يثبت في الأرض المنصورة فانه ثبت كراهية للصلاة في خصوص مكان باعتبار من فيه نفسه لا فيما كان قبل فلم يقل بالكراهية وإن
 كانت تحت القدم وما ذكرت بغيره لأنما في البيت وكذا ظاهر الحديث المذكور في الكتاب وهو آخره بغيره من عائشة رضي الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساقه ياتيه فيها فبات تلك الساعة ولم تأت في يده مصافحها فادخلها فبقيت بعد وروى
 رسولهم التفت فذا كلب تحت سريره فقال لها يا عائشة متى دخل بها الكلب فمنا فحالت والله ما ريت فامر به فخرج فجا جبريل
 على السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عدني فقلت لك فقلت فقال منفي الكلب الذي كان في بيك أنا لا أدخل بيتا فيك ب
 ولا صورة فاشي وبغيره من المصنف أيضا حيث كان ليلها أجمع المصنف وهو يقول لا يكره كبره في وسادة فمما إلى آخره ذكره بغيره لا يكره
 جبريل في المكان كذلك ليتبدل إلى الصلاة وحدث جبريل محمد بن جبريل فانه في صحيح ابن جابر بن عبد الله في أسناده جبريل عليه السلام
 ما أتيه صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كبره داخل في بيك ترفد تصاعيد فمما كانت لا بد فاعلمنا فانتقم رؤسها فطعها رأسا وجعلها

باب صلوة الوتر

الوتر واجب عند الحنفية وقيل لا سنة نظير ما علم السن في حديث لا يكفر جاحدا ولا يوفى له

وهو يصير حكم المسجد وليست بحقيقة فان لم يكن فيه برابي وينتهي في الغراب ولا يصح على عبد الارض وكلما كره ان يسجد برجله من العطين يتنزه
او صاعد ولا لباس بان يسجد برة او تحته ثوب او صعيد فانه في الاول ان لا يفعل وتره بالمسجد ان كان مجموعا للباس وان كان متجزئا
يكفه وانما يخرج النجس من المسجد كره ان يسجد به العطين في حين المسجد على قول من اعلمته نجاسة العطين وقد ذكرناه في باب الانجاس كره
التوضي في المسجد المنخفض الا ان يكون موضع اتخذه لذلك لا يحل فيه ولا يجوز ان فعل فيه الصانع لانه مخلص منه فلا يكون كمالا للعبادة
غير أنهم قالوا في انما اذا جلس فيه لمصلحة من دفع الصديان صيانة المسجد بالباس بالضرورة ولا يرق الثوب منه طهارة عفيفا
والذي يكتب ان كان باجر كره وبغيره لا كره انما اذا كتب العلم والعقار لانه في عبادة اما هو لا المكثرون الذين يجمعون عند الصبيان
والخطوط لا يركبون لفظ لانهم في صلاة لا عبادة لهم اذ هم يتفقدون الاحياء ليوصلوا بركبهم في صلاة لا يركبون في صلاة الصبيان والعقار ان كانت
ان كان لا تجزأ وصية بالباس بدونه من فصل هذا ان كان ضرورة او غيره لا كره ولا يكره وسكت عن كونه باجرا وغيره وفيه حكمة على
ما افعلنا جسته فلما ان كان باجرا فاشك في الكفاية وعلى ذلك فاذا كان منه ولا ضرورة كره لان نفس التعليم ومراعاة الاعمال لا تتقدم
كره في المسجد والجلوس في المسجد باجرا لا كره في المسجد والجلوس في المسجد باجرا لا كره في المسجد والجلوس في المسجد باجرا لا كره في المسجد
وقى النهاية عن العلواني انه ذكر في المصوم عن اصحابنا كره او يتخذ في المسجد مكانا مبيتا يصل فيه لان العبادة تقدر لمطبا فيه وتقبل في غيره
والعبادة اذا صارت طهارة فسيديها انكر ذلك كره مكرم لا بد من تكليف من اتخذ لغرض آخر فانه والله اعلم

باب الوتر قوله ثبت لا يكفه جاحدا لا صعيدا اذا ثبات الملازم لا يشترط اثبات الملازم المعين الا اذا ساء له وجوبها او حرمان
عدمه والاكتفاء بالجموع لازم الجواب كما هو لازم السنة والندى الوجوب لا الغرض وان قصد الاستدلال بالجميع وينتفع عدم الثاني في قرب
على ما ذكره في الثاني يستقل وانما ثبت عندنا دليل الوجوب بنفيه وثبت عندنا دليل وجوب الحديث المذكور وقد روي عن عدة من الصحابة
عمر بن العاص عن عتبة بن عامر بن عباس بن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
الغضائ عن عتبة بن عامر بن عباس بن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
بن عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
لكن فيمنع الثاني على ما مضى والوجه ضعف ابن حبان في غيره قوة وعمر بن عباس واه الطبراني والدارقطني عن النضر بن عمار عن مكرمة عن ابي جعفر
رضي الله عنه عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
رحله الطبراني وفيه ايضا مثل ما في حديث عمر بن عباس بن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
محمد بن ابي عيسى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
ابن العاص قال سمعت ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
وسكت عنه واهل باب السيرة عن غيره رواه الحاكم والودود والترمذي بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
مرج الزهري عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله

الوتر

وذكر فيها القوت لا يقنت في صلوة غيرها خلافاً
لشأنه في البحر لما روي عن عمر بن الخطاب عليه السلام قنت في صلوة البحر وشهر وانتم تركه

[illegible]

پیشگی ملین

باب التوافل

في زعم المتقدمين نعم يمكن ان يقال ان لم يجز خلاصته لانيه صفة من السنة او غير ما بل مجرد الترخي في المانع فجزرك ان اطلاق سلة التبيين
ليقتضي انه لا يجوز ان لم يجز بطور اقلية وفيه بدهان كان المتقرر في اعتقاد مطلقه وهو غير بعيد للثاني والاشارة في غير مقتضى
الامام وليست المتقدمي وهذا كقول بعضهم في الفتوى تحله الامام عن المتقدمي كالقراءة ويجزى والاصح انه فينت كالا امام ثم لم يجز الامام
به اختاره ابو يوسف في رداية وتيا بونه الى الكفار مطلقا فادعى الامام مني اللهم ابني فبين هيت او غيره بعد ذلك ان جازبه فكري التفتا
خلافا بين ابى يوسف ومحمد في قول محمد لا ولكن يؤمنون وقال بعضهم ان شاؤا سكتة او قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل عندي يستحق
الامام وكذا المتقدمي لانه ذكر كسائر الاجا كروثنا الا اقتراح ولم يذكره في طاهر الرواية بل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التفتا
فيه قيل لا وقيل نعم لانه سنة الدعا ونحن قد وجدنا من بعده ان السأ في ثبوت الصلوة عليه الصلوة والسلام اعني قوله صلى الله
على النبي ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول واما المنفرد في البدان في كلامه شرح مختصر لمعاوي القاضي انه خفي بين الجهر والافتاء
كالقراءة والذي يقتضيه النظر احتيايا من امتار الاختلاف في حق الامام اختياره في حق المنفرد بالفي تامل اخبار المع تبالا بن الفضل
الاختلاف في حق الامام وهو لا يفي في الحديث في الذكر المسمى لانه امتار في سجدة في جعله الكبير ويحسن اصحاب محمد معاوي في انه علمه من محمد في التفتا
وهو لا يفي في حق الامام وقيل نعم ثم قام من الليل وصلى لا يؤمننا لعل عليه الصلوة والسلام لا وتران في ليلة ولزومه ترك التجب
المعاذ بقوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتر لا لا يمكن شفع الاول لاقتناع النفل بركته او ثلاث

باب التوافل - ابتداء بجنته العجز لانها اقوى السنن حتى روي الحسن بن علي حنيفه وصلها قاعدا من غير جرد لا يجوز وقاد السلام
اذا صار جبا للفتوى جاز له ترك سائر السنن بحاجة الناس لاسنة العجز لانها اقوى السنن في الميسر وابتداء بسنة الفجر لانها اول
في الوجود ولان السنة تجل للعرض واول صلوة فرضت صلوة العظمى في اول صلوة صليت بعد الاقراض ثم اختلفت في الاصل بعد
ركعتي الفجر قال احمد في ركعتي المغرب لانه عليه الصلوة والسلام لم يدعها سفر ولا حضر ثم التي بعد الفجر لانها سنة متفق عليها باختلاف
التي قبلها لانه قيل هي الفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد الاذان ثم التي قبل العظمى ثم التي قبل الصلوة التي قبل العشاء وقيل التي قبلها
والتي قبل العظمى وبعد المغرب كلما سجد وقيل التي قبل العظمى كدوسه المسح قد اسر بان نقل الملاحظة الصلوة عليها اقوى من قبل
من قبلها على غير ما من غير ركعتي الفجر وسننه عليه ولو ترك الاربع قبل العظمى والى بعد اذ ركعتي الفجر قبل العظمى لانه لانه ساء تطوعا

الان يستحقه يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم والامام لا يفي في العجز في الوابل ترك سنن الصلوة الفجر ان لم يرها كالفردان
ما يوترك قبل الايام والصحيح انه ياتر ما جاز الوحيد بالترك ولا ينبغي ان الاثم منوط بترك الواجب وقد قال عليه الصلوة والسلام
الذي قال والذي اشدك يا حق لا ازيد على ذلك شيا ارفع ان صدق نعم يستلزم ترك الامة وفحات الدجوات والمصلح الاخرية
المسبوقة لفصل سنن الرسول صلى الله عليه وسلم فهاذا جاز والترك من استغفار من تركه مع رضى الادب العظيم فان لم يكن كذلك
داربين الكفر الاثم حسب كل الباعث على الترك ثم لم يلازم وصل السنة الثانية لانه في شرع الشبهة احتيايا الى السنة
تصل بالعرض سنون في الثاني كان عليه الصلوة والسلام لا يترك قد اقول العلم من السلام تبارك تعاليت يا ذا الجلال

كان الأديب افضل فخصه صاحبه اني حنيفه رحمه الله ما عرف من مذهبه والا ربع قبل الظهور بتبليغه واحل حله

وهو ما عرفت الى سنن سعيد بن منصور من حديث البرقي عن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كانه
 تسجد من ليلة ومن صلى بعد العشاء كان كشأن من ليلة القدر روي عنه البيهقي عن قول عائشة قالت في والدة ابي عن قول عبد
 والموتوف في هذا كما لم يرد من قبله لا ثوبة وهو لا يدرك الا ما ساء هذا وما رواه المعمر من حديث الشابة انها يصلي وليل الندب
 والاستحباب لا السنة لما عرفت ان السنة لا تثبت الا بنقل من ائمة عليه الصلوة والسلام عليها خلا على الاثبات لال جميع حديثين حديث ابن عمر
 خفف من سؤل الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء
 وركعتين قبل صلاة الصبح وحديث عائشة انه صلى عليه الصلوة والسلام كان لا يجمع اربعاً قبل الظهر وركعتين قبل العشاء بناء على الجمع بينهما ابان
 الابع كان يصليها في بيته فاتفق عدم علم ابن عمر بكونه ان علم غيره بما يصلي في بيته لانه عليه الصلوة والسلام كان يصلي الكل في البيت ثم كان
 يصلي ركعتين تحية المسجد فكان ابن عمر يراه في الصلاة في ركعتين الظهر ويحكيان بركت رداً آخره في رواية لفظ لا وهو ذهب بعض العلماء
 وهو الذي هنا اليه الصلوة في قيامه رداً آخره من بعض اللفظ وهو ان كان في الصلاة ركعتين بعد المغرب في بيته لانه عليه الصلوة والسلام كان
 يصلي اربعاً بعد ان تروا الشمس وقال هنا ساقه فتح فيها الباب الساعات ان يصلي في بيته على ما علم من وعنده هذا اللفظ لا يفي كونهما
 السنة وقد صرح بعض مشايخنا بالاستلال بعين هذا الحديث على ان سنة الجمعة كالفصل فيه بين الصلاة والجمعة وبذلك من حديث عائشة
 وحديث علي بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام صلى قبل الظهر اربعاً وبعد ركعتين في اخرج من كل في صحيح مسلم عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم
 يصلي في بيته قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين في بيته في صلاة الجمعة واليوم الذي لا يصلي في بيته بعد العشاء سنة
 لنقل المؤلفة عليهما في ابى داود عن شيخه بن ابي قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت فاصلي العشاء
 قط فدخل حتى اصلي فيه اربع ركعات او ست ركعات وهذا طرفة من الابل على خيال لفظها كان في انظر الى ثوب فيه يمنع منه الماد ما رآته
 تقبها الاخر شيء من شياءه وبذا انص في مؤلفة عليه الصلوة والسلام على الابع دون الست لئلا يخل قوله الا ان الابع افضل من غيره
 كما منا على الابع بعد الظهر فتقول صرح جماعة من الشيوخ بان سنة الابع بعد الظهر حديث روي عنه عليه الصلوة والسلام قال من صلى اربعاً قبل
 واربعاً بعد الظهر صلى الله عليه رداً البوداد والترمذي الشافعي ثم اختلف اهل هذا العصر في ما تغير ركعتي الركعة او بعدا على التقدير الثاني في
 بل تودي معهما تبليغ واحدة اولاً لئلا يقال لانه ان قوى عند التوبة السنة لم يصدق في الشافعي الثاني او استحباب لم يصدق في السنة وكذا
 قالوا في المثل التوبة دون التهجئة بكت الركعتان من سنة التهجئة في الصلاة فية الا عدم العمل بصديق على الاخص فخلات الباش في السنة الى
 مباهة وقع عندنا في اربعاً بعد الظهر تبليغ او اثنين وقع عن السنة والندوب سواء احتسب هو الرتبة منها او الاطلاق للمعادوا وحديث
 المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعاً مطلقاً حصل الجواز المذكور وذلك صادق مع كون الركعة منها كونهما تبليغاً او لا فيها وكون الركعتين
 ليسا تبليغاً على جهة لا يمنع من وقوعهما سنة فان كان عدم كونها تجزئة مستقلة يمنع من على خلط فيه كما عرفت في سجود السجود من الهداية
 فيسرق من المتحدة الاثنية لفظها الاول ثم لم يجد حتى سجدة فية ثم تلاوت ركعتان من سنة الظهر على خلط لان المؤلفة عليهما تجزئة
 بعد كالتبليغ في العمل التوبة فان العمل في مقصود الا لا يرد عن العبادة على وجه من قدوش في الهداية في باب التوبة ترجع الشافعي لا يرد زيادة

قال ونوافل النهار ان شاء الله بقبلة كعبتين وان شاء رباعا ونكره الزيادة على ذلك

صلى قبل المغرب ركعتين، اجمد في الحديث ان في الصبحين كان المؤذن اذا اذن الصلوة المغرب قام من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يحبون السواوي غير كعبتين حتى ان الرجل المغرب ليدخل المسجد فيصليان الصلوة قد صليت من كثرة من يصليها بحجرات المعاصنة
باني ابي داود عن طائفة قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها ورض
في الركعتين بعد العصر سكنت عنه ابو داود والمندري بعده في منصرفه وهذا صحيح وكون معاصره في البخاري لا يتلزم تقديمه بعد اشتركا
في الصلوة يطلب النجس من خارج وقول من قال اصل لا حديث في الصبحين ثم انما في البخاري ثم انما في البخاري ثم انما في البخاري ثم انما في البخاري
على شرط واحد كما يجوز التقليد فيها اذا اصبحت ليس الا اشتغال واما على الشروط التي اعتبرها في فرض وجوب تلك الشروط في رودة
حديث في غير الكتاب من افاد يكون الحكم بجملة في الكتابين ثم حكموا او احدهما بان الراوي المصنف يجمع تلك الشروط ليس ما يقطع
فيه بمطابقة الواقع فيكون يكون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم عن كثر في كتابه من غير ان يجمع في البخاري في حقه فليكن هذا الامر
في الرواية على اجتهاد العلماء فيم وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرط الفاء واخر يكون ما رواه الاخر فاليس فيه تلك الشروط عندنا
لما رفته المشتل على ذلك الشرط وكذا في غير مصنف راوا ووافقه الاخر فليكن نفس غير المحدث ومن لم يجمع امر الراوي بنفسه الى ما يجمع على ذلك
اما المحدث في اعتبار الشرط وعنده الذي خبر الراوي فليخرج الا الى ما يفسد وانه قد صرح حديث ابن عمر عندنا عارض ما صح في البخاري ثم
يخرج هو بان عمل ابا بر الصواب كان على وفاته كما في كبر وغيره حتى نفي ابراهيم النخعي عنها فاداه ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عنه انه عن حماد
وقال ان سواك لم يسل الله عليه وسلم واياك وعمر لم يكونوا يصلون بها بل كانا حنا كما داه بعضهم ترجع على ذلك الصحيح بهذا في مصنفين
والصحيح والضعيف انما هو باعتبار السنن انما في الواقع فيخرج فليكن الصحيح وصحة الضعيف ومن يراه اجاز في الحسن ان يرتفع الى الصلوة اذا
كثرت طرقه والضعيف يصير حجة بذلك لان تعدده قربة على ثبوت في نفس الامر فلا يجوز في الصحيح المتندان الضعيف بالقرينة المدالة
على صحفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصلوة بقربة اخرى كما قلنا من عمل ابا بر الصواب على نفي ما قلنا وتركم لمقتضى ذلك حديث
وكذا اكثر من السلف منهم مالك بن حماد واما ابن حبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلما لا يعارض ابي بكر
من ان عليه الصلوة والسلام لم يصليها بخواركون في صلته فصار في شيء من ثبوت روي البصري في مسند الشاميين عن جابر قال سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين ثم قبل المغرب فقلنا لا غير سلمة قال صلما عندي
مرة فقلنا يا هذا صلوة فقال لا املك انيت الركعتين قبل العصر فقلنا انما نحن سواك ما عليه الصلوة والسلام سأل الصواب فقلنا كما في قوله جابر
سألت ابا عبد الله ما يفيدنا عن محمد بن من سنده وكذا سواك من غير ان لم يتجدد الحديث بل لما سأل الذي يظهر ان مشيروا لهم ظهور الرواية
بما صح عدم محو وجهها في ذلك المصدر فاجابنا انه الاتي يعلم من عمدة الاصل غير من بالنفي عنه ويجاب ابن عمر بن عبد الصواب ايضا
وما قيل في الشئ اولي من انما في فتيحة حديث نفس على حديث ابن عمر ليس بشي فان الحق عند المحققين ان النفي اذا كان من جنس ما يورث
بذلك كالحالات التي يفرضها لا يقدم هو عليه فذلك لان تقديم رواية الاثبات على رواية النفي للدلالة ان مع رواية زيادة عن النبي صلى الله عليه وسلم
رواية الامر على ما في الكتابين لعدم الحاصل لعدم ما قلنا فانما كان النفي من جنس ما يورث تعاضلا لا تعاضلا على الدليل الا انفس كون مقدم المروي

وكذا عن محمد بن ابي اذ انزل بعد ما صلى ركعة والاخر هو الظاهر فصل في قيام بعض النجس في الصلاة على وجهه او على غيره من اجزاء الجسم

وباولى وعلى قول فرغني في الوجبين انه يجوز بنا صلوة ركوع وسجود على صلوة اقتضاها بياض ومن اني يستقبل قبل ما اذا كان
تأخر ثم ركع مقلوب المذكور في طاهر الرواية وما في عقبه مما قلنا بالمرض الذي اذا قدر في طاهرها عليها فانه اذا لم يحصل الركوب والركوب
بغير كشيرة بان رخص فوضع على العادة ونحوه على ما تقدم من اجانب الا انه وجه الفرق على طاهر الرواية ان الصلوة على الدابة واقعة مع
اقتضات الدابة وان كان لا يكون الاصلية وبعض المشروط تجزئت شرعا بطلان القياس لما قلنا في قطع المسافة ودليل الحاجة الركوب
فانما اقتضت على الارض انتهى وليها المبرز وثبت دليل الاستقنا فلا يجوز به الا بالاراء وبطلان الاقتضاح كما تقدمه ودليها وما تقدم عليه
من بناء القوي على الضعيف ومجلا يجوز كما لموسى اذا قدر على الاكلان في الاشياء لا يبيح مرفوع بان عدم جواز المريض في الغرض لا بد منه
منه في المتصل فبان ان يقول بنى فيلما يحتاج الى الفرق وان يقول لا يبيح ويقر بان جواز المريض اعتبر شرعا بل من الركوع كما جرد
وجه المانع لاستدراجه الجمع بين البديل للأصل لان اذ لا يفضل وجه اقتضاح كون بعض الصلوة قويا وبعضها اضعف منه
بعد كون كل منهما باذن الشئ ومعنى البديل هو الذي لا يغير الصلوة بالاعتماد لهذه الاصل وهو مقتضى ان الركبة اذ يمكنه الانتصاب
في الركاب من الركوع والسجود على الماء فكان اياه معتبرا اصلا في هذه الحالة فكان قيا لا ركوع والسجود لا جلا فصاعدا سجد عليه
وقيل لما جاز للراكب ان يفتتح الايام العدة عليها جاز له ان يبيح بها بعد الاقتضاح بطلان المريض ليس له ان يفتتح يوم العدة عليها
تفصيل له ان يبيح بها بعد الاقتضاح وهو ما يفيد ان لا يبيح في المكتوبة اذا اقتضاه ركبا او ليس له ان يفتتحها ركبا مع العدة عليها بالتزول وكذا
تقدير المسئلة في الكتاب في قول فان افتتح الطهر وما الذي افتتحه الله في الفرق بينا المفتوح ولما انزل فتدبر فقامت الاسلام عليه
ان يقال ان اردت ان احرام الركاب العدة محرمها بان ينزل فاعول المسئلة وتبين انواع وان اردت ومجرب بان يسجد على
الاكاف مشغول الا جزاء ساجد الايام الواقع في نعمتها واطهر الامور في تقريره ان الشئ حكم بالاجزاء مجرد الا بالاجزاء الحكم بالخروج عن العدة
قبل وصول ما س الى الاكاف فلا يبيح بها ان قد حصل قبلها قوله وكذا عن محمد بن اذ انزل بعد ما صلى ركعة يعني يستقبل فاما اذا لم تمسك
حتى نزل فانه يبيح لانه اذا لم تمسك كان مجرد تحريمه وبى شرط عندنا والشرط المستند للضعيف يكون شرط القوي والاصح جواز الطهر عن غير
ان انزل يبيح مطلقا لما تقدمنا من ان ليس من جواز القوي على الضعيف المتنع ولما جرى فيما ذكرنا انما امر التدبر بالصلوة على وجه الاستشهاد
اجبنا سوق بعض فروغ تعلق به فيما نذكره بالاضطرار وهو ان قراءة توجب شفع حضور وقراءة وقال زفر لا لا تدبرها ليس قرينة فحات شرط
لزمه وعن محمد بن سمي بالاصح اذا الصلوة معه كغير طهارة لا يذنبه او يبيح في وجهه كذا قراءة يذنبه قلنا التزمه الشئ التزمه لما لا صحت اراا
كثرة الصلوة ايجاب الوضوء للصلاة قرينة وقد التزمنا الا انه ذكر ما يخرجها من القرينة فيلغو بطلان ليس قرينة اصلية ولو نذر ركعة او ثلثا
وجب ركعتان واربع وقال زفر في الاول لا يبيح شئ وفي الثاني ركعتان قلنا انه التزمه بعض الاخرى كان التزما للكل كما قلنا ولو نذر ثلثا
فماضت فيه قضية خلافه قال زفر في المشرع قلنا بل به لانه اضعف الى اليمين وهو جرحه وعرضه ان يبيح من الاصل لا يجوز
صدور التدبر بطلان ما قلنا في يوم رمضان

فصل في قيام رمضان - الترويح حج تروية حتى تعود كذا النفس الى استراحة سميت بقص الاصح بطلان استدلالها بغيرها

[illegible]

اى استرخه طرأ قال وبعس من كل زوجتين مقدار تزويجه تحوله والاصح انما شئت لمواظبة الخلفاء الراشدين غلبت اولهم بكم من عمر عثمان
 وعلى ذهابه لان ظاهر النقل ان سبدا من زمن عمر وبعس من عبد الرحمن العتاسى قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في
 رمضان الى المسجد فاذا الناس اذنع متفرقون يصل الرجل لنفسه ويصل الرجل فصيل بصلاته الربط فقال عمر انى ارى لوجعت بهذا
 فكان مثل ثم خرجت فبعس الى ابى بن كعب ثم خرجت بعد ليلة اخرى فالتاس يصلون بصلوة قاسم بن عثمان فخرجت بعد هذه والحق يا سون
 هذا افضل بريد في الخيل وكان الناس يقيمون اوله رداءه اصحاب السنن وصححه اخرى وقال عليه الصلوة والسلام عليكم المستقي وسته
 الخلفاء الراشدين من بعدى وقال فى حديث آخر اقترض الله عليكم صيامه وسته لكم قيامه وقد بين عليه السلام العذنى في حكمها وى
 خشية الاقترض على ما قد وثقنا فى بابها من حديث ابن جبان فانحج اليه وى الصميم من عأسته رة انه عليه الصلوة والسلام على
 فى المسجد فصل بصلاته ناس ثم صلى من الغابة فكثر الناس ثم اجتمعوا من ان لا يظلم يخرج عليهم فاصح قال قتبات الذى منتهى من
 انخرج اليكم الا انى خشيت ان تقترض عليكم وذلك فى رمضان زاد البهائى فيه فى كتاب الصوم فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والامر على ذلك وقد وثقنا فى باب الخافى من ابى سلمة بن عبد الرحمن سالت عأسته رة كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فى رمضان فقالت كان يزيد فى رمضان والاخره على احدى عشرة ركعة والحدوث واما ما روى ابن ابى شيبة فى منصفه والطبرانى وده
 البيهقى من حديث ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام كان يصل فى رمضان عشرون ركعة سوى الوتر فضيف بالى شيبة ابراهيم بن عثمان
 جهاد الام الى بكر بن ابى شيبة فتفق على منصرف من صلاة الصبح فتم ثبوت العشرين من زمن عمر بن الخطاب من يزيد بن رعان قال ان الناس
 يقولون فى زمن عمر بن الخطاب رة ثلثات وعشرين ركعة وروى البيهقى فى المعركة عن ثأب بن يزيد قال كنا نقوم فى رعاية عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه بمشربى ركعة والوتر قال النوى فى الخلاصة انما وصح فى الوطاعة رة بعدى عشرة روج منها بانه وقع والاوامر استقر الامر
 على العشرين فانه متعارف يحصل من ذلك ان قيامه بصلاته احدى عشرة ركعة بالوترى رة فعله عليه الصلوة والسلام ثم تركه بعد راء فادانه
 لولا خشية ذلك لكانت كبر ولا شك فى تحقق الامر من ذلك بوفاة صلى الله عليه وسلم فكل من شئت وكونها عشرين رة الخلفاء الراشدين
 وقول عليه الصلوة والسلام عليكم المستقي وسته الخلفاء الراشدين من بعدى منتهى ولا يستلزم كون ذلك رة او ستة بواظبة بعبته الا بعد
 وتقدير عدم تلك العذرا فاما استقنا وان كان ليراد على ما وقع منه وما ذكرنا فان يكون العشرين شجبا وذلك العذر منها جوا رسته
 كالراج بعد الشاستية وركعتان منها رة رة ظاهر كلام المشايخ ان السنة عشرون ومتفقى الدليل فالحق لا دوى ح ما هو عبارة القدر
 من قوله يجب فاذا كره لمعه فيه قوله كان افراد وصحابة روى عنهم الخلفاء ذكر ان الطوى ردها عن ابن عمر وودة ونفع من القام
 وابراهيم رافع وسلم ومن الى ابو حنيفة ان اكنه الاول فى ميتة مع مراعاة ستة القراءة واشياها فيصليها فى ميتة الا ان يكون فيها كبر
 يقتضى به لقوله عليه الصلوة والسلام عليكم بالصلوة فى تنجكم من غير صلوة المراكى ميتة الا المكنونة وجمابه ابن القيم رضان مستثنى
 من ذلك لما تقدم من عليه الصلوة والسلام وبيان العذنى تركه وحصل بخلفاء الراشدين قوله واستحب بكونه قبل ميتة
 ان يقول استخار الله من التزويج من ثا ستلى بصلوة اى من داهل الميتة كانوا يصلون بدل ذلك اربع ركعات فردى

ويعمل عامة المشاة في ذلك المهرج وقفا بعد العشاء إلى آخر الليل قبل التورعده ولا ينهاؤا قبل شت عيد العشاء وتكون في ذلك الوقت الإقراء
وكذلك المشاة في السنة في ذلك المهرج فلا يترك الكسل القوم يخرجون من العيد الشهد من الدواجن حيث يتركها لا ينهاؤا في
بسة ولا يصلح للورث في جماعة في غير شهر رمضان عليه إجماع المسلمين والله أعلم

باب ادراك الفريضة

وممن صلى الله من الظهر ثم أميت يصلي آخره صيانة للثوى غا الطبايون ثم يدخل مع القوم آخره فيصلي
الجماعة وإن لم يقيد إلا في السجدة فيقطع وينشره

وإبل كذا يطعنون فيها اسبوعا ويصلون كعق الطواف الا انه روى البيهقي بانه وصح انهم كانوا يجردون على عمد ثم يخرجون لافئحة احداهن
الفضل فاشادوا فاعلم ان القدر المستحب بجماعة وإبل كل بلدة بامانة لمجرد وهللون او يظفرون سكوتا ويصلون راجعا فقامي وانما كتب
الاتفا لان السراج ما هو من الامة فيفضل ذلك تحقيقا للمعنى الاسم وكذا هو متواتر قوله وبه قال عامة المشايخ لانها سنة تبعها للشافعي
فلان وقتها قبل الفوت وقال جماعة البعل كذا وقتها قبل الشا وجده لانها قيام الليل والاصح انه قبل الفوت وبعده بعد الشا كتبها فكانت
تبعها والامساك بغيره الى ثلث الليل او نصفه وانما خلفت في اولها بعد النصف فقيل كبره لاجتماع اللش كسنتها واصح ما كبره لانها
صلوة الليل والاضاف فيها آخره قوله واكثر المشايخ يقولون ان الافضل ان يصير قد قرأه المغرب لان النوافل مبنية على النقص
خصوصا بجماعة وقيل بقرآني كل ركعة ثنتين اثنتين اية لان عمره امر بذلك فيخرج القوم ثمرات لان كل من شرب مخصوص بنفسه كما جاز
باستة اشهر اول رحمة واسطة سفرة وآخره حق من النار ومنهم من استحب ان يقرأ ثلثة السجدة والعشرين بجماعة نيا لوالية القدر
ثم انما يتم قبل آخره قيل لا كبره لان السراج فيما بقي وقيل يصليها وقيل فيها ما يشاء والذي عليه الاكثر ما رواه الحسن بن ابي حنيفة انه قرأ
في كل ركعة ثنتين ثلثة السراج ثمانية ركعة او ثمانية وثلاثون وعددا في الركعات سنة اثنى عشر في كل ركعة ثنتين ثلثة السراج
وغيره ما وجس ومن الى حنيفة ان كان يجزئ احدى وستين ركعة في كل يوم ركعة في كل ليلة ركعة وفي كل السراج ثمانية ركعة ولا يترك كل اليوم
كل ركعة على ثلثة السراج او ثمانية ركعة على الناس لا يقلل كما صح في النهاية واذا كان امام مسجد لم يجزئ لئلا يترك الى غيره قوله حيث

[illegible]

باب ادراك الفرقية حقيقة هذا الباب مسائل فني تليق بالفرق في الادراك والكل وكله مسائل الجمع قوله ثم اقيمت حقيقة
اقامة الشيء فعله وهذا ارادوا اذا شرح المؤلفات في الاقائمة قبل الفاشع الامام بل تيمم كعتين في هذه النصة ثم يدل صم قوله وهذا
القطع الاكلاهي فني ثم نقول وصفت الفرقية تحصيله بوجاهل فصار كجهد السجد نجد به واذ اكلنا قطع ثم الاعادة من غير زيادة

المعنى في خبره كخلاف ما اذ كان في الوقت سقوا فكم الوقتي كسيت لا يصح ان يكون ١٥١

على وجه يلزم فساد الوقتية لا يلزم نسخ الكتاب بخبر بل كان محتملا بل ان ذلك يتغير حكمه ثبت بالكتاب ولا يجلل كان له دلالة التاخير
 بدعنا هذا وهذا عين لم يغير على المذهب في طريق المرونة بغير الاعادة فلا فلا في يستفاد من حديث طلع الفجر لا يلزم بالاعادة كذا يلزم
 نسخ الكتاب بخبر الواحد متفق ولا يخفى على ما تل ان المانع وهو تقديم الخبر على القاطع كما هو قائم عند ضيق الوقت كذلك هو عند سعة فأن
 القاطع يقتضي الصحة مطلقا فاذا التزم التاخير كذلك كان تقديم خبره على القاطع هو ما يقتضي العمل به ما حسن قدم الغائبة تبا على افتقار
 وليس الكلام في هذا بل ان تقديم عين الغائبة عند سعة الوقت على وجه قلته الوقتية لو قدمت على الجاهل بين الدليلين لا يتقدم
 والمضى عيناً عند سعة الوقت القاطع في صحة الوقتية في ذلك الوقت وقوله ان عين نظير من صلى للمغرب مع قد ينظر فيه بان الحكم هناك هو وجوب
 الاعادة بمرونة الى الخبر فاذا لم يجد حتى طلع فقير انما لم يترك مقتضى خبر الواحد من غير حكم فيها والمغرب ولو دم تضابطا والحكم هنا فساد الوقتية
 ولو دم تضابطا وبذلك يقع التقديم المتفق فذلك بعد ثبوت ذلك القاطع ومعرفة شخصه ولو عينه ولا يجمع تحت ذلك واحكاما لم
 يتصور بصحة الوقتية اذا قدمت مطلقا لاجتماع ويمكن كونه حديثا جريلا حيث قال الوقت باين بدين بنا على ارضنا او شجرة
 وحكم حكم المتاخر في تقديم مطلق الكتاب بوجه مقتضى الدليل وجوب تقديم الغائبة دون فساد الوقتية لو لم تقدم فان لم يفعل اثم ترك
 مقتضى خبر الواحد كترك الغائبة سواء وهو من ادعى ان خبر الترتيب مشهور ودون ان الخلاف في رفعه بين المحدثين ثابت فخصا من
 شهرته الا ترى ان المذهب تقديم الوقتية عند ضيق الوقت فلو كان مشهورا عند جميع المحدثين لكانت الغائبة مطلقا بوجوب تقديم الكتاب فخصا من
 غيره بوجوب المشهور فيكون اطلاق جملة الوقتية في كل الوقت مقيدة بعدم الغائبة لكن هذا احداث قول قلت لان الثابت قال كان قل
 بالاحتمال وقا كل بالوجوب على الوجه الذي تقدم فلهذا وجوب على ما ذكرنا احداث قول ثالث وهو لا يجوز فاذا اتضح اعمال ظاهر من الوجوه
 على علم النذب ونفس الاقناع لاحداث هو القرينة الصارفة الى الذنب فلهذا البعث ادوية قول الشافعي وغيره من القائلين بالاحتمال
 وهو محل عليه الصلوة والسلام والترتيب في الخضار يوم اختلف لان مجرد الفعل لا يتلزم كونه استين بما ذكره الا في قوله لا يوجب
 تقديم الوقتية لتعليل المسقط لطبيقت الوقت وكثرة الفوائد واما النسيان فظاهر لان الخبر انما وجب الترتيب عند التذكر ثم تغيرت
 ان يكون الباقي لا يسع الوقتية والغائبة لا ياتى بوجوب غلبة الفطن بل بالواقع فلو كان مقتضى فعل الوقتية ثم علم ان كان فيه سقطت ثم تغير
 ان ضمن ان الباقي صار لا يسعها فاعاد الوقتية ثم تغير ايضا فلا بد بطلان ايضا ثم تغير ايضا كذلك وكذلك الى ان يظهر بعد اعادة من
 الاعادة مقتضى صحتها فبعد الوقتية ثم يصلي الغائبة وان ظهر بعد اعادته انه فيها صلى الغائبة ثم الوقتية ولو صلى الوقتية ثم تغير الوقت
 فضل فصل في الغائبة فخرج الوقت قبل ان يقدر قد لا تشهد حكمه كذا الوقتية البين ضيق الوقت ولا يتغير ضيق الوقت عند الشروع حتى لو شغل
 في الوقتية مع ذكر الغائبة واطل حتى ضاق لا يجوز الا ان يخطأ ثم يشرح فيها ولو شغل ناسيا والمسلية بما اذا تذكر عند ضيقه جائز ولو ادعت
 الغائبة لا بحيث يستطاع الترتيب بالوقت يسع بعد الاكل لا يجوز الوقتية حتى يصلي ذلك وقيل عند ابى حنيفة يجوز ان ليس العرف على
 البعض اولى منه لا فخر قوله ولو قدم الغائبة جازي يسع لا ان يعمل ذلك كما لو شغل بالغا عند ضيق الوقت يكون انما تقويت الغرض بها
 وبما جرت احوالهم في الخبر ان الغائبة يجوز ان لا يشغل بها في وقت الحاجة ولا يجب كونه ماصيا في ذلك الذي في تساقطها

قبل وقتها لا يجب بالحدوث ولو فاتته صلواتها لم يجب في القضاء كذا وجد في الأصل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فصل عن أربع صلوات يسوم المحدث قضاها من مرتبها ثم قال صلواتكم ما يكون أصلي

في غنائها ما حكم من صلاة حال الاداء في القضاء راعي نفس ذلك البحر والا فغنا وان أم في الجملة وجب البحر وقضاها وان انفرد في قضاء
فنية صلوات المشايخ وقد مرها المصنف وقارب الأضواء وقد مرنا ان الأولى خلافه وقد مر الوجه من النجاشيين وفي النهاية في باب كفاية
الأحرام من كتاب الحج من ترك شيئا من الصلوات في أيام التشريق مفضيا بالكسائر إلى آخره أيام التشريق قوله قبل وقتها لا يجب
بالحدوث يعني قوله عليه الصلوة والسلام من علم من صلوة أو لم يعلم فليصلها فقد مر ان وقت الذكر وقت الغائبة وهو في وقت
الذكر يكون قضا للوقتية فيكون له الوقتية فيقبل وقتها لا يجب بالحدوث والله كان قضا بالقاطع فيكون لها لا أحد اليليين من غير محلي وهذا مبنى
على اقتناع كونه وقتا للوقتية لا يصل وقتها لا يجب وهو غير لازم انما مانع من اعتباره شرعا وقتها بحيث يصح كل منها فيه كالصلوات كانت
الغرضية والمنذورة والنافعة غير أن نص على غير العلوم من كون وقت الذكر ميعادا لقضائها حتى يكون الاداء فيه غالبا من الأثر
لفرض كون التاخير للعلوم أو النسيان ولا حاجة إلى ذكرها هو معلوم من ان الوقت للوقتية ايضا نعم لم يعلموا الأفراد الغائبة بالوقت بقوله
في الحديث لا كفارة لها الا ذلك لكن روح يتقى فيه ما قلناه في قوله من ان تقديم الغائبة عملا باليليين قوله ثم قال صلواتكم ما يكون أصلي
أصلي ليس من تمام الفصل بل هو حديث آخر فلو استدل به جميع فعل الترتيب بين الماتع واداءه بالصلوة على الوجه الذي فعل فلم
الترتيب ولو قال بالاداء وكان أقل ايمانا ولا يخفى ان الحديث الثاني ليس على حرفة ظاهره من ايجاب كل ما وقع عليه رتبة من
من صلواته فانهما وقعت على ما هو من السنن والآداب وليست واجبة فعلى المذهب ان اعتبرته هذه المرادة لولا على ايجابها لاعتبرت
غيره وعلى كل حال لا يفيد الطلوع الا على التقدير الاول فظاهر وكذا على الثاني لا يفرغ ثبوت الوجوب بغيره لان كون هذا الترتيب
واجبا حين النزول وصلوا إلى آخره ايجاب فعل الواجب على الوجه الذي رواه صلواتها تقدم السجود على الركوع ولا يفرق في غير القضا وحاله
على هذا التقدير تعيين الكيفيات الواجبة لمن قهره ذلك فخرج ثبوت الوجوب ادلا وغاية ما يقع في هذا ان يقال بل هو مفيد وجوب كل
ما وقع عليه الرتبة الا ما قام الدليل فيه على خلافه من كونه متناهيا واداءه في حال الترتيب من استثنى لما قد مرنا من استلزام تقديم المطلق
على القاطع بتقدير اذ بهد إليه ثم الحديث الثاني هو دليل حديث مالك بن النخعي في التجرى وتقديم ذلك الاول فخرجه الترمذي
والنسائي عن ابى حميدة عن ابي عبد الله عن مسدد قال ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم
انخدق حتى ذهب من الليل ما اشار الله فامر بالا فاذا ثم اقام صلى الله عليه وسلم العصر ثم اقام صلى الله عليه وسلم المغرب ثم اقام صلى الله عليه وسلم
قال الترمذي ليس بأس الا ان ابا حميدة لم يسمع من ابي عبد الله في قوله الشيعي محمد بن النخعي في انكحائه لم يدرك
ايامه مخالفت القول في ان ادرك في اوله ابي حميدة سبع سنين ورواه النسائي في سننه عن النخعي جبا يوم انخدق من الظهر والعصر
والمغرب والمشايع كذا فاقبل الله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بالا فاذا ثم اقام
فصل في معرفة ما يجب من صلوات كذا وجد في الأصل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فصل عن أربع صلوات يسوم المحدث قضاها من مرتبها ثم قال صلواتكم ما يكون أصلي
قبل ان ينزل فحصل ان كان يصليها قبل ذلك ثم اقام صلى الله عليه وسلم المغرب ثم اقام صلى الله عليه وسلم الشامة كان يصليها قبل ذلك ثم اقام
في رواية الاخرى باعتبار انما تأخرت عن وقتها المتأخرة وخرجه البرزنجي جابر بن عبد الله عن ابيه عليه الصلوة والسلام فصل في معرفة ما يجب من صلوات

نحوه الى غير النوازل ولو كان بعض النوازل حتى في ما يلي ما ذكره الترتيب عند البعض وهو الاظهر فانه روي عن
عنه في من تركه صلوة يومه ليلة وجعل يقعو من الغد مع كل وقتية فاشتهت الفوائد والصلوة على كل حال
والوقتية فاستدل ان قد دهم في حصول النوازل في حد الفلحة وان اخرها فكل ذلك في الشك الاخر

اولا وعلى هذا يجب ان يحكم على الخلاف المذكور بان لا يصح والتحقيق ان خلاف الشيخ في الثالث انه روي الحكم بان عدم وجوب الترتيب
بهذا الاتفاق بين الثلاثة او على الخلاف كما في الثنتين ابتداء كما تحققت بذكر المسئلة لشعبه وتبين في الخلاف على وجه الصلة اذ قد مرنا انهما
لما ذكرناهما فانهما قد لم يذكر في الصلاة ووجه قولنا هذا هو انما في الترتيب بين الصلوتين في الترتيب ناسي الفاتحة فيسقط الترتيب به ووجه
الحق ناسي التبيين ووجه من فاتته صلوة لم يداهى ولم تقع تحريره على شيء بعيد صلوة يوم وليلة كما بين تحقق طريق يخرج بها عن الصلة فيبين
يجب سلوكها وهذا الوجه لا يصح بايجاب الترتيب في الضعفاء ووجهه فيجب الطريق التي يبينها لا كما قيل انه مستحب محذرة فلا خلاف ان يتيم ثم صلوة فذا
الصلوتين عنده لان يصلي الظهر ثم العصر ثم المغرب او الظهر ثم العصر ثم المغرب او الظهر ثم العصر ثم المغرب او الظهر ثم العصر ثم المغرب
يقع فظلالا كما بينه ان يبدأ بالظهر فيبدأ بالعصر فيصلي الظهر ثم العصر ثم المغرب او الظهر ثم العصر ثم المغرب او الظهر ثم العصر ثم المغرب
ولا يدرى ترتيبا فلم يقع تحريره على شيء صلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب
اولى واخيرة او متوسطا في نوازل في الخارج استلزاما لان توسط الظهر يصير في الخارج المانع تقدم العصر والمغرب فلا يكون كل
تسما بانه وكذا ما خرج به اوسط كل واحدة حتى ان ثابت الظهر ثم العصر ثم المغرب او الظهر ثم العصر ثم المغرب او الظهر ثم العصر ثم المغرب
مشهدا للمغرب كذلك فان فاتته العشاء من يوم اتوسم تلك الثلاثة فيصلي تلك السبع ثم يصلي الرابعة وهي العشاء فصادت ثمانية ثم يركع
على ذلك الورد فاجزأه عشرة عشرة فلو كانت تسام من تحت العلم بان ترك الغزاة يصلي احدى وثلاثين صلوة فلك انفس عشرة على تلك
الظهر يصلي منها يعني الفجر بعيد تلك الخمس عشرة فاضا بطول المسكون ان كانتا ثنتين يصليها ثم يصليها ثم يصليها ثم يصليها
الثلاث ثم اثنتي عشرة ثم اثنا عشر فلو كانت ثلثا على ثلثا فلو كانت ثلثا على ثلثا فلو كانت ثلثا على ثلثا فلو كانت ثلثا على ثلثا
فصل بالوكان المغرب اربعة ثم يصلي ففصلت ثم فعل ما يدرى من اربع فافا انما اكثره سوال بالسؤال في فساد في قاضي خان الفتوى على
قولنا كما يتبين على الناس كالمسلم ولا فليعلم لا يخرج على دليل مذهبنا عرفنا هذا ففصلت في المشقة فافا في الصلاة بين فذهب طائفة الى انه
لا ترتيب بالاتفاق والاولى راجعة الى قول الكل قال في الخلاف وجوب الجمع لان راجعة ثلث صلوات في وقت الوقتية لا لاجل الترتيب
مستقيم لاجل الجمع سبع صلوات في وقت واحد لا يتغير ففصلت ففصلت الوقتية انتهى هذا موضع لك ان خلاف هؤلاء راجع الى الترتيب لما يدرى
من ايجاب الجمع بايجاب الترتيب ويوجب فرائض معنى لما علمت من ايجاب الترتيب في قضاء كما يجب سبع صلوات فاذا كان للمغرب
يسقط بعبث فاذ ان بسطة سبع واطاعت الاخرى لم يجر او التفتت ففصلت مستفاداً من اوجده ان المعنى الذي لا يحد لفظ الترتيب بعبث
موجود في ايجاب سبع فظهر بهذا معنى الخلاف على وجه الصحة لا كما ذكر في شرح الكفر فافا في قوله تعالى الرحمن المتكامل على الاطلاق
كذلك في المكان في وجهه لان لا يخرج المخرج ما قاله ابو يدي الى التمام على ان الوجه في ان من اوجده ففصلت في الصلاة ففصلت على انفسه انك تسفل
الوقتية بعبث كما لا يفتى اخرى ووجه راجع في معنى هذا كونه قوله وهو انهم خلاف انما رده شمس الا انه في قوله لا يخرج المخرج ووجهه في قوله لا يخرج
وصاحب الفتوى ان كان في غيرهم والاشكال بين وجهه في قوله لا يخرج على كل حال على سائر اقسامه ووجهه في قوله لا يخرج ان قوله لا يخرج
اي على العوائق ووجه الاستدلال اننا اذا قدم الوقتية ففصلت في حاشية الصلاة ففصلت في حاشية الصلاة ففصلت في حاشية الصلاة

لا يخرج

هو العظيم حراً للسلام المذكور إلى ما هو المعروف وأما في بالصلوة على النبي عليه السلام والتمسك بقدر الشريعة
هو العظيم لأن الدعاء منه آخر الصلوة قال يترجمه السواد إلى أن صلواته تخلص من جناب اليس مناهذين يدل على أن تحب التسبيح وبه

كان قبل ان يفسد النظر الى الفضل المعافى لما كان في زمن المشايخ بالعارض بل لم يكن السجود بعد السلام فخرج مقتضى الدليل القوي
فما فيه كون الاختلاف في الاولوية حتى لو سجد قبل السلام عندنا يجوز فاجواب قدرى في غير رواية الاصل انه قبل السلام لا يجوز فلا
اشكال على هذه وعلى ما هو الظاهر فلزم التساوي عدم اشكال العمل بالمتأخرين جمعا وهذا يمكن اذا قلنا المقتضى من شرعية السجود بل هو
لا يتحقق بوجوبه قبل السلام غير كون الفضيلين بل بالبراءة من الاولوية احداهما وهو القادر بعد السلام هو المبدأ بقول ولو كان المعنى المذكور
في الكتاب وتفسيره ان سجود السجدة اخر من ان العلة وهو وقت وقبض السجود كما يدعى كراهه اذا شئتم لم يرد به فاخر لكيلا يجر كل سجدتين
في الصلوة ولا يسلّم فقوم السجود ثابت الا ترى انه لو سجد قبل السلام ثم شك ان صلى ثانيا اربعا فغفلة ذلك حتى اتوا السلام ثم ذكر انه
صلى اربعا فانه لو سجد هذا الغفلة تجا غير الرجب كذا وان لم يسجد حتى تقضا لانا غير مجبور فحاشب ان يؤخر بعد السلام لهذا المعجز وهذا دليل
ان الاختلاف في الاولوية وفي الخاصة لو سجد قبل السلام لا تجب اعادة بعد السلام فان قلت لم يسلّم اختتام الفضيلين على التوضيح على
مورد ما ومورد السجود قبل السلام كان في الغفلة ومورد بعد كان للازيادة على ما تقدم في الخبرين المذكورين وهذا التفصيل قول مالك وهذا
المأخذ اخذه فاجاب ان ذلك احتمل ان لم يثبت قوله عليه الصلوة والسلام لكل سجدتين من بعد السلام قلنا ورد ذلك في
عمل اختلاف الفضيلين على بيان جهات كلا الطرفين غير ان الاولى وقود بعد السلام ولا يخفى ان هذا الذي مرنا اليه يقع لجميع من كل الروايات
القولية والفعلية وذلك واجب المكن بخلاف ما ذهب اليه مالك والشافعي فان قلت كما قلنا في دعائهم فمسألة كذلك
تعارضت روايات قوله فان لم يصب حديث الغدير عنه عليه الصلوة والسلام اذا شك احدكم في صلوة فقم وركع صلى ثانيا اربعا
عليه السلام انك ليس بينك وبين سجدتين قبل ان يسلم فلو لم يصب ايضا فاجاب الكلام في سجود السجود على الاطلاق لم يخاص حديث ثوبان
فيه دليل على انه على الاطلاق محله قبل السلام وهذا الحديث وسائر اثاره من القوليات خاصة في الشك وليس الكلام بالصفة فها على ان
القولية في الشك قد تعارضت ايضا روى ابو داود والنسائي عن عبد الله بن سحتران روى الله صلى الله عليه وسلم على من شك في صلوة
عليه سجدتين بعد ما يسلم ورواه احمد في مسنده قيل و ابن خزيمة في مسنده وقال البيهقي ان شاء الله لا بأس به راجح منه في البخاري من حديث
ابن مسعود صلى النبي صلى الله عليه وسلم فزاد اقتص على سلم قيل يا رسول الله حدث شي في الصلوة فقال وما ذلك قالوا صلوتك كذا وكذا
قال نعمين عليه ومنتقل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم ثم اقبل علينا فوجه فقال انه لو حدث شي اقبلتكم ولكن انما انا بشر انسى كما تنسون انما
نسيت فذكروني فاذا شك احدكم في صلوة فليجهر الصواب عليه ثم يسجد سجدتين وهو الذي ذكرناه انما مختص بقوله رواه الصحيح اعتراف
عامة الشيخ الاسلام وقيل والجمهور ومنهم من قال لا سلام انه ياتي بصلية واحدة ثم اختار فخر الاسلام كونها قضاء وسجد لا يخرج لان الاسواق
لغرض التوبة والمراد بها مجرد التحليل ونحوه لا المصداق لثبوت الصلاة وسجد الاسلام يعني فخر الاسلام ونسب القائل بالتفسير الى البدعة فغفلة فخر الاسلام
بانه مشا الى ان الاصل في كتابه في تفسيره ناعمة البدعة وجبرتها الغفلة فلا يصح من السلام معنى المذكور في حديث ثوبان بل هو بالجمهور
والجمهور في الصلوة يستلزم ان قوله لا يصح اعترافا قالوا انما روى في الحديثين لان كلامنا آخر وقيل قبل السجود هذا وهذا عند جمهور الفقهاء
من علماء السلفية بعد هذا خلافا له وقولنا روى احمد كما في هذا على ما في قوله انه اذا صلى في صلوة فلا بأس به سجدتين او سجدتين

[illegible][illegible]

في الحق بغيره ولا خلاف في ذلك بل هو قد دل على ان الابدان في القيد لا تسقط عن العمل لان التلخيص في حق
 وكذا لا خلاف ان العمل في القيد لا يسقط عن العمل بل هو قد دل على ان العمل في القيد لا يسقط عن العمل لان التلخيص في حق
 وهو ما يتبعه في العمل في القيد لا يسقط عن العمل بل هو قد دل على ان العمل في القيد لا يسقط عن العمل لان التلخيص في حق
 وهو ما يتبعه في العمل في القيد لا يسقط عن العمل بل هو قد دل على ان العمل في القيد لا يسقط عن العمل لان التلخيص في حق
 وهو ما يتبعه في العمل في القيد لا يسقط عن العمل بل هو قد دل على ان العمل في القيد لا يسقط عن العمل لان التلخيص في حق
 وهو ما يتبعه في العمل في القيد لا يسقط عن العمل بل هو قد دل على ان العمل في القيد لا يسقط عن العمل لان التلخيص في حق

على لزوم إعادة كل ركن واحد فيسبق الحدث عند البناء على الاصل والحق فيه الامام المأموم اذ سبق المأموم في ابتداءه فلا خلاف
 في بناءه لو كان الركن ثم بعد لم يتبدل لان فعل الامام مع بقائه وكل ركن اذ اراد التمسك في قبل امامه لا يتبدل قوله في السجود
 سجود الخامسة نجى اى على الفرض اى بسبب ذلك الحدث امكنه اصلاح فرضه بان يقرأه وياتي فيقيد فيشدد ويسلم ويسجد للسجود الرابع
 حصل مع الحدث فلا يكون كمال السجدة فيفسد الفرض به وهذا اعني صحة البناء بسبب سبق الحدث اذ لم يتغير في ذلك السجود انه
 ترك سجدة صليته من صلواته فان ذكر ذلك فسدت اتفاقا لما ذكر في تمة لقوله في السجرات ان شارته تعالى وعند ابي يوسف يرد
 الوضع فسد فرضه فلا يكتفى اصلاحا اذا سبق الحدث فيه وتدل البريعة فقال بطلت ولا يرد اليها بما يجزى جواب محمده فقال رد صلوة
 نعمت يصلها الحدث وزوجته كسوة بعد ما ذكر كونه وجوبه على وجه التكميل قبل حمله فيقيد من محرم بسبب ما يرد من عليه قوله
 في المسجد اذا تغير اذ لا يعود الى تلك الوقت ولا يخرج عن كونه مسجدا وان صار ما روى في الكتاب والرداب قوله عاد الى القعدة فاما يرد
 مع انه لم يرد مسلم فاما حكمه بغيره لياتي في السلام في مؤخره لانه لم يشع حال القيام بل يتبعه ان يقرأ في هذا المقام قبل فخر من عاد
 صلاوة وهو ان مضى في الصلاة سجدة واحدة والصحيح ان يركع في طائفة لا يتبعه في البعد وتبينه فان عاد قبل السجدة
 تبعه في السلام وان سجد سجدوا في الحال ولا يكتفى عدم متابعته في السجدة اذ اتم قبل القعدة واذا عاد
 لا يجيد القعدة قوله ثم لا يتوان عن ركن الفرض الصحيح احتراز من قول من قال يوجب وجه القعدة ان الشك بالمواظبة والمواظبة عليها
 منه عليه الصلوة والسلام تجزئة ابتداء وان لم يتم في حقها الشك في وقوفه منه كقوله فاقربنا في الارض بعد الفرض والاشك انما تجزئة
 قصدت ابتداء الفرض فلا يتبع الاوليان منها شئ كانت الصورة في الصورة في الصلاة على وجهها بعد ما قبلها في السجدة اى الفرض السجدة اى الشك بعد القعدة
 قالوا لا يفسد سادته لا يفسد فيشكركم بين السجدة والصلوة وهو كونه والقدر ان يفسد الفرض من التلخيص بعد ما كان اذا قطع ركنه لا يفسد
 على صلي كونه طلع الفرض الاول ان يفسد على صلي كونه الفرض لم يتغير بالركن من ركن الفرض بعد قوله ويسجد للسجدة الخامسة لان لا يجزئ
 لانه صار الى صلوة غير التي هي فيها من سجدة لا يسجد من اخرى وجه الاحتياط ان نقصان دخل في فرضه عند محرمه كذا الوجه في السلام
 وهذا النقص بناء على التفرقة الاولى فيجعل في حق السجدة واحدة كمن جعل في شائعه طائفة قبلية ركن في الشك الاول يسجد في الاخر وان كان
 كل شئ صلوة على حدته بناء على احوال الحكمي كالنكاح باسقاط اتحاد التفرقة وعند ابي يوسف نقصان في الفرض لا يفسد العمل في السجدة الواجب
 اذ الواجب ان يشع في الفرض تجزئة مبتداء الفرض وفيه كانت الفرض كذا في وجهه وان قيل العمل يمكن النقصان في الفرض فيخرج
 لا على الوجه المذكور وفي الفرض لا يفسد العمل في السجدة الواجب ووجهه ان يفسد العمل في السجدة الواجب ووجهه ان يفسد العمل في السجدة الواجب
 وهو الذي لا يفسد العمل في السجدة الواجب ووجهه ان يفسد العمل في السجدة الواجب ووجهه ان يفسد العمل في السجدة الواجب
 لانه لو كانت الفرض من قام من الفرض الى الفرض لا يتغير في ذلك الفرض لانه لو كانت الفرض من قام من الفرض الى الفرض لا يتغير في ذلك الفرض
 بل في الفرض كذا ذكره في السلام كمن يريد من يفسد الفرض في الشك في صلوة الركعتين ابتداء الركعة لا يتغير عليه في صلوة
 وعند غيره كمن يفسد قوله ولو كان في الصلاة على وجهها بعد ما ذكره عند ركعتين لانه احكم فربما من الفرض لا يتغير امره ولا يتغير

سجدة

سجدة

[illegible]

ل يمسك

ومعناه في مستدرك ابن شعبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدى على انما اقامه جافيد بن حنيفة واخرج عنه حميد بن جبر بن الحنفية وشيخ
 دواني الصريح اذا شك حكم الغيب الصواب فليتم عليه بتقديم اول اليقين ونفي التخييل وان لم يرد مسرورا لغيره وشيخه وبوب بن جابر وغيرهم
 تقدموا على منسوخ من العسر كما لو طاعه عليه الصواب الصريح ما اخرج به لقريش عاصم بن عبد الرحمن بن حنوف نفا قال سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول انما سعى احدكم في صلاة ثم لم يجد على طاعة او تخمينين طعين على واحدة فان لم يجد تخمينين على او ثلثا فليتم على تخمينين فان لم يجد
 ثلثا على او ارباعا فليتم على ثلث ليس بعد تخمينين قبل ان يسلم قال الترمذي حديث حسن صحيح علمنا انك عندكم الكل مسكوا طريق الصريح على كل منها
 على محتج به عليه فالاول على انما كان اول شك عرض له ما مطلقا في غيره او في تلك الصلاة الى آخره تقدم من المصنف واختير اصل
 على انما كان الشك ليس عادة لا يجمع الاول بالشك والثاني في غيره او في الصلاة المعنى وهو انما قد على الاستطاعة عليه دون حسيب
 لان الصحيح بالانتم الاستقبال انما يلزم عند كثرة عروض الشك وصار كما اذا شك في الصلاة او لا الوقت باق فيزول الصلاة القدرية على تخمين
 الاستطاعة دون حرج لان عروضه قليل بخلافه بصل الوقت لا يلزم لان الظاهر خلافه فلا يمنع الشك حكم الظاهر وحل عدم انشاء الذي تطاف عليه
 احد شيان الاخران على انما كان كثرته لا يلزم الصحيح بتقدير الزمان وهو وقت شرع بانما في وجوب العمل بما يقع عليه التخييل ويجعل
 محل الحديث ثلثا في انما لم يقع تخريب على شيء وجب البناء على اليقين وهو محل الثابت جمعا بين الاحاديث وانما يفيد بعض الاحاديث
 من انما لم يجد السجود والشك وان ذكر الصواب يقتضي عليه نحو ان شققت الشك قد اقامه ذكر كثرته في غير كثرته وانما واجب قوله
 وعند البناء على اليقين يقتضي كل موضع توجب آخر صلاة كذا ترك الغرض وهو القصد مع تفسير طريق توصل الى اليقين بعدم تركه ثم في زيادة
 الاقادة قد ورد ان المسطور يفيد عند البناء على اليقين يقتضي كل موضع توجب محل فهو سواء كان آخر صلاة او لا ونفس ذلك قالوا
 اذا شك في العجز عن المني هو فيها اولى او ثمانية تخوي لان وقع تخريب على شيء اتم السجود عليه وسجد السجود وكان في جميع صور الشك اذا عمل
 بالتخييل يوجب على الاقل سجودا لم يكن ما ينبغي انفعال ذكر السجود في الدعاء والفتنة في ان لم يقع تخريب على شيء يوجب على الاقل تخريب الشك
 ثم يفيد احتمال انها ثمانية ثم تقدم فيصلي ركعة اخرى لانها ثمانية بحكم وجوب الاخذ بالاقول ثم يفيد وسجد وسجد وان شك انها ثمانية او ثمانية تخوي
 بخلاف لم يقع تخريب على شيء وهو قائم قد لا يتم تلك الركعة لاحتمال كونها اثنى عشر فيكون كما لا يفرض القصد ثم تقدم فيصلي يوجب سجودا كون القيام
 الذي رخصه بالتخريف ثمانية وقد ذكره غلب ان يصلي اخرى لغير صلاة وان كان قاعدا والمسألة تمامها لم يقع تخريب على شيء او وقع على انها ثلثة
 تخوي في القصد انما وقع تخريب على لم يفيد على ما قبله لا لم يقع تخريب على شيء فسدت لان صلاة في الوجوه اذارت بين الصلوة والصلوة والقصد
 احتياطا وان شك انها اولى او ثلثة لا يتم بل يفيد قد لا تشدد ويرفض الصلوة ثم تقدم فيصلي ركعتين ثم تشدد ويسجد السجود ولو كان شكه
 في انها ثمانية او اولى وقع في سجود يعني في سجودا كانت الاولى او اثنى عشر لانها ان كانت الاولى لكانت الثانية يفيد فكيف
 ثم لا يلزم من السجدة الثانية يفيد قد لا تشدد ثم تقدم فيصلي ركعة ولو شك في سجود وانما ثمانية او اثنى عشر ان كان في السجدة الاولى وانقضت تلك السجدة
 على قول الجمل لا يلزم ان ثمانية كان عليه اتمام ركعة وان كانت ثلثة لا تشدد عند ذلك لا في السجدة الاولى وانقضت تلك السجدة
 وهذا كما انما لم يكن كما لو سجدت ثم ثمانية من ركعة الصلوة وهذا ايضا بل على خلافه في الدعاء في قوله فانه في تركه صلته من ان اتمامه لم يكن

او في

سجد

أجره صلى الله عليه وسلم من الصلاة يكونها صلواتها فلهذا جئت لأوضح في السواد بسبب إلهي بعد العلم كان للأصل في السبق
 فاستوفوا ذلك لا يشترط في الصلاة فلو جازعوا أن تراه الصلوة ثم دخل في الصلوة فلا يصح له أن يشأ في مستقبله ولا وجه
 إلى أن يأخذ بالأصل لا يصح له أن يستعمل السبيل من كونه ثلاث صلوات واحدة من مجلس واحد أو من قرأها في مجلسه فلهذا
 لم يفتقر إلى أن يصحها لثانيته وإن لم يكن سجوداً في الصلاة سجدة واحدة على أن عمل من صلي الصلوة على أن السجود هو فعل الجهر وهو فعل الجهر
 دون المنكسر وهو الذي بالعبادة والثناء بالمعقوبات وأما أن السجود عند السجود الجالس لكونه ساجداً للصلوات فإذا اختلفت هذه الحكم
 إلى الأصل ولا يختلف بحجج القيام بحجج خلاف الحجة ولا يلهي دليل إلا عن راض

في الأصول بها عدة وأصلها ثلث ثم الغرض من أن السجود بالفضل كذا اصطفاً في الصلاة بغيره إذا جعلت سجدة واحدة فلهذا كان السجود
 بالسجود وهو السجود بغيره ومنه إذا كان السجود في الصلاة في بعض الموضع من الصلاة فكانت آخر الصلاة فالأفضل أن يكمل بها ثم إذا
 سجداً فلم يكملها فيكون سجدة واحدة في وسط الصلاة أو تمها أو بقي إلى غيرهما آيات أو ثلث لا يصح أن ياتى الركوع على السجود
 فيصير في أن يجزئ ثم يكمل فان كانت في وسط الصلاة في أن يجزئها أو في آخرها ثم يكمل وان كانت في آخرها فيصير في أن يجزئها أو في آخرها
 يكمل وان كان في غير آيات أو ثلث سجدة في إسرائيل والاشفاق كان له أن يكمل بها في الآيتين بلا خلاف فلهذا في الثلاث فلهذا
 قيل لا يجزئ الركوع بها لا يقطع الفجر بثلاث وقيل لا يقطع الثلاث وهو اللاحق وفي الصلاة الواحدة أن يجزئ إلى أن يرى العبد أن يجزئ
 ما يدره على أن جعل ثلث آيات فلهذا لا يقطع الفجر بثلاث وقيل لا يقطع الثلاث وهو اللاحق وفي الصلاة الواحدة أن يجزئ إلى أن يرى العبد أن يجزئ
 والسجدة في آخر الصلاة الآيات بقيت من السجدة بعبادة السجدة قبلها بما فيها أن يكمل بها وان شأها بها فلهذا فان أراد أن يكمل بها ثم السجدة
 ثم يكمل بها قال نعم قلت فان أراد أن يجزئها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيصليها بعد ما من السجدة وبها آيات أو ثلث ثم يكمل قال نعم شأن أن شأ
 وصل بها سورة أخرى وهو الأصل في أن الثلاث ليست قاطعة للفرد ولا منه للسجدة في جبر القضاء ثم يجزئها في السجدة ثم يكمل ثم يكمل
 محل في البدائع فضليت وصل السجدة بالقصص فصر على أن الثلاث الباقي آيتين وهو قولان الباقي من ثلثة السجدة وثلث آيات فكان لا بد
 أن يقر ثلث آيات كيلا يصير بناها للركوع على السجود وهو خلاف ما حصل لنا التعليل حيث قال أن الباقي من ثلثة السجدة وثلث آيات فلهذا قوله

أخرته السجدة من التلاوة ومن يعني إذا لم يتبدل مجلس التلاوة مع مجلس الصلاة فان تبدل فكل سجدة فان قيل فلهذا السجدة لما سجد في السجدة
 التي بعدها وهي كغيره ثلاث سجدة في مجلس واحد يجب سجدة واحدة أضافاً كان نظراً إلى اتحاد المجلس فينبغي له أن يسجد لا بد في الصلاة فلهذا
 لا يجب عليه السجود لأن السجدة في الثانية هي واحدة إذا كرر في مجلس كيفية سجدة واحدة أو سطها أو آخرها عن التلاوة وان لم يكن من الصلاة فلهذا
 بالصلاة كما بالأكل فلهذا فينبغي أن يكفي في السجدة لأن وجوب أن موضوعها عن جزئيات موضوعها لعدم اعتبارهم التلاوة المجلس بالصلاة لأن
 فيها عمل قليل لكن موضوعها عن حكم ذلك العام ففضل فيها من أن يسجد لا بد في الثانية عن السجود في الصلاة في السجدة الأولى أو لا يسجد واحدة
 منها فيصير سلطاناً والحاصل أن يجب التلاوة في هذه على وجه يكون الثانية مستترة لئلا لأن اتحاد المجلس وجوب التلاوة في الثانية فلهذا
 بسبب قوة السبب الذي هو التلاوة القريبة والبعيدة السبب بسبب تفاوت الأسباب من أجل الأولى مستترة إذا استتبع الضعيف
 بقوى عكس المتقوى فنقص الأصل فوجب التلاوة على الوجه المذكور وإذا لم يسجد فلهذا وقد صدرت قاعدة الأولى من رتبة فيها سقطنا
 لما قدم من أن كل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد فيها اتفق قضاء ما قوله ومن كره كراهة سجدة في الصلاة في بعض شراحها في ذكر قبلها
 والمحتاج إليه هنا بيان أن الالتماس في العبادات عند ثبوت التلاوة كونه في السبب وبيان وجه ثبوتها والباقي في ظاهرها من الكتاب الثاني
 فيها النص وهو أن عليه الصلاة والسلام كان يصلي من غير أن ياتى السجدة ويقعد على أصابعه ولا يسجد إلا مرة واحدة مع أنه عليه الصلاة والسلام
 كان يكبر حديثه ثلثاً ليعلم عن تكليفه بالاعتناء وبذلك الإجماع على أن السجود إذا قرأ ما لا يجب السجدة واحدة وقد تحقق في هذه التلاوة وأما
 وكل سبب على حدته حتى يجب بالسجدة وحده وبالتلاوة وحده إذا كان الثاني أصح والمعتبر لجهلنا ذكرنا الفقرة من أوجه السبب في الصلاة

فانقل منه واستعمله من غير ان يخلط بغيره ولا يخلط بغيره ولا يخلط بغيره ولا يخلط بغيره

وهذه مسائل الزمانات سافر وقيل لم يجدوا الاثر في كتابها لان الصلوة متى فعدت من وجوبها جازت من وجوب حكمها بما دام
ولما ان مقتضى الاحتياط ان كل منها مقتضى قائم بقصد طبعها قيل ان اوله اذا افرق عن كتابها اقبله فيصير من بين الآخر مقتضى
احكام السنة وقيل لان قيام التستبيح من بين السبعين طبعها ليسيل اليها لعلها تتكلم في احدتها في غير وقتها فخرج ثم شك
فعدت صلوة من مخرج اوله لان الثاني لان الاول حار كان الماء او مقتضى المخرج او لا صلا مقتضى المخرج في غير وقتها فخرج ثم شك
عن الامام في ذلك مقتضى خلاف الثاني فخرج وهو لم يخلط بصلوة بصلوة فخرج بصلوة من فعدت صلوة التستبيح فخرج بصلوة من فعدت
سافر كان او قضا في غير وقتها في الركعة الثانية وليس على راس الركعتين ان فلك فرض على السافر ان كان الماء في غير وقتها فخرج ثم شك
وتحولت امامته اليه واحتمل الاقتداء به وان لم يعلم الاول فخرج فعدت صلوة لان صلوة التقديم لاسد واهتمل التقديم ثابت
في كل منها وكذا ان خرجت من الصلوة التستبيح فخرجت من الصلوة لان الماء واحتمل الاقتداء في كل منها ثابت ولو لم يكن ركعتين وقدر ولم يحرك
شك في الامام لم يقتض في صلواته بل يقيم المقيم ويقيم اربعاً ويأبى السافر ان المقيم كان الماء كان لان يصل في اربعاً وان كان مقتضى
انتهى اقتداءه او اقتداءه قدر التستبيح في السافر في ذلك لان كان الماء كان لان يصل في اربعاً فعدت صلوة ولا يخلط بالثابت
في الزيادة وان كان مقتضى القلب فرضه اربعاً واحتمل الاقتداء به ثابت حتى لو لم يتابعه فعدت لما علمت لعلها في غير وقتها فخرج
ثم الاثر في كل شيء صلاهما من الوجوه فعدت صلوة من مخرج اوله لان الثاني لان الاول لو كان قتيلاً كان مقتضى بالاول فعدت
صلوة لا فخرج بعد انتهى اقتداءه وان كان الماء فعدت صلوة لا فخرج بعد انتهى اقتداءه وان كان الماء فعدت صلوة لا فخرج
اولاً صلا مقتضى بالسافر فخرج السافر فعدت صلوة فان كان الماء سافر كان الماء مقتضى صلوة لا فخرج بعد الخلق والخلق
فخرج مقتضى بالغير لا اقتداء وان كان مقتضى فعدت صلوة فخرج الامام بعده فعدت صلوة من مخرج اوله من جديد جازت من غير حكم
بالصلا والمساخر فعدت صلوة لا فخرج مقتضى بصلوة فخرج الامام بعده فعدت صلوة من مخرج اوله من جديد جازت من غير حكم
يجب ذلك واحتمل الاقتداء به ثابت فان شك في الذي خرج او فعدت صلوة لان صلوة التقديم لاسد واهتمل التقديم ثابت
وان خرجت من الصلوة التستبيح فخرجت من الصلوة لان الماء كان مقتضى بالاول فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج
خاصة لاحتمال ان كان مقتضى بالغير لا اقتداء وان كان مقتضى فعدت صلوة فخرج الامام بعده فعدت صلوة من مخرج اوله من جديد جازت من غير حكم
اي كان مقتضى بالسافر في الشئ الثاني وفي الاحتياط فعدت صلوة فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج
كما قلنا من اقدم فكيف فيصير القياس ان كان مقتضى بصلوة فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج
مسافر وقيل لم يجدوا الاثر في كتابها لان الصلوة متى فعدت من وجوبها جازت من وجوب حكمها بما دام
واحد منها سافر وسافر في غير وقتها فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج
المقيم جازت صلوة السافر فان كان مقتضى بالغير لا اقتداء وان كان مقتضى فعدت صلوة لا فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج
على التائب وان كان مقتضى بالغير لا اقتداء وان كان مقتضى فعدت صلوة لا فخرج الامام بعده فعدت صلوة لا فخرج

حالة العذر في سبب الرخصة فحينئذ الأصل ولذا كان يفتي المصنف في عدة أوقات من حرمان الصلوة للمسافر فانه لم يستكن
ابتداءً وانشاءً والفتاوى اشتركت في إظهار الرخصة قوله فلا يفتي بالوجوب الضيق المعصية وهذا لأن قصد قطع الطريق وقال الإمام أحمد
والأباقي العبد وعدم الحزم وقيام العدة للمرأة يجب حيروته فقل الخطأ معصية تمنع الرخصة قياساً على قطع الطريق في سفر من صلوة الخوف
إذا كان في ذلك حال الفصل بطريق عدم سقوط الخطاب ولذا أطلق النصوص أي خصوص الرخصة قل لعل من كان يحكم بغيرها
أو على سطر فعدة من أيام آخر وقال عليه الصلوة والسلام مع المسافر ثلثه أيام ولما لم يحد لنا من الأحاديث المفيدة تعليل المقصود
سمى السفر فوجب العمل إطلاقاً لا يقيد لم يجد لنا نص الكتاب فلهذا توهم القياس الذي عيّن لم يصلح تعديداً له فكيف ولزم إطلاق
مقتبداً له ولا يخفى من الأحاديث وذلك باختلاف الجميع فإن المذهب في أصله في منع الرخصة عدم سببها لذلك أن سبب الرخصة لا بد
أن يكون جامعاً وهو في صلوة الخوف والخطأ وهو في قطع الطريق وسبب السبب سبب فوجب
الرخصة أي حرمان صلوة الخوف لم كانت المعصية قسمها أي المراجعة للتحقيق وكذا نفي الفصل هو السبب وهو سبب المعصية أي
شرب السكر إلى آخره فزناه فلو كان من أن السبب السفر وليس هو مستنداً إلى قطع الطريق بل شروع في السير المخصص لا بد
الطريق أصلاً فحي السبب في نفسه من المعصية وكانت هي مجاهدة له وذلك في خارج من اعتبار ما جازاه شرعاً لا صلوة في الرخصة لمع
على نفي منسحب والبيع وقت النداء وكثير من الظاهر وبما نرى على أن المراد بالسبب الضمان لا الخافى فوفر عليه كالعبد والعمام والعمري
والمرأة إذا دافعا بهما ولا يجوز التلذذ ولا السير والمكره جبرية الأقامة والسفر من قبولهم ومنه فيصرون مقيمين وسافر من بينهم ولو نوى
المبيت الأقامة ولا يصلحون احتفاء في وقت زدهم حكم الأقامة فقبل من وقت نية المبتدئين وقيل من وقت علمه كما في قوله خطاباً شرع
وعزل الوكيل والأحوط الأول فيكون كالنقل المحكي فيقتضون ما صلوا قصر قبل العلم في العبد الشكر من سافر فزدهم قبل تيمم قبل فقل
أن كان فيها حياة في عهده قصر في نية السافر واتم نية المقيم وتفرغ على اعتبار النية من المتبرع العبد لو لم يسه في السفر فزدهم السبب
الأقامة صحت حتى لو سلم العبد على ماس أو ركبتين فحدث صلواته وكذا لو ماس من غير حال سفره والعبد في الصلوة فسلم على رسول الله
فحدث ولو كان العبد ماس مع السيد غيره من المسافرين فزدهم السيد الأقامة صحت نية في حق عبده لا في حق العبد في قول محمد بن زيد
على ماس الركبتين وأما من السافر من يسلم ثم ثم يقوم هو السيد فزدهم كل منها أربعاً ومنه في سفر من مقيمين وسافر من فحدث
فقدم متيماً لا يقبل فرض القوم أي ما هو المسمى بالركب فلو كان في باب الحديث في الصلوة ثم إذا حكم العبد قبل نصبه إلى أصعبه أو
ويشير به صريح المراجع ويشير بها وحكم الأسير بحيث إليه التلذذ ليعلم من بدله والعرفم إذا لم يره غيره أو عبده أن كان قادراً على
أو إذا علم من قصد أن يقتضي نية حمله حمله ولو أن نية السفر والأقامة نية والأقامة والحاسب ولو أن سفره أو مخرج من سفره
فيما لا يوجب الركوب الفصل على أن كان بينهما وبين المقتضى قبل من ثمانية أيام لا مقيمين قبل يصلحان كثير قبل من إذا نفي يصلحاً أو إذا لم يصلحاً
بناء على أن نية الكافر من غير الكفر في سفره أو مخرج من سفره مع الكافر خلافاً لما ذهب إلى أن الكافر إذا لم يصلحاً
آخره فزدهم قبل يصلحاً في آخره ويقتض الأقامة في أهل وقتها فراجع لعملاً لا وقتاً لعملاً في السبعين من ابن مسعود لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم

نفس

صحة
قطع الطريق

باب صلوة الجمعة

وہی

١٠ آلاف مصرى عام

صلى صلوة لغير وقتها الاجماع فانه جمع بين المغرب والعشاء صلى الصلوة الصحيح من الغد قبل وقتها يعني غلب بها مكان قبل وقتها العشاء فعلمنا فيه
منه عليه الصلوة والسلام كان في كل جمعة صلاة واحدة ما في سلم من حديث ليلة التأسيس انه عليه الصلوة والسلام قال ليس في النعم قطرة بل انما
والنعم بطاني القبطه ان يكثر الصلوة حتى يدخل وقت صلوة اخرى فيعاض بافهام حديث الس انه عليه الصلوة والسلام كان اذا مجئ ابن سيرين
فيخبرنا انظر الى اهل وقت العصر جميعهم يا ابن عبد المطلب فماذا فعلوا في هذا اليوم فقالوا انهم لم يصوموا ولا صاموا ولا كفروا ولا كفروا ولا كفروا
والسراج بين المغرب والعشاء بعد ان يغيب الشفق وتخرج حديث ابن مسعود بن زياده قد ارادى وبانه احاط فقدم عند الناس او يكمل الشفق
الذكر على المحرم فانه مشترك بينه وبين الياض الذي على اطراف مكة على ما قدمناه فيكون ح عين واقفاه من ان ينزل في آخر الوقت فجعل الوقتية
فيه ثم يستقبل الثانية في اهل وقتها وقد وقع في الاحاديث اجمع شي من الاضطراب ففي بعضها عن ابن عباس بن عمر عليه الصلوة والسلام جمع
بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء آمن بخروجهم والاسرار وفي بعضها جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدنية من غير خوف ولا مطر قبل
لا بن عباس اما والي ذلك قال اراد ان لا يخرج منه ولم يقل منا ومنهم كجواب الجمع كذلك انه ذكر في وقته من حديث ليلة التأسيس يعارضه

معارفة ظاهرة +

[illegible]

[illegible]

●

محمد علی

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... باب الصلاة المكتوبة

باب الصلاة المكتوبة

قال اذا انكسفت الشمس صل الامام بالناس ركعتين كهيئة السجدة في كل ركعة ركعتين وانكسفت وقال الشافعي لا ركعتين وانما ركعة واحدة

بالمعنى قديم فان السابقين اذا اقتدوا بالشافعي في امر فيه عاينان والشافعي ان لا وجوب عليه وانكسفا على قول ابي حنيفة بل ركعة واحدة... باب صلاة العشاء

باب صلاة العشاء... صلاة العشاء ركعتان... صلاة العشاء ركعتان... صلاة العشاء ركعتان... صلاة العشاء ركعتان... صلاة العشاء ركعتان

باب العشاء... صلاة العشاء ركعتان... صلاة العشاء ركعتان... صلاة العشاء ركعتان... صلاة العشاء ركعتان... صلاة العشاء ركعتان

باب الاستقاء

[illegible]

[illegible]

الانسان في الدنيا كالزبد على الماء لا يدركه الا الله تعالى ولا يرى الا الله تعالى ولا يحيط به العقل ولا يفهمه القلب ولا يدرى بالحواس ولا يعلم بالحكمة الا الله تعالى وحده

باب الحنا

اذ انقضت الوجوه الى القبلة على شدة الجأش اعقب المجلد الوصف في القبر لانك اشرف عليه والخطا في بلاءه والاسئلة لا
 يسر في جرد المرد والاول هو السنة وثاني الشهداء تين قوله صلى الله عليه وسلم لقبره من اذن الله لا اله الا الله والمراد بالجن
 فرب من الموت فاذا مات شد الحياء وحض عينا لا بد للمجوس انوار شرفه فيه تحسيف فيفسد

[illegible][illegible]

من البغية على من الغرض

لأنه صلى الله عليه وسلم جعل على قبره من قصب بئر يهال التراب وليست له القبر ولا يسبح أي لا يرفع لانه صلعم نفى عن ترديد القبور، ومن شأنه قد لا أخبر انهم سنده

[illegible]

حتى لا يمنع دين القدر والكفارة ودين الزكاة ما يقع في حال قيام الغضب لاهية بغض بالغضب ولا ابا بعد لاستقلال خلقه في فهمها ولا يبيح في حق الثاني على روى هذا ان مطالبه هو ان لا يفرق بين اهل البيت في احوال الضارة فان للخلق في حق به وليس في حق الله المستقل ان انت للمالك لو اذات الزكاة في غير الخدم في صلاح لاستقلال كذا في اتم شغل في الجاهل لاهية طابت بغيره ايضا

[illegible]

وعلى هذا كتب العلماء ولا يخفى انهم لما علموا ان الزكوة من جنس الصدقة فقامت به بدية لربك لما مضى من الزكوة
بيدك ان اقر هذا الناس وهي مسئلة المال الضار وفيه خلافة في الشافعي من جهة المال الفقير ولا يجوز الضال والمعتق اذ لا
عليه بينة فاما في الساقط في الجمل الذي لم يلقاها اذا نسج كما لا يخفى ان له السلطان على من وجب عليه من اهل البيت والاضال والضيق

دون البقر وعرف من هذا انه لو لم يكن له البقرة تجزئ لاسحقوا سمانى الواجب وقيل يعرف الى انهم تجزئ لكونه في المال في العالم القابل
ولم يستحق الدين الموكل كما يشاء المصل في طرية الشريعة لا رواية فيه ان قلنا لا وجه له وان قلنا نعم فله وجود لو كان عليه جمل من جمل بهج اداؤه
لا يعمل بالخاصة الزكوة وذكر في النسخة من بعضه لا لا يعده وذا ذكر قبله من الزكوة فيمنع كسبا كان او جملا كان فانه منى طلبت اخذته في الزكوة
ان كان موطلا لا يمنع لا في غير مطالبه عادة انتهى و قد اريد ان المراد الموكل غرضا لا شرطا مع حابه والى المصل قول انما منى طلبت اخذته ولا لانه
غير مطالبه عادة لان زكواتي المصل لا الموكل شرطا فلا معنى لاعتقاده عدم المطالب فيه بالعادة قوله وعلى هذا كتب العلماء لا لعلنا ليس بغيره فيمنع
فانه لو كانت لمن ليس من المداوى تشاوى ضابا لا تجب فيها الزكوة الا ان يكون احد البقرة او غنما يفرق الاحمال بين الابل وغيرهم
ان الابل اذا كانا محتاجين لما اخذت من الكتب للقدريس والحفظ والتجميع لا يخرج من عن الفقر وان سادتها فبالعلم ان يأخذوا الزكوة
الا ان يفضل من حاجتهم شئ يساوى نصابا كان يكون عند من كل نصفين لثمان وقيل بل ثمان فان المستحقين يحتاج اليهما يتصحح كل
من الاخرى والاول بطلان في الابل فانهم يحرمون بها اخذ الزكوة اذا كانا حلقن بملك قدر نصاب غير محتاج اليها ان لم يكن ناسيا
واذا انما يجب عليه الزكوة ثم المراد كتب الفقهاء والحدود والكتب للثبوت والنمو والجدوم شعيرة في المصنف او في المصنف
انما كتب ان كان محتاجا اليها في الحفظ والدراسة والتجميع لا يكون نصابا وحل ما اخذ الصدقة فاما كان او جمل او اداوا كشيء لا يبعد لكونه
على ما ذكره في الفصل السابع من كتاب الزكوة وقال في باب صدقة الفقهاء كانت زكوة ان كانت كتب الجرم والادب الطب البقية وغيره واما
كتب تفسيره والفقهاء والمصنف الواحد فلا يعتبر نصابا فاخذ احتياطي في كتب الادب الذي يقتضيه النظر في شئ من العلوم واثنين على الاطلاق
من النصاب كذا من جعل الفقهاء والاصول بالاداء على مقصور على تحقيق الحق من غير سبل الشئ الا ان لا يوجد غير الفقهاء بل ان
محل كرايج الاصناف قوله وثلاث لغير المراد بها الا لا يشكك في الاستفاد كالفقه وموالمبرجى فمضى عينها او ما يشكك لا يبقى في موضع
فلا يشترى اتصال ما بين الفصل الثابت بمرضاة يساوى نصابا واما حال عليه كمال لا يجب عليه فانما ياخذ من الامارة بمقابلته لغيره في الصانع صنفه او غيره
يساوى نصابا للصانع او غيره وهذا هو معنى الدابة حال حال عليه كمال لا يجب عليه لان ما اخذ بمقابلته العين وقوا اربعة المعادن وحكم انهم والجميع في
المعارة وما دونه ان كان من غير المشتري به فبالفقه الزكوة والا فلا قوله معناه صارت له من يد عليه انه لو لم يكن له منى في الاصل احسن
عالمه كانت عليه بئذ فاذ سبكر ان في الزكوة قوله في مسئلة حال الضمان قبل موته انما يتكلم في حق غيره فليس به واصل من الاضال
عليه من مزاره فاحسن من عهده كماله من عدة حمار وقيل هو غير المتعصب بطلان الدين الموكل فانه اخرا الانتفاع به وما كمال فاقب قوله وفي
جملة الخ ومن عهده ايضا الذي في ريب لا يبعد والى واما عهده المصنف من لا يعرف اذ منى فمضين ثم ذكره فان كان عند بعض معارفه
فمنى ثم ذكره لا يبعد ذكره لا محض ويمكن ان يكون من الالف التي دفعا الى المارة مراد حال المحول وهي عند ما فمضى معارفه فمضت بطلان
سواء بطلان الالف عليه ودية قضى بها في مطلق كونه انسان ودعت الى حال عليه كمال حسده ثم ودعت له ودية وبقية فمضى في حال
عنده ثم تصادقا على ان لا يدين فردا وما ذهب وسلم ثم في بعد المحول لانه ذكره في هذه الصور على امد لا ان كان غائبا غير مراد الفقه على انما
به واما زكوة الاجرة المعارة من بينين في الاجارة المولى التي يفعلها البعض للناس مقدور او يشترطون انما لا يلحق به في راس كل شهر فبالعلم

والاول ان اوطول ليس على الصبي من شئ اضيق من سائمه وعمل المرأة مع الرجل من هذه ان الصلح من اجله اضيق من غيره من السليبي
ويقضي من نساء اغلب المروج من صبيهم وان هلكوا لم يبدوا رجوعا له لانهم سقطوا من الرجوع وقال الشافعي في بعض هذه الامايل
التي كن من الموالاة ان الواجب الامة فصلا وكصدقة العطر ولانه مفاد بعد الطلب حصلا ولا يستلزمه وانما الواجب من الصلح
فمنه العائنه فكل من عداك الذي لا يملكه الا ان يفسد نفسه من ذلك لا يحق مننه الطلب وقد طلب الساعي

[illegible]

قيل يقيم قيل لا يقيم التنداء النفوت وفي الاستلزام بعد التعليل ماذا البعض قطعاً اعتباراً بالكل من قول الله عز وجل والذين

[illegible]

٢٤

حاصل ما أدى به سبب الوجوب فيكون كما إذا كفر بعد الجح

لا يزال كل من المدفوع وتيسر شرح الزايات إذا جعل خمسة من ما يمين فاما ان حال المحول وعنده مائة وخمسة وتسعون او استفاد خمسة عشر
فحال من ما يمين او نقص من الباقي منهم فصلا الفصل الاول اذا لم يزد ولم ينقص فان كانت تلك الخمسة تامة في يد الساعي فالتقاسم ان لم يزل يترك
ويأخذ خمسة من الساعي لانه اخرجت من ملكه بالدفع الى الساعي وان لم يخرج ففي معنى الضمان لانه لا يملك الاستدراك قبل المحول وفي الاستحسان لم يترك
لما ذكرنا ان يد الساعي في المقيض يد المالك قبل ان يجرى المحول فبقا صافي يد المالك ولان المجهل يستدل ان يميز زكوة فكلون يد يد الفقراء
ويستدل ان لا يميز زكوة فكلون يد يد المالك فاعتبرت يد يد المالك احتياطا لان القول ينبغي للوجوب يودي الى التفاضل فبما اننا لم نوجب الزكوة
بقية الخمسة على ملك المالك فحينئذ ان حال المحول والنصاب كما في فحول الزكوة على تقدير عدمه ان يوجب زكوة فاذا اختلفت تجب بقية الخمسة على
الاستدراك لانه لو استند للوجوب الى الاول لم يحول النصاب لانه في آخر المحول فيعطى للوجوب وانما لم يملك الاستدراك لانه يمين يكون مائة او اقل
فما دام احتمال الوجوب قائما لا يكون ان يستوفى نقد النفس في وجهه بشرا او اختيارا لبايع لا يمكن الاستدراك فاما ما صلا فالتعلق حق الفقراء بهم بقا
ملك المالك ولهذا لم يكن ضمانا لانه اذ بالعرض والمعد فرض ليس ضمانا فبما اننا لم نضمانه ابطال لفرضه وكذا لو كان الساعي استكملها او انفقها على نفسه
قرصا لان ملك وجب الشئ في ذمته وذلك كقيام العين في يده وكذا لو اخذها الساعي حاله لان العاقل انما يكون في الواجب لان قبضه هو واجب
كيون لفقره ارفيق حتى سبيل العاقل وما تفضل في وجبه ولا يقال ما في ذمته الساعي دين واداء الدين من العين لا يجوز الا بالنقل هذا اذا كان الدين
على غير الساعي اما اذا كان على الساعي فيميز لان حق الاخذ فلا ينفذ الطلب من ثم دفعها اليه وان كان الساعي مرضا الى الفقراء او الى نفسه
وهو فقير لا تجب الزكوة لان الساعي ما مور بالعرفت اليهم ولو عرف المالك بنفسه لم يميز ولا يفتقر بالنصاب فكل ذلك جهاد لوضاعت من الساعي
قبل المحول ووجد با بعده لا تجب الزكوة والمالك ان يستدرك ما لو وضاعت من يد المالك بنفسه فوجد به بعده وانما يملك الاستدراك لانه عينها زكوة
بهذا السنة ولما قلنا ان النصاب صار ضارا فاعطى سيرة وامتى وضعا الساعي الى الفقراء لم يميز لان فان المالك قبضه قبل ان يملكها ما
عند ابى صنفه يعني وانما لو قيل يدفع الزكوة اذا ادى بعد اداء الموكل بنفسه يعني عنده علم ما دونه او لا وعنده به الا ان على الفصل الثاني اذا استفاد
خمس فحق المحول على ما يمين يعني المدوي زكوة في الوجوه كلها وقت اتميل والا يلزمه ان يكون الدين زكوة من العين في بعض الوجوه ولا يملك
زكوة فكل الخمسة وان كانت تامة عند الساعي اما بعد فلا يبرى الزكوة في الكسور وانما بعد ما فلا يخرجه من وجوه من ملكه من وقت تعيينه في الاستدراك
انما يخص جهات في مثل هذه الصورة فاما لو ملك ما يمين فعلمنا كلامه ولا يستدرك ما قبل المحول كما في غير الاستحسان لانه لو كان زكوة بان يستدرك قبل تمام المحول
ثانية الا ان هو استفاد لا تجب زكوة هذه المائتين لانه لا يفتقر الفصل الثالث اذا انقص عمالي يده فلا تجب في الوجوه كلها فبما ان كانت
في يد الساعي وان استكملها او اكملها او اوجدها لعماله فمنه ولو صدق بها على الفقراء او لنفسه وهو فقير لا يمين لما قدرناه الا ان تصدق بها
بعد محول فيضمن عنده علم بالنصاب او لم يعلم وعنده بان علم ولو كان ثمانية من ذلك واحكام ذكر في الفصل الاول من ان الساعي اذا اخذ خمسة
عاشرة حال المحول ولم يملك النصاب في يد المالك يقع الخمسة زكوة بنار على وجوب زكوة في هذه الصورة بسبب لزوم الضمان على الساعي ولا يملك
في غير الوجه ذكر في شل من السائتة خلافا بعد قريب وقال ما صلا لا يملك شاحنا من ريعين فصدق بها الساعي قبل المحول وحق المحول ولم يستدرك
فبما اننا لم نوجبها الساعي لفقره وصدق بها فكل ذلك فان كان الشئ قائما في يده فاخذه المالك لانه بدل ملكه ولا يوجب زكوة فان كان

لأنه أعلم في معنى المالية وان اشترتها بغير النقد فقومها بالنقد الغالب وعين محبها الله فهو لها بالنقد الغالب على كل حال كما في النقص
 والمستحسك وإذا كان النصاب كالمثل في النقد ففقدناه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة لأنه يشق اعتبار الكمال في اشتداد ما لا بد
 منه في ابتداء النقد ونقد الغالب في التمسك للعرب ولا كذلك فيما بين ذلك لأنه حالة البقاء عكسها ولو هلك الكل جفت
 عين كل الحمل ولا تجب الزكاة لانعدام النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الأولى لأن بعض النصاب باق فبقى
 بالنقد قال وتضمن قيمة العروض إلى الذهب والفضة حتى يلزم النصاب لأن الوجوب في الكل باعتبار قيمته كما في قول
 أغورق حجة الأعداء ونصم الذهب إلى الفضة للجانسة من حيث القيمة ومن هذا الوجه صواب ما تقدم بالقيمة عند بيعه في

يعرف المطلق في البيع إلى لا يخلو لأن الأرواح من ناس لا قبل وان كان الآخر غلب على أكثر ويكون سكوت في العلم من ذكر قول محمد بن حاتم
 لعدم خلافه والمذكور في الأصل المالك باختياره شارحاً بقوله بالدرهم وان شار بالدرهم من غير ذكر خلافه فإما بهارة العلمات التي ذكرها
 والكافي ان اعتبار النقص روايت من أبي شاذان في المذكرة في الأصل من التخيير وهو ان الزكاة في التوقييم بكل منهما لا يتفاوت قوله
 لأن البيع في معرفة المالية لأنه لا بد للبذل كالمثل لوجه من العرف صلح مصيناً وملاكاً لا يشترى نقد معلق ينصرف إلى النقد الغالب
 ولأن التوقييم في حق الله يعتبر بالتوقييم في حق العباد وفي قولنا المصوب والمستحسك يقوم بالنقد الغالب كذا في حق الله فلهذا نصنا في كتاب
 لا يسقط الزكاة حتى لو بقي درهم ونفس منه ثم استفا قبل فخرج المحل حتى يتم على نصاب زكاة وشروطه كما لا بد من ذلك المحل لا يخرج من ذلك
 في السواجم والتوقييم وفي غيرهما اعتبر آخره فقط قوله في زكاة السبيل نصاب محمول وهو الذي حال عليه محمول وبذلك قوله في غيرهما من تمام المحل
 وبذلك وجه قوله الشافعي أيضاً أنه يخرج مال التجارة للمرجح اللازم من الزام التوقييم في كل يوم واعتبار باقيه علمنا لم يرد من لغة الشافعي السبيل
 النصاب محمول بل لا زكاة في مال حتى يحول عليه محمول ولما هو في قولنا وهو انما يفيد نفق الوجوب قبل ان ينفق سبب المال قبله ولا تلازم بين ذلك
 وجوبه لا دار على الترخي وانما السببية بل ثبتت السببية اعتبار وجوبه لا دار النقد شرط عمل السبب فيكون أصل الوجوب وجوبه إلى
 تمام محمول كما في الدين بالرجل وإذا كان السبب قائماً في أول محمول فنقد محمول به ولا يتعد إلى محل الحكم وهو النصاب ثم كما جبهه بعد ذلك
 إلى كمال انما هو منه تمام محمول لغيره المحل الآخر وهو وجوبه لا دار وكما في ما بينهما في غير محل كما جبهه في قوله صواباً كما لا بد من العلم في قوله
 عند الدين من نقد النقد لا يشترط بغيره ولا فيما بين ذلك الا لا حاجته إليه بخلاف ما إذا ملك كلاً ما ذكر في الكتاب فهو ظاهر وجعل السائمة ملوكة
 كسائر الكمل لو روي غيره على كل يوم من زكاة النقصان في الزوات ومن فروع المسئلة ما إذا كان لا غنم للشهارة وما في نصابها كانت قبل محمول
 مشطوقاً وفي جملها فتم محمول على غير قيمته الزكاة وان بلغت نصاباً ولو كان يصح الشهارة فخر قبل محمول ثم صار فلا يداوى نصاباً فتم محمول لا زكاة فيه
 قالوا لان في الأول النقص الذي على الجملة تقوم بقيته محمول بمقارن الثاني بل تقوم الكل باخره فذلك كل المال انتهى الا انه تعالى ما روي
 ابن سنان عن محمد بن شاذان في قوله لا يفرغ من حمله حتى يفرغ من حمله فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت
 لا دار ما للشهارة كما كان قوله لا يفرغ من حمله حتى يفرغ من حمله فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت
 والسواجم المختلفة كبعض النقصان لا يفرغ من حمله حتى يفرغ من حمله فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت
 كيفية النقص في محل ما ذكره ثم نأينهم المسئلة وقيل الوجوب فلما افرغ من حمله فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت
 ما لا بد من ما وجب عليه الزكاة قوله كما في السواجم واذا كان القياس المذكور بما في اختلافه كبعضه فلهذا نصت بقوله ثم افرغ من حمله فلهذا نصت
 بينهما مع كون الربى مثبتاً بالثبت فاستند لعدم اعتبار شبهة اتحاده وبجس منها والاتحاد من حيث التثنية لا يوجب كلاً ما كبعض كما ركبت في الردة
 بخلاف نعم العروض إلى ما لا بد من حيث ففته لان وجوب الزكاة في العروض باعتبار القيمة والقيمة فيها ما فاضل يقع الا في النقود طناً انما لا نصاب ذكره
 بسبب ضعف القيمة لانه المفيد لتعريف الغرض بها كالحاجات لا خصوص الملوك والجمهور وهذا لا يثبت في السبب في الحقيقة انما هو بغيره لا بغيره
 انما هو بغيره كما كان جسد واحد في حق الزكاة وان لم يعتبر الاتحاد في غير من الاحكام كالتمتع في البيع فحقه السبب في حق المقدرة كذا في الأصل

[illegible]

يصلها باستاناعليه العشر معناه اذا استعملوا به العشر لما اذا كانت تسقى بغير الحزم فليس الحزم لان الزينة في مثل هذا تندرج الماد في غير الحزم

ثم في رواية تصرف صارت العشر وفي اخرى صارت اخراج قالوا قال الله تعالى انما كان على حوزة تقيتها على ملكه قال مالك لا يتبعه بن يحيطوا فخرجوا
وقال الشافعي في قول لا يجوز البيع اسلما لكونها اذا اشترى الذي يهدى اسلما وفي قول يوزع من العشر واخراج معا ومن شريك لا شئ فيها
قياسا على السواهم اذ اشترى نهما في من مسلم وجعل الشافعي ابن القول بموت البيع يوجب تقدر العشر والاكاف لا يصلح له ان يقول بموت
يستهلك من العشر وجعل قول العشر كان ولا يثبتها فتنقل اليها فيما شئت من حيث كان يوجب عليه الاخراج لما ذكره في وجوه قول ابن عبيد بن جابر عليه
بميتا وجعل مالك ابن كلفة ليس للعشر ما فيه من معنى العبادات ولا يمكن تغييره وتعليل حق التقدير فيما يجبل جبارا على اخراجها من ملكها بغير
حق التقدير وجعل محمد ابن معنى العبادات في الشرع لا يمكن العاوه قياسا على ما خرج لما كان معنى العشر في ما يوجب النفي في حق المسلم فلهذا
وجعل قول ابن يونس ان التعيين ما يوزع من اسلم على الذي ثابت في الشرع كما اذ لم يزل العاشر ولم يكن عليه قبل ان يبعث المسلم فثبت
احده من الذي اضعفت عليه وجعل قول ابن عبيد ان التقدير لا يثبت حكم الصلح او التراضي كما في التعيين وتقدر العشر كما في
من معنى العبادات وان سلم كونه تابعا لما ليس بالشئ منها والارض لا تجوز من وتقدر مقررة فيما شرع ما يخلط بالسنة على حدنا وبشئ
قول شريك تعين اخراج وهو الاصح كما في الكاف لا يشعل على معنى العترة واسما ان هذا مانع بقاء الوظيفه فانه في غير ذلك
في كماله شئنا السابق بذا ثم الى الان لم يحصل جواب قول مالك ان التغيير لعل الحق التقدير بعد لفظه فلا يجوز والتعيين ايضا لعل لان
صرفت العشر المضاعفة صارت اربعة اضعاف فممكن لان ما اخرج صاير له فلهذا لم يكن فيما احدى الوظيفه الثلاث اضعافا باسقاط
فوجب جبارا على اخراجها كما اذا اشترى الذي يهدى اسلما عند تابعه وبغيره اخراج من ملكه فحق العشر الشافعي يهدى صحت في ذلك
ان تقدر الوظيفه او اخراجا فوجب على المتبع فلا فائدة في تصحيح العقد ثم الجواب على الاخراج كما جاز بان نفي العترة مطلقا ثم اذ قد بينت
فائدة التباين والاكساب وقصد العترة في مقرر كسيرة فيبطل التصحيح قوله لعلها ميتا فغيره لانه لو لم يجلبها استنادا فبما نقل لعل كذا الاشئ
فيما هو له ان الوظيفه تدور في ملكه المار فاذا كان المار خراجيا فقيسا اخراج وان كانت مشرقة في الاصل سقطت عشره بانها شطرا لكونها
وان سميت بما له عشره في ان كانت خراجية سقطت خراجها بالانقطاع ايضا فالوظيفه في حق ما جاز للمار وليس في جعلها خراجية
اذا سميت بما اخراج ابتدا وتوقف اخراج على المسلم كما قد جازت منهم الطبخ حسام الدين السبكي في النهاية وانه لا يرد عدم اعتدائه بالوحيه
ابو اليسر من ان شرط الاخراج على المسلم ابتداء بانه قول الحسن لا يمتنع الا صغار في خراج الاراضي انما العترة في خراج اهلها فوجب على انما هو
لا تقدر فيما اخراج الوظيفه اليه وهو المار فان غير الوظيفه اخراج فاذا سقى ثم نقل هو بوظيفه الى ارض المسلم كما في شريه خراجية وذا
لان العترة اقل من حوزة المار فثبتت قسم فيه وقسم هو اخراج فاذا سقى يسلم عند من قسمه كما ان يكون جنتي الارض معنى خراج
كما يتم بما اوجب مثل ذلك مخرج محمد في ابواب اليسر من الزيادة بان المسلم لا يمتنع بوظيفه اخراج وحلها لشريه على ما اذا لم يشتر
سبيل جداره بذكر الموضع وانت طلت ان هذا ليس من قول الوظيفه في شئها فيما هو ابتداء وتوقف على المسلم فلهذا لا يرد
التي احياها ولا يمتنع من الوظيفه في النهاية كما في النهاية لا يوجب ان يخطب بئنا او ايسر ارض او زنت ولا يشهد بالقتال كان قياسا على اخراج وحل
سقطت الوظيفه عند ابن عبيد فلهذا لم يزل على الجوس قيد بل في غير من ملك الكتاب بالذلة لان الجوس يبعد عن المسلم فلهذا لم يزل

والفطر ان يكون فاضلا عن الحاجة لاصليته واما الزكاة شرط العجرب ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان موصيا لمسلميا
لانه فقير وفقيرهم المصارف لان حقيقة الحاجة لا يوقف عليها فادوية الكسرة على دليلها وهو فقير انصاف وكره ان يدعى الى احد ما يتفق
تصاعدا وان دفع جاز قال زفره لا يجوز ان انشاء عاين كماله لفصل الاداء الى الفقي حلتان الغناء حكمه لا ادع فتيقنه لكنه يكره القرب
الضيق منه كس صلى وقر به فتيقنه **قال** وان يفتن بها انسانا ناهب الى معناه الاغناء عن الدنيا لا ان الاغناء مطلقا مكروه ويكره نقل الزكاة
من بلد الى بلد وانما تفرق صدقة من فرق فليعلموا انما هي من حيث معاذة فيه راية حق الخلق وان يتقلها الانسان الى تفرقه الى ان تقوم احوالهم على بلده
لما فيه من الصلة لزيادة دفع الحاجة ولو نقل الى غير بلد الا ان كان مكروها في المصرف مطلقا الفقراء بالتشبه والله اعلم

كلما حضرت ما نحو فتم اليه لا يجوز منها الا ما يتحاشى والباقي في تلخيص قوله والشروط ان يكون فاضلا عن الحاجة اما ان كان انصاف ليس بما يراه
مستغرق بل هو الاصلية فيجوز الدفع اليه كما قرئنا فليس بملك كتابا تشاوى انصافا وهو عالم يحتاج اليها او جاهل لا حاجة له بها ويؤمن بالزكاة ويزن
ودار وجهه بها للفرقة والاستعمال او كان انصافا لم لا يشغول بالدين وقد ذكر في المبسوط قبل ذلك وعلى الف ولو ان دفعه لم يضر
تشاوى عشرة الا ان لا يكره عليه ثم قال في الكتاب اذنت لو تصدق عليه لم يكن موصيا الصدقة في الفتاوى ولو كان له حوائج او زرع فقلت
تشاوى ثلاث الا ان دفعه فقلت لما يكفي لقرته وتحت عيال يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد وبنو الخصميين بغير اختلاف وفي باب صدقة
من المخلصة لغيره القيمة الضيقة والكريم عندنا يوسع رحم فلهذا هو اختلاف المراد في الفتاوى ولو اشترى قوت سنة تشاوى انصافا فانها
ان لا يصرفها بغيره فيل ان كان طعام شهر تشاوى انصافا جاز الصرف اليه لان زاده ولو كان كسوة الشكلا يحتاج اليها في الصعيق جاز الصرف
ويمعبر من الزارع ما زاد على قوتين قوله وان كان صميما كسبا وعنده غيره واصل لا يجوز لكسب لما قد منها من قوله عليه الصلوة والسلام قال
منع ولا يذم من سوي وقوله للرجلين الذين سالا فورا بما جلدان اما ان لا تلاحق كفايا وان شئت اعطيتك وارجو ان لا تجد شيئا من كل ما في الارض
حديثة رسوا لها القول وان شئت اعطيتك فلان الا قد جاز في مستطاع غير صاحب المال لم يفعل قوله ويكره ان يرضى اني اعد ما تبي ربه فاضلا
الا ان يكون مدينا لا يفضل له بعد فاضلا وفيه انصاف او يكون مدينا لا يرضى الماخوذ على ما لم يصعب له ان يرضى انصاف وانسنته فاضلا وكما دلت
وقوله فينتقم مريض في ثقب كمل العلة ايا في الخارج والاحب ان يفتي بها فقير ايمه ليقول عليه الصلوة والسلام اقمهم من المستحق في
بذ اليوم والادب وغير هذا الاطلاق بل ان ينظر الى ما تقتضيه الاحوال في كل فقير من عياله واجابة فخره كرهين وقوب وغير ذلك
واكدت المذكور كان في صدقة الفطر قوله لما روينا فيه من حديث معاذ وهو قوله صلى الله عليه وسلم فرباني فقيرهم والمحبين في الزكاة
مكان المال وفي صدقة الفطر مكان الراس المخرج عنه في الجميع مراعاة لا يجاب الحكم في محل وجوده سببه ما لو الافضل في
مرقما ان يصرفها الى اخوة الفقراء ثم اولادهم ثم عاهة الفقراء ثم احوالهم ثم ذرية ارحامهم ثم ميراثهم اهل كسبه ثم اهل موهبه
قوله الا ان يتقيا استشارتهم من كراهة النقل وقوبه ما قد مناه في مسئلة دفع الغنيم قول معاذ لاهل اليمن الفتى في مرض
ثياب خمس او ليس في الصدقة مكان الزرة والشعر ايجون عليك وخميسا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالدينه ويجب كون محله كون من بالمدينة احوال او ذلك ما يفضل بعد احاطة فقرتهم واما النقل للقرابة فلما في موضع اخر
تدبا على قرابة الزكاة او قربا سبب ايل الصدقة الواجبة بايجاب الله فاعلى الصدقة الواجبة بايجاب الله فاعلى الصدقة
بذكر خشي من احكامها كماله الوضع فخرم الصدقة بالندرة فان عين ورهما او فقيرا بان قال صلى الله عليه وسلم ان صدقة منكم ارحم
بذل الفقير لم يلزم فلو تصدق بغيره على غيره من طاعة العبرة وفي خلاف زفره لو قدر ان يصدق بغيره ولو قدر ان يصدق
ببذره الصادم فقلت قبل ان يصدق بالمدينة خشي فربا ولو لم يملك تصدق بثلثها جاز ولو قال كل منقل نقل الى من اكب بقدره على ان يصدق
بما لا يزدان يصدق بكل ما كان الا ان ايا حله طعام اذن لان ياكل ولو حال ان فعلت كذا انما في صدقة فقلنا كساين لا يرضى بالدين والدين

وهو قول في الخلافية قوله عليه السلام لا يصام لمن لم ينه عن الفعل ولا من لم ينه عن الفعل الا في وقت واحد
 فكل النفل لا يفتقر عنه ولا في اصل الفعل عليه وسلم بعد ما ثبت لا على يد روية اهل البيت ولا على يد روية اهل البيت
 وما رواه محمد بن علي الفضيلة والكمال اقتصا ولم ينه عن الصوم من الليل ولا نه يوم صوم فثبت ان الصوم في كل وقت
 المقتضية باكتفاء النفل وما لا ان الصوم يمكن واحد من وقت واحد والنية لتعينه الله تعالى فيفتح بابا لا يكتفي بمقتضى الصوم
 لانهما اركان فثبت شرطهما بالعقل على ادا انهما بخلاف القضاء لانه يتوقف على الصوم ذلك
 اليوم وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لانه لم يعهد اقتضائها بالاكثرة فيجب حجية الفتاوى

والنفل واليمين وجزاء الصيد وقدية الا في الاحوال ثبتت به بالعلم سندا ومنا والايام عينا والواجب المنذور والمنسوخ ما شورا
 من التاسع والمنذور يوم الاثنين كل شهر يمينيا او كونه الايام لبعض وكل يوم ثبتت له عليه الصلاة والسلام ونحوه في النفل
 ما سوى ذلك ما لم يثبت كونه والمكره فيها ما شورا من غير ما من التاسع ونحو يوم المهرمان ونحو ما يام القسطنطين واليمين وينتقد بغير هذا الباب وروا
 تفصيل به فان قيل لم كان المنذور واجبا من ان ثبتت بقوله تعالى وليؤخره او ذرهم اجيب بان ما من ذرهم مخصوص فانه من الذرة المعصية وبما ليس
 من جنس واجب كسائر الواجبات لو كان لانه في مقصده لغيره في نذر الوضوء لكل مسطرة لم يلزم مضاعفة القيمة كالاية الحق في تعيينه الوجوب وقد علم
 بما ذكرنا من شرط لزوم المنذور في كون النذر من جنس واجب لا لغيره على هذا اتفقت كلمات الاصحاب فيقول صاحب كتاب تصحيح المسالك في النفل
 صوم رمضان وصوم المنذور والكفارة على غير ما ينبغي على هذا لكون الاطراف من الاجماع على لزوم ما لا بد من النية في الكل والحكام في وقتها الذي يثبت
 من وقتها في رمضان والمنذور واليمين والنفل تحريم النية من بعد الغروب الى ما قبل نصف النهار في صوم ذلك النهار وفيما سوى ذلك من القضاء والكفارة
 والمنذور المطلق كمن صوم يومين في شهرين لا بد من وجوبه في الليل وقال الشافعي لا يجوز في غير النفل الا ان الليل وقال مالك لا يجوز الا في الليل
 في النفل وغيره والمعمود في خلاف الشافعي قوله وجوبه في كل ليلة في كل ليلة قوله عليه الصلاة والسلام لا يصام لمن اخ استل بالحدث والمني
 اما حديث فما ذكره رواه اصحاب السنن الاربعية وافعلوا في نفلهم لا يصام لمن لم ينه الصيام من الليل يمنع التشديد والتعريف بيت ولا يصام
 لمن لم ينه من الليل رواية ابن ماجة وانفلقوا في رفته وقته ولم يروه مالك في الموطأ الا ان كلام ابن عمر وعائشة وحفصة رضي الله عنهن
 نهي النبي صلى الله عليه وسلم والاكثري على وقته وقدره عبد الله بن ابي بكر من الزهري يبلغ بضعه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من لم يجز قبل العشاء لا يصام له وقته على حفصة وعمر الزهري وابن عيينة ويونس الايلي ومحمد بن ابي بكره والريث زيادة وهي من الفتنة
 مقبولة ونظيرها في ذلك لا يرضى من عائشة رضي الله عنها عليه الصلاة والسلام على الصيام قبل العشاء لا يصام من قبل العشاء لا يرضى فغيره عبد الله
 بن عباس والنفل بهذا السناد وكلمة ثقات واقره البيهقي عليه ونظيره بان عبد الله بن عباس وغيره مشهور في ابن ابي ليس بالقوي وهو
 من رجاله وقال ابن عباس عبد الله بن عباس البصرى كاليقاب الاخبار فانما روى عنه روح بن الفرخ فثبتت موصوفة واما المعنى فهو قوله
 لما سئل عن الاول فقد انية في اذا فرض بشرط طاعة في صوم الصوم ولم يوجد في الاجزاء والاداء من السن والسنه الباقي وان بدت النية فيه
 ضرورة عدم انقلاب العاصم سيما وعدم تجوز الصوم منه ونسأ والاقبال ما تجوز منه ونسأ واددح ما اقترن بالنية مع الكل ضرورة ذلك
 لان الحرم مقدم وبذلك ان النفل لا يتبركه لانه منى على التمسك وقد ينشط في بعض اليوم او يقول يتوقف الاساسات في اول اليوم على
 وجوب النية في تاتيه في النفل اعتبارا لاختصاصه في حازم عليه السلام في التمسك في بعض اليوم او يقول يتوقف الاساسات في اول اليوم على
 ما عزم عليه من عائشة قالت وعمل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال على منكم ثم شئتم انقلنا فقال في انصام ثم احيى ما اخره فقضى صلى الله عليه وسلم
 اهدى لما ليس فقال النبي عليه السلام ما ناكل قوله ولما حاصل استدل بالانفس والقياس على النفل ثم قال في مروية ياريل وارب
 وذلك لان النفل فما ذكره وهو مستحب والسرا على في المعصية انه شهد منه بوجوبه المعالي فغيره في يد في انما ليس من يصومون فاما ذلك
 فينص صريح فيهم ما رواه اصحاب السنن الاربعية من ابن عباس رضي الله عنهما قال با اخرجني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت اني اريد ان اعمل

نحو قال في الحصر ما بينه وبين الزوال وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار هو لا يحل له صوم حتى لا يكون صومه في الزوال وانما نصفه مع قطع طبع الفقه في الحصر المذكور لا وقت الزوال فاشترط ان يقبلها التحقق في الاكثر ولا فرق بين المسافر والمقيم

قال الحسن في حديثه يعني رمضان فقال انشد ان لا اورد اذ قال نعم قال انشد ان محله قول نعم قال باطل اذن في الناس ليس هو ما
مثل كونه شديدا في النهار او الليل فلا يتجرب به ويستعمل العلم ويؤيد بما في الصميمين من سعة بين الاكوار انما هي الصلوة والسلام امر ملاب
من اسلم ان اذن في الناس ان من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء فيه دليل على ان كان
امر اياها قبل نزل رمضان اذ لا يومه من اكل باسك بقية اليوم الا في يوم مفروض وهو يوم جعنة ابتداء بطلان فصار رمضان اذا افطر فليصم
ان من صوم عليه يوم ولم يزل يلاقيه بزيته صار او هذا ابتداء على ان عاشوراء كان واجبا وقد شبه ابن الجوزي بما في الصميمين من
مسألة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عاشوراء لم يفرض علينا صيامه من شائكم ان يصوم فليصم فاني ما فرضناكم
قال ويدل ان لم يامر من اكل القضاء ويدل ان ما بين ليلة الفتح فان كان منع هذا بعد اسبوعه فاما ما يكون من سعة من شدة
ذلك بعد اختياره بامام رمضان ويكون ان لم يفرض عليه بامام رمضان بما بينه وبين المائدة العشر في وجوبه في وجبه وان كان محله قبل نزل رمضان فصح ما
به رمضان في الصميمين من عاقبة فالتكليف كان يوم عاشوراء يوم يصوم في ريش في اجماعية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت المدينة
صامه ايام بصيامه فصار رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه وكان فظا لا يشترط بين الصيغة العاطفة بامام واما ما بينه وبين رمضان
فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه وكان فظا لا يشترط بين الصيغة العاطفة بامام واما ما بينه وبين رمضان
انما لا تقدم من الصميمين من حديث سعة بين الاكوار واما من اكل باسك فثبت ان الا فرض لا يمنع اعتبار الفرض من الزمان فانه قد ورد
في الحديث انما هو من اول النسخ من الاشياء بل اعتباره موقوف على ان يظهر حال من وجوبه بعده او لا فاذا وجدت ظهر
اعتباره عبادة لا انه انقلب ميمما بعد الحكم بالانسان فقبل ذلك انتهى الذي منه قيام بارادته واما على عدم اعتباره فانه لم يرد فيه ما يرد عليه على
وبه نقول ما في الصميمين من سعة بين الاكوار واما بعد ان قلنا فيه من الاختلاف في حقه فانه يلزم ان تقدم كون المار به في الكلام في الاشياء من قوله عز وجل
لم يسم وغيره كثيرا والمراد لم يرد كون الصوم من الليل فيكون كبار والوجود وجوب الليل متعلقا بصيامه لا بغيره اذ جميع في عمله لا يصام لمن لم يقصد
انما من الليل الى من آخره جزاير فيكون نية الصوم من صوم في من النهار كما قال في الشافعي وتوترن في الحصة وكونه نفي الصلوة
وجب ان ينقص عمده بامامه من مطلقا ومنه لا يكون ان تقضي اخس بمفصلة من كلف وقد اجمع فيه الفقيه والخصيص اذ قد مضى في نفل
ونقص ايضا بالقياس ثم الحكم في تعيين اصل ذلك القياس فمجموع النفل ويرد عليه قياس مع الفارق اذ لا يلزم من التخييف في النفل بذكره
شروط الفرض الا انما هو انما قلنا على السبيل ما عند وعلى الطريقة ما عند حده في الفرض وهو ان من صوم في نية اخس فانه لا يثبت له جواز الصوم في الراجح لغيره
من العلم بعدم اعتبار نية يوم النفل في ذلك الحكم والقياس الذي لا يتوقف على ذلك قياس النية السابقة على النية في الفرض بل على الفرض في كل يوم
انما اصل ان النية لا تقع الا بالاعتناء او مقدرة عدم امره في ما في الصوم بعد فخل الشروع فيه فانه يقع اعتبارا على ما قد رتبنا
في شرط الصلوة ولم يجب فيها من نية القادرة وهو ظاهر فانه لو نوى حصة الغروب اجزاء ولا عدم فعل النية في جواز الصوم بنية فعلها في
الاكل والشرب والجماع مع اعتناء حضوره بعد ذلك انما يقع في الصوم والصوم الذي لا يثبت من القادرة لذلك ليس هو من الجرح الا انما
لازم منه عدمه وهذا المعنى يقتضي تجوز الصوم من النهار لا لزوم كونه من الليل في كثير من الناس كما نرى في سبيل ما يرد في حاشية طبرست

[illegible]

قوله كذا في الدار يقال باسم جنة العلم ان رجلا في الشافعي في اشتراط تعيين النية به ان الثابت من الشارح تعيين العلم به ان الانسان
يقبل المشرع المبين ولا ينفذ في محله غير وهذا لا يتقدم في لزوم التعيين عن المكلف لان الزام التعيين ليس بتعريف المشرع بل
يشتت الواجب من اختيار منه في ادائه لا جبر وتعيين العمل مشرعا ليس عليه لا اختيار المكلف ونية مطلق الصوم كذا في المذهب في حال
باسم جنة كذا في حال جبره ان يارجل قاتلا اما يقول يا حيوان زيد شدا فني صحيح ويسمى بخلافه لا يرد ومطلق الصوم الذي
هو مطلق النية صوم رمضان وحسب ليس هو عمل النزاع لانه قصد صوم رمضان بذلك وان لم يرد به بعينه بل اراد خوفاً مطلق عليه
ذلك الاسم لم يخرج من حكمه وسوى ذلك كما هو حقيقة ارادة المطلق مثل قول الاممي يا حيوانا زيدا يدعي نفس حواء اذ ذلك المتعين فان لم يقدر
بل باليقين عليه الاسم سواء كان ذلك او غيره فغزو مشهورات ذلك بعينه يكون لامن قصد الية او الفرض ان لم يقصد بعينه فيكون من جبر المكلف
لا بد في اداء الفرض من الاختيار واختيار العلم من اختيار النفس بعباده واداءه في المطلق بطل في ارادة الفعل وواجب اخراجه ان يصح
انما في اعتبار العلة المطلق بناء على انوار الله عليه ينبغي به وبه يتاوى بل الجملان بناء على ان لا يمكن اعتبار قصد المتعين بقصد الامر من جهة قصد
المطلق عليه الاسم وهو متساو في ذلك المطلق قصد تعيين ذلك المتعين ثم اعتبار ذلك المطلق الذي في حقه بعد انما صام به ذلك المعلن
مع قصد بان لم ارد المطلق بل المكان لتعيينه كذا في حقه في القصد وهو ان في العلة كيف يسقط صوم رمضان وموينا ويقتول لم ارد بل صوم
كذا وارتد بعبادة مع ارادة عدمه اذ اراد صوم آخر حج من رمضان فمكروه قوله واذ في بين السافر والقيم والصحح والصحح في اية
يتاوى رمضان سبما بالمطلق ونية واجب اخراجه من صومها والوجه ظاهر من الكتاب قوله وعندنا في حقيقة اذ اراد صام المريض والاساس في جبره
وهو رواية عنه واما اصل الاخراج الى حقيقة السافر اذ نوى رابعا اخراجه اختلاف في الرواية وله فيه طريقتان احدها ان النفس الواجب
وان كان ثابتا في حق السافر وجوبه وسببه الا ان الشارح اثبت له الرخص ترك الصوم تخفيفا عليه لشدة مرضه وان الرخص ان تترك شرف
الوقت بالميل الى الاغتذاء اشتغل بما يجب آخر كان تركه حلالا استعماله من وقت اجماع من استأجره في الوقت لانه لو لم يدرك عدة من ايام
آخر لم يواظب على فرض الوقت ولو اغذ بوجوب آخر وهذا وجوب اذ نوى الفعل في رمضان وهو رواية ابن سامة عنه اذ لا يمكن الثبات متى اجماع
بهذه النية لان لفظة عدة في الفعل ليس الا الشك وهو في الفرض اكثر فكان هذا مائلا الى الاقتل فقلنا ووصف النية ويقع مطلق الصوم فيشتت
من فرض الوقت وانما في ان اغذاء وشربة الصلوات ليس من حكم الوجوب فان الوجوب به موجود في الواجب الموسع بل هو من حكم تعيين هذا الزمان
لا اداء الفرض ولا تعيين سنة حق السافر لانه يميز بين الاداء والتأخير بفارقهما الوقت في تحه لشعبان فيصحب سنة او اوجب اخراجه في شعبان وانه لا
يوجب الا اذ نوى الفعل في شعبان في رمضان وهو رواية الحسن منه واما ان الرمايان لكان حكمهما الصوم والما اخراجه المريض اذ نوى حاجيا آخر جعله
كالسافر في رواية الحسن منه وهو اختيار صاحب البداية واكثر شيخ كبار الا في رخصة متعلقة خوف الزيادة والمرض بالحاجة في الجرح كان كالمسافر
في تلك الرخصة في حقه بغير مقتدر وكذا في الاسلام قدس الامية انه يقع عما نوى لانه رخصة متعلقة بحقيقة الجرح فيلزم ما قاله في اختلاف
ظاهر الرواية وقال الشيخ عبدالعزیز وكشف هذا لان الرخصة لا تتعلق بجرح المرض بالاجماع لانه يتوعد الى ما يضرب الصالح والمجتمعات ووجه
الراجح في دعواه ما لا يضرب كالارض الرطبة وقاد الصغر وغير ذلك والرخص انما ثبت للمحتاج الى دفع المشقة فيتعين في الزرع الاول

فاحيوا من الالبسة من الليل لانه غير معين ولا بد من التعيين من الاجتناب والنفك كل حين ربه قبل الزوال خلا لئلا لا تفسد
 باطلاق ما روي في انما هو على الصلاة عليه وسلم بعد ما كان يصوم غير صائم في اذا صامه وكان المشقة عن حاجه رمضان فصار الصوم
 الا صام في اول اليوم على صيحه ربه صوما بالنية على كذا وكذا وتكونى بعد الزوال لا يجوز ان لا يشأ في يومه ولا يصير صائما من
 حين نوى اذ هو في نية لكن مضمنا على الشاغل لعله ينشط بعد الزوال الا ان من شرطه اجساد في اول النهار وقتها
 يصير صائما من اول نية الا انه عاين في نفسه وهي انما يتحقق كسب المقدر فيعت بقران النية بان كسبه

فوت اذ رجا زواله ولم يشتر فيه العجز الخفية وفيها الخروج وفي الثاني بحقيقة فاذا ساء هذا المريض من واجب احوال الصائم لم يسلك ذلك
 لم يكن عابرا عن ثبوت كراهية النفس نية من مرض الوقت وانما ساء ذلك المريض كذلك مع ما روي في الصلوات الخفية تقدر وهو اذ يداووا المرض
 كالمسا فنية فيتم جواب الخفيين والى هذا اشار شمس الالاية قال وذكر ابو الحسن الاكبر ان ابواب في المريض فالمسا فوسا على قول الخفية
 وهذا ساء او ما روي ومرواه مريض لطيف الصوم ويناف منه اذ يداووا المرض فمما يدل على صحة ما ذكرنا قوله فلا يجوز الا نية من الليل ليس
 بل ان نوى في طلوع الفجر ما زال ان الواجب قران النية بالصوم لا تقديمها كذا في فتاوى قاضي خان قوله لانه غير
 متعين وقد قدما ان ثبوت التوقف انما كان بالنفس مروه كان الواجب المعين فصل ان ثبت التوقف بواسطة التعيين مع لزوم
 وشرطه في اداء العبادات اذ الظاهر ان النية التي يجب نية العباد من النية وكان هذا رقا بالكف كذا في سفر في دينه ودنياه فخرج عنه
 على ما ذكرنا من تقريره وغير المعين لم يلزم من اعتبار غلوه من النية الفدا في عنه وهو الاصل اعني اعتبار النية في عنه فشرعي عنه لانه
 على الاثر في انما لم يعدم منه عدم النية في عدم موجب التوقف لا يقال توقف في الفعل وليس فيه موجب الذي ذكرت بل مجرد طلب الثواب وهو
 من استاء في مرض ثابت في كل يوم في حق هذه الصلوات فيجب التوقف فيها بالنية اليها بل اولى لما نقول لا يخفى انه لا بد من كون النية نية الصائم اعني قوله
 عليه الصلوة والسلام لا يصح لمن لم يبيت الصيام من الليل اذ قد خرج منه الواجب المعين بالفعل بقارن النية الذي معناه وهو لا يتعدا فوارج
 غير المعين ايضا ان الفعل قد خرج ايضا بالفعل باذنته في اخراج الفعل لم يمت تحت العاشي بل في النية وهو موم وانه لا بد من كون النية
 في الفعل ليس مقصودا والشافعي من شرطه نية الصفة في الفعل مقصودا وزيادة تخفيف الفعل في تخفيف الواجب حيث اجبر التوقف فيجب تحصيل الثواب كما هو
 له وهو في الصلوة حيث جازت غايته على الصلاة وبالنسبة لما عذر بخلاف ما في نية الصلوة الذي قلنا لا يقال في المعنى فامر او تمتعون الفعل
 بالقاهرة لانا نقول ذلك بالقياس لا مجرد ما معنى هو كماله في النية لانه اجماع والاشراج في السنة ففعل في معنى تفسيره قيل ما يبايى العباس او
 اعلم منه لا يشك في هذا وقد اذعننا في كتابه على البدل ومن قروم لزوم التبيت في غير المعين لوزي الفضايل النار لم يصح بل في الفعل في
 فتاوى النسخة فلو اظهر هذا الفضايل في هذا العلم ان متضمن القضا لم يصح تبيين النار اذ اذ اعلم فاعلم ما ثبت في كافي المنقول قوله في
 يسك بالطلاق ما روي وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا يصح لمن لم يبيت الصيام من الليل وقد قدما ان النية في نية ما روي في نية النية في الفعل
 النية من الليل من الليل ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واما الاولى ان يروي اول يوم وجب على نفسه من بخار رمضان ان لم يبيت من الاول فلو كان
 وكان من رمضان في النية على النية في الفعل فلو وجب عليه كفارة وفطره فامر اعدى يومين من رمضان وكفارة وفطره فلو كان من رمضان
 جازو بل يجوز تقديم كفارة على القضاء قبل سجود وهو ظاهر ولو وجب عليه قضاء رمضان سنة فلو كان من رمضان فلو كان من رمضان فلو كان من رمضان
 لوزي رمضان سنة فلو كان من رمضان فلو كان من رمضان فلو كان من رمضان فلو كان من رمضان فلو كان من رمضان فلو كان من رمضان فلو كان من رمضان
 ان الصوم قد تم بدالة في العمل وعزم على انتم لم يصح صاعدا فاعلم لا شيء بل ان لم يكن رمضان ووضعي عليه لا يجوز لان تلك النية انقضت بالرجوع
 كذا لو كان نية الصوم هذا انما لا تنافي في الكفر في يجوز استسنا ولو جمع في نية واحدة بين صومين ذكره من قريب ان شاء الله تعالى واذا اشتبه
 من مائة المسلم في دار الحرب رمضان تحريم وصام فان لم يصوم قبله لم يكره لان الاصل ان لا يبيت الواجب وان لم يبيته جاز ان يكون كان صائما

اذا اذ اخبره وسقف ولو اكل لحايب اسنانه فان كان قليلا لم يقطر ولن كان كثيرا يقطر وقال زفر بطريرك الروميين لان القول حكم
 الطاهر حتى لا يفسد صومه بالمضغضة ولذا ان القليل يادم لاسنانه ومنزلة ريقه بغيره الكثرة لا يوجب قضايا بل لاسنانه وانما صوم
 الحصة وما دونها قليل وان اخرجه لغيره يبدى كذا كذا يعني ان يفسد صومه كذا ومن يحمل الصائم اذا اكل من صومته بغير اسنانه
 لا يفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لانها استلذت شي وفي مقدم الحصة عليه الفضله دون
 الكفاية عندنا في يوسف وعندنا في عليه الكفاية ايضا لان طعام متغير ولا يوصف انه يباعه الطبع فان ذرعه الا في لم يقطر
 قوله صلى الله عليه وسلم من تلو فلا قضاء عليه ومن استلقوا عامدا فليطه القضاء ويعتونه فيه ملأ انفسهم فادونه

ومما يلاحظ على ما سبق في هذه المضغضة وغيره ما في السند انه اذا وصل وصومه وحرر عقه وجوزيل كخطرة او قطرتين لا يقطر وان كان اكثر
 بحيث يجده مملوءة في مملئ منقوشة في نظر ان القطرة يجده مملوءة فانما في عذري الاعتبار بوجوب ان الملوحة السليم لمحملة لا ضرورة في اكثر من ذلك
 الله وما في ثا وهي فاضلي فان لو دخل منه او خرج حبة او دم لم عاقلة من صومه بوافق وذكرته فان ملق بوسوله اسهل الحق ومجرو
 وجران الملوحة دليل ذلك قوله اذا اذ اذ انتم اذ تسطا فيقضي انه لو لم يقدر على ذلك بان كان سائرا سافرا فاشد وقالوا في قليل لا يملك
 يتيسر ليقين الغم وقتها حيا مانع الاحتراز عن الدخول ولو دخل منه المطر فابله لزومه الكفاية ولو خرج دم من اسنانه فدخل حلقه ان
 سادى الريق منه والالوة لو استمر الحماط من الفم حتى ادخل الى فيه واجتمع عند الايقظ ولو خرج ريقه من فيه فادخله واجتمع الى كالم
 يتبع من فيه بل منقل باني في ذلك فاشترطه ليقطر وان كان انقل فاعذره واداه واخبره ولا كفارة عليه كما لو اتيه ريق غيره ولو اتيه
 في فيه ثم ابتلع بكرة ولا يقطر ولو اقبل بالريق لوق من مع ابريس لم يفسد صومه في شئ من ذلك والريق اذا كان الصائم فادخله في الحكم فاعطاه لافضل مثله فادخل
 من فاعبه ولو شدا الطعام بريق فاسر به فطعمه وطعمه فذبيده لا يفسد صومه الا اذا انفصل منه شئ قوله ولو انا ان القليل لا يملك لاسنانه بغير ريقه
 فاعطيه كما لا يفسد بالريق وانما استبرأ به لانه لا يمكن الابتاع من بقائه اثره من الماكل والاشرب لاسنانه وان كان شئ يجرى من الريق التالى من عله
 الى مملئ فاشترطه ليقين ان الطعام يبيده ففتح بالكثرة وهو لا يفسد الصلوة لانه اعتبر كثر في فصل الصلوة ومن المشايخ من جعل الفاسل كون
 ذلك مما يحتاج في ابتاعه الى الاستسما بالريق او لا الاول قليل والثاني كثير وهو من الماشي من الحكم بالاظهار بعد تحقق الوصول كونه لا
 يسأل الاحتراز عنه وذلك فيما يجرى منه مع الريق الى الموت لانيما يفسد او قاله لا غير من فيه قوله ثم لا يكتفي ان يفسد المتبادر
 من فيه بل لا يكتفي بالابتاع اجماعهم في ذلك ومن مجرد الابتاع فيفسد مع خلاف ما في مشرح الكثر ان اذا منع ما دعه وهو دون
 الصلوة فيؤثر في تشييد باره من غير من الف وفي ابتاع سمته بين اسنانه ودمه اذا مضغها يوجب ان المراد بالاكل الابتاع فقط والا
 لم يوجب في غير في الكافي في السند قال ان مضغها لا يفسد لان يجرعه في حلقه وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغ وانما يتلى
 السند في هذا الباب الكفاية وقيل لا ولا يفار وجوبها لاسنانه من حيث ما يتدلى به وهو رواية عن محمد قوله ولا يوجب ان يلعنه الطبع فصار
 غير الزايم وزفر يقول بل نظرهم المقتضى بوجوب كفاية الكفاية وانما يتحقق لان المقتضى لا بد له من ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس
 وقد عرف ان الكفاية لا تقتضي الكمال في الجملة فغيره من صاحب الرواية ان كان من يعاف لمعه ذلك انه يقول الى يوسف ان كان من لا اثر
 لذلك منه انه يقول لا يفسد ولو اتيه من غير ليس مما تفرقنا عليه الكفاية وان كان مما اختلفنا فيه وان مضغها وهو مضغ الكفاية
 قوله لم يفسد عليه الصلوة والسلام اخرج اصحاب السنن الاربعية والفقهاء السبعة عن علي بن الصلوة والسلام من درهم الحرق وهو سالم
 فليس عليه قضاء ومن استعاذ محمد عليقش وقال حديث من ضرب لافترض من حديث هشام بن مسان عن ابي سعيد بن من ابي هريرة عن
 من النبي صلى الله عليه وسلم الامن حديث عيسى بن يونس قال البخاري لا اراه محض لانه لا يوجب في ذلك بعد صليته المراد
 فاذ بها من القليل والحقير لا كالم وكل على شرط الشئين وابن حبان رواه الدارقطني وقال رواه كلهم فقلت ثم قد اجمعت عيسى بن يونس
 من هشام بن مسان عن ابن شاذ رواه ابن ماجه ورواه الكاظم وسكت عليه ورواه مالك في العمدة وهو قاطع في ابن جرير ورواه النسائي

فوصل الى جوفه اذا ما غدا فاعط عندا يحنيفة والذم في يحصل هو الرطب وقال لا يضر لعدم النقيض بالوصول لانفسه
 المنفصل حرة واتساعه اخرى كما في اليابس من الدود لودعات رطوبة الدود ثلاث في رطوبة البحر الحرة فيزداد ميرا الى الاسفل
 فيصل الى الجوف بخلاف اليابس لا ينفذ رطوبة البحر فيفسد فيكون لا يضر في الخليل لم يضر عندا يحنيفة وقال ابو يوسف يضر في قول من يفسد

في الفرج النارية والماء لم يصل الى كثير داخل فانه لا يفسد والحمد الذي يتعلق بالوصول اليه العشاء وقد اتمتة قال في الامامة قتل ما يكون
 ذلك انتهى نعم لو خرج سره ففسده ثبت ذلك الوصول بلا استبعاد فان قام قبل ان يفسد منه موصمه بخلاف ما اذا افسد لان الماء القليل بكماله
 ثم قال قبل ان يصل الى البطن يعود المقعدة لا يقال الماء فيه صلاح للبدن لانا نقول ذكره ان يصل الماء الى هناك يورث وادخلها
 لا يقال يمل على قوائم بانيه صلاح البدن على ما يثبت يصح به وقد رتب به حاجته وان كان قد كسب منه ضرر احيانا فيفسد في الحال الاستنباط
 لانا نقول قد ملل العشاء من عدم العشاء فيما اذا دخل الماء اذنه وادخله بقوله لا يضر المني والصورة وذلك عادة اذ لم
 يصل الى جوف وانه بانيه صلاح البدن ولو كان المراد بانيه صلاح ما ذكرت لم يصح هذا التعليل وبسط في الكافي في حال لان الماء يفسد
 بغيره فاعط داخل الاذن فلم يصل الى الدماغ شي يصح لعلنا يحصل معنى الضرر فلا يفسد فالاول في تفسير الصورة بالا داخل بفسده كما هو في عبارة
 الامام فاشبهان في التعليل باختياره من ثبوت العشاء واذا دخل الماء اذنه لا اذا دخل لغيره منه كما اذا غاض صراحت قال اذا غاض الماء
 قد غل اذنه لا يفسد موصمه وان سبب الماء ايتها اختلفوا فيه والصحيح هو العشاء ولا يوصل الى الجوف بفسده فلا يفسد بفسده صلاح البدن كما لو
 ادخل شية ونسبها الى آخر كلامه به تمتزج الاشكالات وتظهر ان المصالح في الماء التفصيل الذي اختاره القاضي هو على ما عتقنا
 به الصلاح في تفسير معنى الاطعام اعطى معنى ما في نفسه كما اوردناه في السؤال وبه يثبت تعليل المع لم يتم عدم الاستاد في دخول الماء
 الاذن فيصح التفصيل المذكور فيه وجهه ان لازمنا لو اخرجت كفته منارة بمقصود مرض الحقن او اكل بعد الجوع في فاية الشج والاشد قريبا
 من التيمم فان المأكول في هذه الحالة مفترق عن ذلك يلزمه القنفذ والكسرة وما على حقيقة الاصلاح لا كما يفهمه كلام الكافي واهم
 وعلى الاول يلزم تيمم العشاء في الماء اذ غل في الاذن وعلى الثاني يلزم تيمم عدمه منه بما وادخل آخر الامسج في بصره او فجزا الداء على
 لا يفسد الصوم الا ان يكون مبلوطة بما او دهن على الفم وقيل يجب عليه العشاء والنسل قوله يصل الى الدوا الى جوفه يرجع الى الجائفة
 لانا انما الجراحة في البطن او دونه فيرجع الى الامانة لانا الجراحة في الراس من امته بالعصا منبت ام راسه هي الجعدة التي يجمع الراس
 ورح فلا تحريم في العبادة لانه بعد ان هذا الوصول في صورة المسئلة يتبعه نقل الخلاف في هذا الخلاف في الاطعام على تقدير الوصول اما الخلاف في هذا
 الدوا رطب فقال لا يضر الوصول عادة وقال لا يضر عدم العشاء فلا يضر الشك وهو لعل سبب الوصول قالم وتقريره ظاهر من الكتاب وهو دليل الوصول
 فيحكم بغيره في الدليل اذ قد بينى حقيقة السبب بخلاف اليابس اذ لم يثبت دليل الوصول فيه لما ذكر في الكتاب واذا تفقت هذا التقدير طلت ان الدوا
 في ظاهر الرواية من الفرق بين الرطب واليابس لاني في ما ذكره اكثر شراح نجاشي كما يعلل بظاهر عبارة شمس لا يمتد حيث قال فرق في ظاهر الرواية
 بين الرطب واليابس واكثر شراحنا على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان اليابس وصل منه وان علم ان الرطب لم يفسد لانه ذكر
 الرطب واليابس بنحو على العادة فانه لما نجا العشاء في الرطب على الوصول نظر الى دليله على الضرورة اذ اذا علم عدم الوصول لا يفسد
 لتحق خلاف مقتضى الدليل ولا امتناع فيه فان المراد بالدليل الامارة وهي ما قد يجوز من مختلف مستقنا مع قيامها كوقوف بقعة العشاء
 على ما به مع العبادة ليس في دارة وانما الكلام فيما اذا لم يضر خلاف مقتضاه فان الفهم في تعلق بغيره فالتساؤل الذي ذكره وما خلاف فيها
 وانما يفسد فيمنع او يوجب ما اذا لم يضر بفساد احد ما هو على خلاف ما يفسد نظر الى دليله وانما هو قوله ولو اقطر في عليه لم يضر

فصل من كان حرصا في رمضان حلق ان حرام له ان يقطع فطره وقضى وقال القاضي لا يقطع فطره حتى يوفى العلاء او غوات الصنوع كما يستحب في غيره وكفى قطونا من ايراد المرن حاشا يذنب قد قضى الى الدلالة في جلي حاشا رهنه وان كان حاشا لا يستغنى بالعموم فصره افضل وان افطر جائز لان السفر لا يبري من الشقة لعل نفسه ان يحرق المرض فالحق ان بالعموم فطره كونه مستغنى في السفر

ومن تعش في طلوع شيب فمولى الصلوة والسلام من شيب شيب في الاسلام انما هو جليسان في ما وفي المطلوب ايضا اما وثي مغلقة تركبنا
شيا الاستشهاد والفتوة وان لم يخرج اليه في الاثبات منها واه الميعة من ابراهيم بن عبد الرحمن شيا من انوار زري قال سالت ما
الاحول اليستاك الصائم بالسواك الرب قال نعم اتراه اعذر طوبى من الماقلت اول الفهار واره قال نعم قلت من حكم السواك
من الشيخ من النبي صلى الله عليه وسلم وقال تغربوا ابراهيم بن عبد الرحمن انوار زري وقد قدت من ماسم بالملك لا ينجح به وروى ابن حنبل
في كتاب الضعفاء من ابن عمر قال كان صلى الله عليه وسلم يستاك آخر النهار وهو صائم واعلم بان ميرة قال لا ينجح به وروى باطل واصح
من ابن عمر من قوله طنا كفي ثوبه من ابن عمر من تعد الضعفاء فيه من تلك المومات والحدس جانه المرفوع موم من شوال من ثوب
والى يوسف كرايته وعامة المشايخ لم يروا بها سوا واهلوا مثل الفضل وصلوا يوم العطر وقيل في ثوبها في الشريعة الجواز انه قد
وقع الفضل يوم العطر فلم يلزم التقييد بالكتاب وقيل الكراهية انه قد مضى الى اتفاقا وروى من العوام كثر المداومة وكذا سنها
من يقول يوم العطر من الى الان لم يات ميذنا وكفه فاحضد الامم من ذلك غلابا سور واد الحديث به وكذا موم يوم العطر
والمرحان لان فيه تغليم ايام نهيها من تعطيها فان وافق يوما كان يصومها فلا بأس ومن صام شعبان ووصله برمان من كتب
موم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والسابع عشر والسابع عشر والسابع عشر
يوما بعده يوما فان اوزه فلو كرهه لشيء باليوم وموم يوم من غير انما ج سبب الحاج ان كان الضيف من الوقت والدعوات
فالسبب تركه وقيل يكرهه وحي كراهته لانه لا خلاف بالاهم في ذلك الوقت الامم الا ان يسي غلقة فيوقفه في مظلور وكذا موم يوم
الترية لانه يجهز من اداء افعال الحج وسياق موم المسافر يكرهه موم العتمة وهو ان يصوم واليكلي يعني يلزم عدم الكلام في
تكميل خبره بحاجته ان صمت ويكرهه موم الوصال ولويومين ويكرهه موم الدهر لانه لا ينعقد ولا يصير لبعاله ربني العبادة على مخالفة
العادة ولا ياكل موم يوم العبد ايام التثنية والاضل الصيام صيام داود صم يوما وافطر يوما ولا بأس بصوم يوم الجمعة منفردا من غير
ومحرم ولا تقوم المرأة التطوع الا بالاذن زوجها وان افطر وكذا الملوك بالنسبة الى السيد الا فان غابا لانه في ذلك على ان يفرق
بجميعه في كل يوم وجب على الملوك كسبب اشراكه في الصوم والعبادات كالفصل في الكفارة الطهارة فيخلق بين جنس الزوجة في كل يوم ان شاء الله
مفصل في الفصل في العوارض وروى حسنة بن صالح خيفة الامم المبيحة للفظ المرض والسفر والسبل والرفق
اذا اضربا اربو له بها والكبر اذا لم يقدر عليه والعطش الشديد والجوع كذلك اذا خيف منها الهلاك او نقصان العقل كالامه اذا
ضعفت من العمل وخشية الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان الى الحارة في الايام الحارة والسلب انبيث اذا
خشي الهلاك او نقصان العقل فقالوا انوار زري اذا كان يصوم فيقينا انه يقابل الممد في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يغير ليعط
قبل الحروب سافرا كان او متيقنا قوله وهو يكرهه خوف الهلاك الظاهر من كلام اصحابه انه كقولنا وجه قولنا ان قوله تعالى في زمان
نحكم فيها او على سفر فعدة من ايام اخرج العطر كل مريض لكن القلع بان شرب فيه العطر فيه انما هو ليدفع الجوع وتحقيق الحوج
منه وزيادة المرض والابطار البرزخ وسوا وعضوه معرفة ذلك اجتهاد المريض والاجتهاد في جوعه وهو جوعه في موضع الغن منارة

ويعلم الحكماء مسكن كما يطعم في الكفارات ولا حول فيه قوله تعالى على الذين يطيعونك من ذمة طعام مسكين قبل معناه لا يطعمونه
 وتؤمن على الصوم بطلان حكم الله ولا حول في شرطه بخلافه استقام العزم من حيث عليه فلهذا وجب له الصوم ولو لم يكن لهم مسكن
 نصف صاع من بواصا فليس يجوزوا صغيرا لانه جرح من الاداء في آخر صوم فصار من الشبه بالخالف

نقطته على الولد في خلفه بعد الصوم بخلاف الشيخ فانه لا تصا عليه بل اقيمت الفدية مقام الصيام في تحله وحاصل الدية فيها انه ينكح
 في الاصل الفرج فانه في الاصل وجوب الفدية عوضا عن الصوم سقوط بها ولا سقوط في احوال قوله ولغيرهم من ومن الطهارة
 انه لا فدية عليه وهو ذهاب الكس لانه عاجز عن استمرار الموت فكان كالمريض فانما قبل ان يصح والمسا قبل ان يتيم وهذه
 الآية منسوخة من سكتة بن الاطوح لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيعون الآية كان من احواله ان يطهر ويغسل فليس حتى انزلت الآية
 بل انما نزلت لما روي عن عطاء بن رباح عن ابن عباس انهم قالوا ان ابن عباس ليس بسنة وهي الشيخ فليس
 والمرأة الكتيبة لا يتبعها ان يبيدوا فيلحقون كان كل يوم مسكينا رواه ابن عباس وهو من مولى بن ابي طالب وابن عباس وابن عمر
 وغيرهم من الصحابة ولم يروى من احد منهم خلاف ذلك فكان اجماعا وايضا لو كان كان قول ابن عباس ليس بسنة مقدم فانه مالا
 يقال بالواو اي من سماع لانه مخالف الظاهر القرآن لانه شبيه في فعله كتاب الله تعالى في جملته فبما يتجدد عرف الغنى لا يقيم عليه الا باسراع
 الله وكثيرا ما يشهد عرف في الفدية العويصة في التفريل الكريم بمسألة تصدقته كرويسف اي لا تصدق فيه بين ان الحكم ان تصدق اي لا تصدق
 ان تصدق كل ما كان شريفا بغيره بغيره بين ان تصدق اي لا تصدق اي لا تصدق اي لا تصدق اي لا تصدق اي لا تصدق اي لا تصدق
 اي لا تصدق ورواية لا تصدق اولي ولان قوله تعالى وان تصدقوا خير لكم ليس نصا في نسخ اجابة الامارة الذي هو ظاهر النقطه
 لو كان الشيخ الغني في مسافر فقبل المأقاة قبل تنجس ان لا يجب عليه الا ايضا بالفدية لا سيما لا يفرض في التخصيص في التخصيص فانه يتبين
 عليه في الفدية من وجوب التبيين في السفر فطاعة الى الاضطرار ولا تجزئ الفدية الا من صوم هو كل نفسه للبدل لا يجوز
 وجوب عليه قضاء شي من رمضان فلم يتجدد حتى صار ثانيا فانيا لا يجزي به جازت الفدية وكذا لو تصدع من الاية تصدع من الصوم لا تشمله الفدية
 لان ان يطهر ويغسل ان لا يقدر على تصدق فان لم يقدر على الاطعام لم يمسرتة يتفرد به ويستعمل وان لم يقدر شدة المحرك ان
 ان لا يظلمه ويقضيه في المشكوك والى ما يمكن من ذلك لا بد ولو تغدى في انفسا فلم يصح حتى صار ثانيا فانيا جازت الفدية منه ولو وجبت عليه كراهية
 وتقل فلم يجد كايضا وهو شحيح عاجز عن الصوم ولم يصح حتى صار ثانيا فانيا كبر لا تجزئ الفدية لان الصوم نهاي دل من غيره ولذا لا يجوز العبد
 الى الصوم الا بعد العجز من كايضا من المال فان مات غرضه بالكنية جازت ثلثه وبجدة في الفدية طعام الامة الاكلان شجبتان
 بخلاف صدقة الفطر التخصيص على الصدقة فيها والاطعام في الفدية قوله لان شدة تخفيفه اي شرط وقوع الفدية طعام عن الصوم وذا
 العجز جرحه فانه اذا قتل الما لا تبطل الصدقة ولو قتل الما لا تبطل الصدقة ولو قتل الما لا تبطل الصدقة ولو قتل الما لا تبطل الصدقة
 ان لا يقر في الاخذة وشروط انقطاع الدم من سن الاياس لا يشترط وانه فلهذا يجب الاضطرار بالدم لاذ اعد له بالانقطاع من سن الاياس
 في المعتقل او في العدة التي فرض موده فيما يحتاج لتأنيف القدرة على العمل قبل حصول المقصود بالفتن في الاكل المباشرة حال ذلك الاضطرار
 به هو الواقع من الحكم متفقاه كون تخفيفه على الوجبة الذي ذكرناه لا على ما ذكر في النهاية قوله وما كان الشيخ الغني انما لا يطعم الا بالانقطاع
 وهو ان الكلام في مرض عجز عن الاداء عليه الصوم ولا شك ان كل من سح ان الشيخ الغني الذي لا يقدر على الصوم يجوز منه الاطعام علم
 ان سبب ذلك عجزه عن استمرار الموت فانه الشيخ الغني الذي سلق عليه لا حكم به الذي كل يوم في فتن الى ان يموت فيكون الوارد في الموت

الكلي

كبر

تؤاخذ به من الإحصاء عند تلفه ما لا ينفق وعلى هذا الزكوة وهو معتبر لا بد من النسيان واذ كل ذلك حق مأل يجرى فيه النسيان
وأن الله عبادة ولا يجرى فيه من الإحصاء وذلك في الإحصاء دون الوارثة لا يجرى فيه من الإحصاء حتى يعتد به الثلث

هو بتلك الصفة لا فرق إلا بان الوجوب لم يثبت حال جواز الإحصاء في الشيخ الفاني لا بقدر ما ثبت ثم ينقل والمرضى تورع الوجوب عليه قبل ما يوراك
العدة وهو قالان بسبب فقير وفي السائر إلى القضاء وطوم إذا كان الوجوب على التراضي لا يكون ذلك الأخير غيراً عما لا يشرع في الإيجاب
أخرق الحكم وعلى من ضمنوا في الأصول لا يوافق بالشيخ الفاني بطريق الدلالة كما سنوه بطريق القياس لكن بشرط ظهور الوارثة لا في غير ما في الدلالة
لا ينظر إلى البنية الاجتماعية والقياس وذلك منت في الشيخ الفاني فان ظهور الوارثة وهو الوجه ما يصح الاستعانة به مع ما تقدم وأمره وجوب الوارثة
ولا يقتل العجز حتى في الإيجاب كما تقول ذلك في غير الشصونة وكون الإحصاء بوجوب العدة ملة منصوصة لان ترتيب الحكم على إرشاق منصوص
عليه مبدأ الاشتاق وان لم يكن من قبيل الصريح عندنا بل بالاشارة وقد قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ولا يطيقونه قوله ثم لا بد
الايصافه تأتي في لزوم الإحصاء على الوارثة خلافاً لما نفى به وعلى هذا الزكوة أي إزادت من عيدين الزكوة بان تمتلك مال الزكوة بعد حصول
والعشر بعد وقت وجوبه لا يجب على وارثه ان يخرج من الزكوة والعشر الا ان يوصي بذلك ثم انما وصي ما يلزم الوارث اخراجهما اذا كان يورث
من الثلث فان زاد وما على الثلث لا يجب على الوارث يورث ان شاء الله تعالى فان اخرج كان متصرفاً في البيت ويحكم بما كان يورثه وما قال محمد في
تبرع الوارث بجزءه ان شاء الله تعالى انما وصي بالاعطاس من الصدقات على ما يذكره الجميع والتبرع في الكسوة والاعطاس لا يوافق لان في الاتفاق
بلا ايصال الزام الوارث البيت في الكسوة والاعطاس ويدور في الشافعي ما في الجمهور من ابن عباس به قال جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله
ولم يقل ان اي مات وعليه صوم شهر فاقضيه فما قيل كان على المكدين كنت فاقضيه قال نعم قال فدين السراخ وفي رواية جابر امارة
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان اي مات وعليه صوم هذا فما صوم عنها احدث الى ان قال مضوي من انك وفي الجمهور
فمن عاشت منه عليه الصدقة والسلام من مات وعليه صوم صام عنه وليه قلنا لا توافق على صرف الا و ان ظهر ظاهر فانه لا يصح في الصدقة الذين
وقد اخرج السنن في ابن عباس وهو راوي الحديث في سنن الكبرى انه قال لا يصح لغير المكدين ان يصوم احد من امة فتوى الراوي على خلاف
سروية بمنزلة رولية لما خرج من الشيخ ابي عبد الله على اعراض الشافعي من الاعتبار ولذا مر جوابان من شرط القياس ان لا يكون حكم الأصل منعاً للاحتمال
بالجامع ونسخ الحكم يستلزم ابطال اعتباره اذ لو كان معتبراً لاستلزم ترتيب الحكم على نفسه وقد روي من عمر بن الخطاب اخبره عبد الرزاق بما ذكره مالك في
بلا قال مالك ولم است من احد من الصحابة ولا من التابعين من كان يصوم بالدينه انما استلزم امره يصوم من احد ولا يصح من احد انتى وهذا ما يروى
عنه الامام الذي استقر الشرح عليه أخيراً قاله فقد كون الشافعي الذين فانا يصلح لوجوب الا و ان من الميت على الوارث بدين العباد فانه على الاتفاق
وليس هذا لما ثبت في صحة الفروع فليكن على الوارث الا لا يصح انما وصي لا يجب على الا بقدر ما ثبت الا ان يتلوه وعلى دين صدقة لم
واقفة الواجبة واكتفاً لانه لا ينفذ على الصدقات التي عليه والصدقة المنذرة واخراج الجزية وهذا لان هذه بين عقوبة وعيادة
فكان من عبادة فنفذها بما لا ينفذ الا انما استلزم اختياره الطائفة من اختياره العصبية الذي هو العقود من التكليف ونيل الوارث
من غير البش بالامور التي لا ينفذ اختياره بل للمات من غير فعل ولا امر فقد تحقق عصبية بمنزلة من دار التكليف ولم يتشرك وذلك
ليز عليه وجوب العصبية ان لم ينفذ الوارث الفعل المأمورة فلا ينفذ الواجب كما هو متعارف به حال حياته وان كان فيها من ذلك منى فنفذ
فانما في ذلك من الامران اذ لم تحقق ايقاعه لا يشترطه ليكون زاجراً له فلفظ ويرى البطلان والعقد من المأجور والى

في الصوم عليه السلام في رمضان لم يفتي في حديث فيه الا انه اذا صوم قبيح هتف
 الجسد في القربى في اليوم اذا كان صوماً وجدها منه وقضى ما بعد كالأضداد الخفية وان اقم عليه اه لاسيما منه فتنها كله غير يوم تلك الليلة
 لما اختلفوا في الايام لا يفتي ما بعد الا ان صوم رمضان فتنه ينادي بنية واحدة بمنزلة الاحتكاف وقد تبادل من البنية لكل يوم لا يفتي
 اصنافاً من متفرقة لا يفتي بغير كل يومين ما ليس في ما له من العبادة بخلاف الاحتكاف ومن اقم عليه في رمضان كالتصا لانه
 يؤخر مرض يعصف القفا ولا يزيل العجز فيصير عذراً في التأخير لا في الاسقاط

كان الخطاب بوجاهة عليه السلام في الصوم فاما يجوز له ان يفطره بعد و ان انشأه وقد يشكل عليه ما عمنه عليه الصلوة والسلام ما قد نأناه فخرج من المدينة
 عام الفتح حتى اذا كان بكرة النسيم وهو صائم رفع انا يشرب العظم الا ان ينفذ تجوز ان خذوه كان قبل الفجر ونهيه بعد وايضا قوله
 لم يفتي المرض فانطاب بالصوم حين لم يجوز ان يكون الخطاب بعبئته ان لم يمد ش سقرا في انشأ اليوم فوجب الشرع قبله فاذا سافر
 في انشأ اليوم زال العين لانه لا يشترط عدمه وهذا البحث ذهب بعض الفقهاء كما ذهب شافعي كتابه وسلم والجمهور على منعه وادعم ان
 اما في الفطر لسا فذا لم يشر الصوم فاذا نواه ليلا او صبح من غير ان يقض عنه مية قبل الفجر اجمع صائناً فاعلى نظره في ذلك اليوم لم يواظف
 فيه الكفارة عليه لان اسبب الحج من حيث الصورة وهو السفر فالحكم فاورث شبهة وبها تدن الكفارة وقد يشكل عليه حديث كراع النسيم فنهى
 ان يصح ان يفطره منه وليس في اليوم الذي خرج فيه من المدينة لانه ساقط فيه لايصل اليها في يوم واحد بل معنى قول الراوي حتى اذا
 كان بكرة النسيم وهو صائم ان كان صائماً من وصل اليه ولا شك ان صوم يوم لم يكن في اول وقتها في شرع في صوم الفرض وهو سافر
 ثم انفسه وتبين بهذا ان قاع الاشكال من تعيين الصوم سنة اليوم الذي انشأ فيه السفر الذي شرع في صوم الفرض
 وهو سافر واما ما سئل ان كان كان يومه كراع النسيم في اليوم الذي خرج فيه فشكل على الاول وان كان في يومه
 شكل على ما بعده ولا يخفى الا يجوز كونه عليه الصلوة والسلام علم من نفسه كان بخرن الحمد للصبح فطره القيم ونحوه من
 تعيين عليه الصوم وحسن التلاك وادعم علم قوله في المسكين ما اذا انشأ السفر في الصوم وادام صام سافر ثم اقام
 هو له لانه نوع من ضعف الدعوى ولا يزيل الحكم اى العقل ولهذا يتبين من هو معصوم من زوال العقل على ما عليه علم
 على ما قد استغننا في باب الامانة من كتاب الصلوة قوله في تفسيره من في التأخر في الاسقاط وتبين بانها على كونه لا يزيل العقل
 بل يضيغه فيه لانه ما كان في يومه لم يسقط فيقربا ورسته ان لو ان كان سقط وليس كذلك فان ابنون نزل ولا يسقط به من حيث
 هو فقول لم يكن من حيث هو يومه لم يخرج فكان الاول في تقليل التعليل بعدم لزوم الحج في الزام قضاء الشريعة لا غاوية فكل خلاف جنون الشكر فان
 ترتيب قضاء الشكر عليه لموجب الحج وهذا لان استدا الاغارة شر من النوا ولا يكاد يوجد والا كان راكعاً فانه لا ياكل ولا يشرب ولا يخرج
 في ترتيب الحكم على ما هو من النوا بخلاف ابنون فان استداه شرعاً فترتيب القضاء لموجب الحج وكذلك الحكم مسلك المتفق
 تقليل عدم الزام القضاء بجنون الشرع حيث قال ولما ان سقط هو اخرج ثم قال ولا غارة لا يتوجب الشرع فادع فخرج واما دليل ترتيب القضاء
 انما عليه في كل يوم اخرج وهو في الحقيقة لتعليل بعدم المانع لان الجسد ما نكس من المراد ان قضاء واجب انما يكون المانع اخرج ولا يخرج
 لثمة استدا الاغارة لا يقطع بينه ان الوجوب الذي ثبت بهما البسب اعني اصل الوجوب لا يسقط لعدم القدرة على استعمال العقل لثمة
 او ضعف العقل في غير ما كان المقصود من متعلقة بمجرى الحال كالفقعة والدين ثبت الوجوب بهما فالحال ان هذا المقصود يحصل العقل
 فيطاب به وليه وان كان من العبادات والمقصود منها نفس الفعل ليطبق المقصود والابتلاء من اختيار الطاعة او المعصية فلا يشترط كون
 الحكم بسبب عدم القدرة على استعمال العقل ما يخرجه الاستدلال لا يخرجه فادع وقد قد في الادلة لا يثبت الوجوب كالحال لانه لا يمتنع فاعية
 روي ان في الادلة لا يخرجه فادع في حاله البسب او في القضاء وهو مستلزم الحج البسب ففتن في روي ان في الاسقاط

ومن جن في رمضان كل يوم نصفه خلا لئلا يملك من يصومه بالجملة او يملك من الشقة وهو المخرج والجملة لا يجوز بها ولا يخرج من رمضان
 يستوعب جميعه المخرج فان افاق المخرج في جميعه معني ما مضى خلا لئلا يفرق الشاقي والساقي على ما لا بد له من الايام للاطعمة والعقبة في
 عليه وصار كالمتوعد ولذا ان السبب قد وجد وهو الشهر والاحلية بالذمة وفي الوجوب فانه وهو مبدور منه مطروحا
 على وجه لا يخرج في ادايته بخلاف المستوعب لانه يخرج في ابداءه فاشددة وقهامة في المحلة فبانت
 كذا عرف بين الجميع والظاهر في قيل هذا في ظاهر الرواية ومن جملته في حديثه كذا في الحديث في بعض ما مضى فاضد الخطاب
 بخلاف ما اذا لم يملك ما كان في وجوب هذا واختار بعض المتأخرين ومن لم يفرق في ذلك وهو ما لا يخلط في غير ذلك وهو من جملته بدو الفدية
 الوجوب بل ثبتت شرعا لغيره في ذلك وهو انما يصح في ذلك الى الصلوة من غير حرج رحمة عليه كالصوم فلهذا تام وقت الصلوة وجب
 قضاء ما شرعا قلنا ان الشراعتين في سبب ان لا يثبت ما لا بد من اداها حرج في ثبوت الوجوب منه فيظهر في ذلك في تمام يومين او
 ثلثا في تمام وجب القضاء لئلا لا تدارك لا يثبت في وجوب ذلك لتيسر الامتثال الذي ثبت فيه شرعا في اعتبار ما مضى من اداها حرج في التواضع
 وفي الثالث او ثبوت الوجوب ودره على ثبوت اخرج انما قال اذا ثبت ما يلزمه الامتداد واذا لم يثبت بالايته ما دة قلنا في الامتداد
 يلحق في حق الصوم بالايته وهو التزم على مقتضى الوجوب اذا امتد تمام الشهر لم يثبت ليظهر في ذلك في القضاء لعدم اخرج اذا حرج
 في التواضع لان التواضع لا يفرق من قضاء ما لم يثبت قط وامتداد ولا غير كذا في ذلك وفي حق الصلوة بالايته اذ لا بد من يوم وليلة ثبت
 اخرج ثبت اكثر بالدرج في هذا كذا في غلظت شيئا بالايته وهو التزم اذ لم يزد عليه لعدم اخرج وقفا في الجنون في حق صلوة كذا
 على ما قد مضى في باب صلوة المريض لتمامه والارام فيها وفي حق الصوم ان هو متوعد الشهر حتى ما يلزمه الامتداد وان امتدادا بمنزلة شهر
 كثير فزاد غلظت الوجوب استيعاب لزم اخرج واذا لم يتوعد بالايته لان الصوم ما دون الشهر في سبب لا يوجب في اخرج وايضا
 في غير ذلك الى عدم وجوب القضاء اذا كان الجنون في الغالب يستمر شهرا اكثر من هذا القريب يوجب ان لا فرق بين الاصل والعارض وبين
 الجنون الجنون في وقت النسي من آخر يوم او بعده خلا لما قاله المصنف وان اشارة به فيهم ثم نقل من محمد بن فرج بن عيسى الى ابي الحسن
 وقد مضى في الزكاة اختلاف في نقل هذا الخلاف فينبغي ان يفسر قول ابي يوسف وقول محمد عدم التفصيل وقيل اختلاف على نفسه وهو انما
 وسن من ايد التفصيل ثبت التفصيل شرعا في العدة بالاشهر واكثر بنا على اصدية امتداد الطهر ما يغني عن الطهر ان امتدادا واعلم
 بان غلظت الصغيرة بالنسب ولم ترد ما فاتا قبله بالاشهر بعد البلوغ ولو غلظت ما يغني ثم امتد طهر ما غلظت ما يغني طاهر من العدة الا ان
 تفرق من اللباس غلظت بالاشهر ما يغني عن طهر من العدة فان الطهر ما يغني من العدة بالاشهر ما يغني من العدة بالاشهر ما يغني من العدة بالاشهر ما يغني
 قوله ومن جملته رمضان كل يوم الا ان المراد ما كان في العدة من غير حرج في افاق بعد الزوال من اليوم الا في طهر ما يغني من العدة بالاشهر ما يغني من العدة بالاشهر ما يغني
 والذي يظن الوجه الذي ذكره خلا قوله وفي الوجوب فانه جواب عما قيل في ذلك بالايته بالذمة وترج الذمة الى الاذمة يستلزم
 ثبوت اصل الوجوب على العصى فقال بوجوه الذمة كمن بشرط العادة لا يتغير العادة ولا فائدة في تحقيقه في بعض ما ذكرنا من عندنا
 من الاداء انما ثبت ليظهر اثره في الفصل يحصل صلوة الفرض رحمة ومنه وانما يكون ذلك فائدة اذا لم يستلزم ما يجب القضاء حرجا
 لان حرج باب تحصيل الصلوة اما اذا استلزم فومعهوم العادة فظاهر لانه مقترن بطريق القوتية وهو اخرج وذلك باب الفوات
 لا فائدة وان كان قد ثبت لولا فوات من العباد وفوات الفوات عد الشريعة التي يستتبعها التكليف انما تسمى في حق الصوم رحمة وفضا
 لا بالنسبة الى اداء من الناس بكون ثبوت حرج الجنون لا يستتبع الفادة او نقول لا فائدة لانا في القضاء ولا يجب القضاء والحرج غلظ
 ثبت الوجوب لم يكن العادة قوله ومنه في اختلافنا اذا حققت ما قد مضى اننا نتحقق ما قد مضى عليه ففائدة ميل لاد من الاعمال لان
 ولا تعامل المسلم كونه في وجوبه والية الاتري من منى عليه في ليل من رمضان يكون صائما يوما وانما يغني بانه ما يغني عن الاعمال ووجوبه
 من فضا فلا بد ان يكون رمضان اوسا فراهنا وشكنا واما في رمضان ومن حرج تركيب الكتاب وهو قوله من ليل من رمضان كل يوم ولا
 فواضلة القضاء من بان هذا التاويل خلف من حرج من رمضان من منى عليه فان الاعمال يوجب ليلنا في حال فضا لئلا يفتقر الى ما في الظاهر

لغة

فحصل فيه ليوجب على نفسه وإذا قال لله على صوم يوم الفطر قضى هذا النذر صحيح عند ما خلا فلو أنفق في يومه ما كان له
 نذر بما هو معصية لوروهي عن صوم هذه الأيام ولأنه نذر بصوم مشروم والفقير لا يملك وهو نذر واجب دعوة الله تعالى فيصوم
 نذره لكنه يبطل احترازاً عن المعصية المحمودة ثم ينقض استقلاً للواجب أن صام فيه يخرج من المعصية لأنه إذا كان يومه نذراً
 فلهية كفارة هي عين هذا الفطر وهذه المسئلة على وجوه ستة أن لم ينشأ أو نوى النذر كالفطر أو نوى النذر وأن لا يكون يومه نذراً
 نذر بصيغة كيف وقد قرأ بجملة وأن نوى العيين ونوى أن لا يكون نذراً لا يكون يومه نذراً ولا يكون يومه نذراً وفي غيره وأن نواها
 يكون نذراً وبينما هذا بصيغة ومجرداً وعذابي يوسف يكون نذراً ونوى العيين لكن نذر عنهما وعندنا يكون يومه نذراً لا يكون يومه نذراً
 حقيقة وأنهم هما حتى يتوقف الأول على الثانية ويتوقف الثاني على الثالث فلا ينشأ نذر الفطر من نذر العيين ونذره عند نيتها حقيقة
 ما تقرر في الصوم فتمت في باب النذر أن النذر لا ينافي في الصوم إنما في شرطه معنى النذر وقد وجد في حال الأمان فلا
 يجب قضاء ذلك اليوم إذا ما تمت كمن أمني عليه في رمضان لا يقضي اليوم الذي حدث فيه الأمان وقضى ما بعده لعدم نية
 فيما بعده بخلاف اليوم الذي حدث فيه على ما تقدم فإذا جرمست هذه التي تمت ساءت تقضى ذلك اليوم بطرد النفس على صوم
 صحيح والوجه من الكائنين ظاهر من الكتاب وقد مشا أول باب ما يوجب القضاء الكفارة في الفرق بين المكره والعاسي ما ينشأ من الأمان
فصل في بوجبه على نفسه وجه تقديم بيان الأحكام الواجب بالإيجاب العذر في ابتداء العمل الواجب عند الإيجاب العذر
 قوله هذا النذر الصحيح رتب بالفاء لأنه نتيجة قوله تعالى أي لما نذر القضاء كان النذر صحيحاً قوله لوروهي من صوم هذه الأيام
 وفي بعض النسخ من صوم يوم الفطر وهو الاسباب موضع السنة فإنه قال أنه قد مضى صوم يوم الفطر واسم الإشارة في السنة الأولى
 مشارة إلى صوم في الذين بنوا على مشهورة الأيام السنوية من سياها وهي أيام التشريق والبيدين ونياسب السنة الأولى
 الاستدلال بآروى في الصميمين من الخبز في رسول الله عليه وسلم من صيام يوم الاثنين وصيام يوم الفطر وفي لفظ
 لهامسة يقول لا يصح العيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان ونياسب السنة الأولى الاستدلال بأحسان في سن
 قوله عليه الصلوة والسلام إلا لا تقوموا في هذه الأيام إلى آخره وإيجاب أن الاتفاق على أن النسي الجهر ومن الصغار ليس
 وجبه بدليل الترك سوى كون مباشرة النسي منه معصية سبب العقاب لا العناد وإنما نذر ظاهر ظهوره في وقت القضاء وداشراً
 فكذلك بل لا يستلزمه في العبادات ولا العادات لتحقق موجب في كثير منها معنى المنع المنع سبب العقاب مع العترة كما في البيع
 وقت النذر والصلوة في الأرض المقدسة ومع العبث الذي لا يعمل إلى النذر والصلوة وكثير من ثبوت القضاء وليس من
 مقتضاه بل إنما ثبت لآخره هو كونه لآخر في ذاته فإلم يعقل منه ذلك بل كان لآخر خارج عن نفس الفعل فنقل به لا يوجب
 فيه العناد والكان إيجاباً بغير موجب فأنشئت ح مجرد موجب وهو التوريم أو كراهة التوريم بحسب حاله من العقوبة
 والعقوبة إذا عرف هذا فنقول فقد أثبتنا في القضاء من حيث تام موجب النسي حتى قلنا أنه يصح سبب العقاب ولم يثبت القضاء
 لو فعل لعدم موجب عقوبته لأنه لآخر خارج فنكون المعصية باعتبارها بالنفس الفعل أو لما في نفسه فيجوز النذر أثر التصور
 العترة ويجب أن لا يعمل للمعصية وبغير أثره في القضاء لأن العترة بالاشتمال سبباً لثأره الشرعية ومنها هذا وكما هو مش
 يثبت فيه الوجوب لينكر أثره في القضاء إلا إذا أوجبته منه كصوم رمضان في حق الحائض والنساء
 والاستقراء بوجه كثير من ذلك فلم يخرج بذلك من شيء من القواعد الحقيقية ونافية المتبقي بيان أن النسي لآخر خارج
 ولا يلازمه حتى على نسي أن الصوم الذي هو منع النفس مشتملاً لا يعقل في نفسه سبباً لمنع بل كونه في هذه الأيام
 يستلزم لآخر من نفيته التمسك بما ورد في الآثار من المؤمنين أنصافاً بعد تعال في هذه الأيام حتى أن يقال إن
 بما هو معصية وهو من نفي شره ما خلا وجوده فلا ينفك إلا الأول في ظاهره وإما الثانية فلما في سنن الكلامية من عائشة
 حنت عليه الصلوة والسلام لا نذر في معصية وكفارة كفارة يتبين فلما المراد نفى جواز الإيجاب نفسه لا نفى العقاد

ولمّا كان لا يتأتى بين الجهتين لا محالة يقتضيان الوجوب إلا أن الشرع يقتضيه لعينه واليهيب بعينه
فجاءا بينهما مملوء بالدليلين كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط المعوض

لما صرح به في حديث السنائي من عمران بن الحصين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انذر من كان نذري عامة
الصدقة ذلك صدقة الوفاة من كان نذري في مصيبة الله فذلك الشيطان فلا وناو كيفه واكثره لا يمين فابواب الكفارة في المصيبة ان
انقضى يلزم وله معنى والله النفي الوفاة بيمينه فكذا في حديث عائشة عن عثمان بن عفان قال ان كان نذري في مصيبة
رحم مع انما تنقذ فكفارة فيميران الالقاء فيما نحن فيه يكون لامة من القضاة اذا كان حيس النذر وما يكون بعض افراده على
المصيبة كما نحن فيه فان الصوم وهو العيش كذلك يجب الفطر والقضا في يوم لا كراهة فيه والكفارة ان كان لا يتخبر شي من
افراده منها كان النذر بالزنا والسكر اذا مقتدا بيمينه فينقذ فكفارة به وهو عمل الحديث والا يفتقر ضرورة انه لا فائدة في الفطر و
واقتي الظن ان يفتقر مطلقا للكفارة اذا تذر الفعل وعليه شي المشايخ قال العلماء في لو اضاف النذر الى سائر المعاصي كقول
الله صلى الله عليه وسلم فلا نكاح بيننا ولا نكاح بينكم ولا نكاح بيننا ولا نكاح بينكم ولا نكاح بيننا ولا نكاح بينكم ولا نكاح بيننا ولا نكاح بينكم
والصدقة سقط ما هو مقتضى الدليل فلا تجزى الكفارة من الفعل وبه انقضى الصدقة وهو ظاهر من ان يفتقر رضي الله عنه ومن
الي فينقذ ما يرجع من قبل مائة بسبب ايام وقال تب فيه الكفارة قال السرخسي هذا اختيار في كثره البدعي في هذا الزمان قال وهو
اختيار الصدقة الشديدة في فناء العصري وبه يفتقر على هذا صفة النذر ليعوم يوم النذر كونه مفقود ما ذكره ليل مندم يذكر في مائة
ان شاء الله تعالى وعلى هذا ذكره ابن المنذر انه لا يمين بيمينه لو نكحها بيمينه حتى لا يملك شي من افرادها بيمين
منا واذم النذر فلو نكح نفس النذر ومضى واغفل النذر كما تكلف بالمصيبة فينقذ للكفارة فلو فعل المصيبة المثلوف عليها سقطت
واثم قوله ولما انما لنا في بين اليمينين الكافيتين بهذا اللفظ وهو على كذا جهة اليمين وبه النذر لا نكاح اي اليمين والنذر
يقتضيان الوجوب اي وجوب التعلق به لا فرق سوى ان النذر يقتضيه ليمينه وهو فداء النذر ولعله تعالى وليد فوائده
واليمين لغيره وهي صيانة اسمه تعالى ولانما في كذا كون شي واجب ليمينه وغيره كما اذا علف لصيله لم يذبح اليوم فجمعنا بينهما
كما جمعنا بين التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط المعوض حيث اعتبرنا الاحكام الثلاثة بحجة التبرع البطلان بالنيوع
ومدع جواز تصرف المادون فيها واشترطنا التقابض والثالث بحجة المعاوضة والرد وبنيار اليمين والروية واستحقاق الثبوت
على كذا في ان شاء الله تعالى في ان يقال يلزم التثاني من جهة اخرى وهو ان الوجوب الذي يقتضيه اليمين وجوب يلزم بترك
تعلقه الكفارة والوجوب الذي هو موجب النذر ليس يلزم بتركه متعلقه ذلك وتنافي الوازم اعل واشتق التناهي
مسألة بان لا يراو بلفظ واحد في توجيهه بما تراه كلام فخر الاسلام هناك ان تحريم البياح وهو معنى اليمين لازم
لوجوب مينة النذر وهو اسباب البياح فيثبت مدلول التزميا لعينه من غير ان يراو هو بما وليت منه لزوم الجمع بين
الحقيقي والباطني باللفظ الواحد انما هو باستعمال اللفظ فيها والاستعمال ليس بلزوم في ثبوت المدلول للالتزامي وج فقد
اريد باللفظ موجب فقط ويلزم موجب الثابت دون استعمال فيه اليمين فاما جمع في الازادة باللفظ الا ان غاية
منفعة او مني ثبوت الالتزام في غير ما وليس الا حضوره منه فتم طر ومه الذي هو مدلول اللفظ فكل ما في ارادة الحكم واكر

وقال لك عيسى عليه السلام في هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وقضاها لآلات النذر
بارئها منه نذر هذه الايام وكذا افعالهم عين لكنه بشر القاطنين ان المتابعة لا تخرى فوالله قضيتها

[illegible]

هذه الأيام لان الأصل فيها بلوغ الكمال والمؤدى فانقص مكان النقص بخلاف ما اذا عينها لانه التزم بقصره
النقصان فيكون الاجزاء بالوصف المقوم قال وعليه كفارة معين ان اراد به ميئا وقد سبقت وجهه

في التمسيس بذات غلب بل ينبغي ان يكفيه ولو قال شهر الزمة كالماء او رجب لزمه هو بطلان ولو قال جمعة ان اراد
بالاصالة تسعة ايام او يومين لزمه يوم الجمعة فقط وان لم يكن له نية لزومه تسعة ايام لانه ذكر كل من الامرين
في الايام البقية الغلب في الاستمال فيفسد الملقن اليه وفي كل موضع معين كما قدمنا ولو قال كل يوم خميس او يوم
فلان عليه رجب ما يتقاه في ذي الحجة فان كان نوى اليمن فقط وجب عليه الكفارة او اليمن والنذر وجب عليه القضاء والكفارة
في الايام البقية او الايام الماضية من غلبه القضاء ليس غير الاستمال اليمن بانقض الاول ولما انقض
على خلافه ولو اخرنا حتى دار شيئا فانيا ولو ان نذر بعظام الا بد منه كذا كك او باشتغاله بالمعيشة
فلان منتهى شأته ان يغيب ويغير كل يوم سكتنا على ما تقدم واذا لم يقدر على ذلك لمسه ليتقاه لانه
هو الغفران الذي اكرمه ولو لم يقدر لشد الزمان كالحذر له ان يغفر ويغفر الشافعي في هذا ويصح تعليق النذر
كان يقول اذا جازىه او شغلنى على صوم شهر فلو صام شهر من ذلك قبل الشد لا يجوز منه ولو انشأه الى وقت
جاز تقديمه على ذلك الوقت لان المعلق لا يتقدم سببا في الحال بل عنه الشرط فالصوم قبله صوم قبل السبب فلا يجوز
والمناسبتة في الحال فالصوم قبل الوقت ولا السبب فيجوز منه ان يقول له على صوم رجب فصام قبله
خرج من صلاته واصلى هذا ما شاء من اول الصوم ان التبعيل بعد السبب جائز اصل الزكاة فلا خلاف
ان زكاة خزان زرع يجب فيه اذا كان الزمان المسمى فيه اقل فضيلة من النذر وعقد التبعيل ومنه ما يجوز ذلك
بناء على ان لزوم النذر بها هو شرط فقط وجوز التبعيل بعد السبب بدليل الزكاة فاجبى على هذا المعلقين الزمان
والكان والتقدم في به والتقدم عليه فلو نذر ان يصوم رجب فصام عنه قبله شرطا فضيلة منه جاز خلافا لما
وكذا اذا نذر صلاته في زمان فضيل فضلا بقيد في حله منه جاز ونذر ركعتين بركعة فضلا في غير ما جاز وان
يتقدم هذا الذي يراه من اصل غلان الغيرة فصدق في غيره من غير اجزاء خلافا لما في الكل ولو قال
له على صوم اليوم الذي يقدم فيه غلان فقدم غلان بعد ما اكل او بعد ما مضى لا يجب عليه شيء من ذلك ومنه ما في
يذكره القضاء ولو قدم بعد الزوال لا يذنب شيء منه ولا راداية فيه من غيره ولو قال له على ان اصوم اليوم الذي
يقدّم فيه غلان شكر الله تعالى واراد به اليمن فقدم غلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء عليه لانه لم يذنب
شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل ان يذنب فذنب به الشكر لا من رمضان بنية ولا جزاه من رمضان
ولا قضاء عليه واذا نذر المريض صوم شهر فأتى قبل العدة لا شيء عليه وان صح به ما قدمت هذه المسئلة وتيقنا من
نذر صوم هذا اليوم او يوم كذا اشترط تسعة لزمه ما كثر منه في الشهر والسنه ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام
ذلك مرة كفارة الا ان يذنب الا بد ولو قال له على صوم يومين متتابعين من اول الشهر وحده لزمه صيام اثنا عشر
والسادس عشر وكل صوم اوجب على تفرقة فقامه متتابعين خرج من صلاته وعلى القلب لا يكفيه ولو قال

تاريخ الفقه في مصر

وهو أصحهم التزمنا لما قلنا في حق الله تعالى من أن يوفقنا في التوهمات عليه العباد لأن الشريعة معلومة كالنار وصار
كالشريعة في الصلوة في الوقت المكروه لا في حقيقته وهو ظاهر الرواية أن بنفس استوعب في الصوم يعني ما وافق بحثه به
الخالف على الصوم يصح تركه في غير أحواله فلا يجب صلاته في وجوب القضاة لا يثبت عليه ولا يصح تركه في غير أحواله
التي هي وهو الموجب ولا بنفس الشريعة في الصلوة لا في حقيقته بل الخالف على الصلوة في غير أحواله
التي هي ويكون مضمونا للقضاء وعلى أبي حنيفة أنه لا يجب القضاء في فصل الصلوة أيضا لا يظهر هو الأول والله أعلم بالصواب

باب الاعشكاف

قال الامام صاحب الصحيح رحمه الله سنة مؤلفه قال النبي عليه السلام واضرب عليه في الصدقة من فضلك الموطأ في صحيحه
بفقهه عشر يوما فموتت ليلة عشرا واربعمائة سنة استشهدوا له برأيه على الصدقة وقال في الصوم مثل
شهر رمضان ان ارادته في الوجوب له ان يفرق او في التتابع فليدفع ما بين وان لم يكن له نية فدان
ليزق بل قال مد على صوم عشرة ايام متتابعات صوم عشرة ايام متفرقة. انما هذا كلامه في ابي يوم هو قضي فمتا
ووجه ظاهره بل يبرقوله ومن اصبح يوم النحر الى آخره. والعقد وان شذبت في الاوقات المذكورة سم
يوم من الايام النذرية كيوم العيدين والتشريق ليس موجبا للقضاء بالانسان بل انما يندرج في وجبه في غير
وكلمات العلوة في الاوقات المذكورة فان انسانا موجبا للقضاء في وقت غير مكره من اوقات الظاهر والوا
ومن ابى يوسف ومحمد ان الشروع في صوم هذه الايام كالشروع في الصلوة في الاوقات المذكورة ومن يجهل
ان الشروع في الاوقات المذكورة ليس موجبا للقضاء كالشروع في صوم هذه الايام وجه الظاهر وهو التفصيل
ان وجوب القضاء يعني على وجوب الاتام فاذا خوت وجب جبره بالقضاء ووجوب الاتام بالشروع في الصوم في
هذه الايام مفتعل المطلب بجبر الشروع قطعه لانه بمجرد تركه يعني بصدق الصوم الشرعي والاصح
على محمد والاسماك نية ولذا احتج به في نية لا يصوم وان لم يمتد به في نية لا يصوم وهو لا ييسر لولا القطف
بلفظ النذر والامجد والشروع في الصلوة تركها يعني حتى يتوجه عليه طلب القيل لان النية الصلوة والصلوة عبارة
من مجموع اركان معلومة فمال فليعلم بالتحقق لان وجود الشيء بوجوده جميع حقيقة فاقطعها فمقتنع بالمطلب منه بدونه
فيكون بمطلبه مثل الامر بالاطال فليزم به القضاء الا ان هذا يقتضي انه لو قطع بعد السجدة لا يجب قضاء ما وجب بطلان في الوجه

باب الاعتكاف

قال القه درمی الاعتكاف سبب قال الله والصحيح انه سنة مؤكدة واما حق خلاف كل من الاطلاقين بل الحق ان تمام الاعتكاف ينقسم الى واجب وهو المنذور وتخييرا او تنقيحا والى سنة مؤكدة وهو الاعتكاف العشر الاواخر من رمضان الى سبب وهو ما سواها ودليل السنة حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلف العشر الاواخر من رمضان حتى تقوماء الله تعالى ثم اعتكف اذ واجبه بعده ففعلوا ليلة القدر وانه بعد من ترك مرة لما اقرئت بعد من الانكار على من لم يفعله من الصحابة كانت دليل السنة والاكانت وليسيل الوجوب او لنقول اللفظ وان دل على عدم الترك فاعلم انك بعد ما صرحا يدل على الترك وهو في العميين وغيرهما كان عليه الصلوة والسلام يتكف في كل رمضان فاذا صلى العشاء جاز الى مكان الذي اعتكف فيه فاستأذنت عائشة رضي الله عنها لتكف فاذا نوافلت فيه بركت منعت فيما مضته فغضبت فيه قبه اخرى منعت زينة فغضبت فيه قبه اخرى فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من العشاء ابعث اربع قباب فقال ما هذا فاجاب عن فقال ما حملن على هذا البراءة وما علمنا انك امرنا فكم يكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الاواخر من شوال وفي رواية فامر بما ينفق وترك الاعتكاف في شهر رمضان

وهو البت في المسج من الصوم ذب الاحكام اما البت فانه ينفي عنه فحان وجوده به والصوم من شرطه عند من
حذوه فالشافعي راء النية شرط في صا العبادة هو يقول ان الصوم عبادة وهو صا بنفسه فلا يصح
شرطا لغيره ولنا قوله عليه السلام لا احكام الا بالصوم والقياس في مقابلة النص على قول غير مقبول

حتى اشكف العشر الاول من شوال هذا وما اشكف العشر الا وسط فقد ورد انه عليه الصلوة والسلام اشكفه فلما
فرغ اتاه جبريل عليه فقال ان الذي تطلب اياك يعني ليلة القدر فاشكف العشر الاخر ومن هذا ذهب الاكثر الى اننا
في العشر الاخر من رمضان فنهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل غير ذلك
وروي في الصحيح انه عليه الصلوة والسلام قال المتوفا في العشر الاخر والستون في كل وتروى من ابي عبيدة انما في
رمضان فليدري اية ليلة هي وقد تقدم وقد تنازعوا في ذلك الا انها مبنية لا تقدم ولاننا نذكر اننا نقل منهم
في المنقوشة والشرح في تواتر ما في قال في العشر من انما درسه السنة تكون في رمضان ويكون في غيره
فجعل ذلك رواية وشرائط ثلاث تظهر من قال انت حر اذ انت لائق ليلة القدر فان قاله قبل دخول رمضان متين و
لقلت اذا انسح وان قال بعد ليلة منه فصدا لم يتيق حتى يبلغ رمضان العام القابل منه ومن هذا اذا بارش تلك ليلة
من رمضان التي وليس ذكر هذه المسئلة لازما من التقدير وانما ذكرنا لاننا ما فعلنا الصلوة ولا ينبغي افعلنا من مثل هذا
الكتاب بشهنا فاورنا ما سطره الا انفسا رتبنا لامر الكتاب وفيما اقول اخبرني ابي اول ليلة من رمضان وقال لي
ليلة سبعة عشر وقيل تسعة عشر ومن زيد بن ثابت ليلة اربع وعشرين وقال مكرمه ليلة خمس وعشرين واجاب ابو عبيدة
من الادلة القوية فكل من في العشر الاخر من المسد او في ذلك رمضان الذي كان عليه الصلوة والسلام
المسما فيه والسيقات تدل عليه من على طرق الاحاديث وافعلنا كقولنا ان الذي تطلب اياك وانما كان يطلب
ليلة القدر من تلك السنة وغير ذلك ما يطلع عليه الاستقراء من علامتها انما ليلة ساكنة لا حارة ولا غارة تطلع الشمس صبيحتها
بلا شمس كما ناست كذا قالوا وانما انقضت ليجتد في طلبها فينال بذلك اجر المجتدين في العبادة كما اخبرني سبانه السامع
ليكونوا على وجل من قياما بفتنة والسر سبانه وتعالى اعلم قوله وهو البت في المسجد الصوم ذب الاحكام هذا عند من
منذنا ونية مني الفتنة انه هو لانه مطلق الاقاعة في اي مكان على اي فرض كان قال تعالى في هذه التهيل التي انتم لما كنون
تربين ان ركنه البت بشرط الصوم والنية وكذا المسجد من الشرط واما كونه فيه وهذا التعريف على رواية اشترط
الصوم فطلعا لا على اشتراطه لوجوب منه فقط مع ان ظاهر الرواية انه ليس شرطا ففعل منه وعلى هذا ايضا اطلاق
قوله والصوم من شرطه عندنا خلافا لشافعي انما هو على تلك الرواية وهي رواية الحسن وليس هو على ما ينبغي لانه ان
اوي انتاض وليه على الشافعي لانه ترجيح هذه على ظاهر الرواية وليس كذلك قوله ولنا قوله عليه الصلوة والسلام
ان رواه الصادق عليه السلام من سويد بن عبد الله بن حيان بن حسين بن الزهري عن عروة عن عائشة ثم قالت قال رسول الله
سلي الله عليه لا احكام الا بصوم قال البيهقي هذا وهم من صفيان بن حسين او من سويد وضعف سويد لكن قال
في الكمال قال علي بن محمد سالت هشام بن غوثي عليه خبرا فحدثني فيه واخرج ابو داود ومن عبد الرحمن بن سلم
ابن عمر بن عروة عن عائشة ثم قالت السنة على التلكن ان لا يود وريضا ولا يشد بناة ولا يمس امرأة ولا يباشر بها

ولا يكسحرج حاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في سببه جاز قال ابو داود وان عبد الرحمن بن ابي
 الا يقول فيه قالت السنة ومباكر الحسن بن ابي داود في بعضه قد اخرج له سلم وثقة ابن مسين واشفي عليه غيره واخرج ابو داود والنسائي
 عبد الرحمن بن بديل بن مبرور بن دينار بن عمران ممرضى الصد عنه جعل عليه ان يكتف في الجاهلية ليدعو اليها فمكث
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم وفي لفظ للنسائي فامر به ان يكتف ويصوم قال الدارقطني تعذر
 به عبد الرحمن بن بديل بن دينار فاعترضه من ممر وهو ضعيف الحديث واشتات من اصحاب ممر ولم يذكره الا الصوم ثم
 ابن جرير وابن حبان في السجدة الحرام ليدعو اليه في الصلوة والسلام او في بذر ك وفيها ايضا من غير انه سئل
 على نفسه ان يكتف يوما فقال او في بذر ك وابتج منها ان المراد الليك مع يومه او يومه مع ليلة وفاقية يمانية
 انكسكت من ذكر الصوم في هذه الرواية وقد رويت برواية الشافعية وما يثبت به فيجب قبلها لما نقلته ابن بديل قال
 فيه ابن مسين صاحب وذكره ابن حبان في الثقات فالحديث ما تقدم من حديث عائشة مع البيع السنة فان رفته
 ياتقده ما افترض البيهقي من اسيد من عاصم ثنا الحسن بن حفص من صفيان عن ابن جريح عن عطاء بن عباس وابن عمر
 ثنا قال الشافعية يصوم فقال ابن عمر بن الخطاب مع انه راوى واقعة ابيه ليقوى لمن صمته تلك الزيادة في حديث
 ابيه وبارواه الحكم من ابن عباس ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المتكف صيام الا ان يجعلها
 على نفسه وصم لم يتم له ذلك ففتيه عبد الرحمن بن محمد الرمي وهو مجهول ومع حاله في نفسه لم يرفعه عنه بل يفتونه على
 ابن عباس بن يوكيد الوقت ما ذكره البيهقي بعد ذكره تعذر الرمي حيث قال وقد رواه ابو بكر الحميدي عن عبد الله بن
 محمد بن ابي سبيل بن مالك قال اجتمعت انا وابن شاب عند عمر بن عبد العزيز وكان على امراته اعتكاف فندى في السجدة
 الحرام فقال ابن شاب لا يكون اعتكاف الا بصوم فقال عمر بن عبد العزيز امن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 فمن ابى بكر قال لا فمن غير قال لا قال ابو سبيل قال فاعترفت فوجدت طائفة وعطاء لهما من ذلك فقال طائفة
 ان ابن عباس ثم لا يري على المتكف صياما الا ان يجعله على نفسه وقال عطاء ذلك راى صحيح انتهى فلو كان ابن عباس
 رضي الله عنهما يرفعه لم يقره طائفة طائفة عليه ان لم يكن يكتف عليه فخصوا في مثل هذه الفتنة فلو كان عطاء يرفعه
 ذلك راى صحيح فممن ذلك اعترف البيهقي بان رفته وهم ثم لم يسلم الموقوف من المعارض اذ قد ذكرنا رواية
 البيهقي عن ابن عباس وابن عمر ثنا قال الشافعية يصوم فقال عمر بن ابن عباس وقال عبد الرزاق انا انشوري
 عن ابن ابي ليلى عن الحكم بن عتيق عن ابن عباس ثم قال من اعتكف فعليه الصوم ووقع المعارضة عنه بان يجعل
 نصير في قوله الا ان يجعله الاعتكاف فيكون دليل اشتراط الصوم في الاعتكاف المذكور دون النفل وكيفس حديث

وفي رواية الاصل وهو قول محمد بن علقمة سأله عن رجل من بني النضر على المسألة لا تقرأه بقدر في صلوة النفل مع العذر فاعلم القيام ولو شرب
غيره فلهذا لا يلزم القضاء في روايته الاصل كانه غير مفيد بل يمكن القطع بالاطلاق في رواية الحسن بل ينعى كانه عقد باليوم كالصوم فلا عتق ولا عتق الا في يوم لا في سبب ما جاز

عبد الرزاق عنه به وكذا حديث محمد بن علقمة دليل على اشتراطه في المنذور والمعم للاشتراط حديث عائشة المتقدم المخرج
وما خرج عبد الرزاق مناهو قوافيات اشكت عليه الصوم واخرج ايضا من الزهري وعروة قال لا اعتكاف الا
بالصوم وفي موطأ مالك انه بلغه من القاسم بن محمد بن داود بن مولا ابن عمر قال لا اعتكاف الا بالصوم لقول تعالى ثم اتوا الصيابة
الى الليل ولا تاجتنبوهن وانتم ما تكونون في المساجد فذكر انه الاعتكاف مع الصيام قال يحيى قال مالك والامر على ذلك
عنده انه لا اعتكاف الا بصيام وكذا حديث عائشة المتقدم اوله من رواية سويد بن غنيمه كذا يراه في إطلاق الاشتراط وهو
رواية الحسن في رواية الاصل وهو قول محمد بن ابي الحسن في الاعتكاف النفل سامة فيكون من غير صوم دليل رواية عدم شرط
في النفل لما برره رواية جامة ولا يخفى في تشكك ذلك في السنة سوى حديث الثعلبي المتقدم اول الباب في الرواية الثانية
حتى اشكت البشر الاول من شوال فانه ظاهر في اعتكاف يوم العطر والصوم فيه وهو المعنى ظاهر الرواية انه اذا خرج
سامة ثم تركه لا يكون اطلاق الاعتكاف بل انه لا يلزم القضاء على رواية الحسن يضمنه وحقق بعضهم ان لزوم القضاء
على رواية الحسن انما هو للزوم القضاء في شرطه لان يكون الاعتكاف التطوع لازما في نفسه ولا يجوز اطلاقه
وعلى جملة الرواية لا يجوز الا ان يكون الليل تبعا للنازح فخرج واعلم ان النفل من مستند اثبات هذه الرواية
الطائفة هو قوله في الاصل اذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو مكلف اذا قام تارك له اذا فزع وفيه نظر لا يتبع دليل
القول بجملة سامة مع اشتراط الصوم له وان كان الصوم لا يكون اقل من يوم وعامله ان من اراد ان يتكف
فليس هو اذ كان يريه اعتكاف يوم او دونه ولا مانع من اعتبار شرطه فيكون الحول من شرطه ومن اداه فهو بلا
دليل فلهذا لا يتناسب ما خرج من الاعتكاف لم يقدر شرطه لا يصح دونها كالصوم بل كل جز منه لا يفتقر في كونه
مباركة الى العبد الاخير ولم يستلزم تقدير شرطه تقديره لما قلنا وقول من حقق الوجه انما ذلك للزوم القضاء في شرطه
بغيره من التحقيق بسبب ظاهره فان افساد الاعتكاف لا يستلزم افساد الصوم يلزم قضاءه لكونه بالاعتكاف الصوم
كأنه خرج من المسجد وغاية ما يصح بان يراوه لا منه وجب قضاءه فوجب لذلك احتياط عدم ضرورة اشتراط
الصوم له وهذا لا يقتضي ان لزوم القضاء للزوم في الصوم بل بالعكس فلا يلزم القضاء الا في شرطه افساده قبل اتمامه
ومتقني النظر انه لو شرع في السنون المعنى البشر الا اذا خرجت ثم افسده ان يجب قضاءه فحينئذ على قول ابي يوسف
في الشرع في نفل الصلوة ناويا ربنا على قولها ومن التفويحات انه لو اجمع سائما مستوحا ما فريضا والصوم ثم قال
د على ان اشكت هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت يصح منه بنية الصوم لعدم احتياط النهار وعدا على يوسف
انما كثر النهار فان كان قبل نصف النهار لم يفتك قضاءه وهذا وجه يجب التحويل عليه والعسير اليه باذنه
بتبيل تامل قوله في رواية الاصل الخ ذكر وجه من المعنى وذكرنا انما وجه من السنة دمل صاحب التفتيح اياه على انه

لقول جديده لم لا احتكاف الا في مسجد جماعة ومن جديده انه لا يجمع الا في مسجد ليعطيه الصلوات الخمس في عبادة استقام الصلوة
 فخصه بكنة في غير اما المروءة فتكفل في مسجد بها لانه هو الموضع لصلواتها فيصنع استقامتها فيه ولو لم يكن هناك البيت مسجد فيصير موضعها
 فيه فتكفل فيه ولا يخرج من المسجد الا حاجة الانسان او الجملة اما الحاجة لمحدث عائشة رضي الله عنها كان البص عليه السلام لا يخرج من منزله الا حاجة
 الانسان ولا نه معلوم وقومها ولا بد من الخروج في تفتيتها فيصير الخروج لها مستقي ولا يكت بعد فراغه من الطهارة ولا ما ثبت
 بالضرورة فيمنع بدقه رها واما الجملة فلا يخرج منها من اهل الجماعة وهي معلوم وقومها وقال القاضي رحمه الله في الخروج اليها مقدس لانه يمكن الاحتكاف
 في الجماعة وتحت نقول الاحتكاف في كل مسجد مشروط واذما اهل الشريعة فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين نزول الشمس كان
 الخطاب يترجمه بعد اذان كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها ويصلي قبلها اربع اوقات في رواية سنن الاطهر سنة

من ثاني الفطر رمي بلا دليل واما تكسب به من انه جاهر في حديث فلما انظر اعطيت عليه لانه لا بد من دخول المأذنة واما
 بعد ما تفتي ان من انظر اعطيت لما تراخ قوله لقول مذيعة آخ اسند الطبراني من ابراهيم التيمي ان مذيعة قال لابن مسعود
 الا تعجب من قوم بين دارك ودار ابى موسى يزعمون انهم مكوف قال فلعنهم صاحبوا وادخلت ادخلوا وانسيت قال
 اما ما تقدم قلت ان الاحتكاف الا في مسجد جماعة واخرج البيهقي من ابن عباس ثم قال ان البعض الامور الى الله تعالى
 البدر وان من الهدى الاحتكاف في المساجد التي في الدور وروى ابن ابي شيبة ومحمد الزقاني في مصنفيهما ان عثمان بن
 انس بن مالك جابر بن مسعود بن مبيد بن ابي عبد الرحمن السلمي من علي قال الاحتكاف الا في مسجد جماعة وتقدم مر فاما
 في رواية عائشة رضي الله عنها قوله ومن الجديفة انه لا يجوز الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس قبل اذ يه غير اجماع
 اما ما جاء في خبره وان لم يصلي فيه الخمس ومن ابي يوسف ان الاحتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد جماعة وانفل يجوز
 وروى الحسن بن ابي ميثمة انه ان كل مسجد له امام وموذن معلوم يصلي فيه الخمس بجماعة ومحمد بن الشارح قال لقوله
 عليه الصلوة والسلام الاحتكاف الا في مسجد له اذان واقامة وصلى هذا ما رواه في المعارفة لابن الجوزي من مذيعة
 انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسجد له امام وموذن فالا احتكاف فيه يصح ثم افضل الاحتكاف في المسجد
 اجماع ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد الاقصى ثم ما قبل اذان كل يصلي فيه الخمس بجماعة فان لم يكن ففي مسجده
 افضل لسلامة يحتاج الى الخروج فكل ما كان ابله اكثر قوله واما المرأة فتكفل في مسجد فيها اى الافضل ذلك ولا تكفل
 في اجماع او في مسجد جماعة هو افضل من اجماع في هذا جاز وهو مكره ذلك لانه لا يجوز ان تشترج من بينها
 ولا في نفس البيت من مسجد فيها اذا احتكفت حواجا وانفلا على رواية الحسن ولا تكفل الا اذن زوجا فان لم ياذن كان
 ان ياتيا واذن لم يكن له ان ياتيا ولا ينهما وفي الامة يملك ذلك بعد الاذن مع الكراهة المأثمة قال محمد اسود ثم
 قوله بل محمد بن عيسى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احتكفت بلى
 الى راسه فاعلمه وكان لا يدخل البيت الا ساجدة الانسان وتقدم في حديث عائشة ثم ايضا قوله الاحتكاف في كل مسجد
 شروع هذا على وجه الاطلاق على مود فان الشافعي يميزه في كل مسجد واما على راسنا فلا يجوز الا في مسجد يصلي
 فيه الخمس بجماعة او دونها اذ كان جاسا فلا يكون الشك على العموم بقوله ولا تباشروهن وانتم ما كنتم في ابتداء
 كما منه الشارحون سيما على المذهب واما على ان الاحتكاف في غير اجماع جائز في الجملة بالافتات او انما بالليل
 فاذا خرج ينهد ذلك الضرورة مطلقة للخروج مع بقا الاحتكاف وهي هنا متحققة نظر الى الامر بالمسجدة قوله ويصلي فيها
 اربعين حتى جعل هذه الجملة مطلقا على ما ذكرنا من باب صفات وتيقض فان الاحتكاف وجعل الليل مكانا يعني قابضات
 وجعل الليل الى ان يخرج في وقت بحيث يمكنه ادراكها وصلوة اربع اوقات قبلها فيكم في ذلك رآه ابي محمد في رواية

الحاكم

وذكر كتمان نجاسة المسجد وجعلها أمرا مباحا أو مستحبا على حسب الاختلاف في سنة المجوعة وصفتها أو عدمها لما لحقت بها وإدراكه في مسجد
الجامع أو غيره ذلك لا يفسد اعتكافه لأنه موضع اعتكاف لا الله لا يستحق هذا التزم إداؤه في مسجد واحد فلا ينفذ في مسجدين مؤثري
ولو خرج من المسجد ساعة بعد عذر ففسد اعتكافه عند أبي حنيفة لأنه لو وجد المني في دمه أو القياس وما لا يفسد حتى يكون الكثر من نصف يوم

على أو إذا كان غلبة لأن السنة انما تصلى قبل خروج خطيب قوله والركتان تسمية المسجد صرحا بأنه إذا شرع في ركعة
بين دخل المسجد أو من تسمية المسجد لأن التسمية تحصل بذلك فلا حاجة إلى غيرها في تحققها وكذلك السنة ففهمه الروا
وهي رواية الحسن المضعفة أو منية على أن كون الوقت ما يسج فيه السنة وإدراكه من بعد قطع المسافة ما يعرف
تخيلا لا قطعاً فقد يدل قبل الزوال لعدم مطابقة لثمة ولا يكتفى به بالثمة فينبغي أن يجري
على هذا التقدير لأنه فلا يصدق كمرز قوله وبعد إباحة أو ستا على حسب الاختلاف منهم من جعل قول إلى ثنية
أن السنة بعد ما رتب وقولها ست ومنهم من اقتصر على الست على أنه قول إلى يوسف وقد منا الوجه في باب
صلوة الجمعة لأمرين قوله وسنذكرها في باب ما لا يثبت في تحقق إمامية لما كانت تحقق نفس الجمعة فلا يكون يصلحون في إمامهم
فانما لما هو الأول وهو أن لا يقدح في إمامة الأئمة بما حجة التي جرت في هذا الأمر استمر بونه لغير ما حجة لم يطل
اعتكافه لأن خروجهم كان يجوز فلم يطله ومقامه بعد الحاجة في محل الاعتكاف فلا يطل إلا أن الأول أن يتم
في مكان الشروع لأن إمامه بالعبادة في محل الشروع وهي عبادة تقول اسم على النفس منه في محل
مستغلة فان في بذاته ويما لها من كذا التقيد بالعبادة في مكان واحد لأن الظاهر أنه إذا شرع في عبادة في مكان
تقيد به حتى يتبين فيكون كالاعتكاف بعد الالتزام قوله ولو خرج من المسجد ساعة من ليل أو نهار وتعيينه
في الكتاب النساء وإذا كان اسمه وجب بغير عذر يفيد أنه إذا كان له الآية وعليه شئ بعضهم فيها إذا خرج
لا نداهم المسجد إلى مسجد آخر أو خرج سلطان أو خاف على نفسه فخرج وحكم بالعبادة وإذا خرج لمجانة
وان تميزت عليه أو لغير عام أو لاداء شهادة والذي في قاضي قاض خان والعلامة أن اسمه وجب عادة
أو ناسيا أو كراهية إمام أو خرج سلطان أو العزيمة أو خرج بول نفسه العزيمة ساعة أو خرج لعذر المرض
منه استطاعه عند أبي حنيفة وعلله قاضي خان في الخروج للمرض بأن لا ينيب وقوله فلم يفسد شئ من الركعة
قافا وهذا التعليل النساء في الكل ومن هذا عند إذا عاد مريضا أو شهد جنازة وقدم في حديث عائشة رضي الله عنها
فأعادته أو تعين عليه صلاة الجنازة أيضا ليند إلا أنه لا يثبت به كإخراج المريض بل يجب عليه الخروج كما
في الجمعة إلا أنه ليند لأنه لم يفسد شئ حيث لم ينيب وقوله تعين صلاة الجنازة على واحد متأكد بخلاف الجمعة فأن
سلموم وقوله فان كنت تشتهد وعلى هذا إذا خرج لأبغا وحريق أو جرح أو قتل أو غيره ولا يثبت به ولا يثبت
يفيد أيضا إذا اندم المسجد فخرج إلى آخره لا يفسد غالب أو قروح ونفس على مناديه بذلك قاضي خان وخبره
وتفريق أهلها وانقطاع الإمامة منه مثل ذلك ونفس الإمام أبو الفضل فقال في الكافي وإما في قول أبي حنيفة
فانما كذا فأنه إذا خرج ساعة لغير غلط أو بول أو جمعة فانما هو أن العذر الذي لا يوجب سقط لا يثبت

الصلوات

وهو الاستحسان لان في القليل مذروعة قال واما الاكل والشرب والنوم في معتكفه

بطلان والا كان النسيان أولى بعدم الافناء ولانه عذر ثبت شرعا اعتبارا لصحته في بعض الاحكام ولا باس ان يخرج
 رأس من المسجد الى بعض ابيه ليسله او بوجهه كما تقدم من فعله عليه الصلوة والسلام وان غسله في المسجد في انا
 بحيث لا يوثق المسجد لا باس به وصعد الميمنة ان كان بابا من خارج المسجد لا يبعد في ظاهر الرواية وقال سننهم
 هذا في حق الموزن لان عذره فلا ذان معلوم فيكون مستثنى اما غيره فيبعد اعتكافه وجميع ما ضمنى فان ان قول
 الكل في حق الكل ولا شك ان ذلك القول اقيس بذهب الامام وفي شرح الصوم للفقهاء الى اليث المتكلف
 يخرج لا اذ الشاة وتاويله اذ لم يكن شاة آخرة في حقه ولو احرمت المتكف في لزمه اذ لا ينافيه ولا يجوز
 له الخروج الا اذا خاف فوت الحج فيخرج فينبذ ويستقبل الاعكاف ولو اتمم لا يبعد اعتكافه فان امكنه ان يغتسل
 في المسجد من غير القوت غسل والاغتسل ثم يعود قوله وهو الاستحسان يقتضي ترجيحه لانه ليس من الواضع المذروعة التي
 رجع فيها القياس على الاستحسان في غير قبيل الاستحسان بالضرورة كما ذكره المع وانشأ طائفة من امره اذا خرج الى انما
 ان يسرع المشي على المشي على التوبة ولقد روي بطريق السكناة بين الحركات على ما عرفت في فن الطبيعة وبذلك
 ثبتت قدر من الخروج في غير محلها كما قد علم ان القليل مع هذا الغسل بينه وبين الكثير واقل من اكثر اليوم
 ادليله لان مقابل الاكثر يكون قليلا بالنسبة اليه وانا لا شك ان من حرج من المسجد الى السوق للعب والعبادتها
 من بعد الغزاة في ماثل نصف النهار كما هو قولها ثم قال يا رسول الله انا شكت قال ما بعدك من العاكفين ولا يتم مني
 هذا الاستحسان فان الضرورة التي تناط بها التفتيت هي الضرورة اللازمة او الغالبة الوقوع وبمجرد ووض ما هو على
 بذلك لا يرى ان من عرس له في الصلوة مدافعة الاغبثين على وجه مجز من وضعه حتى خرج منه لا يقال ببقار
 صلواته كما يكلم به من القسطنطينية الضرورة والابساوسي ذلك مذروعة دون هذا انها يجوزانه غير ضرورية
 اصلا اذ المستحسان في الخروج من نصف يوم لا يبعد مطلقا سواء كان كاجبة او لا بل للعب واما عدم المطالبة
 بالاسراع فليس لاطلاق المندرج اليه السير بل لان الضرر في سبب الاناقة والرفق في كل شيء حتى يطلب في الشيء الى الصلوة
 وان كان ذلك ينفذ بعضها بما كانه وكراه الاسراع ومنه وان كان مصلحا كما في الجملة فمصلحة فضيلة
 المندرج اذ هو يذهب بالسرعة والمالك اخرج اليها في عموم احواله لانه سلم نفسه لمرئى في تقدير اتمام العبادة
 في الذكر والصلوة والانتظار للصلوة في حال المشي المطلق له داخل في العبادة التي هي الانتظار والنظر للصلوة في الصلوة كما
 كان مما جازي في تفصيل المندرج في حال الخروج فكانت تلك السكناة كذلك وهي مذروعة من نفس الاعكاف لان فزوا
 ولو سلم ان القليل غير مستلزم لم يلزم قدره بما هو قليل بالنسبة الى ما يلزمه من بقية تمام يومه وليلة بل ما يبعد كمشي

في الغسل

لان النبي عليه السلام لم يكن له ما سوى الاسلام ولا منه يمكن فناء هذه الجماعة في المسجد فلو لم يكن له ما سوى الاسلام
 بان يبيع ويتباع في المسجد من غير ان يحضر السلعة لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بمناجزة الاخذة قالوا انهم
 احضار السلعة للبيع والشراء لان المسجد محرم عن حقوق العباد وفيه شغلها بها ويكره لغير المحتك البيع والشراء فيه
 لقوله عليه السلام جئني اصا جركه صياك في كل حال ويحك وشره كره قال ولا ينكر الاخذة بكرة له الصمت لان صوم
 الصمت ليس بمقربة في شريعتنا لكنه يتعاقب ما يكون مائتا حرام على المحتك الوطى لقوله تعالى ولا تأثروا بهن وانذرنا لكون في
 المساجد وكذا اللبس والقبل لانه دواعيه فيجوز عليه اذ هو محظور كالحائض في الاطعام والعصر لان الكف ركعة
 لا يحظره فلم يتعد الى دواعيه فان جامع ليلته او نهاره او فاسيا بطل اعتكافه لان الليل محل الاعتكاف بخلاف اليوم حاله
 العاكفين مذكرة فلا يجوز بالسيان ولجامع فيها دون النائم فاول ما قبل البطل بطل اعتكافه لانه في جميعها حتى يفصله الصور

في نظر العقلاء الذين هموا من الكافر وان الخروج ينافيه قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ما سوى الاسلام
 اي حاجته الى الصلوة من الاكل ونحوه اما اذا باع واشترى لغير ذلك كالتجارة او استلما را لثمة فلا يجوز لان اية
 في المسجد المقررة فلا تجوز وانها قوله لان المسجد محرم عن حقوق النساء فانها انصت لرسول الله في احضار السلعة
 شمله بها من غير ضرورة قوله لقوله عليه الصلوة والسلام فهو اسما بدمك صبيلا لكم وجميعكم وشركم ويحكم وضوكم ورفق
 اصواتكم واقامة حدودكم ولسانكم واتخذوا على اربابا المظاهر وجبروا في البيع انتمي قال القرطبي في كتابه بعد ذلك
 حديث لا تقرا الشاة بايك نيكافية العرو ويملك من كحل من واثة بعد حديث من قد سمع كحل من واثة واثن من
 والى هذا الدار في ذكره في الزهد ورواه محمد بن ابي حنيفة عن سلم بن عبد الله عن كحل من ساذن جبل من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وروى اصحاب السنن الاربعة عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وان يشتد في ضالته ويشد في شدة ونهى عن التخليق قبل الصلوة يوم الجمعة
 قال القرطبي في حديث من والنساء في رواه في اليوم والليلته بانه وفي السنن اخره لم يذكر فيه البيع والشراء وروى
 القرطبي في كتابه والنساء في اليوم والليلته من ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رايتوه
 يبيع او يتابع في المسجد فقولوا لا يبيع ولا يبيعونك ومن رايتوه يشتد ضالته في المسجد فقولوا لا يبيع ولا يبيعونك قال القرطبي
 حديث من غريب ورواه ابن جابر في صحيحه والحاكم ومحمد وروى ابن ماجه في مسنده عليه الصلوة والسلام فقال
 لا يبيع في المسجد لا يبيع طريقا ولا يبيع فيه سلاح ولا يبيع فيه قوس ولا يبيع فيه نبل ولا يبيع فيه بجمي ولا يبيع فيه
 حد ولا يبيع سوفا وعل بزيه بن جبرة وقد قد منا مسجد احكاما في كتاب الصلوة فيلزمناك قوله ويكره له الصمت
 اي احسنه بالكلية بعد اية ليس في شريعتنا ومن على رضى الله عن من يبيع عليه الصلوة والسلام قال لا يبيعها طعام ولا صايات يوم
 الى الليل ورواه ابو داود واسند الوضيفة من ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عدم الوصال ومن صوم
 الصمت ولا يبيع في الصلاة ورواه في الصحيحين عليه الصلوة والسلام ولا يبيع عليهم الصلوة والسلام واما
 الصالحين وكتابه امور الدين قوله لانه اي كلاما من دواعيه فخرج من غير دواعيه الوطى وغيره من امور الاطعام
 وحاصل الوجه انهم باسئسنا من حرمه الشيء ابتداء في البداية حرمته ودواعيه وبعد استلزامها حرمته الدواعي اذا كانت
 حرمته ثابتة من ثبوت الامر فلما كانت بين التورم الغنى لصفا بطوربه والتعدي ولا شك ان ثبوت الدواعي في
 ثبوتها قيام الحايض الشري من ليس تطيبا ولا غابا فيه انها طريق في الجملة فرست للتورم التعدي لاداعي دواعيه لا
 انزهر في مقتدره والاعتقاد ليس الاقتيل المأمور به فكان ذلك غير محفوظ في الطلب الا لغيره فلا يتعدى الحرمته

روى ابن ابي شيبة عن محمد بن ابي حنيفة عن سلم بن عبد الله عن كحل من ساذن جبل من

ولو لم يقول لا يقبل وان كان محرماً لأنه ليس في معنى الجماع وهو النفس ولهذا لا يقبل به الصوم ومن أوجب على نفسه اعتكاف
ايام لم يزد اعتكافها بلباسها لان ذكر الايام على سبيل التحريم يتناول ما يلبسها من ثيابها واللباس بلباسها وكانت
مستأجرة وان لم يشترط الثياب لان معنى الاعتكاف على الثياب لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم لان معتكفه
على التفرق لان اللباس غير قابل للصوم فيجب على التفرق حتى يسقط على الثياب وان نوى الايام خاصة صححت نيته

الى دوامه اذ عرف بذخرته الوطى في الاعتكاف فعدى اذ هو ثابت بالثياب المعتد لحرمة ابتداء نفسه وهو قوله تعالى
ولا تباشروهن وانتم مأكفون في المساجد ومثله في الاحرام والاستبراء قال تعالى فلا رفث الآية وقال عليه الصلوة
والسلام تأتبع العبادي حتى ينمى ولا العبادي حتى يستريحين بحيث يفترق الى الدوامي فيها وحرمة الوطى في الصوم
واحيى منى الامر الطالب للصوم وهو قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل واعتزوا بالثياب الميعش فان مقتضاه
وجوب الكف حرمة الوطى ثبتت فثبتت خلاف الاول فان حرمة الفعل وهو الوطى به الثابتة او لا بالصينته ثم ثبتت
وجوب الكف منه فثبتت فثبتت ستمال الدوامي في الصوم واحيى منى ما روي في بابها قوله ولو لم ينزل الاعتكاف
وان كان محرماً لأنه ليس في معنى الجماع وهو المعتد او لم ينزل الاعتكاف وان لم ينزل لظاهر قوله تعالى ولا تباشروهن و
انتم مأكفون اجيب بان جماعاً هو الجماع مراد بفعل ارادة الحقيقة لا شاع بجمع وهو مشكل للاكتشاف ان الجماع
ما صدق عليه مباشرة لانه مباشرة فانه فكون بالنسبة الى القبلة والجماع فادون الفرج والس باليد والجماع
متراطفاً او كشكاً فانه باليد يكون حقيقة كما هو كل اسم يعني كل غير انه لا يراو به فزوان من معصومه في المطلق واحد في بيان
الاثبات وما نحن فيه سياق النفي وهو ليند الصوم بفعله كتحريم كل وزون افراد مباشرة جماع او غيره هذا اذا
هنا الاعتكاف الواجب وجب قضاءه الا اذا امتنع بالردة فانه كان اعتكاف شهرية اذا انطوى ما تقتضي ذلك
اليوم ولا يلزم الاستئناف اصله صوم رمضان وان كان اعتكاف بغير ميعنه يلزمه الاستقبال لانه يلزمه متتابعاً فيزجر
فيه صفة التتابع وسواء امتنع بصنعه من غير مذكر كالمزوج والجماع والاكل والارادة او لغيره كما اذا مرض فاحتاج
الى الخروج او بغير صفة كالحبس والجنون والاعذار العليلة واما بالردة فلعوله تعالى ان فيتموا ليقرنهم ما قد سلف وقوله
عليه الصلوة والسلام الاسلام يجب عليه كذا في البدائع قوله ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام بان قال بلباسه عشرة ايام
مثلاً لزمه اعتكافاً بلباسها وكانت متتابعة ولا يكفي مجرد نية القلب وكذا اذا قال شهراً لم يوزه بلباسه لزمه متتابعاً بلباسه ومما
يفترق عن شأنا بلباسه واللباس هو الشهر المعين على وان فرق استقبال وقال زفران شهراً فانه شأنا متتابعة والحاصل ان
عشرة ايام وشهرين بالاجازات والايان في لزوم التتابع ودخول الليالي فيها اذا استأجره او علف لاجل عشرة ايام والصوم
في عدم لزوم الاتصال بالوقت الذي نذر فيه الميعن لذلك عرف الاستعمال يقال ما رايتك منذ عشرة ايام وفي التتابع
كتب الثلثتين والمراد بلباسها فيها وقال تعالى آتكم الانكم الناس ثلث ليل وقال في موضع آخر ثلث ايام والعقبة
واحدة وقد نزل الليلة الاولى فيفضل قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر الايام التي عد بها وانما يواضي النهار باليوم
اذا قرن بصل بيتا وذكر اليوم بلفظ الجمع فلهذا اذا نذر اعتكاف يوم لم يرد على الليل فثبتت الايام ولو نذر اعتكاف
ليلة لا يلزمه شيء لعدم الصوم ومن ابى يوسف لزمه بوجهاً ولو نوى ليلة فيلزمه لزمه وعلى المرأة ان فصل قضاء

لأنه في الحقيقة ومن ادّعى احتكاف يوم معين يلزمه بالجملة قال ابو يوسف لا يدخل اليك الاكل ولا الشراب في الحظ
غير الحظ وفي المتوسطه ضرورة الانفصال وجها نظاهرات في الحظ صفي الجسم فليخبر به احتكافا لا موالعاً واداءه الله اعلم

ايام حينما بالشهر اذا نذرت احتكاف شهر فمأنت فيه ولا ينقطع التسايح به ومن لزوم التسايح قالوا انهم على تكليف
او اصابته او لم يتقبل اذا لم ينقطع التسايح حتى لو كان في آخر يوم ومعنى الصوم لا يقتضي اليوم الذي حدث فيه الاكل
تقضي بابعده فاما دوران الاغنا فيا في شريط الصوم وهو النية والظاهر وجود النية في اليوم الذي حدث فيه الاكل
فلا يقتضيه والذي يظهر من الفرق ان يقال هو مباركة انظار الصلوة والانظار ينقطع بالانظار في الصلوات التي تكب
بعد الاغنا ويختلف الامساك السابق بالنية الذي هو معنى الصوم قوله لانه نوى الحقيقة لان حقيقة اليوم بايضا الشاهد بانها
ما هو واجب على نفسه احتكاف شهر بغيره فزوى الايام دون الالياء او عليه لا يبيع لان الشهر اسم لعدد وثلاثين
يوماً ونية وليس باسم مام كالمشقة على مجموع الاحاد فلا يخلو على ما دون ذلك المذود اصلاً كما لا ينطق العشرة على
خمسه مثلاً حقيقة ولا يجب انما لو قال شهر بالنية دون الالياء لزمه كما قال وهو ظاهر او تشني فقال شهر الا لالياء لان
الاستثنا وتحكم باليائى في بعد التثنية كما قال ثلاثين شهراً ولو تشني الايام لا يجب عليه شيء لان الباقي الالياء في المجردة
ولا يبيع فيها لما فاما شرطه وهو الصوم قوله وقال ابو يوسف في النهاية كان من حقه ان يقول ومن ابى يوسف
لا تدخل عليه الاولي كما هو المذكور في نسخ مشروحة البسوط والباحث الكبير لما ان هذه الرواية غير ظاهرة منه
والدليل على هذا ما ذكره في الكتاب في جملة قوله وجه الظاهر قوله لان المشني غير صحيح كان فلفظ الفرد وسوار
ثم في لفظ المفرد بان قال يوماً لا تدخل عليه الليلة الاولي بالاعتقاد فكذا التثنية الا ان التوسط تدخل المفردة
الاتصال وهذه المفردة متضمنة في الليلة الاولي قوله ان في المشني معنى الجمع ولهذا قال عليه الصلوة والسلام
الاثنان فما فوقهما جماعة ولو قال ليثلثين صح نذره اذا لم يميز لليثلثين خاصة بل نوى اليومين معاً ثم خص الصوم
الرواية من ابى يوسف في المشني وحده في الجمع مثل المشني والوجه الذي ذكره لا ينعض على روايته عدم ادخال
الليلة الاولي في الجمع الصافي فروع كوارثه صيب نذر الامكاف ثم اسلم لم يميزه موجب النذر لان نفس النذر
بالقرينة قرينة فبطل بالردة كسائر العرب ونذر احتكاف رمضان لازم فان المعلقة عليه في اى رمضان شاد وان
مينه لزمه فيه لبعينه فلو صامه ولم يتكف لزمه قضاءه بصوم مقصود وللنذر عند ابى حنيفة ومحمد وهو احدى الروايتين
ومن ابى يوسف انه نذر قضاءه فلا يقتضي وهو قوله نذر ولا يجوز ان يتكف منه في رمضان آخر باتفاق الثمانية
ولو لم يعلم ولم يتكف باذان يقتضي الامكاف في صوم القضاء والسنة موزونة في الاصول وكل معين نذر احتكاف
كوجب ويوم الاثنين مثلاً فعنى ولم يتكف منه لزمه قضاءه فلو آخر يوم ما حتى مرض وجب الايصال لعام سكين
من كل يوم الصوم لا للث نصف صام من براود صام من غيره ولو كان مرضاً وقت الايكاب ولم يبر حتى مات فلا
شيء يذره لوجوب ما بين ان يمر في المحلات السابق في الصوم والنذر باحتكاف ايام العيد والنذر في شريعة

كتاب الحج

ويجب في بلدان شرط الصوم وهو فيما تمتنع فلو اعتكفنا صائنا ثم ولا يلزمه شيء آخر ومن نذر اعتكاف شهر بعينه كرجب
 ففعل اعتكاف شهر قبله عتبه يجوز من غير ذكر خلاف في غير موضع وفي فتاوى تاحصني خان قال يجوز عتبه ابى يوسف حلالا فالحج
 وعلى هذا الخلاف اذا نذر ان يحج سنة كذا من سنة قبلها وكذا النذر بالصلوة في يوم الجمعة اذا صلاها قبلها وفي هذا مطلق
 على ما صرح به في فتاوى تاحصني خان في اليوم او صلي جاز عتبه حلالا فالحج ففعل الاعتكاف مع ابى يوسف واجمعوا اذا نذر ان يتصدق
 بدرهم يوم الجمعة فتصدق يوم الخميس عنه اجزأه وكذا لو قال قل الله على ان اسمي ركعتين في مسجد المدينة المنورة فصلاها في
 مسجد آخر جازا بغيره بين المضاف الى الزمان والمضاف الى المكان وقيل نذر ان كان هذا المكان وان كان المكان لم يجر
 انتهى ومن ابى يوسف في غير رواية الاصول في ما من زجر والخلاف في التخييل مشكل ولعل ترك الخلاف في هذا المقام على
 جواز التخييل بعد السبب كل منفذ فاما سبب جواز النذر ولا يكتف بالمرأة والعبد الا بالان السيد والزوجه خان فيها جوازها فيكون صحيح
 منفذ في حق العبد ويكون سببا في فتاوى تاحصني خان وفي الخلاصة يكون نعم ولا يصح في حق الزوجة فلا يكمل له ولها لانها مكنته لا لا ذنب
 له لو نذر للملك كالعكف فالحال في منفذ فاما حق التخييل وكذا اذا نذرت الزوجه مع الزوج مناصا خان بانه تفتت لم يفسد للمولى منع التخييل
 ويصح اعتكاف العبد على ما نقل كغيره من العبادات لا يطل على الحكم وياتي لا بد من الاصل في الاعتكاف والاروة والا غار اذا دام باليد وكذا
 يجوز حج التخييل في غير ما نقل كغيره من العبادات لا يطل على الحكم وياتي لا بد من الاصل في الاعتكاف والاروة والا غار اذا دام باليد وكذا
 يجوز حج التخييل في غير ما نقل كغيره من العبادات لا يطل على الحكم وياتي لا بد من الاصل في الاعتكاف والاروة والا غار اذا دام باليد وكذا

كتاب الحج

آخره عن الصوم لانه عبادة قد انقضت اذ ليس حقيقته سوى منع شهواتها ومجملها التي هي متكسبا عنه كالاكل والشرب والجماع بتركها
 غير من الصلوة والحج وغيره فان حقيقته افعال هي فغير ذلك ثم قد تفرقت الشكوات فيما كالصلوة وقد لا في البعض كالحج وشكوا في غير المكان
 وايضا كالحج يشتمل على السفر وقد يكون السفر مشتملا بالماضي من تزويجا وتغير المهر اللازم في المقام وايضا كالحج وجوبه في العمر بخلاف ما تقدم
 من الاكراه كان كالصلوة والركوة والصوم فحركات الحاجه اليها اس وجوبه آخر كحقيقته وجوبه شروط لزوم الحج اكثر من غيره وكثيره شروط
 كغشها مائة وعلى قدر ما نذرت الشيء وجوبه وتقدم الاظهر وجوبا اظهر وقد رابت ان التبرك في اشتقاق هذا لكون حديث جابر الطويل فانه
 اصل كبر الحج حديث في الباب ثم ذكر مقتضى في ارباب العلم والاعتقاد على حصول المقاصد التي تفوت لا حول ولا قوة الا بالله
 الصلي اعطيتهم روى سلم بن يحيى وروى كان ابى شيبة وروى ابى داود والنسائي وعبد بن حميد والبرز والدارمي في مسانيدهم عن جعفر بن محمد بن ابي
 خال وعنه علي جابر بن محمد انه روى عن قتادة بن فضال عن عمرو بن ابي عثمان عن ابي بن الحسين فاهوى بيده الى راسي ففرغ
 زوى الا ثم فرغ زوى الاصل ثم مضى كفه بين يديه فابو منند غلام شاب فقال له يا ابن ابي سلمى ما كنت فالت وروا عني جعفر
 وقت الصلوة فقام في ساقية لمحتها بها كاهلها ومكسها رج روفها الى اليرج فخره ورواؤه في منبه على الشجب فضلي بانه نذرت اخبرني
 عن محمد بن ابي عبد الله سلم بن يحيى عن قتادة بن فضال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر قسح سنين لرجل ثم اذن

الحج

الحج واجب على الاحرار البالغين العقل

في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاج فقدم المدينة بشركه كثير فمكث بمسكن ان يأتيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويعمل مثل عمل غيره حتى اتينا ذا الحليفة فولدت اسماء بنت عيسى مخدوم بن ابي بكر فاسلت الى النبي صلى الله عليه وسلم كيف يصنع فقال
 اغتسل وتوشقري بوث اعمى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ركبا قصيرا حتى اذا استوت بآفته على البعير انظرت الى
 بعيري بين يدي بين ركب وياش وعن يميني مثل ذلك وعن يساري مثل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين اعظمنا وعليه نزل القرآن وهو يعرفنا ولد ويا مثل بين شي عمتنا فاس بالوجه لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك
 ان الحمد لله لله لك والملك لا شريك لك واهل الناس بهذا الذي يسلم به فكم يراه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم شيئا ولزم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلبسته ثم قال يا ايها الناس اني ابعث اليكم نورا انما البيت منكم منكم الا انكم منكم فلو شئتم
 ثم تقدم فغدا الى مقام ابراهيم عليه السلام فقرأ واتخذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم في جعل القمام منه وبين البيت فكان ابي يقول لا اعلم
 وذكره الامام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ قل هو الله احد قل يا ايها الكافرون ثم رجع الى الكعبة فاستلمه ثم خرج من الباب
 الى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ ان الصفا والمرج من شعائر الله ابداءا بآداء الله به فبدأ بالصفا فركب عليه حتى راى البيت
 فاستقبل القبلة فجدد الله ذكره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك ولا يحمد به اسم كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وحده ولا يصعبه وهزم الاحزاب وحده ثم دعاه في ذلك قال مثل ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبت قداءه في بطن
 بيت الله فاستلم حتى راى المروة ففعل الله ما يشاء على الصفا حتى اذا كان آخر طواف على المروة قال لو انك تعلمت من امرى ما استدرت لم
 اسق الله وبعثت عمره من كان منكم ليس منه شيء فليس وليعلمنا عمره فقام سرقة من جبرته فقال يا رسول الله العاصم اذا
 ام للاباء فبك رسول الله صلى الله عليه وسلم واصابعه واحدة في الاخرى فقال فقلت المروة في الحج مرتين الابد الابد الابد وقدام
 رضى الله عنه من المؤمنين بين النبي صلى الله عليه وسلم فجدد طوافه رضى الله عنه من كل ولست نيا باصبغها وتخلت فذكر ذلك عليه
 فقامت ان ابى مني بهذا قال فكان صلى الله عليه وسلم بالعراق يقول فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عرشا على طوافه الذي
 ذهبت تستفتي الرسول صلى الله عليه وسلم فذكرت عنه فاجتره الى اكرت ذلك عليه فقال صدقت صدقت اقلت عرفت
 الحج قال قلت لعمري اني اهل بالمال يا رسول الله قال نعم الذي اكلت قال فكان جملة الذي الذي قدم به على رضى الله عنه
 من المؤمنين والذي اتي به النبي صلى الله عليه وسلم ما يتقال مثل الناس كلهم وقصروا الا النبي صلى الله عليه وسلم وكان معه بدى فلو كان
 يدبر المروة توجه الى مناها لولا الحج وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل بها النظر والعصر والمغرب والشروق فمكث قليلا
 حتى طلعت الشمس فقام فوجه من شمر فخر به فذوقه ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تشك فترش الا انه اذ وقعت عند الشجر الحرام
 كما كانت فترش فترش في الجابية فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتي عرفة فجدد القبة فذهبت له عرفة فدخل بها حتى اذا قامت
 الشمس اذ انقضى فدخلت لفا في بطن الودى فخطب الناس وقال ان وادكم وادكم عليكم ارام موت يومكم فاني شمركم فاني ابلغكم
 هذا الاكل من امر الجابية تحت قدمي موضوع ودار الجابية موعودة وان ارجع لمضرب وانا سادم ابن ربيعة بن الحارث كان من

ول

الاصحاء اذا قدروا على الزاد والراحلة

في بني سعد فقتله بئر بواجا يتيه وادان اول ربوا عنه بنو العباس بن عبد المطلب فانه موضع كذا فقتلوا الله في الشام فاعلم
 انه مؤمن بالله الله وانما علمته فرجه من بكته الله وكلهم علم ان لا يوطن فرغم احدكم من ذن فان فعلن ذلك فاعلموا من من با غير
 وعلمكم من رزق من وكسوتهم بالعرف وقد تركت فيكم لمن قتلوا بعده ان تصبرتم به كتاب الله وانتم تسكنون عني فما انتم قاتلون قالوا
 نشهد انك مؤمن بالله والرسالة فقصت فقال جبريل عليه السلام في كتابها الى الناس لم يسمعتم الله ثم الله ثم الله ثلاث مرات ثم اذن
 ثم اقام فضلى الشعر ثم اقام فضلى العصر ولم يصل فيها شيئا ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتي المرقف فجعل يطين باقته القصور
 الى الصلوات وجعل جيل المشاة بين يديه ويستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وزيهت لهفرة قليلا حين غاب القصر وادوت
 اسامة خلفه فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق القصور الزمان حتى ان راسا لم يصيب موكب رطله ويقول فيه ابني ايمانك
 السكينة السكينة كما اتي جيلنا راضي لما خيلنا حتى نعد ثم اتي الازمنة فضلى بها المغرب والعشاء باذان واحدة اثنان ولم
 يسجد فيها شيئا ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فضلى الفجر حتى تبين الصبح باذان واقامة ثم ركب القصور حتى اتي
 المشرك اكرام حتى استقبل القبلة ودعا وكبر وهداه وهداه فلم يزل واقفا حتى افرج صبا فذبح قبل ان تطلع الشمس اذ نزل الفضل بن العباس
 وكان رجلا حسن الشعر ابيض ساجدا فاعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلعن بجرن نطق الفضل فغير اليمن فوضع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يده على رقبته فحمل الفضل وجهه من الشن الاخر فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الشن الاخر على وجه الفضل فبنت
 وجهه من الشن الاخر فقبل حتى اتي بطن فمخرجه قليلا ثم سلك الطريق اليسرى التي تنج الى الحجرة الكبرى حتى اتي الحجرة التي عند المنبر
 فزوى بها اسجد حبسات كبر مع كل حبسات شل حتى انفذ من بطن الوادي ثم انصرف الى المنبر فوثقا وتبين في بيته ثم اهل على المنبر
 ما يخرجوا منه في بيته ثم من كل جنة ببيت فضلت في قدر فطيفت فاكلا من لحمها وشربا من قمار ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فافان الى البيت فضلى بكته الله فاعلم النبي عبد المطلب يرمقون على زمرته فقال انزعوا عنه عبد المطلب فلو لان غلبكم الناس على
 سقايكم لم نعت منكم فنادوه ولوا فاشرب منها وفي رواية اخرى قال نزلت بها وبنى كلها سفرنا نحو وافي رجلا ووقفت بها وعرفه كلها
 موقف ووقفت بها وجمع كلها موقف قال بن جبران في صحيحه من روى هذا الحديث وانما علمته في ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سخره وثلاثا وستين جنة انه كانت له برزخ ثلث وستين سنة فخير كل سنة جنة ثم اهل عليها اياها في فخرها والله سبحانه اعلم
وهذه المقدمة الموعودة يكره الخروج الى الحج اذ كره احدويه وهو محتاج الى خدمته لا اكان تستعينه والاعدا واعداء
 كالا بون عنده فكم جا وكبره الخروج للحج والفرقة بين من لم يكن له مال بقضى والا ان يذبح العزم فان كان بالدين كمنيل باذنه
 لا يخرج الا بذنه وان كان نجي ميرة اذنه فاذن الطالب وبه ودينا وذراراسي في سفر في ذلك الوقت لا في منس الحج فانه خيرا وكذا
 يستخير الله تعالى في ذلك **ومستها** ان يصل كعتير يستحق الكافور والخلخال ويزعم بالعاء المعروف للاستخارة عن عبد السلام
 اللهم في استخرك بعلمك الخ اخرجني الحاكم عني عليه السلام من سعادة ابن آدم استخاره الله تعالى ومن شكوكه ابن آدم تركه استخارة
 الله تعالى ثم حيا بالتوبة والخلخال الغنية وروا الخطالم والاحتلال من خصوصه ومن كل من عامله ويجهده في تحصيل لفظة حلال

وصفه بالوجوب وهو من بغيته محكمة ثبتت في ضيقها بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حلال
الآية ولا يجب الصوم الا الواحدة لا على الاسلام في كل عام مائة واحدة فقال لا بد من الواحدة فاما ان يكون سبعا لم يثبت

مستقيا عن مكانه بغيره فانه يجب فيه وجع بل لا بد ليس مشغولا بالاجابة بكمالاته ان كان يمكنه وهو كمن يفتل عنه حتى يكسبه
والاكتفاء بما هو فيه بعض منه وجع افضل فانه لا يجب عليه ذلك كما لا يجب بيع سكنه والاقصا على السكنى بالاجابة اتفاقا بل
ان يقع بغيره قدر حاجته وجع افضل كان يفتل وعن نفقة عياله وكسوتهم وعياله من تلزمه نفقة شرعا والعبد الذي لا يتحرر
والشلع الذي لا يتحرر كالمذلل الذي لا يسكنه بيب فيه وجع به وفي فتاوى قاضي خان قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا
يسلك بالوضع منه الزاد والراحات لذبا - ديا - ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه ويعني لو جسد رجوعه
راس مال التجارة التي كان تجر بها كان عليه الحج والاغلا والكنج ثمنا لما شرط ان يقي لآلات السحاشين من القدر والحاجة فكيف لا يقي
عندنا عنه لا تجبر نفقته لما بعد ما ياب في ظاهر الرواية وقبل ترك نفقة يوم ومن ابى بدست نفقة شرعا لا يمكنه ان يتركها
فيقدر بالشهر هناك ان كان قاتقا فان كان كيا او دخل المواسم فعليه الحج وان لم يقدر على الراحلة اما الزاد فلهما بوجه
في غير موضع ففي قوله في النهاية عليه الحج وان كان فقيرا لا يسلك الزاد والراحلة نظر الان اريد ان كان يمكنه يسكن في السفر
لو كان اقصر في الكتاب على الراحلة حيث قال ليس من شرط الوجوب على اهل مكة الراحلة لاسم لا محتمة شدة زائدة فاشبهت
الى كونه في السابح لا بد من الزاد قدر ما يكفيه وعياله المبعوث قوله وصفا للوجوب يعني القدر الذي هو فرضه محكمة وقت
من القدر الذي ذكركم في الزيادة وهو في الزيادة عارضا لان الشان في السبب لا يفي الى ترك الحقيقة في غير موضع الزاد بل
من سبب كنهه فلهذا نسبت الى الحقيقة ونحو ما عرفت في موضعه ولم يورث هنا شي من ذلك فلهذا نسبت الى الحقيقة وهو المعنى اخص من المعنى اعم
في الزاد وليس بقتل ولا غيره اللهم الا ان يرى ان الواجب من سفر الى ما ثبت بقطعي ونفي كما هو رأي بعض المشايخ فيكون تركها كناية
اذا كانت حقيقة او الواجب حقيقة فيما قوله الآية العادة ان اذا كان الاستلال على المطلوب يتوقف على تمام الدليل السمي في محله
معروف يذكر اوله يقال الآية او الحديث او الحديث ثم تصال بالنسب على انها قرأ وهو الوجه الظاهر لتمامه ويحوز فيه بقاء خبره
او خبر ابي الحسن وجوز على تقديره الى آخر الآية مثلا ولا شك ان الاستلال بنا يتوقف على المطلوب وهو الاقراض بالقدرة المستل
فلا حاجة الى ذكر لفظة الآية اللهم الا ان يقال ان ارباب الحكم في قوله في نفقة محكمة الموكدة بالسابع فالمدعي بها المجموع بهج لا يبرر الاتجاها
لان استنفاد المضروب من التوكيد في قوله تعالى ومن كفر فان الله غفير حكيم عن العالمين في ذلك يرتفع على ابدال كل غلط
من فقه الناس المفسر المذكور الجب عليم مرتين خصه صا في ضمن العموم وعلى الاستيفاد بعد الاستيفاد المتفق وكذا وضع من كفر
مكان من لم يحج الى آخر ما عرفت في الاثبات قوله لا بد عليه السلام كالتنقيح لكون الدليل المذكور به الآية المذكورة
بغيره فلا موجب للتكرار لكن حاصله في المحل هو وجوب التكرار لنفي الدليل وهو وان كفي في نفي الحكم الشرعي لكن اثباته استلزام
لنفي النفي اقوى فلهذا ثبت الدليل المقصود لا بد وقوله لا بد عليه السلام قبل الاجماع في كل عام حرم في عيونه من حديثه في هرقة
رمي الله عليه فلهذا ثبت الدليل المقصود لا بد وقوله لا بد عليه السلام قبل الاجماع في كل عام حرم في عيونه من حديثه في هرقة
قالا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت نهر فكنتم مني فلو لم يثبت في كل عام حرم في عيونه من حديثه في هرقة

ينبغي

لنوع عبد السلام يا عبد عشر ثم اعرف عليه حجة الاسلام واما بعد حج عندهم بلغ فليحج الا لا مولانا عبد السلام
باسرهما وضوءه عن الصبيان العقل شرط الحق الطول وكذا محمد بن الحارث ان الحج واما لا ثم لا اذا وجد من غيره
مؤنة سفره ووجدنا اذا ورأى حجة لا يجب عليه الحج عند أبي حنيفة رة خلاهما وقد مر في كتابنا لصلة
فاما المقعد فمن أبي حنيفة رة انه يجب لانه مستطيع بغيره فاشبهه المستطيع بالرا حلة وعن محمد رة انه لا يجب
عنه قادر على الاداء بنفسه بخلاف الاعمال لانه لو هدى في ذي نفسه فاشبهه الضال عنه
ولا بد من القدر على الزاد والرا حلة وهو قدرا يكتفي بشق حمل وراش املة وقد التقفه ذهابا جانيا

تقرض الضوات وهو العوجب للفرولة كان يعلم اذ يعيش حتى تخرج بعلم الناس مناسكتكم التليغ وليه متعقن الامر المطلق جازا
التاخير ولا العوجب حتى يعارضه موجب للفرولة وهو هذا المسمى للماضي قوت بل محذور طلب الماورد فيجب على كل من العور والناخير على الالباقه
الاصليه وذلك الامتياط يخرج عنها على ان حديث ابن عباس قس رواه شريك خليس فيه ذكر تايخ ولما بالتايخ المذكور فانا وبدا
مفصلة في ابن الجوزي وقد رواه شريك بن ابى نعيم كريب فقال فيه ذكر اقره مناه قال صاحب التتبع لا عوت لما سندا
والذي تزل سنته قول القاضي والمتايج والعرة له وهذا اقتران للاتمام وانما يتحقق من شرع فيها فكل من من هذا ان العور
واجبة والنج مطلقا بالفرض فيقع اذ اراها اخره ياد ثم ترك الواجب على نظيره ما قد مرناه في الزكوة سواء جاز اليه وقسه به
قوله لقوله عليه السلام ايما عبد روى الحاكم من حديث محمد بن المنهال حدثنا يزيد بن نريع حدثنا شعبة عن انس بن مالك عن ابى ثعلبة
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما عبد روى ثم بلغ ان كنهت غيلة ان تخرج حجة اخرى وايما اعراى ج ثم
باجر فعليه ان تخرج حجة اخرى وايما جدد ج ثم اعرض عليه حجة اخرى وقال صحيح على شرط الشيخين والمراد بالا عراى الذي لم يمسح بجر
من لم يمسح بجره من العور كالتايجون نفي اذ اراها ذلك كالحج الذي وجب بعد الاسلام وتقره محمد بن المنهال بن نعيم
الافضل لغيره اذ الرزق زيادة والزيادة الثبوت قبوله وقدمنا ذلك بمسرح فخر ابو داود في مسرعه مع محمد بن كعب القرظي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما عبد روى اذ اراها جزا عنفان او كغيلة كالحج وايما جدد ج به اذ فوات اجزا عنه فان اعست
عليه رايح وذا جته عننا وما به شريك المرفوع ايضا في مصنف ابن ابى شيبة ثابته ابو مسوية عن الانس عن ابى طليان عن ابن عباس
قال انظروا عني ولا تقولوا قال ابن جاسل ايما جدد ج وعلى اشتراط الحجة الاطباع والفرق بين الحج والمسلوة واصوم بوجوب كون التايخ
الابا مال غالبا بخلافها والملك للبعد فلا يقدر على تلك الزيادة والراحة فلو كان الملك العوجب لهذا لا يكسب على عياله كحجرات اشتراط
الزاد والراحة في حق الصفة فان التيسير لا الالباقه فوجب على فقرا سكتة والاشافي ان حق المولى بغيره في مدة طول مدة وقدر العبد مقدم باذن
الشرع لا فقه العبد وعني الله تعالى غلظت على ما شرع الله العبد المصلح الى المكلفين اراوة منه الا فائدة الجود بخلاف المصلوة واصوم
فان لا يحج المولى في اشتراطه متساوية قوله وكذا سمعته اجماع حتى ان المقدد الزمن والمخلوج يقطع المجلدين لا يجب عليهم حتى لا يجب
عليهم اجماع اذا ملكوا الزاد والراحة ولا الا العيبان في المرض وكذا الشيخ الذي لا ثبت على الراحة يعني اذا لم يبق الوجه جازا لاشيخ
بان لم يملك يوصله الا بعد ذلك المرض لا تبدل الحج بالبدن واذا لم يجب البدل لا يجب البدل لظاهر الرواية عنها يجب الحج
ولو اذ ملكوا الزاد والراحة ومنه من يرضم ويضمهم ويضمهم الى التمسك به ورواية الحسن بن ابى حنيفة ورواية القتيبي اشار اليها
بعينه واما المقدد الا ان حصل المقدد ويقابل ظاهر الرواية فاما ما في المصالح في محمد بن جعفر في هذه الرواية بين المقدد الاعلى واذا اوجب
على جازا الا لا يحج الا في الزاد والراحة لا يحج بالبدن فليس عليه البدل فلو اجماعا فمعه هم ايسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الا اذا
بأنفسهم فظهرت غلظة الاول لا خلف مروي فيسقط اعتبارها بالمقدد على الاصل كاشيخ القاضي الا انه قد مر قد مره كذا من كان بينه
وممن كان معه فخرج منه فان اقام العبد وعلى الطريق الى موت الجود عند جازا حج عنه وان لم يفرح حتى مات لا يجوز له ان العبد قبل الموت

وان امك نده ان يكثر في حقيقه فلا تنمي عليه لهما اذا كانا معا فكان لهما من الراحة في جميع السفر فيسقطان يكون
فاصلهما عن المسكن في كل ابد منه كالخادم واثاث البيت وثيابا لان هذا الاشياء مستغفلة بالكلية الا صلح
ان يكون فاصلهما عن نفقة عباده الى حين عن لان النفقة من مستحق المرأة ومن الصداق مقام على حق الترخيم
وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حولهم الراحة لان ذلك لا ينفك عنهم مستغفلة زائدا
في الاداء فاشبهه السعي الى الجمعة ولا بد من امن الطريق لان الاستنطاعة لا يثبت دونها

وقد روي من طريق اخرى مجمعة عن الحسن مرسل في سنن سعيد بن منصور ثمانية اشياء ما ينسب عن الحسن قال لما نزلت منه على النكاح
جاءت من طريق علي بن ابي اسود بن وهب السبيعي قال زادوا رواية ثمانية اشياء ما ينسب عن الحسن مثله ثمانية اشياء عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
مثله من طريق عبيدة بن مرفوع عن حديث ابن عمر وابن عباس بن عاتبة وجابر بن عبد الله بن عمر بن العاص بن ابن مسعود وحدث ابن عباس
رواه ابن ماجه ثمانية اشياء عن سعيد بن مسعود عن هشام بن سليمان القرشي عن ابن جريج قال واخبرني ايضا عن عطاء بن مكرمة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال الزاد والراحلة يعني قوله من استقلع اليه سبيلا قال في الامام هشام بن سليمان بن مكرمة بن خالد بن العاص
قال ابو جهم من شرط ما يحد في حكمه الصدق والبر في الناس وايضا في الاحاديث بطريقا من تركها في الصحابة عند الترمذي وابن جرير
والدارقطني وابن عدي في الكمال لا يسلّم من ضعف فلو لم يكن الحديث طريق صحيح ارفع بكثرته ان الحسن غيب ومنها الصحيح في جازية
ان يكون قوله المهر شق محلا او اس لانه على التخييل يكون الوجوب يعلق من شرطه على راس امة بالنسبة الى بعض الناس في بعض النسخ
لا يثبت الا بالبر قد روي عن علي بن ابي طالب قال ان حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجدا وغبابة فالمرء لا يجيب عليه اذا قدر على سبيل ذلك وجاهل
يخالف له في عرفنا ركب مقتب لا دال عليه السفر لذلك بل قد يملك بهذا الركوب فلا يجيب في حق ذوالا اذا قدر على شق محلا
يتا في في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفي من خبر وجب ومن لم يملك هذا على الزاد بل يملك مضاجعة ثمانية ايام اذا كان
متر فماتوا والحرم والاغنية المرفهة بل لا يجيب على مثل ذوالا اذا قدر على ما يصلح مع بدنة وقوله على السلام الزاد والراحلة ليس معناه الزاد
الذي يسلطه والراحلة كذلك وذلك مختلف بالنسبة الى احاد الناس فكان المراد ما يبلغ كل واحد قوله وان المنة مع العقبة ان يتي
الاشقان راحلة يفتق بها عليها يجلب ما يحتاجه من الاخر حلة وليس يلزم لما في الكتاب وقد تقدم ان الشرط ان يملكها في الشهر الحج او
خروج اهل بلده وقلنا ما في النبايج خارج اليه قوله وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حولهم الراحة قد مرنا فائدة اقتضاه على المراد
وكلام صاحب النهاية والنبايج خارج اليه قوله فلا بد من اسن الطريق اي وقت خروج اهل بلده وان كان خفيفا في غيره وهو ان يكون
الغالب فيه السلامة وانما في البركة الزاد من سقوط الحج من اهل بلده وقوله ان يملك السكاف لا اقول الحج فريضة في زماننا حال في سنة
ست وعشرين وثمنا وقوله لا يجيب ليس على البركة اسان حج منه كذا كذا سنة كان وقت غلبة الحبس والخوف في الطريق وكذا
استطاع بعضهم من حين خرجت القرعة وهم طائفة من النواحي كانوا يستحلون قتل المسلمين واخذوا أموالهم كانوا يقتلون من كان
يتروا من حملهم وقد جروا في بعض الميادين على الحج في نفس مكة فقتلوا خلقا كثيرا في نفس الحرم واخذوا أموالهم وملكهم جميعا فخرجهم من المسجد
المحرم ووقت المشركين وحدثنا محمد بن علي بن عاتق بنهم وقد سئل الكوفي عن الحج فوافاهم فقال ما سلمت الواو من الاوقات في الحج
عنا فقلت المار وحدثنا محمد بن علي بن عاتق بنهم وقد سئل الكوفي عن الحج فوافاهم فقال ما سلمت الواو من الاوقات في الحج وراي الصغار
فقال لا راي الحج فوافاهم وحدثنا محمد بن علي بن عاتق بنهم وقد سئل الكوفي عن الحج فوافاهم فقال ما سلمت الواو من الاوقات في الحج وراي الصغار
سبب المعصية في نظر لئلا كان من شاعهم فاذا ذكرتم الاثم في شكله على الاخذ لا على ما عرفت من تسمية الشبهة في كتاب القصة
وكون المعصية منهم لا يترك الغرض المعصية عاصم الذي يظهر ان يمتنع مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى اذا غلب الخوف على القلب

فقال هزمت في الحرب في لا يجب عليه الانصاف هو مروي عن ابن حنيفة روي عن هزمت في ط الاداء دون الحرب لان النبي عليه السلام فسر الاستطاعة بالزاد والواحدة لا غير قال ابن عسدي في الردة ان يكون لها محرم محرم او زور لا يجوز لها ان يحرم غيرهما اذا كان بينهما وبين مكة ثلثة ايام وقال الشافعي في محرمها انما اذا وجد في ثلثة ايام ومعاها ثلثة تحصيل الامن بالمرافقة وقالوا في الاستطاعة لا تجزئ ايام الا ايامهم ولا لها بين لمح محرم عليها اقله وتزداد بانعام غيرهما اليها وانما انهم يخلو بالاجبية وان كان معها وانما في ثلثة ايام اذا كان بينهما وبين مكة اقل من ثلثة ايام

[illegible]

لانه ياتر لها الخرج الى الدون لسفر غير محرم واذا وجدت غيرها لم يكن للزوجه منها وقال الشافعي له ان يمنعها

ان يخرج المقتنية من الحيضة فله بالبيت لا جازمها لا تناف لا الله تعالى قال عدى رأيت المقتنية ترتحل من الحيضة حتى تطلو
بالكعبة لا تناف الا عشرة داه النجاشي ولم يذكر لها زوج ولا حرم ولا قياس على المأجرة والمساورة اذ خصت ببيع ما لا يسفر وجب
قلنا ان العورات تقصصت ببيع الشرا باما ما كان من الطريق فتقيد ايضا باثبات ولا ما حدث ايصق كما في المصنفين فخره
مما ذكره في الفقه ما فرغ من شق الفقه البتة على ما نقل به عاينه في كل سفر فانا نعلم التنازع فيه وهو سفر الحج بموهم كنه قد تضمنه
نظر المأجرة والمساورة فخص من سفر الحج ايضا قياسا عليه بجامع انه سفر واجب وبغيره كالمثل تحت الفقه لسفر المباح قلنا لا يمكن
اخراج التنازع فيه لان في ميته نصا يفيد انه مراد بالعام وهو بانه البزار من حديث ابن عباس عن ابن عمر بن عثمان ابو عامر من بن
اخره بن عمر بن دينار مع معصدا من ابن عباس بن جده عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حج امرأة الا معها ذمم
بقا اصل ما بيني الله اني كنت في خرفة كذا وامرني ما به قال ارجع معهما واخرجها الى الطريق ايضا عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة
الا وهو ما ذكره في الحديث تحييص العميات بما رويها على ما تضمنه خبرها بوجه والرفقة والنساء الثقات فيا رويها اولي وجه فله مناد القياس الذي
يعينه لانه لا يعارضه الا في قول لا آية العامة لا تناول النساء حال عدم الزوج والحرم معا لان المرأة لا تستطع الا ذلك الا ان كان معها
وغيره لما لا يمكن انك لا الحرم والزوج فلو لم تكن تستطيع في هذه الحالة فلا تشاركها في ما هو الغالب فلا يتبين ثبوت الفدية على ذلك في حين
ولو قد ريت فاختاره مدعيه من انكشاف شيء مما لا يعمل ولا يفي النظر اليه كحقيقا وزعلها وطرف ساقا وطرف مصدا لا يتحقق الا بالحرم ليسا شرا
في هذه الحالة ويستبرأ لا التقار وجوب الكفاح فيها فان المردون المأجرة والمساورة ليس غرا لانها لا تقصد مكانا معينيا بل النجاة خوفا من
انقطاع المسافة قطع الساج ولذا اذا وجدت ما نكحك من المسلمين وجب ان تفر ولا تسافر الا بالزوج او محرم على انها لو فقدت مكانا معينيا
لا يتبين قصدها ولا يثبت المسحوق من حالها وهو ظاهر قصد مجرور التخصيص بل غرضها على ما عرفت في المسكر الدليل من الحرب لو لم يثبت غرضها
وجوب المسحوق لان الفدية لا يثبت الا في حق المتوفى في قاتلها ما في دار الحرب وكان جواز بيع الاجماع على ان اخذ المقتنين سبيها كما سب
عند لزوم احد بينهما فالنشر في الاصل للسفر المضطر اليه فالفدية تغني عن عدم المحرم والزوج في السفر في دار الاسلام وهو مشتق في الفرع
ولمنا يجوز بيع اربعة بخلان فخرج من هذه الفدية فمضمون عدم المحرم كسفر المباح والمحدث عدى بن حاتم فليس فيه بيان كماله فخرج في قوله لا يترك
بل بيان انتشار الراس ولو كان غيلا لا يترك كان يقضي قوله فان يبيع المخرج بلا رخصة وسائر ثقات قوله لا يباح لها الخروج الى ما دون
منه السفر غير محرم معنى اذا كان حجة ويكيل عليه على ما في المصنفين من فرقة عن ابن سبيد الخدي مرفوعة لا تسافر المرأة بين الاوصياء وها
افعه محرم منها واخرجها عن ابني هريرة مرفوعة لا يكيل لامرأة ثوب من ابنته واليوم الاخر ان تسافر يوم وليلة الا في ذي محرم عليها وفي الفقه
سيرة حميلة وفي الفقه ما في اذود ريد او هو عن ابن عباس في صحيحه والحاكم قال صحيح على شرط مسلم والطبراني في معجمه ثمة
فتقبل لمان الناس يقولون ثمة ايام فقال وهو قال الهندى ليس في هذه بيان فانه يمثل اصله الفقه وسلكا ما لا يفرق عن سفر
بحسب الاسئلة ويقتل ان يكون ذلك كالمثاقيل لا لعدد او اليوم الواحد او العدة او لعدد الاثنان او لعدد اكثره فانه انشأ اوله
فكان اشاران مثل ثباتي على الرجل لا يكيل لها السفر غير محرم فكيف بما لا دانق حلاله ان يبين الخروج اقل كل عدد على من خرجوا

ومن كان داخل بمقات وقمة المحل مناهل المحل الذي بين المواقيت وبين الحرم لانه يجوز احرامه من دورة واحدة
وما وادع المقات الى الحرم مكان واحد من كان بمكة في قتله في الحج الاحرام وفي العمرة المحل لان المسج
عليه السلام امره بانه رثه ان يحرموا بالحج من حرم مكة امره بانه رثه ان يعمرها من التعمير
وهو في المحل لان اداء الحج في عرفه وهي في المحل فيكون الاحرام من الحرم للتحقق في سفر واداء العمرة
في الحرم فيكون الاحرام من المحل لهذا الاراء التعمير افضل لوروده الاثر فيه والله اعلم

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لما روى انه عليه السلام اغتسل للاحرامه
الاحرامها من الاماكن التعاضية وروى عن ابن عمر انه امر من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرة وعمران بن عباس من مكة
او احرام من الشام وابن عمر بن الخطاب وسببه وقال عليه السلام من اهل المسجد الاقصى لعمره واجبة فغسل بالقتل من ذنب رواه احمد
وابو داود بنحوه ثم يده الافضلية معتبة بما اذا كان يحل نفسه روى ذلك عن ابني حنيفة رحمته كما ذكره العمدة ثم اذا اقتضت
لعدم ملك نفسه بل يكون انما ثبت الاقامة او الكراهية روى عن ابني حنيفة به انه ذكره فالحاصل ان تعبد الاضحية في المكان يحل نفسه والمشهور
في الكراهية في الزمان عدم تعبد به بخلاف مواته المخطوات فحلي هذا التقدير بالنسب للتعبد بالكراهية في الزمان قبل الشهر كقولنا
وقت الحج ومواسم الحج كما حل به الفقيه ابو عبد الله وقيل في الزمان ايضا التقييل ان من حل نفسه لا يكره قبل شهر الحج والاكراه ولا علمه
مر بآمن المتقدمين فالاولى ما روى عن ائمتنا المتقدمين من اطلاق الكراهية وتقييد ما لا يكون باذنه من كونه قبل شهر الحج وكذا
اشكل على من خالف اطلاق التقييل بذلك ففصلوا واحتق هو الاطلاق والتقييل بذلك بناء على شبه الاحرام بالركن وان كان شبه طاف
غيره متقضي ذلك شبه احتياط ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبل شهر الحج فاذا كان شبهه بركه قبله شبهه وقرب من عدم الحق فذا
هذه حقيقة الوجه يشبه الركن لم يجره فانما الحج يتبدل بالاحرام فحلي به في قولنا ومن كان داخل المواقيت او في نفس المواقيت فحله العمل معلوم
اذا كان داخل المواقيت الذي هو اهل اما اذا كان ساكنا في بعض الحرم فبقا كبقا اهل مكة وبها يحرم في الحج واصل في العمرة
قوله لانه عليه السلام امره بانه رثه روى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم لما اهلنا ان نغمره اذا توجهنا الى
قال فاجلسنا من الابل وفي الخمسين من تمحل كانت رضى الله عنها يا رسول الله تطلقون تحت وقره والطلاق كالحج فامر عبد الله بن ابي بكر ان يخرج
معا الى التميم فاعتمرت بمكة الحج +

باب احرام معتقة الذبول في الحوت والهراد الذبول في حراب معتقة اى التماسه والاحرام بالحج شرعا في غير ذلك
شبهه شرعا بالابنية مع الذكر او خصومة على ما سبقنا واذا تم الاحرام لا يخرج عنه الا اهل النسك الذي احرم به وان شئنا والافاقى القدرات
فيعمل العمرة والا احراما فبجهدى ثم لم يبرن التقضاء طلقا وان كان غلظوا فاعلوا بحج على من ان عليه الحج ثم طهره لان الحج عليه
يضي فيه وليس لان يطله فان اطلعه عليه فقتله لانه لم يشتر فسخ الاحرام ابد الابالاهم والتقضاء فذلك يدل على لزوم المعنى طلقا
بمخلاف الملقون في الصلوة على ما سلف قوله لما روى عن اخرج الترمذي عن عاتبة بن زيد بن ثابت عن ابيه زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم لم يجز لاطلاق فقتل وقال حديث حسن عيسى قال ابن القطن ان احرامه ولم يصح لانتفاءه في عبد الرحمن بن الزنا
بر الوصى عنه عبد الله بن يعقوب المدي اجمعت فحلي في عرفته فلم اجد احدا ذكره انتهى لكن تحسين الترمذي للحديث فرغ معرفة حاله
معيته واخرج الحاكم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ليس ثيابا فلقى ذاك ليلة صلى كبريتين فقام
على صبره فلما استوى به احرام بالحج وقال صحيح الاسناد ولم يجزها يعقوب بن عطاء من جمع ائمة الاسلام حديثه واخرج ايضا عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال من السنة ان يفتل اذا اراد ان يحرم على شرطها واخرجه ابن ابي شيبة والبخاري وقول الصغار السنة حكمة الوصى عنه بنحوه
ومعنى ان يكلم زوجة ان كان ساقطها او كان يحرم من دونه لانه يحصل به التعلق لاولها فيما بعد ذلك وقد اسند ابو حنيفة رحمه الله

وان كان مفردا بالجمعي بتلبية الحج لا بد عبادا ولا محال بالذبات والتلبية ان يقول لبياك اللهم لبياك لبياك
لا يشترط ان لبياك انما هو التلبية لا يشترط ان يكون اثناء البناء اذ قد
صفحه لا ولا وهو اجابة بل عام الخليل صلوات الله عليه على ما هو المعروف في القضية حيث يشيخ ان قيل شي من هذا الجمل
لا بد من القول بانفاق الرواية فلا ينفذ عن ذلك في حكمها وخلص الشك في رواية الراسخ عنه واعتدوا بالاذن القليل حيث ان ذلك هو

واجب في محله فاعلم بالجمعي من ركعتيه فبني ذلك منه اوقام فحفظته عن تركه فاعلمت باناقته اهل وادرك
ذلك اوقام ووجدك ان الناس انما كانوا يرون رسالا انفسا صيرت فقلت باناقته ثم معنى عليا على الشرف البديا
اهل وادرك ذلك اوقام فحفظوا اهل من خلاصة شرف البديا روايت الله فاجب في مصلده اهل صيرت
باناقته اهل من علي شرف البديا ورواه الحكيمة وقال مسج على شرطه سلم انتهي وانت قلت اني ابن اسحق في اهل الكتاب وجمعا
توشية وباني خضيف آتفا وانا جعلنا حكمه على شرطه سلم لما عرفت من ان سلمنا فخرج من مسلم من فواضل الحج واعلم ان الشدة
حسن ضربا معتبرا به ويقع الجمع وبزوال الاشكال قوله فان كان مفردا نوى بتلبية الحج اى ان كان مفردا بالجمعي فانه لان التنية
شرط العبادات وان ذكر لبياك وقال فبني الحج واحسنت به فندفع الى لبياك الحج فبني القليل للسان وعلى قياسه قدمت
في شرطه مصلدة انما يحسن انما تحب غرضه فان جهت فلا ولم فكم الرواية انك عليه السلام لا يصح روى واحد منهم انه سمع عليه السلام
يقول نويت العمرة والحج فقلت كبر العزلة بالجمعي في الوجه الاوجه وانا في الجواز يجوز والكسرة على شينان الشاركون يكون التنية للذات
والفتح على ان قيل التنية اى لبياك لان الحمد والتحية لك والملك لا يخفى ان التنية اى اجابة التنية لانها بالذات اولى منها باعتبار
ذاتها وان كان استئناف الشارة الاتيين مع الكسرة لجزالة كونه تعديلا متافكا في قولك علم انك العملان العزلة فندفع وقال انه تعالى
وبصل عمير من صلاتك سكن لهم وبنا مقدر في مسالك الصلوة من علم الاصول لكن لما جاز في كل منها كل على الاول اذ لو تية فبنا
ليس في سوي اذ تعيل وقوله الم انصتة الاولى يريد تعيل ما لا كلام في سواها من الاول فلفظ لبياك ومضا فلفظا مصدرا
مشتقة ياد بها التنية لقوله تعالى ثم ايت البصرتين اى كرات كثيرة وهو مزود لمذهب كراتى والاضافة والناصب لمن غير فلفظ
اجبت اجابتك اجابة بعلة اجابة الى لانها لا بد من الب بالمكان فاذا قام به ويعرف بهذا مضما فيكون مصدرا محذوف الزيادة
والقياس من لبياك ومفرد لبياك وقد على سبيل الحرب لب على ايد مفرد لبياك غير ان معنى على الكسرة لم تكن في الشهور
مهما وقيل ليس هذا اضافة وانما حوت خطاب وانا حذفت النون لشدة الاضافة وقيل مضاف الالاء اسم مفرد ومصدر
طلبت الفذاية للاضافة كالتى ملك لذي جواسم فعل الف لذي فزود سيبور بقول الشاعر دعوت لانا بنى مسودا +
فبني سلبتي يد من مسورا + حيث ثبتت الياء مع كون الاضافة الى ظاهر الشانى انما اجابة فبني لدارا لخليل على ما نسخ الحاكم
عن جزيه عن قابوس عن ابي عن ابن عباس معنى انه عندما قال لما فرغ ابراهيم عليه السلام من بناء البيت قال رب قدس عت
تقال لمن في الناس بلنج قال رب وما يلج نعوتى قال اذن وعلى البلاغ قال رب كيف اقول قال قل اياها الناس كتب عليكم
الحج البيت العتيق فسمعوا بين السام والارض الاترى انهم يحكيون من أقصى الارض لبيون وقال صحيح الاستناد ولم يخرجاه
واخرج من طريق اخر واخرجه بالفاظ تزيد وتقص واخرج الاذنى في تاريخ مكة عن عبد الله بن سلام لما سئل ابراهيم ان يؤذن
في الناس قام على المقام فارفع المقام حتى اشرقت على ما تحته الحديث واخرج عن مجاهد قادم ابراهيم عليه السلام على هذا المقام
تقال يا ايها الناس سيبور ابراهيم فقالوا لبياك الله لبياك قال فمن حج البيت اليوم فهو من اجاب ابراهيم ومنه قوله لا يجره المنقل

ان كان لا يوجب رأسه ولا وجهه فلا بأس به استطلاق الا ما سئل في وسطه الهيمان وقال مالك ده مكره
اذا كان فيه نقرة غير ولا نه لا ضرر وده وكذا انه ليس في معنى لبس الخيط فاستوت منه الخالقان ولا يفسد
رأسه ولا يخلط به باخطى لانه نوع طيب لانه يقتل هرام الرأس قال ويذكر من التلبية عقب الصلوات
كلها عتقها وادبها وادبها اولها وكذا ما كان اصحاب رسول الله عليه السلام وكانوا يقولون هذه الاحوال التلبية
في الاحرام على مثال الصلوة فيؤتى بها عند انتقال حال الحال بوضعها بالتلبية قوله عليه السلام ان من لم يلق الله يومئذ لم يلق الله الا بغيره

يكون والتمنا في وقت الاحتياج بميل على الحرام الاستقلال بما في الصبيح من حديث جابر الطويل حيث قال في غير محله من
فصحت رخصة فاسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال فوجبه التلبية فبعضه بغيره فبعضه بالحدث وقلة يفتح النون وكسر الميم وضع
بغيره وروي ابن ابي شيبة ثمانية بن سليمان بن يحيى بن حميد بن عبد الرحمن عامر قال فبعضه مع قوله طبع الطبع على الحرام
فيستقل يعني به يومه قوله ان كان لا يوجب رأسه ولا وجهه فبعضه ان كان يوجب يكره وفيه التلبية بالتمنا قال في بعض
في خمسة ونوع ما على رأسه كسوف الرأس على هذا قالوا لا يكره لان كل نحو يطبق والواجب والعدل لا يشغل بخلاف عمل الشباب فخرها
لانها تلي عاتق فيلزم بها الجواز قوله ولما انه ليس في معنى لبس الخيط فاستوت فيه الخالقان قد يقال ان الكراهية ليس لذلك بل الكراهية
شدة الاثر والردا على الجواز وكذا عقده والهيمان من هذا القبيل قلنا ذلك بعض ما سجد به في بعض من جهة ان الاحتياج
الى خطه ومن ذلك كونه في الرداء ايضا وليس في شدة الهيمان هذا المعنى لانه يشهد تحت الارادة وكونه قوة التلبية لا يرد خطه
الا انما بل ارادوا شيئا اخر به كونه في خطه فخره ولا تعصب العصابة على راسه فانما كره تعصبا به والزم اذا احاط به بكفاة التلبية وقالوا
لا يكره شدة المنطقة لا يوجب واسطع وانتم وعلى هذا فادنا من كراهية تعصب غير الرأس من جهة انها موكلة بفتح قوله لا يوجب
حيث لا يقتل هرام الرأس فلو جاز في الحنين بحالته فيجب عدم حمله في حقيقته رادوا فاسأل الله تعالى فان رادوا عنه فلهذا
ان لم يكن فوكية في قول ابي يوسف من صدقة لا يوجب لبس بل هو كالاشنان يفسد الرأس كسوف الرأس قوله لا يوجب
في مصنف ابن ابي شيبة ثمانية بن سليمان بن يحيى بن حميد بن عبد الرحمن عامر قال فبعضه مع قوله طبع الطبع على الحرام
والا صدق فخره وادبها وادبها اولها وكذا ما كان اصحاب رسول الله عليه السلام وكانوا يقولون هذه الاحوال التلبية
في الاحرام على مثال الصلوة فيؤتى بها عند انتقال حال الحال بوضعها بالتلبية قوله عليه السلام ان من لم يلق الله يومئذ لم يلق الله الا بغيره
وليس جودلان الظاهر من قوله لعلته تحريف الصدوق الخاص بالغير اولي وعرض الى ابن ابي شيبة في قوله من جابر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يكره ان يلقى ركباً فذكر ان كل سوي استقلال لرواه في ذكر الشيخ في الدين في الامام ولم يرد في ذكره في النهاية حديث في حديثه في ذكره
مكان استقلت اعلمه اذا استقلت الرجل احلته والحاصل فاصفنا من الاثار باعتبار التلبية في الحج على مثال التلبية في الصلوة قلنا است
ان ياتي بها عند الانتقال من حال الى حال والحاصل انما رادوا واحدة شرطه والزيادة ستة قال في الخطوط في الزيادة لاسامة بتركه وروي في
احمد عن جابر عن عبد السلام من اخي يوم محمد باطيسا حتى غربت الشمس غربت برفقة فنادى كما ولدته احمد من قبل بن سعد عن عبد السلام
ما من لبس يلبس الا يوجب من منه ومن شاة لا يحلها له ولا يلبس يلبس الا لا يوجبها غيرته في حال فخره التلبية فمن ستة وسدس وب
ويستحب ان يكره ان يلبسها ثلث مرات ويا في هذا على الاطلاق قطعها كماله لوراد السلام في خلاها اما ذكره من غير السلام عليه
ساعة التلبية وانذارا في شيا يوجب حال لبسك ان لبسك في الاخرة كما قد شاع عنه عليه السلام قوله لا يرفع صوته بالتلبية وهو سنة فان تركه
كان حسبا ولا شيء عليه ولا يبالغ فيه فبعضه كف كلياته على ما ذكرنا في بعض ذلك حال بوجاهة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما راجع راجع فخره من التلبية الا ان جعل على الكثرة في المسألة او هو من زيادة وعدمه وشو قهره في لبس الانسان

لان فرضية التوجه ثبت بنصر الكتاب فلا يردى بان ثبت بحج الواحد احيا طواف او حيا طواف الطواف ان يكون له
 قال ويؤتي الثلث الاول من الاطراف والرمال ان يكون مشية الكفدين كلها ثم يمشي بين الصفيين ذواتهم الاضطباع
 وكان سجد اخذوا الجمل المشركين قالوا اخطناهم حتى يذرب ثم يبق الحكم عند ذوال السبت من النبي عليه
 ويؤمن قال ويقيم في الباق على حكمه على ذلك اتفق رواه انسك رسول الله عليه السلام والرمال من الحج الى الحج هو المنقول
 من رسول النبي عليه السلام فان زحمة الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل لانه
 لا بد له فيفتحه حتى يعينه على وجه السنة بخلاف الاستسلام لان الاستقبال مبدل له

فان لا يعمى من حق الابتداء فاستحق فله عليه السلام بيا وقيل يجوز لانها مطلقة لا محجة فخران الافتتاح من الحج واجبله عليه السلام
 لم يترك حفظ قوله لان الفرضية التوجه تقدم مشك في عدم جواز التيمم على الارض ثبت ثم صحت وتقدم البحث في ان طلبة التكليف
 بفعل تيمم شي لا يتوقف الخروج عن عمدته على القطع بذلك الشيء بل فله كان للقطع بالتكليف باستعمال الطاهر من الماء ثم يخرج
 عن عمدته القطع باستعمال نظير طهارة منه ويجب بان الاول عدم الاتصال والاشغال المقطوع به الا بالقطع بخير ان بالماء يجره في
 القس يمتحن به بالنظر مشروطة كمال المارة فانه لا يتيقن بطهارة الاماكن من السار وكونه في البحر والماء حركه وليس يمكن كل احد
 من تحصيل ذلك في كل طهر غير خلاص التوجه والتيمم الله سبحانه اعلم قوله وكان شبيه الخ في الجميع من سيد بن جبر عن ابن عباس
 يعني الله عنهم قال قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته وكذا قد روى عنهم شرب فقال المشركون ان قد روى الله عليكم قوم
 قد روى عنهم في وقتهم فمما شربوا في مكة ورواه الله صلى الله عليه وسلم ان روى الله انكاشا اشوا وميشا ابن الكريش ابن الكريش
 عليه السلام المشركون من هؤلاء الذين روى عنهم انهم قد روى عنهم اجد من كذا وكذا وقال ابن عباس شربوا في مكة ورواه الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام في وقتهم فمما شربوا في مكة ورواه الله صلى الله عليه وسلم ان روى الله انكاشا اشوا وميشا ابن الكريش ابن الكريش
 يقول المشركون كاهم الفخر لان قال ابن عباس في وقتهم فمما شربوا في مكة ورواه الله صلى الله عليه وسلم ان روى الله انكاشا اشوا وميشا ابن الكريش ابن الكريش
 وزيد بن عباس يعني الله عنهما ما نقل عنه انه لا رمل أصلا ونقله الكوفي عن جعفر بن محمد عن ابي بصير عن ابي الطيب قال
 قالت لابن عباس في وقتهم فمما شربوا في مكة ورواه الله صلى الله عليه وسلم ان روى الله انكاشا اشوا وميشا ابن الكريش ابن الكريش
 وكذا روى اخاه الله صلى الله عليه وسلم ان روى الله انكاشا اشوا وميشا ابن الكريش ابن الكريش
 واصحابه انهم يتطهرون ان يطوفوا بالبيت من الغزال وكذا روى الله صلى الله عليه وسلم ان روى الله انكاشا اشوا وميشا ابن الكريش ابن الكريش
 خلاص الفرضية بنو ابي الحكم بعد ذلك السبب من رسول الله صلى الله عليه وسلم والتوجه والرمال من الحج الى الحج هو المنقول
 في زنة عليه السلام فلهذا الطويل انه يفي في حجة الوداع وتقدم الحديث وكذا اصحابه بعده واخفاه الرشدون وغيرهم اخرج
 البخاري عن ابن عمر بن الخطاب قال لما كنا في مكة في حجة الوداع وتقدم الحديث وكذا اصحابه بعده واخفاه الرشدون وغيرهم اخرج
 فلا يحب لمن تركه واخرج ابو داود وابن ماجه عن زيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد غرقت تعالي الاسلام ونفي الكفر والهوى مع ذلك فلا تبيع شيئا كنا بفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما اذن من الحج الى الحج
 من قبله لافضى سلم وابي واودع النسيان وابن ماجه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحج الى الحج هو المنقول
 سلم واخرج عن جابر بن عبد الله في حجة الوداع ما روى عن ابي بصير عن ابي الطيب قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الحج الى الحج هو المنقول من قبله لافضى سلم وابي واودع النسيان وابن ماجه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الحج الى الحج هو المنقول من قبله لافضى سلم وابي واودع النسيان وابن ماجه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ولستم بالحج كلما ان استطاع لان اشواط الطواف كركعات الصلوة فكيف يفتقر الى كفة بالكتير فينبغي كل شرط باستلام الحجر وان لم يستطع الاستسلام استقبل كمن صلى على ما ذكرنا ويستلم الركن الثاني وهو حسن ظاهر الرواية ومن لم يجد ان الله سنة ولا يستلم غيرها فان الصبر عليه السلام كان يستلم من بين الركنين ولا يستلم غيرها ويحذر الطواف بالاستسلام بعد استلام الحجر قال ثم يأتي المقام بقصد عند ركعتين او حيث تيسر من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعي سنة لا بد من دليل الوجوب ولنا قوله عليه السلام وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب ثم يرد الى المحر فليست له

فان لم يقدر رفعه بالبعد من البيت ففصل بين الطواف بلابل مع القرية والموشى بشطرا ثم يذكر لابل بل الا في شرطين ان لم يذكر في الثلثة لابل بل يترك قوله يستلم الحجر كلامه بركعتين وجه المعنى دون المنقول وهو اوقات الاشواط بالركعات فيا فتستحب العبادته وهو الاستسلام فيصحب بكل شوط كالكتير في الصلوة وهو قياس شبه الاشياء استحباب شي ومشتق بانه قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوته كركعتين المنقول وهو ما في مسند احمد والبخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على البيت كل اتي على الركن الثاني بشي في يده وكبر قوله وان لم يستطع الاستسلام اى كلامه يتقبل وكبر دليل ولم يذكر الله ولا كتير في المعين في كل كتير يتقبل في كل سبدر شروط فان لاحاطنا ما رواه بن قول عليه السلام لا ترفع الا يدي الا في سبع مواضع يعني ان ترفع العمود في استلام الحجر وان لم تكن عدم صحة هذا المذهب فيه وحدهم تحسين بل القياس المتقدم لم يقدركم في الاربع من باب الاقناع ايضا الا في الاول وتوهموا دوى ان هذا هو الصواب لم يرد عليه السلام خلاف قوله ومن جملة ما يستند به هذا هو قول ظاهر الرواية في قوله وجس في ظاهر الرواية وبعيد الشك في حديث ابن عمر بن روايه الجملة الا التردى لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم من بين الركنين الى الركنين ليس عليه السلام في الرواية كما قد تقرر في الحديث ليس فيه سوى اشياء روية سلامه عليه السلام للركنين في وجه ذلك لا يفيد كونه معنى وجوب الموطاة ولا دونها غير اننا علمنا الموطاة على استلام الاسود من خارج قلنا باستئذان فيكون مجود حديث ابن عمر دليل ظاهر الرواية وكذا ما في مسلم عن ابن عمر بن روايه استلم من بين الركنين الى ما في واجبه الاسود منه روية رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلها فانه يد على اذنه يستلم ظهره ثم يد ويد ذلك قد يكون محال فظن منه على الامر المستحب كذا ما عن ابن عمر ان عليه السلام قال مسح الركن الثاني والركن الاسود خطا خطا بخلاف رواه احمد والنسائي فان هذا مذموم والمذموم لا يستحب لغوا في الاذنين عن ابن عمر عن علي عليه السلام فيقول الركن الثاني في يضع يده عليه واخرجه عن ابن عباس بنى الله عنهما قال يفيض منه عليه ظاهر في الموطاة وفكر منه ما عن ابن عمر كان عليه السلام لا يرفع من بين الركنين الى ما في كل موطاة رواه احمد وابوه ابو عبد الرحمن بن ماجة بن وضع يده على الركن الثاني ثم دعا لتجيب له وعن ابى هريرة بنى الله عنه ايده السلام قال كل يركن اليان في سبعون الف ملك فمن قال اللهم اني اسالك الله والعافيت في الدنيا والاخرة بنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا امين فيجيب الاشياء من ذلك عار لانها مع محلات الدنيا والاخرة قوله ولنا قوله عليه السلام ليس الطواف لكل اسبوع بكثيرة لم يعرف هذا الحديث نعم فعله عليه السلام لما ثبت في الصحيحين من جميع كتب الحديث الا ان فيه الوجوب من المنقل اخذ من مطلق الفعل اذ هو بيوعه في الرواية المقررة بعدم التكرار مرة وقد ثبت استلامه لا يكتفى بفصل بالثبات نفس المطلوب فيثبت ان معا وبما تقدم من حيث جاز الطويل ان عليه السلام لما اتى الى مقام ابن عباس عليه السلام تركه واتخذوا من مقام ابن عباس عليه السلام قبل الصلوة على ان يكون له هذه امتثالا لانه الامور الامور للوجوب الا ان استغفارة ذلك من التنبية وبغضنى فكان الثابت الوجوب وليزني حكنا بموطاة من غير ترك اذ لا يجزى عليه ترك الواجب في الصحيحين من حيث ان كان عليه السلام اذا طاف في الحج والعمرة اقبل ما يقرب فان يسي ثمانية اطواف ومشي اربعاء ثم يمشي سجدتين وهو لا يفيد عموم فعلا يا حبيب كل طواف وروي عبد الرزاق مسندا انه

لولا عليه السلام فيه ابد واجاب الله تعالى به ثم السمع بين الصفا والمروة واجبت ليس بركن قال الشافعي والركن
لولا عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السمع فاسمعوا لعلنا نسمع ان يقولوا ان يطعن جميعا
ومثله يستعمل الا باحة عينه الركبة ولا يجاب الا انا عندنا ناعنه في الاعجاب ولان الركبة
لا تثبت الا بدليل مقطوع به ولعمري وجد نعم ما روى كتب استخبايا كما في قوله تعالى عليكم اذ احضركم الى مكة

كما وكذا معا صدق بالتردد من كل من الصائتين الى الاخرى سبعا وخمسة طواف بكذا فان حقيقة متوقفة على ان شغل
بالطواف لك الشئ فاذا طاف سبعا كان تكبير التسمية بالطواف سبعا من سبعا اترق في حال من الطواف بالبيت حيث لم يزل
شوطه من المبدأ الى المبدأ والطواف بين الصفا والمروة حيث لم يستدرك ذلك فرجع اذ فرغ من السبعين الى ان يترك السبعين
ركعتين ليكون تمام السبعين طواف كما ثبت ان بداوه بالاستسلام كبدعة عند طوافه السلام ولا جات به الى هذا القدر في بعض ما روى
المطهر بن ابي واهقه قال آيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افرغ من سبعا حتى اذا حاذى الزلزال فغسل ركعتين في حاشية الطواف
وليس فيه وبين الطافعين امد رواه احمد وابن باحة وابن حبان وقال في رواية رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي احد الركبتين
الاسود والرجل والنساء من بين يديه ما يمشي به سبعة وستة وعنه انه رااه عليه السلام يغسل يمينه بيمينه يساره بيساره ثم يركع
وباب في سبعمه الذي يقال اليوم بالبحر لكن على ذلك لا يكون حدوا من الاسود وانما على وجهه الحال قوله لولا عليه السلام ابا علم
ان روى في حديثه الخبر ابا في سلم من حديث ماير الطويل وبندا في رواية ابي واخوه التبري وابن جندب وكان في الطواف وجوبه
وهو المذكور في الكتاب وهو عند الناس في الدارطقي وهو ضيق الوجوب خصوصا مع حجية قوله عليه السلام ثمانية وعشرون سلكا
فاني لا ادري على الراجح بعد حتى انه اخبرني سلم فعن ابن كوان فغل السبي واجبا لو اتفق من المروة لم يميز ذلك السوط الى الصفا ومنه ان
ثبوت شرطه لا واجب مثل ثبوت باقي حالاته وهو ما لا يثبت بالا حاد فكلما شرط قوله وقال الشافعي ما روى عن ابي تميم
انما عبد الله بن المول العادي عن عمر بن عبد الرحمن بن ميسرة عن عطاء بن ابي رباح عن حميدة بنت شيبة عن حميدة بنت ابي نجرة
عن ابي نسا بن عبد الله عن ابي تميم عن حميدة بنت شيبة عن حميدة بنت ابي نجرة عن حميدة بنت ابي نجرة عن حميدة بنت ابي نجرة
وهو حتى ابي ركبتين من شدة البسوس وهو يعقل اسعوا فان الله كتب عليكم السبي وروى ابن ابي شيبة في نسخة عنه حميدة بنت
شامه بنت بن المول ثمانية عشر عن ابي حسين عن عطاء بن حميدة بنت ابي نجرة فذكره وعطاء بن ابي شيبة في حديث سقط حفيضة
بنت شيبة وبعل مكان ابن ميسرة ابن ابي حسين قال ابن القطان نسبة النعم الى ابن المول اولى وطن في خضعة مع انه شرط
في هذا الحديث كثيرا فاسقط عطاء مرقه وابن ميسرة اخبرني وصفيقة بنت شيبة وابدا ابن ميسرة عن ابن ابي حسين عن حميدة بنت ابي نجرة
ساعة وميز اخبرني وفي الطواف تارة وفي السبي بين الصفا والمروة اخرى اشترى في الايام بين الحديث اذ يعجزون عن التفتن له
لا يغيره تخفيف الرتبة وقد ثبت من طرق عديدة مناظر من الدارطقي عن ابن المبارك اخبرني عن حميدة بنت شيبة عن حميدة بنت ابي نجرة
مفسون عبد الرحمن عن اخيه حفيضة قال اخبرني سنة من بني عبد الله الا اني اذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلن دخلنا
والا بن حسين في ايام رسول الله صلى الله عليه وسلم طوفت الحج قال صاحب التتبع اساهد صحيح والحوار انا فقلنا بوجهه اذ شئت
الا يزيه على اقاوة الوجوب وقد قلنا انما ثبت عندنا دليل مقطوع بفاضية هذه اليه اثبات بغير دليل حقيقة الحلال
في ان مفادها دليل ما زاد الحق فيه ما قلنا لان نفس الشئ ليس الا كونه وبعده اوسع شئ اخر فان كان ثبوت ذلك الشئ قطعا
انتم في ثبوت مكانه القطع لان ثبوتها مشهورة فان فرض القطع به كان ذلك القطع بها وتقدم مثل هذا في مسئلة وقرة العاتية

ثم يقيم مكة حراما لا نهى عن الحج فلا يتصل قبل الاثنيان بافعاله

في الصلوة واذا تحققت هذا جوابا لمصدا وليد يعني كتب استجابة بالقول تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تنكحوا
 من الوصية منافع فليكتب كل عليه بعض الاصل على العادة والى ما يوافق المطلوب فكيف ولا مفيد للوجوب فيما نعلم سواء
 تخمن محتاجون اليه في اثبات الدعوى فان الآية دوى فلا جناح عليه ان يطوف بها وقوله ابن مسعود في صحفه فلا جناح ان
 لا يطوف بها لا يفيد الوجوب الاطلاق لم يثبت على الوجوب المعنى الذي نقول به اذ ليس به معنى الفرض الموجب فواته عدم صحة
 في اثبات الخلاف والفرق انك تسلم الحديث المذكور فلا يجوز ان يصرف عن الوجوب مع انه مرفق فحينئذ ليس معناه لا موجب بل
 لا موجب عدم السنن بخلاف لفظ كتب الوصية للمصداق هناك واعلم ان سياق الحديث يفيد ان الامر بالمسعى المكتوب بالجرى ان
 في بطن الوادي اذ اصبحت لك غير مراد بلا خلاف فعمل على الامر بالمسعى المتطوع بينما اتفق انه عليه السلام قال لم عند الشرع
 في الجري الشديد اسنون لما وصل الى محله شرعا معني بطن الوادي ولا يس جري شديد في غير هذا المعنى بخلاف الرسل في بطن
 الوادي شتى فيه شدة وقيل في سبب شرعية الجري في بطن الوادي ان جسر رضى الله عنه لما تركه ابراهيم عليه السلام
 صلت فخرجت فكتب المار دوى فلا جناح عليه فلو وصلت الى بطن الوادي فكتب عنها فستتسرع في الخروج
 منظر اليه فعمل ذلك نسكا لطلب الشرفا وتقيها لادراج ابن عباس رضى الله عنه لما تركه ابراهيم عليه السلام لما امر بالترك
 عرض الشيطان له عند اسمى ضابطه مشبه ابراهيم ثم اخرجهم بعد قيل انما سقى سيدنا نبينا عليه السلام فلهما اللثمين
 ان نكرن اليه في الوادي بالجملة ومحل هذا الوجه كان بن لمسي في حرة القضا ثم بقي معه كالمثل اذا لم يبق في حجة الوادي فكل
 بكه ولا يفتقرون على ان لا يتصل بالطلب المعنى فيه في الظاهر من الرمي وغيره في امور توقيفية يحل الحكم فيها الى الله تعالى
 قوله ثم يقيم مكة حراما لا يقيم الحج فلا يتصل قبل الاثنيان بافعاله فلا جناح به ولا الظاهرية وعامة اهل الحديث في قوله لم يفسخ الحج
 اذا طاف للقدوم الى حرة وظاهر كلامهم ان هذا واجب وقال بعضنا يجوز من تشبه الله بالواحد من الحج او ما فرضا من حرة الى حرة
 تفادى من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان في السنن عن البراء بن عازب رضى الله عنه خرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واصحابا فاحرمنا بالحج فلما قد منكم فقال اجعلوا حرة فقال لكاس يا رسول الله قد امرنا بالحج فكيف نجعلها حرة
 قال انظر واما امركم به فاعضوا فرودوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة رضى الله عنها غضبان فمرات الغضب
 في وجهه فقال من اغضبك اغضبه الله قال لا الا غضب وآمر امر فلا اتبع وفي لفظ مسلم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وهو غضبان فقلت ومن اغضبك يا رسول الله ادخل الله النار قال واشارت الى امرت لكس يا رسول الله فامر
 به دون الحديث وقال صلى الله عليه وسلم لا يحل لكم حرة من حرة واحدة قال وما جى قال يقول يفسخ الحج الى حرة
 فقال يا سيدة كنت ارى لك خطا عندى في ذلك امره شديدا صحاحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تركه تركا
 منها في يومين من ابن عباس رضى الله عنه لما قدم البنى صلى الله عليه وسلم بميرة رابعة لمعين بالحج فامرهم ان يجعلوا حرة ففعلوا ذلك
 فقالوا يا رسول الله اى محل قال كل مكان في خطه او حراما ان يجعلوا حرة او حراما من كان حراما دوى في يومين من الجاهل

فما سجد الا في الماء والمظالم ويطبق في موقفه ساعة بعد ساعة وقال مالك رحمه الله يعظم التلبية كما يقف بوقت من الايام باللسان قبل
الاشتغال بالاركان ولنا ما روى ابن المني عليه السلام ما زال يلبى حتى اتي بحرة العقبة ولان التلبية فيه التكبير في الصلوة فياخذ بال
تكرار من الاحرام قال ابن ابي عمير التخصل قلن الاحرام والناس معهل حينئذ حتى يأتوا مكة فذلك كان الذي عليه السلام ومن بعد ذلك

وكما كان الى الامام اقرى بنو فاضل غسل عرفة تقدم في باب النسل قوله فاستحب لوالاي الدمار والمظالم وروى في
في سنة عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مكراس ان اياه اخبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا الى الله عز وجل
فاجاب له قد غفرت لكم غفلا المظالم فاني اخذ المظالم من الله تعالى اي رب انك نسيت عطيت المظلوم كرامة وغفرت للمظالم كوكيب
عشيت عرفة فاجابك بالزوجة اعاد الله عار فاجاب الى ما سأل قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تسلم فقال ابو بكر
يعني الله حسبي الى انت وامى ان هذا الساعة ما كنت تضحك فيها فانا الذين ضحكك الضحك الله منك قال ان عدوا هذا ليس
لما علم ان الله قد استجاب ودعاني وغفرت لى هذا التراب فجل على عيشه وروى ابو بكر والشور بن كنانة ما رايته من حب الله
ورواه ابن عدي واعلم كنانة وقال بن جابر في كتاب النصف وكنانة بن عباس بن مكراس السلي يروى عن ابيه روى عنه
ابنه منكرا الحديث جدا فلما ادنى التحليل في حديثه من اوسن ابيه اوسن ايتا كان قد ساقا الاحتياج وذلك معكم ما في النكاح
عن المشايير ورواه البيهقي وفيه علماء كان عداه المروثة اعاد الله عار فاجاب الله تعالى اني قد غفرت لكم قال فاستبهر الحديث ثم قال
وهذا الحديث لشواهد كثيرة وقد ذكرنا في كتاب الشكر انتم قالوا حفظ المندرج وروى ابن المبارك عن سليمان الثوري
ما دون ذلك لمن يثار وعلما بعضهم بعضا ودون الشكر انتهي قالوا حفظ المندرج وروى ابن المبارك عن سليمان الثوري
عن الزبير بن عدي عن عيسى بن مالك قال قال وقت النبي صلى الله عليه وسلم بعثات وقد كانت الثمن ان توجب فقال لائل
السمت الناس مقام بلال فقال انصتوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثت الناس فقال معاشر الناس اني خير من انفس
فانتم اني في الاسلام قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات واهل المشعر ومنهم الثمنات فقام عمر بن الخطاب يعني الله عز وجل
فقال رواته في الامانة فيقال في الكرم ان في يوم القيامة فقال عمر بن الخطاب كثر خير ربنا وحاب في كتاب الامانة قال محمد بن جابر بن جابر
رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن ابي الهيثم عن ابيه قال قال خديجة في ربه طريفة كره حتى اذا كنا بالزبدية رضع لنا بشارنا فاذ فيه بوذر فاذنا قلنا
عليه نرف جانب انما رافوا السلام فقال بن ابي ابي القاسم فقلنا من الفج العيق قال قال فين توكون قلنا البسيت العيق قال الله الذي
لا اكر الاما به باشتمكم فخرج فذكر ذلك علينا فافضلنا فقال انطلقوا الى السكك ثم تيقبلوا الصل في موطا مالك عن طلحة بن عبيد الله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني ارى سلطان صغروا ولا اذروا ولا اعظم من في يوم عرفة واذلك الما في منزل الرشيعة فاجازوا في
عن النذوب للمظالم الاما روى في يوم بزمانه قدام جبريل جرح الملائكة قوله ولنا ما روى اخبره الائمة في كتبهم عن الفضل بن العباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة وقد قدسنا من حديث ابن مسعود وحلفه عليه فذا فيه ابن ماجه
فلما رما قطع التلبية والوجه الذي ذكره لم يصف من احدى يفتنى الى قطع الاعضاء الحق لان الاحرام ما يقطع قبله والاولى ان يقطع في الثاني
بما اكره الاحوال المتكسفة في الاحرام فانما كانا تكبير آخر فصحقنا لا نأخذ الاحوال قوله واذا غربت الشمس فافض الامام والناس على بيتهم
اخرج الامام ابو داود والترمذي وابن جابر عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قال ثم فاض من جبريل الشمر
واردت خلفه اساتة بن جابر وجعل يديه على اذنيه والناس يفترون بينا وشمالا ففضل بليتكم اليهم لا يقولوا يا ايها الناس عليكم السكينة

الخصلة التي ان يضام الحصة على غيرها المسمى وبشجر. بانته فله ومثل الذي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة
 اذ لم يكن له روى الحسن بن الحسن فله لان ما دون ذلك يكون له حواطرها ان كان له روى الى قدمه الا ان كان مسقط الحافة السنة
 ولو وضعها موضعها لم يكن له روى ولو رماها فوقت فربما من الحفرة بكيفية لان هذا القدر مما لا يمكن له ان يكون عنده
 ولو وقع بين يديها لم يكن له يعرف قربته الا في مكان مخصوص وروى باسم خصيات حلة فله واحد لان الموضع على طرفي
 الحذف ولا هذا الحصة اني موضع شاء الامن من الحفرة فان ذلك يكره لان ما عند ما من الحصة هو وعلان الجاه في الاثر فيشتم ما به

ولم تشرع التلبية الا في الاحرام المطلق ولو نزع قبل الرمي وبشجر او تارك قطعها في قول أبي حنيفة لان كان من حدها
 لان الذي حصل في الجملة في مقابلة الحواف المفردة من نحو لا يقطع الا لا يقطع بل بالرمي وحلق قوله ثم كيفية الرمي ان يقطع
 الحصة على ظهر ارباعه مستقيمين استقيت بها التفسير في كل تفسيرين قبل بها احدهما ان يقطع طرف ارباعه على مائة
 وسط السجدة ويضع الحصة على ظهر الاربعين كانه عاقد سبعين في ربهما وروى من ان اسكن من كون الرمي باليد لم يكن
 والاطراف يحل سبابة ويضع على مفضل ارباعه كانه عاقد عشرة وهذا في القنن من الرمي مع الوجه الوجه وموسم قبل فله
 بطرفي ارباعه وسبابة وهذا لا يقطع الا في السجدة والمقادير دليل على اولوية تلك كيفية سوى قوله عليه السلام فارموا
 مثل حصي الحذف وهذا لا يدل ولا يستلزم كيفية الرمي اطلاقه في كيفية الحذف وانما هو تعيين ضابط مقدار الحصة في ذلك كان
 مقدارا ينفذ به معلوم لهم ولما اذ لو في رواية صحيح مسلم بعد قوله عليك حصي الحذف من قوله في ربهما وروى في ذلك الانسان
 يعني عندنا اطلق بقوله عليك حصي الحذف فله ما يصدره الحذف بكون الرمي يصدره الحذف لكونه في ذلك الموضع
 حصي الحذف كان قال فله حصي الحذف الذي هو كذا ليشير الى الاجتزاء في كونه حصي الحذف وهذا لا يقطع في خصوص موضع الحصة
 في اليد بل هذه التلبية وجد قربته فالظاهر ان لا يقطع به غرض شرعي بل مجرد صفة الحصة ولا يمكن ان يقال فيها شارة الى كون الرمي
 مدققا عارضا كونه وضعيا فيمكن ان لا يكون يوم رجمته يوجب نفى في التمكن قوله ولو رماها طرا حواطرها يعني ان الرمي والحسن في
 ان يسمى الرمي ان يقطع في الطرح راسا لثمانية موصو صور الحواف وضع الحصة وهذا فانه لا يفرق في انتفاء حقيقة الرمي بالكلية قوله ولو رماها
 فوقت قربا من الحفرة قدر ذراع ونحوه فمنهم من لم يحد كانه اهتد على اعتبار القرب عرفا ومنه البعد في العرف فاما كان مشد
 بعد بعيد اعظم عرفا لا يجوز فيها بناء على الا لا ساطة بين البعيد والقريب حتى ان ليس بعيدا عنه قريب ليس قربا فموجب
 وسلك في لازم ان قد يكون الشيء من الشيء حيث يقال فيليس بقريب منه ولا بعيد والظاهر على هذا التحويل وعدمه على التبع
 فماليس بقريب لا يجوز في القرب والبعد ولو وقعت على ظهر رجل او حبل ثبتت عليه حتى طرعا الحال كان عليه
 اعادتها ولو وقعت عليه ثبتت منه ووقعت عن الحفرة بنفسها اجزاء ونظام الرمي بحيث يرى موقع حصاه
 وما قد يرجع منه في ربه استحسن فذلك تقديره على ما يكون بينه وبين المكان في المسنون الاتري استعمله
 في الكتاب بقوله لان ما دون ذلك يكون له حواطرها قوله لو رماها طرا حواطرها يعني ان الرمي يصدره الحذف لكونه في ذلك الموضع
 واحد قوله ويا قاتل الحمى من اى موضع شاء الامن من الحفرة فان ذلك يكره لان ما عند ما من الحصة هو وعلان الجاه في الاثر فيشتم ما به
 على الطرح من من رفته قال في تفسيره في التوارث بذلك وما قيل باخذه من المرونة سبعين حجرة العقبية
 في اليوم الاول فقط فاذا دلت الاستدلال في ذلك يوجب خلافا للاسالة عن ابن عمر انه كان باخذه من سبع
 سبعين حواف الرمي لان اسكنه كرهه لانه المراد به قوله بدور الاثر كانه من حديد رجمه قبلت لابن عباس
 بالاجزاء رجمه رقت الخيل عليه السلام ولم تضره من انته الا في نقل ما علمت ان من قبل حيزه من حواطرها

ويخلق في الخلق جميع الراس اعتبارا بالمسح وحلق الكل اولى اذ لا يؤمر بالصلوة والتمتع بهما في كل سنة من شعرة
مقتل الا قوله وقد جاء به كل شيء الا النساء وقال الملك وانا الطيب يشاء الصبي واما الحج فلهما ولا يؤمر بهما في كل سنة من شعرة

فلما كانت الرابعة قال والمقصود من قوله ظاهر هو لم يمتنع الما من فعل واحد ومن الاشهر على راسه يحرم الموسى على راسه وجوبا
لان الواجب شأن اجزائه مع الازالة فيما عجز عنه سقط دون العلم به عنه وقيل استحبابا لان وجوب الاجزاء لازمة لا لغيره
فاذا سقط واجب الاجزاء سقط هو على ان ذلك يقال منع وجوب معين الاجزاء وان كان لازمة بل الواجب لم يلزم الازالة
ولو فرض في القوة او الحق او النقص وان عسر في اكثر الزواجر او قال في غير مقتضاه اجزاء من الخلق قصدا ولو تعذر خلق
لعارض معين التفسير لا يقتضيه تعيين الخلق كان لبدنه معين فلا يخل فيه المقام من قصد اجزائه الا على راسه
سواء كان لا يذوق لا يقتضيه على مسح على راسه في الوضوء لانه قال محمد بن نعيم على راسه قروح لا يمسح عليه اجزاء الموسى عليه
ولا يصل الى التفسير بل يترك من خلق والانس ان يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام النحر ولا يفتي عليه ان لم يؤخر
ولم تكن به قروح كمن خرج الى البادية فلم يجد الماء ومن حلقه لا يجزئ الا الخلق او التفسير وليس هذا بعذر بل يقتضي من الخلق
البدانة معين بالخلق لا بالخلق وبدانة بشرية اليه وقد ذكرنا ان الخلق لا يقتضي النقص ابدانة معين الراس لا يقتضي من شعرة
ويقول عند الخلق الحمد لله على ما جانا وانهم علينا اللهم بذهابهم مني يدك تقبل مني واغفر لي ونوبي اللهم اكتب لي كل شعرة
حسنة واجبها عني سيئة وارفع لي بها رتبة اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات يا واسع المغفرة آمين واذ اذاع فليكن به
وليقل الحمد لله الذي قضى عنا نكسنا اللهم هذا ايماننا وحيثنا ويدعوا له ويدعوا له ويدعوا له ويدعوا له ويدعوا له ويدعوا له
بالسبح وحلق الكل اولى في تيممه اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الكراني فان خلق وقصر اقل من النصف احسنه
وهو موسى ولا يأخذ من شعر غيره راسه ولا من شعرة فان فصل لم يضره لانه آوان التمثل وهذا كما يحصل به التمثل لا يضره لانه
كما علة في البسوط وفي المحيط ايج لا يمثل فصل راسه بالخطي ولا يضره قبل الخلق عليه دم لان الاحرام ابق لانه لا يمسح
الا بالخلق فذهبني عليه بالطيب وذكر الطحاوي لادم عليه السلام قال يوسف ومحمد لا ييج لانه يمسح فبقع به التمثل واعلم انه
انقضى كل من الازالة الثلثة ابي حنيفة وما لك والشافعي رحمه الله لا يميز في الخلق القدر الذي قال انه يجزئ في السبح
في الوضوء ولا يصح ان يكون هذا منهم طريق القياس كما تقيده عبارة المعصية لانه لا يكون قياسا جامع يظهر اثره وذلك
لان حكم الاصل على تقدير القياس وجوب السبح وحلقه السبح حكم الفرع وجوب الخلق وحلقه الخلق لا يخل ولا يخلل ان جعل الحكم
الرأس اذ لا يتجدد الاصل والفرع وذلك لان الاصل والفرع هما مملكان حكم المشبه به والمشببه به الحكم هو الواجب مثلا لقياس
يقصده عند احتياجه لانه لا يفتنيه قبح حكم الاصل وهو وجوب السبح ليس فيه معنى وجوب جواز قصره على الراس وانما فيه
فصل النفس الواردة فيه وهو قوله تعالى واسموا بآدم واسموا بآدم واسموا بآدم واسموا بآدم واسموا بآدم واسموا بآدم
او على عدمه والفاو بسبب المبدأ الا لصاق اليد كلها بالركاس لان الفصل يحصر مقتضىه الى الآلة لا يفتني
فيه شملها وتمام اليد يستوجب عادة فمقتضى قدره لان فيه معنى ظهر اثره في الاكتفاء بالربع او بالبعض طلعت
او تعيين الكل ويحقق في وجوب مصلحتها التمثل من الاسماء لم يقتضه الاكتفاء بالربع من السبح الى الخلق

وهو مقدم على القياس ولا يحمل له انتزاع فبادر من الفرج عند تأخلف الغلظة كذا ثم قضاه الشهوة بالنساء فيؤخر الى تمام الاصل
نحو الرمي ليس من اسباب القتل عند تأخلف الغلظة في الرمي هو يقول انه يتوقت يوم الفجر كالحلق فيكون هنز لته في التحليل
ولكن ان ما يكون محللا يكون جنابة في غير ذلك كالحلق والرمي ليس جنابة بخلاف الطواف لان الطواف كالحلق السابق
له **قال** ثانيا في من يومه ذلك مكة او من الغنم ومن الغنم فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط

وكذا الاخران واذا انتفت صحة القياس فالمرجع في كل من المستحق لقتل ما يضيف ونصه الواروفيه والوارد
في المسح دخلت فيه الباء على الراس التي هي المحل فاجب عند الشافعي التبعيض وعندنا وعند مالك لاجل الاعتناء
غير اننا لا نحقق في الفعل لانه يوجب قدر من الراس ولم يلاحظ ما كان رمة امته فاستحب لكل او جعله صامكا في
فاسموا بوجوبكم في آية التيمم فاتفق وجوب استيعاب المسح ولما اواروف في الحلق فمن الكتاب قوله تعالى لم تظن
المسبة المحرم ان شأنا الله آمنين محققين رزقكم من غير بار والاية فيها اشارة الى طلب تحليق الراس او تقصيرها
وليس فيها ما هو الواجب بطريق التبعيض على اشتكاف عندنا وعندك فمضى رحمه الله وجود دخول الباء على المحل في السنة
فعله عليه السلام وهو الاستيعاب فكان مقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي
ادين الله به وانه سبحانه اعلم قوله وهو مقدم على القياس بخلاف ما استدلل به مالك قياسا وان لم يذكره صراحة على ما ذكرنا
من انه قد ترك ذكره كثيرا اذا كان اصله خارجا او كثيرة بشا كذا كذا صلا الطيب من ودعي الحرم ويوجب في المسح
بشهوة في الاعتكاف والاعتبار فاجاب بان في معارضة البعض لكن قد استدلل بما كنت حديث رواه الحاكم في المستدرک
عن عبد الله بن الزبير قال من سنة الحج ان رمي البجرة الكبرى على كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت
وقال على شرطهما انتهى وتقول الصحابي من السنة حكم الرمي ومن شرطه بطريق منقطع انه قال اذا رميتم البجرة ففت حل
لكم حرم الا النساء والطيب ذكره وافتقار في الامام ولما انتزع الشافعي وابن ماجة عن عوفان عن عبد بن كسر
عن الحسن العوفي عن ابن عباس قال اذا رميتم البجرة ففت حل لكم كل شيء الا النساء فقالت جبريل والطيب فقال
اما انما فتحت رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح راسه بالسك الطيب هو ما لا ياما في الكتاب فهو ما خرج
ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن علي بن السلام اذا رمي احدكم بحجارة العقبة
فقد حل كل شيء الا النساء ورواه ابو داود بسند فيه الكمال بن اربعة والدارقطني بسند آخر وفيه ايضا وقال اذا رميتم
وملتم وديتم وقال لم حرمه الا الكحل بن اربعة وفي الصحيحين من القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت طيبت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لاجل ما قبل ان يحرم ويوم الفجر قبل ان يطوف البيت طيب في مسك واخره جبريل عن عمر بن الخطاب
قال طيب على السلام محرمة من احرم ومحل قبله ان يفيض قوله ولما ان ما يكون محللا يكون جنابة في غير ذلك كالحلق والرمي
في هو الاصل لان التحلل من العبادة هو المحرف منها ولا يكون ذلك بركن بل ما بينا فيها ان هذا باطل فخطب ربه وهو اصل
ما يكون بخلاف دم الاحصار لانه على خلاف الاصل للحاجة الى التحلل قبل وان اطلاق مباشرة المحل محللا فان قيل
يهو الطواف فانه محلل من النساء وليس من الخطورات جاليت كونه محللا بل التحلل منه وبالحلق السابق لا بد من الاعتراف
ببعض احكامه كالحلق يوجب ان ما ذكرناه اننا من السميات يضيف اخذ هو لسبب التحلل الاول ومن هذا
نقل عن الشافعي ان الحلق ليس بواجب وانه اعلم وهو عندنا واجب لان التحلل واجب لا يكون الا به ويمكن ما ذكرناه

المأروى ان الله تعالى عطف المطواف على الذي قال فكلوا منها ثمة قليلا وبقسطوا فكان وقتها واحدا
ايام النجوم لان الله تعالى عطف المطواف على الذي قال فكلوا منها ثمة قليلا وبقسطوا فكان وقتها واحدا

على انما خلق اى وادعى وخلق جميعا بينه وبين ما في بعض ما ذكرناه من خلقه على الشرافى رواية الماروطى قوله تعالى
ثم ليقيمنا انفسهم وبعثنا خلقا لهم على ما كان من غير قول بل التاويل اى المخلق وقص الاظفار وقوله تعالى لئن لم يكن
السجدة والحمام ان شئ الله انهم لكانوا من جنس الانسان الا انهم لم يخلقوا من جنس الانسان وان لم يكن حاله المذلول
فى العزة لانها حال مقدرة ثم هو بينى على اختيارهم بين الوجوب والحال على الوجوب وفيه جمل المجرى ظاهر او غائبا لتطابق
الاخبار فخير ان هذا التاويل لم يثبت به الوجوب لا القطع ونوصل اسما بالخطى بسبب الرى قبل الحق لزمه دم على قول
ابى حنيفة يعنى ان الله تعالى لا يصرح بالاجماع لان احرامه باق لا يزول الا بخلق قوله الماروى ان هذا دليل على ان يوم النجوم بالافاضة
لان الله تعالى ما ذكره من انه يفيض في ايامه الايام لم يشك ان الحسن ان يقدم عليه قوله وانفسل هذه الايام وليس
ليكون دليل السنة ويثبت الجواز في اليومين الاخيرين بالمعنى وهو ما ذكره بقوله وقت ايام الطواف والامام رضى الله عنه
اولها فان الله سبحانه اعلم به ثم الحديث الذى ذكره اخرجه سلم عن ابن عمر انه عليه السلام اخاف من يوم النجوم ثم رجع فخصه النجوم
بمنى قال ثمة كان ابن عمر يفيض يوم النجوم ثم رجع فخصه النجوم بمنى ويذكر ان النبى صلى الله عليه وسلم فسد والذى فى حديث
جابر الطويل ثابت فى مسلم وغيره من كتب السنن خلاف ذلك حيث قال ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأفاض على البيت فخصه النجوم بكة ولا شك ان احد النجوم وهم وقتت عن عائشة رضى الله عنها مثل حديث جابر الطويل
بطريق فيه ابن احمق وهو حجة على ما هو الحق جدا قال السنن فى فخره وهو رضى الله عنه وانما قلنا بنا لا يجرى بطلان النجوم
فى احد الكائنات ففى مكة بالسجدة الاحرام او فى الثبوت مضى ففقد الظاهر فيه ولا يشكنا ان الله فعل ما فعل على الاعادة بسبب اطلاع عليه
يرجع نقصان المودى اول قوله وكان وقتها واحدا يعنى فكان وقت الذبح وقتا للطواف لا وقت الطواف فان الطواف
لا يوقت بايام النجوم ففقدت بقوله تعالى وقتها واحدا يعنى فكان وقت الذبح وقتا للطواف لا وقت الطواف فان الطواف
الطواف على الاصل من الاصحاح الملتزم للذبح فى قوله تعالى فكلوا منها واطعموا منها ولهم بها ناس الفقيه ثم ليقيمنا انفسهم وليوفوا نذره
لا يجرى فوالله بالبيت القريب فكان على الذبح الامام ومن منزهة جمع طلبها مطلقا الا ان كل منام من جنس النجوم وقتا
والذبح يتحقق وقتة من غير النجوم فتتحقق وقت الطواف والحاصل ان وقت الطواف اوله طلوع النجوم من يوم النجوم بالبيت
كما بقوله الشافعى لان ذلك وقت الوقوف ولا تأخر له بل مدة وقت العصر الا ان سبب فسد قبل سنة ايام النجوم
عن ابى حنيفة خلاف ما قبل ذلك عند ما لا نستدركه خلافا مستحقا لسنة وهذه فتوى متحقق بالطواف
سكان الطواف ووجه السجدة فلو طاف من وراء السوراء ومن وراء نغزم جنة وان طاف من وراء السجدة
لا يجوز عليه الاعادة وفى موضع ان كان حيطانه بينه وبين الكعبة لم يحجره معنى يتحلفان ما لو كانت حيطانه مستندة والاول
اصوب يعنى رفع ذكره كحيطان فى طواف الرواية لكنه متفق على ان لا يستبرأ المفهوم لما يفر من التبدل من قبل البسوط فاما
اذا طاف من وراء السجدة فكانت حيطانه بينه وبين الكعبة لم يحجره لانه طاف بالسجدة لا بالبيت لرايت لو طاف بكة

و اول وقت بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بحرمة و الطواف
موتب عليه و افضل هذه الايام اولها كما في التفتيش و في الحديث افضلها اولها

ما كان يجزئ و ان كان البيت في مكة اريت طواف في الدنيا كان يجزئ من الطواف بالبيت لا يجزئ شي من ذلك
فانه مشد الحق و لا شك ان الطواف بمكة يقال فبمكة طواف بمكة و ان لم يكن حيطان سور مكة و لا المسجد و هذه
لان النسبة اعني نسبة الطواف الى الكعبة انما ثبتت بقرب منها حاسب لو ان المسجد له حكم البقعة الواحدة و
ان امتشيت اطراف مكة كانت يناسب القول بعدم الاجتزاء بالطواف في حواشي البيت تحت لائبة البيت الذي يقطع
النسبة اليه حتى ان من دار بها كان يقال كان من طواف مكة و لم يكن المسجد كانه يتأهل بقعة و انما يتأهل في البيت
كان يطوف بالبيت و اول ما يدا به و دخل بالمسجد الطواف محرم او غير محرم و ان لم يكن من البيت عليه صلوة
فانه او خاف فوت الوقتية او التواتر استرأيت او فوت الجماعة فيقدمه لمصلحة هذه الصور على الطواف
كما لو دخل في وقت منع المناسك الطواف فيه فان لم يكن محرم بالطواف تجزئ و ان كان بالحج فطواف البيت و من كان
و خوله قبل يوم النحر و ان كان فيه فطواف الفريضة يعني عنه و لو نواه وقوع عن البيت من داره كان بالمسجد
في طواف العمرة و لا يسقط طواف القدوم له و لو نواه وقوع عن العمرة و ينبغي ان يكون قريبا من البيت في طوافه اذا لم يوجد
احدا و الا ففضل للمرأة ان يكون في حاشية الطواف و يكون طوافه من داره الشاذ و ان لم يكن طوافه بعض طوافه بالبيت و
بنا على ما منه يقال انما في الشاذ ان لم يكن من البيت عنه ذناه عند الشافعي من حتى لا يجزئ الطواف عير
و ان كان في ذلك الزيادة للمصلحة بالبيت ان الحجر الاسود الى فريضة الحجر قبل بقى منه حين عسرة قرش و ضيق
ولا تخفى ان ما لم يثبت ذلك بطريق لا مرد له كقوله كون بعض الحج من البيت فالحقول قولنا ان الظاهر ان البيت
هو الجدار الذي تمام الى اعلاه و ينبغي ان يمدار بالطواف من جانب الحجر الذي على المكن اليان ليسكون مارا على
جميع الحجر جميعه و لا يخرج من خلافه من شطر المرو كذلك عليه بشدة ان يفتت قبل على جانب الحجر
بحيث يصير جميع الحجر من يمينه لم يمشي كذلك مستقبلا حتى يتجاوز الحجر فاذا حازه انفتل و جعل يساره الى البيت
و هذا في الاشتراح خاصة و اذا اقيمت الصلوة المكتوبة و اجتزأه خرج من طوافه اليها و كذلك اذا كان في السجدة
ثم اذا منع و عادي على ما كان طوافه لا يستقبله و كذلك اذا خرج لتجديده و طوافه لا يكون الطواف في الاوقات
التي يكره فيها الصلوة الا ان لا يصيب كسرى الطواف فيها بل يصير الى ان يدخل بالاكراة فيه و يكره و جعل الاسبوع
و هو من غير شتر و غيره و عندنا في يوسف رحمه الله بالاسبوع بشدة ان يغتسل من وتر منها و مع الكراة طواف به و
ثم شوطا و شوطين من آخر ثم ذكرنا انما ينبغي ان لا يجمع بين اسبوعين لا يقطع الاسبوع الذي شرع فيه بل يديه بالاسبوع بان يطوف
متصلا اذا كانتا ظاهرين و ان كان على ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم كرهت لذلك و لم يكن عليه شيء من الكراة الطواف
اربعة اشواط فاما الى السجدة واجب على من صلى الله عليه و سلم كراة عندنا فيه و قيل المكن في الكراة شوطا و شوطا و شوطا
من الحجر ستة اشواط من غير اجزاء كرهت عنه الشاة و الشاة و من محمد بن الرقيات على انه لا يجزئ فجل شوطا و لو قيل انه واجب

تحت

فان كان سعي بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لم يركل في هذا الطواف ولا سعى عليه وان كان لم يقدم السعي ركع في هذا الطواف وسعى بعد ذلك السعي لم يشترط له ركعة المومل

لا يجد الى المنيعة من غير تركه فليدبرها فقم به ويجزؤه ولو كان في آية الطواف اجبال كان شرطا كما قال محمد رحمه الله لكنه منعت في حق الابتداء فيكون طواف الطواف هو المفروض واقتضاه من الحج واجب فلو غابت كما قالوا في حمل الكعبة عن بياض حال الطواف او واجب حتى لو طاف نكسوا بان جعلوا من بينه وبينه اعتد في ثبوت التحلل وعليه الاعادة فان صح ولم يدبره عليه دم وفي الكافي لما لم الذي هو جمع كلام محمد بكروه ان يشترط في طوافه او يحدث ايضاً او يشترط فان فعل لم يفسد طوافه ويكره ان يرفع صوته بالقرآن فيه والباس بقراءة في الفضة انتهى وفي التفسير عن ابى حنيفة رحمه الله لا ينبغي للرجل ان يقرأ في طوافه لباسه بذكر الله صرح به في التمهيد بان الذكر افضل من القراءة في الطواف وليس ينبغي عمداً ذكر الحاك لان اللباس في الاكثر خلاف الاول ومنهم من انفصل في الشرع بين ابى حنيفة رحمه الله واكثره فذكر في الحاكين كما هو ظاهر جواب الرواية والحال ان بعض الناس سئل الله عليه وسلم هو افضل ولم يثبت عن الطواف قراءة بل المذكور هو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان اولى واما كراهية الكلام فالحمد للفضل الا لا يتجمل فيه بقدر الحاجة والباس بان يفتي في الطواف ويشترط اما ان احتج الى ما لا يليق بالعبادة في طواف القدوم ومن طاف ركباً او محملاً او سبي بين الصفا والمروة كذلك ان كان يقدر عازداً ولاشي عليه وان كان غير عازداً فمأذوناً بركبة يسيب فان رجع الى الجبل لماعادة فعليه دم لان الشئ واجب عندنا على هذا الفصل المشايخ وهو كلام محمد واما في التماسه في حاشي فان من قوله الطواف ماشياً افضل تساهل ومجمل على ان الله لا يقابل ما يفتي في التماسه ان تجب صدقة لانه اذا شئ فيه وجب فوجب المشي لان الفرض ان شره على كبره يفتي المشي والشرع انما هو جازي شره فيه ولو طاف رجلاً اعتذر اجزائه ولاشي عليه وبما عذر عليه الاعادة او الدم ولو كان الحامل محراً اجزاء من طوافه المتوقت في ذلك الوقت فمضاه كان او سب قبله لان الله يفتي على الجبل فلا يجزئه بنا على ان نية الطواف الواجب جازي انك ليس شرطاً بل الشرطان لا يوجب شرهما آخر ولنا لو طاف طالبا لعزم او داريا من عدو لا يجزئه بخلاف الوقت بعرفة وسنذكر الفرق ان شاء الله في الفصل الآتي والاصل ان كل من طاف طوافاً في وقت وقع عنه بعد ان ينوي اصل الطواف نوا بيمينه او لا او قوى طوافاً آخر لان النية تعتبر في اتمامه لانه عقد على الاداء فلا يثبت في الاداء الموقوت ثم عزم وطاف وقع عن العزمة وان كان حاضراً قبل يوم النحر وقع للقدوم وان كان قاصداً وقع الاول للزعة والنا في القدوم ولو كان في يوم النحر طاف فهو للزعة وان طاف بعد ما حل النفس فله صدق ولو كان نواه للتطوع قيل لان غير هذا الطواف غير مشروع فلا يجتاز الى نية التيقين ويلغو غير ذلك كصوم رمضان سميت الى اصلها وتحقيقه ان خصوص ذلك الوقت انما يستحق خصوص ذلك الطواف بسببه في احكام عبادته فيقتضت وقوعه في ذلك الوقت فلا يشترط غيره كمن سجد في احرام الصلوة ينوي سجدة شكر او نفل او تلاوة عليه من قبل تقع عن سجدة الصلوة لذلك الاستحقاق فكان مقتضى هذا ان لا يجتاز الى نية ههنا كسجدة الصلوة لكن لما كان هذا الركن لا يقع في محض احرام الصلوة الذي اقترن به النية بل بعد التحلل اكثر وجب له اصل النية دون التيقين لانه لم يخرج عنه بالكلية بخلاف الوقوع بعرفة واعلم ان دخول البيت فليعلم ان هذا احد اثبت ودخل عليه السلام

لمارودي ان النبي عليه السلام استشهدوا بنفسه فشرب منه ثم افرغوا باقي الدلو في البئر ويستحب ان ياكل البلاء بقبل العتبة

ثم لم يزل راجعا الى البيت فخرج من مكة فخرج من المدينة اسفل من هضبة مكة لمارودي البجاء الا ان القوي ان عليه السلام كان
يغسل من الشربة العليا ويخرج من الشربة اسفل قوله لمارودي ان النبي عليه السلام استشهدوا بنفسه في حديث جابر الطويل
يفيد انهم جروا الكفا في سبيل احمد وجمهم العبد في غن بن جابر قال جابر النبي صلى الله عليه وسلم الى البئر فخرج من البئر فخرج منه
دلو فشرب ثم سجد في سبيل الله ثم قال لولا ان تغلبوا علينا فخرجت يدي وما رواه الحسن انه عليه السلام استشهد بنفسه
ووردوا في كتاب الطبقات مرسلانا عبد الوهاب بن جرج عن عمار بن النبي عليه السلام لما خاض نزع بالدلو يعني نزع من
لم ينع معه احد فشرب ثم افرغ باقي الدلو في البئر وقال لولا ان تغلبوا علينا فخرجت يدي وما رواه الحسن انه عليه السلام استشهد بنفسه
بوجهه الدلو فشرب منها لم ينع على نزع ما اجد في صحيحه بان ما في كتابه كان يقرب طواف الوازع وما في حديث جابر وما معه كان يقرب
طواف الانامة والخطبة فاجاب في حديث قال فانما من البيت فغسل يديه انظره فاني نبي محمد المطلب يستحق علي زوجه فقال اذ عروا
احديث وعبدوا الوازع كان ليلا كما رواه البخاري عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكة الفجر والعصر والمغرب والضحى
وقد رقت له الحصب ثم كب الى البيت فطاف به ولكن قد عيكه وما رواه الاثر في ما يخرج كما في حديث احمد بن محمد بن الوليد
الاثر في مسانيد ابن حنيفة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اخاض في نساءه ليلا فطاف على راحته سلم الزن
بوجهه بيقيل طرف العين ثم في البئر فقال انهم جروا الدلو ان تغلبوا فخرجت يدي وما رواه الاثر في ما يخرج كما في حديث احمد بن محمد بن الوليد
على ان ازواجهم ليس طواف الاغاضة ليلا فغسل يديه من عليه السلام والله سبحانه اعلم

فصل في ما رزقهم من كفاية

خير ما على اوجه الايض لما رزقهم فيه طعامهم وشقارتهم وشربهم على وجه الايض ما رزقوا به من بركة بقرية حضرت كعب بن الجراح في
يذوق ويشرب الا بال في باراد الطبراني في الكبير واثباتات ورداه ابن جابر ايضا من بركة بقرية الباء الموحدة وادارهم الساء
وآخره ما رزقوا به من ابي ذر بن ابي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رزقهم طعامهم وسقاهم شرابهم وادارهم الساء
باسناد صحيح وظهر بعض الطار وسكون العين اى طعامهم وشقارتهم وشربهم على وجه الايض ما رزقوا به من بركة بقرية حضرت كعب بن الجراح في
رواه الطبراني في الكبير واثباتات ورداه ابن جابر ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رزقهم لما شربوا ان شربة
تستفي شفاك الله تعالى وان شربة تشبك شمسك الله وان شربة تعطف ظلمك قلعة الله في هجرة جبريل وصفياء وصدق الله
رواه الدارقطني وسكت عنه مع ان شيخه في حرم حسن الاشعثاني في البيهقي ان البقرة مع ابن عمر بن الحسن الاشعثاني
القاضي ابو الحسين قد مضى الدارقطني وجارعه انه كذب وولجا ابا قال وهو بهذا الاسناد اجل به و ابن حنيفة لم يعرفه
من رواية عبد الله بن الوليد قال قال الاشعثاني لم يفر به حتى يلزمه الدارقطني شرح حاله وقد سلم الفهم في حقه من بين الاشعثاني
وابن حنيفة ولذا انحصر المصنف عنه فيه لكن قد رواه الحاكم في المستدرک قال شتا على بن جابر العجلي فقامت به شام به ورواه
فيه وان شربة مستينة اعادك الله قال وكان ابن عباس في شرب ما رزقهم قال اللهم اني انا لك علما فافضوا ورفقا ولسا

وقال مالك لا يخرج به الا ان يقف في اليوم ويخرج من الليل ولكن الحج عليه ما روينا ومن احتراز برفقة نالها او معي عليه ولا يبرأ
 عن فلت جازين الوقوف لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يثبت ذلك بالافعال والنذر كركن الصوم بخلاف الصلوة لانها
 لا تنقضي مع الافعال والجعل محل بالنية وهي ليست بشرط لكل ركن ومن اعني عليه فاعل عند رفقاء جازعنا بحقيقة رفقاء لا يخرج من ايام
 بان يحرم عنه اذا اعني عليه او انما فاعل لما هو ركنه من كل احوال حتى اذا استيقظ والى بافعال الحج جازعنا انه لم يحرم نفسه ولا يخرج به
 وهذا كانه لم يحرم بالاذن والدلالة تنقف على العلم جازا اذ لا بد لا يخرج منه كثيرون الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف اذا اوجبه بذلك من غير

من حديث عروة بن مضر بن كيسان في لفظ الحج عزه بوجوه حديث الذي لم يجمع به ولا لفظ يحصل من مجموع احمد بن حنبل ومسلم
 ان فاعله عليه السلام كان من الزوال وهو وقع بينا الوقت الوقت الذي ولت الاشياء على اقرضه في قوله قال في اذنا انفس من عرفات
 وعلان يقال انما يلزم لم يثبت غير ذلك الفعل فانما اذا ثبت قوله ايضا فيه يصح بان وقته لا يثبت على ذلك العتد عرفت به
 ان فاعله كان بيانا لسته الوقت والاولى فيه ويشترط بالقول بيان اهل الوقت البياح وغيره فتقول ابن عمر كالحاج حين ان الشمس
 انما لا يثبت له وقت ولا مصلاحيته في عرفات فاعله بالايدي اذا استيقظ ان الذي لم يثبت من ذلك الوقت بل انما جازعنا قوله وقال
 ما كنت لا يخرج به لان لا يثبت في اليوم جزا من الليل المحترق في العبارة ان يقال ما كان لا يخرج به ان يقف من النهار الا ان يقف
 جزا من الليل وهذا لان اذا لم يقف الا من الليل جسد اه عنده والحاصل ان يلزم الحج جزا من الليل مع جزا من النهار لمن وقف
 بالنهار وجوب بان يفيض بعد الغروب ومجاورة فاعله عليه السلام وجوب الاستدلال به على فاعله منه ان في اول الوقت من الزوال
 ويرد عليه من ما رواه عليه السلام من حيث هناك وهو انه قد ثبت قول يفيد عدم تعيين ذلك وبقي البيان كالفعل فعل الا فاعله بعد قوله
 على ان لسته الواجبة وقيل على ان الركن بالقول المذكور ترك الوجوب قوله لان ما هو الركن قد بعد وجوب الوقت والشي وان اسرع
 لا يتكلمون قليل وقرن على ما قرني فمتى والوقت بزواله لا يخرج به الكون بها ولونا ما ادا ما لا يعلم انها وقت قوله هي ليست بشيء ط
 كل ركن الا ان يكون ذلك الركن مما يتصل بجاذب مع عدم احرار تلك العبادة فيحتاج فيه الى اهل النية ومن جازعنا الوقوف بين الوقت
 والطواف فاعله طواف باريا او طواف بالارب او لا يعلم ان البيت الذي يجب الطواف به لا يخرج به لعدم النية ولو نوى اهل الطواف
 جازعنا لو عين جنة غير النية من اهل النية فمتى حتى طواف يوم النحر عن يمينه عن طواف الزيادة ولم يخرج من النية لان الوقت
 يودي في احرار مطلق فاعله النية عند العقد عن الاداء حينما فيه طواف الطواف يودي بعد الفعل من احرار اتمام بخلق
 فاعله من وجوبه عند اتمام عباده وهذا الفرق الثاني في طواف الزيادة لا العسرة والاول ايضا قوله ومن اعني عليه
 فاعله عند رفقاه جازعنا لرفقاه في يومه بعضه وليس عليه عند آخرين حتى لو ابل غير رفقاه عنه جازعنا هو الاول لان يذره من باب العادة
 لا الواجبة ودلالة الاعادة فاعله عند كل من علم قصد رفقاه كان او لا ويسلان لا احرار شرط عندنا اتفاقا كما كانوا وقت النية
 وان كان لا يشبه الركن فجازت النية فيه بعد وجوبه العبادة منه عند خروجه من بلده وانما استغنا في هذه المسئلة بانه
 ان المرافقة بل يكون عارضا ولا فاعله عند رفقاه ولا فاعله الا ان المرافقة افتاتوا لا احرار السفر لا فاعله حتى الى احرار من الطواف
 منع جازعنا لنية لا بنفسه فيمر ثواب ذلك ولان رواية الامة فيه انما ثبت اذا كان معطوفا على ان من رفقاه ان لا احرار من غير
 لا يخرج من النية فكيف يثبتها هذا الوجه يوم من الرفيق وغيره فاعله الاول ودلالة ان مقدار رفقاه يستأنس كل من رفقاه
 من جازعنا سفره وليس المقصود بهذا السفر الا الاحرام وهو احرار ان كان شلا يقصد التجارة مع الحج فكان حلت السفر استقاة
 من اذنا مجرد كما جازعنا في خطا الاستقاة فاعله رفقاه واتفق كانت دلالة الاذن ثابتة والعلل بكونه ثابتة فنقلنا الى الدليل الذي
 جازعنا حراز الاستقاة في الاحرام وهو كونه شرطه لا شرطه في النية كمن جازعنا على انما جازعنا في النية كمن جازعنا في النية

عنه

وقال الشافعي رحمه الله تعالى في جوابه لقوله عليه السلام في حديث الجمعة فالمستحب سجد كالمسلم في بنية والذي يليه كالمسلم في بقية فصل بينهما ولنا ان البنية تنفي عن البدانة وهي الضغامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا يجوز لكل واحد منهما عن سبعة والعشرين من الرواية في الحديث كالمهدي وغيره والله تعالى اعلم بالصواب

باب القرآن

اتفق عاوفي في سقوط المديركه وبيعه معه لا يصير محررا وذكر ابو اليسر دم القرآن يجب ان يكون كاللغة وجه القيان ظاهر ومسل وجده الاحتسان زيادة خصوصية درسي المستحب ما يحق فالتوجه اليه توجه الى ما فيه زيادة خصوصية ما يحق حتى شرط له كذا محرم وبقي بسبب سوتر الاحرام فلما ظهر اثره في الاحرام اتجاها لغيره في ابتداء نوع اختصاص وجهان بالتوجه اليه قصد الاحرام بصير محررا بخلاف غيره لانه قد يجب بالحياتة وان لم يصل الى مكة ويحجب قبل مكة ولم يظهر اثره في عاوفي الاحرام هذا قول وقال الشافعي ان ما حدثت في مفهوم لفظ البنية اما في ان بل هو في اللغة كذلك او لا نقلت نعم وقدنا كلام اهل اللغة فيه قال خليل البنية ناقة او بقرة تنهدى الى مكة قال النووي هو قول اكثر اهل اللغة وقال ابو جبري البنية ناقة او بقرة واما في ان في البنية كذلك اتفاقا ولكنه من هو في الشرع على المضموم منه لانه لم يثقل عنه ولا نقلت نعم وقال الشافعي لا فاذا اطلب من المكلف بذنه خرج عن امانة بالبقرة كما يخرج بالبحر عنه لا يخرج الا بالبحر ولا يكون له عليه سلام من قبل يوم الجمعة ثم راجع في الساحة الاولى فكانا قرب بذنه ومن راجع في الساحة الثانية فكانا قرب بقرة الحديث متفق عليه فنقول لمع الصحاح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا فغير صحيح بل هي اصح لانها متفق عليها ورواية الجوز في مسلم فقط ولفظه انه عليه سلام قال على كل باب من ابواب المسجد مكانة كيتب للاول فالاول مثل الجوز ثم صار الى مثل البيضة الحديث بل الجواب التخصيص باشخاص لا يعني الدخول باسم عام ونحوه ما يلزم من الحديث انه ارادوا السلام في الاول وهو البنية خصوص بعض يصلي له وهو الجوز ولا كل يصديق عليه بقربه اعطاء البقرة لمن راجع في الساحة الثانية في مقام اظهار التقاعد في الاجترافا في في الساحة وهذا لا يتلوه انه في الشرع خصوص الجوز انما ظاهره انما على عدم ارادة الاخرن بخصوصه بالاغم لكن لا يزيل النقص الحكم بهتمال لفظي خصوص بعض مائة عليه مع الحكم بقا ما استمر على حال اهل من الحكم بنقد عند بسبب احتمال من الاستقالات من غير كثر فيه عند تفاضل الحكمين واليوم من جامع انه ثبت من لسان اهل العرف الذي يعنى نقتله اليه خلافة في حديث جابر كانا نحو البنية عن بيعة نفيس البقرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيحه وخرج اشرك بانه في بذنه فقلدها احدكم صا واحمر من ان كان بام البنية وسا واما ما ذهب اليه في الحديث بالجوز لان اهل الكوفة وبما ياء عليه سلام كانت جملة عقدة قال علي رضي الله عنه تصدق بجملة ما يعطاهموا فينفيد بسبب من قبل لان لا تكرر في الحديث ان الاثارة فانه ليس بسنة على ما ذكره المعن زبدة الله

باب القرآن

الحرم ان افرد الاحرام ما يحق ففرد ما يحق وان افرد بالقرعة فاما في الشرايح او قبلها الا ان وقع اكثر اشياط طوافها فيها بولاشا في افرد بالقرعة والاول ايضا كذلك ان لم يحج من عامه او حج والم بالبينه لا يحسب احج ولم يلم بالبينه الما يصح ما فتتح وساق في منى لا اتم الصبح ان شاء الله تعالى وان لم يفرد الاحرام لم يحد منهم بل احرم بما ساءوا واصل احرام الحج على احرام القرعة قبل ان يطوف للقرعة اربعة اشواط متجانين للاسامة وان دخل احرام القرعة على احرام الحج قبل ان يطوف للقرعة لم يحد من لان القرآن من منى الى منى على ما ستر في الاضال فيمنع ان ينهيه ايضا في الاحرام ويوجد ما فاقه فالت اسار جميع فلكنه من ان منى الانفال اذا لم يطع شروها فانما حرم

لأن الله ذكر في القرآن ولا ذكر للقرآن فيه ولا تشافه قوله عليه السلام الفراضة رخصة وكان في الأثر زيادة التلبية والسفر والمطعم

على ما عليه السلام كان متفقاً وقد علمت من هذا الفرع روادع الأثر وعاشت وابن مكره ورواه عنده أن كان متفقاً والمأذية عروة
 بن الزبير خروجه في كل ثم لم يكن عمرو يعني ثم لم يكن أحرام الحج يفعل به عروة نفسه فأنما هو دليل ترك الناس شفع الحج إلى القوة لما علمه ابن بل
 منه ما سئلناه في كتاب الحج والرسول عليه قوله ثم لم ينفذنا بمكة ثم صرح في حديث ابن عمر السابق بأنه لم يكن حتى تقضى حجة فثبت المطلوب
 وإنما استدل به القائلون بأنه أصل من حديث معاوية فقترت عن راس رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم شقق قالوا معاً وفيه سلم بعد الصبح
 والبني عليه السلام لم يكن في المنع فلهذا كونه في حجة الوداع وكونه في حركه القوة لما رواه أبو داود في رواية من قوله عند المروة والتقصير في الحج
 إنما يكون في معنى فخره بأن الصلاة الواحدة على من صلى على من صلى عليه في حركه القوة المشرك من الشجرة التي هي قريبة من المروة وحديث
 ابن عمر السابق واتفق في المنع من الصلاة وحديث جابر الطويل المشاهير في سلم وغيره وكثيره في سبب تقيته منها في دولة القرآن فلهذا
 حديث ابن عمر كان مقدماً على حديث معاوية فكيف وإجمالاً ما علمنا كغيره في حديث معاوية الشجرة من الحج النضر فما هو خطأ ما يحمل
 على عروة الجواز فكان قد أعلم أنه إذا ذكر في عروة خفيت على بعض الناس على ما كانت على ما في التفسير والنسائي في حديثه
 خرج إلى الجواز ليلامقته فدل على ذلك ليلامقته عروة ثم خرج من بيته إحدى ثلاث فمضى على ذلك فثبت على الكسوف على هذا فيجب الحكم على أن
 التي في سنن النسائي وقيل في بابها بشر ما بخار وكما كانت بسبب الحج إلى النسيان من معاوية في رواية بعض الرواة عن ذلك فنقلنا في الحديث
 لا شك في ترجيح رواية تمتع لغير الرواية من رواية من رواه الأثر ورواية غيره من رواية تمتع دون الأثر ولو لم يكن التمتع بأثر القرآن الكريم
 وعرفت لهما أنهما من القرآن كما ذكره غيره واحد وإذا كان أهم منه اتفق أن يراد به الفرض في القرآن في الاصطلاح الحادث وهو ما عانا
 وإن يراد به الفرض المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح فليكن أن ينظر أولاً أنه اسم في عرف الصعابة أولاً ثانياً في جميع المعنيين
 بالليل والليل بين في معنى التمتع ثم دلالات آخر على الترجيح مجردة عن بيان عمومها ما لا بد في المعنيين عن معنيين الترجيح
 قال جميع على وثمان على بعضهما فكان ثمان من معنى التمتع فقال ثمانى ما تريد إلى امره رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عند فقال مثنان
 وعثمان فقال ثمانى لا يستطيع أن ادعك فلما رأى على ذلك لم يبا جميعاً هذا لفظ مسلم ولفظ البخاري فقلت ثمانى وثمان بسفان
 في التمتع فقال ثمانى لا تريد إلا أن تبنى من امره رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى ذلك لم يبا جميعاً فذا بين أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان ملاعباً سياسياً على التمتع به وبعينه أيضاً أن يجمع بينهما تنوع ثمانى كان ثمانى من التمتع وقصد على هذا
 من التمتع تقريراً لما فعله عليه السلام وأنه لم يمتنع بقرن وإنما يكون مخالفاً إذا كانت التمتع التي هي معناها في قول على الأمرين اللذين
 ميدناهما فتمتنع اتفاقاً على وثمانى على أن القرآن من معنى التمتع في سبب حمل قول ابن عمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمتع
 الذي تسمية قرأوا لم يكن منه ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد منه ما يفيد ما قلناه وهو ما في صحيح مسلم من ابن عمر
 أن قرن الحج مع القوة والحطام وأما ما قال بهذا فلفل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلفل ان مراده بلفظ التمتع في ذلك
 الحديث الفرض والمسمى بالقرآن وكذا لم يمتنع مثل ما في قول عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفقنا لم له لم يجب عند
 من ذلك فكيف قد وجد وهو ما في صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال لم يطرف أحدكم حديثاً عن الله أن ينفك به أن

ولأن فيه جمعا بين العبادتين فاشبهه الصوم مع الاعتكاف والعبادة في سبيل الله مع صلوة الليل والتسبيح خير مخصوصة
والسبغ فيه مقصودا لمجلى في قوله صلى الله عليه وسلم في ذكره والمقصود بهما روي في قول أهل الجاهلية أن العترة في شهر المحرم

أما أن قال فيه قال فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم حتى عليا فقال لي كيف صنعت قلت الجلت بالجلال النبي صلى الله عليه وسلم قال فاني
سقت المدي وقرنت وذكر الحديث وروى الإمام محمد بن عيسى سرائرنا وكنائنا كل ثقات قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
وخلت العترة في الحج إلى يوم القيمة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وروى الشافعي عن مروان بن الحكم كنت بأبسا
عند عثمان بن عفان عليا يبيع الحج وعترة فقال لم تكن تنمي من هذا فقال لي ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لي بها جميعا فلم أزع
فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم القولك وهذا ما وجدنا من الصحيح عن علي رضي الله عنه وروى أحمد بن حنبل في حديث أبي طلحة الأنصاري
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج بين الحج والعترة ورواه ابن ماجه بسند فيه إجماع بن رطاة وفيه قال لا ينزل حديثه من كان لم يلق
أو يفر قال سفيان الثوري ما بقي على وجه الأرض أحد أعرف بما يخرج من أسنانه ومب عليه التليس وقال من سلم منه وقال ممكن أن
أخافه وقال ابن معين ليس بالقوي وهو صدوق ليس من قال أبو عاصم قال حديثا في صحيحه لا يثبت في حفظه وفيه العبادات لا تعجب من
حديثه وروى أحمد بن حنبل في مسند النضر بن زباد الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن في حجة الوداع بين الحج والعترة وروى الزبارة
بإسناد صحيح إلى ابن أبي أوفى قال لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج للعترة لأنه لا بد من الحج بعد ما فعل ذلك لروى أحمد بن حنبل في مسند
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعترة فطاف لمحاذاة أفا وروى أحمد بن حنبل في مسند أبيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يقول لولا أني أجد عبدة في حج وهو الحديث الذي ذكره المعرف في الكتاب في الصحيحين لمسلم عن حفصة قالت قلت يا رسول الله
لما بال أنك تسلموا ولم تحل أنت من تركك قال في فقلت هدي الحديث وهذا يدل على أنه كان في حجة الوداع من منافع منافع
تمام أعمال الحج ولا يكون ذلك على قول الملك الأشعري إلا للفقار من هذا وجه الرواية فان سوتك لمدى في هذا لا يمنع من العمل
والاستقصاء وادع وفيها ذكرنا كفاية أن شارنا تعالى هذا وما يمكن الجمع بين روايات الامتداد وادع امتنع أن يكون سبب
روايات الأفراد سماع من رواه بليته عليه السلام بالحج وحده أنت تعلم أنه لا بد من أفراد ذكر شك في التلبية وعدم ذكر شي
اصلا وجمع آخرى مع نية القرآن فهو نية سبب الاختلاف في تسمية عليه السلام أكانت بليته أو استتار نية أو صحت
على البلية ما على ما يشاهد في أوائل باب الاحرام هذا وما لا بد من قرن طواف طوافين وسبع حامين فسيأتي الكلام فيه ليخرج
إلى تفصيلات المعنوية الذي ذكره المعرف أنه قوله ولا تلهي القرآن جمع بين العبادتين فاشبهه الصوم مع الاعتكاف
والاستسقاء في سبيل الله مع صلوة الليل وانت تعلم أن الحج بين المسلمين في الأوقات متفرقة بخلاف الصوم مع الاعتكاف والاعتكاف
مع الصوم واما الحج بينهما حقيقة في الاحرام وليس جرم الأركان عندنا بل شرط فلا تلهي التلبية وأيضا علمت أن موضع الخلاف
ما إذا أتى بالحج والعترة لكن فرد كلاهما في سفره وحده يكون القرآن وجها للجمع بين أحرامهما أفضل فلا قاة التلبية يكون
على مقتضى أن الإنسان أو جسمه هو بالاعتكاف ثم اعتكف يوم آخره بلا صوم فقلنا وحرس ليلية بلا صلوة وصلى ليلية
بالحرامات يكون الحج بينهما في يوم وليلة أفضل من هذا ليس بصح فيحتاج إلى البيان ولا يكون إلا مع لأن تقديره لا يؤثر في
الاعتكاف الآية قوله والتلبية إنما وقع في الحج الأفراد بزيادة التلبية في السفر والمجلى فقال التلبية غير مصورة يعني لا يلزم زيادتها

والقرآن ذكر في القرآن أن المراد من قوله تعالى وأقرأهم القرآن ما هو بالحق وما كان القرآن أول منه وليس له من قبله شيء من القرآن
واستدلوا بما أحاطوا به من المصنفات إلى أن يعرفوا منها ما كان ذلك الحق من القرآن أول منه وليس له من قبله شيء من القرآن
بناء على أن القرآن عندنا يطوف طوافين ويسعى سبعين سعيًا طوافًا واحدًا وسعيًا واحدًا قال وصفة القرآن أن جعل
بالعروة والجمع معانٍ البينات ويقول عقب الصلوة اللهم على أن يدل على العروة فيسرع في كل وقت قبلها متى كان القرآن هو المجمع على
والعروة من قولك قرئت الشئ بالشئ إذا جعلت بينهما وكان ذلك هو الذي جعله من قول أن يطوفها أربعة أشواط لأن المجمع قد تحقق
أنه لا يكون منها فائدة من غير أن يكون منها يسأل التسوية فيها وقدم العروة على شيء وذلك يقول بريك وهو وجه ما لا بد من أن يأخذ العروة
عندك لا بد أن يكونها وأن ذلك في الدعاء والتسبيح كما سأل الوالد المجمع ولو لم يولد يعلّمه ذلك كما في التسبيح لزم اعتناء بالصلوة
في الأفراد على القرآن لأنها غير مضمونة لا قدر لكل إنسان قد رتبنا فيجز زيادة تكبيرة من قرن على من أفرد كما يجوز تكبيرة أو غيرها من غير
الإنسان من غير في نفسه غير عبادة وإن كان قد مضى عبادة بينة النكاح فلا يجزى إن لم يمتنع من النكاح الذي هو أقل من فعل من الأثر
سواء خصصت فيه أو غيره أو في الماشع خان فلهذا عليها والأحكام بالاضمانية بعد اذ قد باننا لا انفعالية بالعلم بقرن طوافه لأن من لم يمتنع من
هذه العبادة الواجبة التي لم يمتنع من في عروة الأمانة وان كان كل واحد فيها قد حقق خروج عن العبادة فلا يجزى في زيادة التكبيرة في التكبير
فيها كما قلناه قبلها وقد لم يمتنع من يروي الأمانة رخصته لوسع في قول الجاهلية في الموضع في الشهر الحج من غير الجواز كان يجوز
الشروع بما في الشهر الحج حتى لا يحتاج إلى وقت آخر البيت رخصته اتفاقا لا يمكن أن يمتنع من رخصته الاستقاط في الموضع في هذه الشريعة حيث
كانت نسخا الشريعة المطلوب رخصته وأقول في الباب أن يكون من فعل لأن في عدمه تقرر الشريعة على ما ظهره ورض هذا المطلوب رخصته
وهو أقوى في الأدلة والقبول من مجرد عقيدة حقيقة وعدم فعله وهذا من الخصائص وكثير في الشريعة من فعل الله تعالى شدة انتفاع
والأصل في قوله الأمانة على المجمع قوله والقرآن ذكر في القرآن جواب عن قولنا أن كل المصنف ذكره في القرآن ولا ذكر القرآن فيصير
بلى فيه وهو قوله تعالى وأقرأهم القرآن ما هو بالحق وما كان القرآن أول منه وليس له من قبله شيء من القرآن وذكره في القرآن ولا ذكر القرآن فيصير
من الخلافة في نفس القرآن وكما قلنا لأن نوع من ذكره وذكر كل من الوالد منها وقوله تعالى من يمتنع من القرآن إلى الحج على ما أضافه من قول
في وقت الحج من زمانه إلى الحج وما يتقانا لما كنا من مودة عند الجاهلية في شهر الحج تعطي الحج بان لا يتركه من في وقت شئ فلما أباحوا الغنم
بصلبها في مكان من قومته فيسير المأمن من استقامت من سفر آخره إلى أن يفتني وقت الحج فكان الذي يفتني بجملة منتهى الشرق بهما في وقت الصلاة
قوله وعلى كل واحد واحد من علمه كان في الحج بينهما نقصان فقال لا يصلح أن يثبت إلى أن ذكر كل منها كان في الحج قوله تعجبوا من أني أخرج
على ما قد مضى قوله والقرآن في معنى الممتنع وعلى ما قلناه في قوله تعالى من يمتنع من القرآن إلى الحج يفتني بجملة منتهى الشرق بهما في وقت الصلاة
قوله قوله عليه السلام غلبت العروة في الحج إلى يوم القيمة تقدم غير مرة ووقت من حديث ابن عمر السائب في الصحيحين أن من
ضامن طوافا واحدًا لمّا قال كذا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه الصبح يقول ولما دعا لحافا مسمى بن عبد طوافين
وسعى سبعين محال لم يمتنع من نبيك ثم حال الدخول على الدخول في الوقت وذلك أن ظاهره من رواة الوقت قاده لا كان دعوها
في الحج غير متوقف على نية القرآن بل كل من حج يكون قد حكم بان حجة تضمن عروة وليس كذلك اتفاقا ما بين أياد الدخول وقت
أو تدخل الاصل بشيئ من القرآن والدخول وقتا ثابت اتفاقا وهو ممتنع وكل الظاهر فوجب لكل عليه غلظان المحصل الآخر
لا تختلف فيه ومما لم يمتنع من استقراره في الحج بين عبادة وبين وجوبه فيفصل أن كل من منها الأثر في شئ من الطواف لا يجزى
أنه أحسن لمما يجزى وحده وابتدئ به بان هذا الجواب متوقف على حجة حديث الصحيحين مع على الفصل الذي في كذا الله الذي
منه بناء على تقسيم في أدلة القرآن أنما تقدمه عن الصبي قال المصنف لما نقل الخبر من نبيك وفي رواية ابن داود والنسائي
عن الصبي بن عبد قال كنت رجلا عربيا ضالًا فقلت فاجتبت رجلا من عيشة في يقال له قد تم ثوبه ثوبه فقلت يا أبا عبد الله
على الجهاد واني وجدت الحج والعروة مكتوبتين على كتفي في بان من حيثها فقلت لبي جها وانا من جها من السدس فقلت

نحو

وليس لأهل مكة حتم ولا قرآن وإنما لهم لأفراد خاصة بخلاف الشافعية

فأما ما سئل من الكتب المعتبرة عن بعضهم أن فيها بعد الحلق المبدئية والشاة أيضا بإجماع وعن بعضهم المبدئية فقط بل لا يلزم
منها ثم شيخ الإسلام قد لا يعمدهم إلا واحد بين الإجماع وقتال أن في الإجماع بعد الوقوف شاتين مثلا فيجوز من أن يكون أحدهما الوقوف
بعد الوقوف أو قرب الجنابة عليه شيئا أو لا فإن اجبت لزوم شمائل الوجوب والاشمول لعدم قوله وليس لأهل مكة تمتع
ولا قرآن في الوجوب أي ليس يوجد لهم حتى لو أحرم كل بمسرة أو بها أو طواف العمرة في أشهر الحج ثم حج من هاهنا أو لكان
متنشا أو لا فإنما هو بواقع ما استبان في الكتاب من قوله إذا دعا والمتنشق إلى بلد بعد فرائض العمرة ولم يكن ساقيا إلى البيت
متنشا لأنه لا بد من تباين السكنى لما بينهما وذلك بطل المتن فالحال من ذلك ما هو شرعيا لا يتفق لا اتفاقا وعن ذلك أيضا فالحال
في قوله عطلات المكي أو طعن إلى الكوفة وقرن حيث يصح لأن عثرة وجبت ميقا تينان فالقرآن من القرآن لأن المتن من المتن لا يتفق
لأن طوافه بعد العمرة في محل كما يقال ليس مكان من قصود يوم النحر ولا أن تنقل بالصلوة عند الطلوع والفجر حتى لو كان مكانا غير
في أشهر الحج وجع من عامه أجمع بينهما كان متصلا فأنما ينفذ ما أحاط على وجهه من حيث هو وبما هو الذي يمكن أن يقدم من شدة طاعدهم إلا أنهم
للصحة على أشهر الوجوه والتمتع الذي لم يتعلق به شيء من المتعصين بسبب انشراحه وبواقع ما في غاية البيان ليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن
ومن تمتع منهم وقرن كان عليه دم وهو دم جنابة ولا يأكل منه وضع عن عمره عن الله عند انقضاء ليل مكة تمتع ولا قرآن قال في التمهيد
مع هذا لا يصح إجازة ولا ساء ولا يحلهم دم الجحر ومنعهم من الكلام الحكيم سيأتي من حكم هذا الدم أن لا يقوم لعدم مقام حاله بعصره فاذ كان
الحكم في الواقع لزوم الجحر لزم تمتع بصحة لأنه لا جبر إلا ما جدد نصف نقصان لأنه لا يوجد بشره عائد قبل يمكن كون الدم لا اعتبار
في أشهر الحج من المكي لا تمتع منه وهذا فاش بين حقيقة العصر من أهل مكة وما عظم في ذلك بعض الأفاضل من الخليفة من قريب وأجرت
بينهم شدة من تمتع أهل مكة واقع في البلد من قبله لأن في العمرة في أشهر الحج وقع رخصة لقوله تعالى الحج أشهر معللات قيل في بعض وجوه التأويل
أي الحج أشهر معللات واللام للاختصاص فحققت هذه الأشهر بالحج وذلك لأن لا يدخل فيها غيره إلا أن العمرة دخلت فيها رخصة للألفاظ
عذرة تعذر أن شافعية للعمرة نظرا له وهذا المعنى لا يوجد في حق أهل مكة ومن يمتنعهم فلم يكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فحقيقة العمرة
في أشهر الحج في حقهم معية شتى وفي بعض انفسار الذي ذكره غيره من خلافه قدس جوارح جواب الشافعي لما جاز التمتع للمكي وقيل
في بعض الأوجه منع العمرة في أشهر الحج عام فبيننا والمكي الميزة فقالوا أما الشيخ فحابت عندنا في حق المكي أيضا حتى يمتنع في أشهر الحج
ولا يكره له ذلك ولكن لا يدرك حقيقة التمتع إلى آخر ما سئل من أن شارقه تعالى في أحكام أهل مكة على هذا اعتبار المكي في أشهر الحج
أن كان لمجرد العمرة فخطأ بلا شك وإن كان مسلم بأن هذا الذي اعتمد منهم ليس بحيث يختلف عن الحج أو يخرج الناس للحج بل حج عام
فصحيح بناء على أن الحج أكل التمتع المكي للعمرة غير فاذ كان ذلك صحيحا فالحال من ذلك ما هو شرعيا لا يتفق لا اتفاقا وعن ذلك أيضا فالحال
ولا يتكره عليه لأن تكراره لا أثر له في ثبوت حكمه فحده فأنما عليه دم واحد لأنه لا تنعقد وقعة واحدة وعلم من تمتع نفس للعمرة منه وأثبت أن شيخ
جربتها إنما هو لا فاق في نصه يعني أن يتكره الدم بتكراره لا بد منه علم وإنما انظر بعد ذلك في أدلة القولين ونظر بطلان الإجماعات محل

ومن كان داخل المواقيت فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له مسعة ولا قرابة

والا فاق في الشهر الحج ثم صبح الى اهلها فاقام شرح من علمه لا يكون متمتعاً وصار شرط التمتع المأذون فيه شرعاً ان لا يلبس هذا المانع الا ان
 ابا حنيفة فرقه بين كون العمرة متحققة على الاطلاق بان كان ساق المذبي او لا يغسل الا المام عند استحقاق المصروف شرعاً كدوره وسياقي وعلقت
 هذا فقطضاً مع اقدم من الحق من التمتع باطلاق القرآن على التمتع والفاطحة الصادرة يوم القدر ان يبيح للماتفاق بالقرعة في شهر الحج بشرط
 عدم المانع للقران المأذون فيه ايضا فيقتضي في المكي ان يشرع الى الكعبة ثم عاد فاحرم بهما من الميقات حتى يشرع الحج ثم فعل ان لا يكون القران
 الشرعي المستحب ان يحرم المأذون من ايجاب عدم سكنا اذ هو خلاف ما ذكره ما فعل عليه المأذون بعد ذلك لم يوافق المكي اذ خرج الى الكعبة الحج وتلا
 حصص المكي بالقران لا لا تمتنع في شل هذه بصورة لا يلبس بالبد بعد العمرة ولو ساق المذبي لان العمرة غير متحق عليه فيقتضي الدليل على التمسك
 بل يقتضي ايضا بان يامل وجوب عدم جبر على الاطلاق اذا عادوا والمهم رجع وجع من علمه اذ كانوا اذ جوبه على المكي اذ التمتع بالاجابة
 المعنى واقف علمت ان مشاوية وجود المانع من حيثيات في الاطلاق المزمع عدم سجاءه على وقوله لان مسعة وحجة بمقامتيان
 فكان كالالاتفاق في تالوا بشرى الى ان عدم مسعة التمتع منه اذ كان يمكنه الاطلاق للميقات احد المسلمين لان احرهم بهما من احرهم
 اصل بميقات العمرة اذ من اصل بميقات الحج المكي فيكونه ويلزم الرخص وللتخفى ان يترك الاسلام من الميقات لا يوجب عدم
 التمسك للمعين الا ترى ان افاقا جازا في الميقات ثم احرهم بها وحلها اذ يكون عازا ويلزم عدم القران مع عدم الوقت كما لو جنى على
 احرهم بل اولى اذ اطلعت على ان المانع لو كان في التمتع قران كل مكي بطريق ان يحسب الى اذ في اكل كالتيمم فخير بمؤخر ثم يخلو خطوة
 فيدخل ارض الحرم فخير بالحج لكن المانع عام وسببه ليس الا لآية والقران من التمتع وقد صرح به المذوق في آخر الباب القران من سلة
 من التمتع فانه قد قيل في المعبري وان المكي بان يخرج من الميقات الى الكعبة مثلاً قبل شهر الحج المأذون فيه بعد وجوبها فلا قران ولا لنا لما جئنا
 بشهر الحج وهو قبل المواقيت فتصاير من عام في القران شرعاً فلا يتغير ذلك كغيره من الميقات كالمأذون من محمد وقد يقال اذ لا يتسلق به
 خطاب المانع مطلقاً بل اذ لم يكن فافاد خرج الى الاتفاق لم يملك المأذون ان كل موقع يصل الى مكان صار لهما باليكالاتفاق واثاقصه بستان
 يعني عام حتى جاز له دخول مكة بلا احرام من غير ذلك وحصل هذه المصلحة بالاجماع على ان الاتفاق اذا قدم بقرعة في شهر الحج الى مكة كان احرهم بالحج
 من احرهم وان لم يقيم مكة الا احرهم واحد اطلاق المصريح هو الوجه هذا وما على اقدم من البحث فلا يصح من القران الجائز لم يتحقق عليه
 بمكة لا لزم شرط عدم المانع فيه كالتيمم فان قرن لزم عدم المأذون وهو بمكة لا طلت من القران مما صدقات للمتنع بالطنع المأذون في
 ويلزم فيه وجوب اذ شرعاً بشرط العمرة في شهر الحج لا التمتع بالعمرة اسل الحج في شهر الحج ووجوب التمسك بالعلم ما كان الا التمسك
 بالعمرة فيما شرع الحج فيها وهذا في القران كما هو في التمتع واما من يحد في من احرهم بهما وطاف لعمرة في رمضان اذ حلال ولعم لم يمسك ولو
 به القران المعنى المعنى اذ لا شك في انه قران اى جمع الا ترى ان سلة لانه قران بالمسنة المشرعي المأذون فيه وهو لزم
 ولحق في المأذون المشرعي في المأذون المشرعي والمحاصل ان التمسك المستحب لعدم شكنا اذ هو متحقق في كل المأذون المشرعي بالتمسك
 لما كان في الجائز وذلك لفصل العمرة في شهر الحج فان كان مع الحج في المأذون قبل كسر طوان العمرة فله المسة بالقران لا فوات التمتع
 باسنى المعرفي وكما هو المأذون بالاطلاق القراني وهو صريح الصعابة وهو في الحقيقة المطلق للمأذون كالمأذون في هذا التمسك هذا كله على مذهب المذاهب

وحين المخلو في الويتة الحية والمخل الحية اما الطيب منه كالنفس والذوق وما اشبهه به يستعمله الدم بلا نقا كانه
طيب وهذا اذا استعمل على وجه الطيب ولو دأى به فوجد اشقوى من هذا فلو كلفه عليه كانه ليس بطيب في نفسه فاما هو اصل الطيب
منه طيب ومنه يشترط استعماله على وجه الطيب بخلاف ما اذا تدلى باليدى وما اشبهه وان لم يكن طيبا فلو دأى به فوجد اشقوى من هذا فلو كلفه عليه كانه ليس بطيب في نفسه فاما هو اصل الطيب

من به فانه كل خلاف ثم اعقب بهذا الاستدلال وفيه نظر فانه ذكره وجه قول ابى حنيفة بعد حكايته قول اصحابه في ان الدم طيب
وقول شافعي وقال فيه طيب يستعمل اصل الطيب باحسب احتمال الطيب كغيره من الصبغ ومعنى قوله اصل الطيب انه سائل
في الاكل والشراب والنبض فيصير غرضه طيبا قوله وهذا الخلاف في الزيت والحمص والخل الحية وهو بالجملة اشجع من الطيب
وهو الذي فيه الخلاف كالزيت والخلون وهو الباسين وجرن البان وهو من غير احتمال بالاتفاق الدم اذا كان كثيرا قوله وهذا اذا
ان الزيت والخل اصل اصل الحليم طيبا كما اذا اشترب في لزوم الدم بها استعمالا على وجه طيب فلو كلفها او داوى بها شقوى
ربطه او فطره في اذنيه لا يحسب شيئا ولذا جعل المنفى الكفار فيمنع الدم والصدقة سخاوت المسك وما اشبهه من المعبر والغالب
والكا فخرجت يلزم الخلاء بالاستعمال على وجه التداوى كغيره من الاكل اذا كان طيبا على ما ساقى وكذا اذا كان كثيرا
من الطيب هو يلزم بالشرط كغيره من الدم وفيه تشبه بغيره اعتبارا لوضعه مطلقا في لزوم الدم على ذلك اذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه
على ما ذكرناه انما في الاكل كغيره من ان ياكله كما هو فان جسد في طعام فليخرج كالمزهران والافاقية من الترسيب والدرجى
يتمثل في الطعام فلا شئ عليه فمن ابن عمر كان ياكل السكبان الاصفر وهو محرم وان لم يبلغ بل لم يبلغ بل لم يبلغ كالمزهر
فان كانت رائحته موجودة كره ولا شئ عليه اذا كان مظهر بافاد كالمسك لما اذا كان غالبا فلو كان مزهران انما اصل
لان اعتبار الغالب عداه عكس الاصول والعقول غيب الخلاء وان لم يظهر رائحته ولو لم يظهر بشرط وهو غالب فغيب الدم
هو ان كان مظهر فاصدقه الا ان يشرب مرارا فدمه خان كان يشرب مرارا فيختر في فضائل الكفاية وفي البسوط فغيب
اذا اكتمل كعمل فيه طيب عليه صدقة الا ان يكون كثيرا فغيبه ومن في تناوى قاعى خان ان اكتمل كعمل فيه طيب مرارا فغيبه
عليه الدم في قول ابى حنيفة يغيبه تغيب المراد بقوله الا ان يكون كثيرا في الكثرة في الفضل لا في نفس الطيب الحى ليعطى لا في
مرة واحدة وان كانت الطيب كثيرا في العمل ويشترط في الخلاء لکن ما في الحاکم من قوله فان كان فيه طيب مین کل غفیفه
صدقة الا ان يكون ذلك مرارا كثيرا فغيبه دم لم يحکم فيه خلافا لکان حکاه ظاهر اما هو عادة محمد ر الدم الا ان يحل موضع
الخلاف وادون الثلث كما يفيد تغيبه على المرأة والمرقن وما في الكافي المرار الكثير هذا فان كان الكحل من ضرورة تخير
في الكفاية وكذا اذا تناوى بدوا فيه طيب فالزفة بجراحت او شره شرابا في الفتاوى وعمل بشأن فيه طيب فان كان من
رأسه استنسا فغيبه صدقة وان ساء طيبا فغيبه الدم انتهى ولا غسل به بالخطي فغيبه دم عند ابى حنيفة و قال ابو يوسف
ومحمد عليه الصدقة لانه ليس طيبا لکن یقتل الدم ولین تعی الطیب مطلقا لیرحمه وان لم یکن زکیة فکان کما کان مع حکم الموت فکان
النجاسة في الدم ومن ابى يوسف ليس فيه شئ واول ما اذا غسل به بعد الذي يوم النحر لا يباح لكان به عند ابى حنيفة في الغرض ان عليه
الطيب التليق قبل قول ابى حنيفة في غلغلة العروق ولا راحة وقولنا في غلغلة الشام ولا راحة فلو خلاصت قبل بل الخلاف في العرق
ولو غسل في الصابون والحمر لا راحة فيه وقالوا الاشئ فيه لانه ليس بطيب ولا يقتل قوله وان لم يكن طيبا فلو خلاصت في لزوم الدم
ما اذا حدث له غسل بعد الاطعام واحرم وهو لا يسهل فقام يوما ليلة عليه خلاف اتفاقا بعد الاطعام والطيب لا يسهل عليه قبله الحسن

لانه عضو مقصود بالخلق وان خلق الاطمين واحدهما عليه م لان كل واحد منهما مقصود بالخلق لا في ذاته بل في الغاية فاشبهنا العادة
 ذكر في الاطمين الخلق هنا وفي الاصل الشف وهو السنة وقال ابو يوسف وعون بالواحق عضوا فعليه دم وان كان اقل قطعاه لاراد به
 الصبر والساق وما اشبه ذلك لانه مقصود بطريق التوفيق كما هو خلق كل حقيقة لعضو على بعضه وان اخبر من لم يفسد طعام
 حكمه عدل ومعنا يانه يتناول هذا المأخوذ كما يكون معنى به الحقيقة فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثله مثل دم الاردم لم يفسد فلهذا

احتيا لان هذه الكفاية بما يتناول في اثباتها دليل لزومها مع الا عذار و قوله لا في غير مقصود بمعنى العادة ان معنى طلبها المقصود
 كما وزاد طبيب عمه ب يديه مساحل ويسع بفضل وجهه ايضا بخلاف الاقتصار على بعضه فانما يكون في غير مقصود و اسما للخلق لا للاقا
 من غير قصد الا في الغاية العلة في الطبيب لنفسه فبقا صانها في فساد دون العنق فوجب الصدقة ثم اذكر من ان في خلق ربع الارسل والى
 وامن غير خلاف ما مضى عات كسب هو الصحيح لا في جهات شرا لا في الاثمة وقامى فان ان على قولها في جميع الدم وفي الاقل منه طعام
 ومن ابى يوسع في اخرى ان في خلق الاكثر الدم ومن لم يجد وجهه خلق من شرا لا في بقدره الا في الشرا في مقام الكمال ايضا
 هذا فلو كان المصلحة على ناحية اقل من ربع شعر فانما فيه صدقة وكذا لو خلق كل كسبة ما عليه اقل من ربع شعر وان كان عليه شرا
 ربع شعر لو كان شرا ما كالا فلهذا دم وعلى هذا في شرا في غير شرا في الاثمة وفي مرفعا في في خلق كسبة و اراق ما
 ثم خلق كسبة و هو في مقام خلقه دم اخر و لو خلق ناسه و كسبة و البلية وكل بدنة في كسبة واحدة من اهلها في خلق الجاهل لكل
 مجلس من مذهب شرا في غير مذهب واحد و واحد وان خلق الجاهل في كسبة لا دل وقدمه في الطبيب شرا ما كسبة و هو في مقام خلقه
 مجلس ربع راسه وفي اخرها اخرجت اقساما في اربعة مجلس في غير دم واحد فانما لا يكون لاول بان اخلق لسان هذه جناتية و صدقة
 وان تعدد لسان الجاهل لسانا فلهذا كسبة من كسبة و اسقط من شرا كسبة و كسبة و عدل و هو في مقام خلقه
 من طعام من دم و هو خلاف ما في قساي و قساي خان قال وان تحف من راسه او انما و كسبة شرا في كل شرا كسبة من طعام
 الا ان تزيد على ثلث شرا فان على شرا لدم و كذا لو اخرج فاشق ذلك غير صحيح لما علمت من ان القدر الذي يجب فيه الدم
 هو الربع من كل شرا في الثلث كسبة من طعام وفي غزاة الكسبة في خمسة نصف صاع قوله لا شرا مقصود بالخلق يعني ذلك
 كثير من انكسار المراتب والزيادة قوله ان خلق الاطمين واحدهما عليه دم المعروف بالاطلاق و في قساي و قساي خان في الاصل
 ان كان كثير الشعر يتر فيه الربع لوجب الدم والا فالاكثر قوله وقال ابو يوسف و محمد تخصيص قولها ليس بخلاف ابى في ربيعة بل
 لان الرواية في ذلك محفوظة عنما و قوله اراد بالساق والصدر وما اشبه ذلك لقوله المراد به خمس من مودى اللفظ يخرج بذلك المراد
 والعلية فان في الربع من كل شرا الدم بخلاف هذا لا تضار و الفارق العادة ثم جعله الصدر بهاق مقصود بالخلق موافق لما مضى في قوله
 مخالفت لما في المبسوط انما في خلق عضو مقصود بالخلق خلقه دم وان خلق ما ليس مقصود فصدق ثم قال لا ما ليس مقصود خلق شرا
 و الساق و مما هو مقصود خلق الارسل و الاطمين في الواجب و قوله لا في مقصود بطريق التوفيق فروع بان المقصد الى اهلها انما هو في ضرر جنسها
 و ليست العادة توفيق الساق معدل في جميع من الطبيب القدم كان بعض المقصود خلق كسبة في الاثمة اقل من توفيق الفروع و ما في السابق
 و قد تفرق على العادة اوسع اصلها ما يخص هذا الحاجة انما الساق و صدق فلان ما خلق ان كسبة كل منها الصدقة و اعلم ان جميع المسترق في خلق
 كما في الطبيب قوله فان فخذ من شرا به او اخذ كلا و طعة فلهذا طعام هو مكسبة عدل بان نظرا الى الامور بالنسبة من ربع الحية فيجب بحسبها
 فان كان مثل ربع بعسا لدم فتر ربع الشاة او شرا فلهذا كذا في المبسوط خلاف هذا قال و لم يذكر في الكتاب اذا خلق شاة و انما ذكر
 او اخذ من شاة فلهذا الصدقة فمن اصحابها من يقول ان خلق شاة يلزم الدم لا في مقصود بالخلق فلهذا في غيرهم و الاصحاب لا يلزم

ولفظة الاخذ من الشارب تدل على انه هو السنة فيه دون الحلق والسنة ان يقص حتى يوافي الاطراف قال وان حلق موضع الحاء جسم
فعلية م عند الي حنيفة كقولنا طه صدقة كذا لانهما خلق لاجل الجملة وفي ليست من المصنوعات فلما ما يكون وسيلة في
الان فيه انزاله شيء من النقث فوجب الصدقة ولا يحنيفة ركة ان حلقه مقصود كانه لا يتوسل الى المقصود كانه قد وجد انزاله
النقث عن عضو كامل فيجب الدم وان حلق رأس محرم بالمرء او غير امره فعل الحلق الصدقة وعلى هذا قوله دم وقال الشافعي
لا يجب ان كان بغير امره باب كان قائما من اصله ان الاضواء يخرج منه من ان يكون
مؤاخذاً بحكم الفعل والنوم ابلغ منه وعندنا بسبب النوم والاكراه ينفذ الماشي دون المحكم

لا يعرف من الميت وهو مع الميت كقتل واحد واذا كان لكل عضو ايام الا يجب باءون الربع من الدم والشارب من الربع من الميت
فيكون الصدقة في حلقه انتهى واما في البداية انما يظهر تغريبه على قول محمد بن قتييب بعض الضعيفين قال يجب بقدره من الدم ما على ما عرفت
من جباة ظاهر المذهب وهو ان ما يجب فيه الدم يجب الصدقة بقدره بضعف صاع الا فيما تشق فلهذا على تقدير التعريف على قول محمد
فالحاجب ان نظير انية الماخوذ من ربع الميت معتبرهما الشارب كما يفيد ما في المسود من كون الشارب طاف من الميت جرمها عضو واجب
لان في سلب ربع الميت غير غير الشارب مما مضى في انما يجب ربع قية الشاة اذا بلغ الماخوذ من الشارب ربع المجموع من الميت مع الشاة
او دونه واذا اخذ الحرم من شاب حلال العلم بشاره قوله وللفظة الاخذ تدل على انية فيه دون الحلق يشير الى خلاف ما ذكره الطحاوي
في شرح الآثار حيث قال النقث حتى يتقصر من الاطراف وهو كبر البقرة ملحق بالجملة والجمع من البقرة وكلام المعص على ان جاز
ثم قال الطحاوي واما حلق حسن وذا قول ابن حنيفة واما في سنة محمد بن النقيب عندنا في الشارح من شاة فانها من جهة النقث انتهى
فالصواب ان يكون المذهب بالنقث من انية حلقه الاخذ في الجماع لغيره فمما عرفت من الحلق لان الحلق اخذ الذي ليس فذا هو النقث فان ادعى
انه المتبادر كاشرة استتماله في منشاء وان سلم تحليل المقصود في الجماع فاما بيان ان السنة هو النقث او لا بل بيان ما في انزاله اشهر
على المحرم الا يري انه ذكر في الاصل الحلق ولم يذكر كون المذهب فيه استئذان الحلق فظن المقصود ذكر ما يوجب الازالة ما يوجب
حصلت لتعيين حكمه واما الحديث وهو قوله عليه السلام من من الفطرة الحتان والاكخذاد وقص الشارب لتقليم الاظفار ونقث الاظفار
فلانها في ما يريه بلفظ الحلق فان المراد منه البانة في الاستئذان مما يقوله عليه السلام في الصحيحين انهم انما اوجروا الشارب وهو البانة
من القطع واما في حلق المقصود غير انه بالحق بالمرء ايسر من البانة ومنه يكون المقصود ايضا مثله وذلك
بما صرح به من نقطه للشافعي يقول الطحاوي الحلق حسن من النقث من البانة الذي لم ينفذ ذلك البانة في المبانة فان شئت
اهل السنة قضوا يسمونه نقص ملاقه قوله لا لا يتوسل الى المقصود الا بغيره انما هو الترتيب والجماعة على حلق موضع الحاء جسم
لا يجب له لانه اذا كان كونه مقصودا انما جاز لا يتوسل الى الجماعات فاذا لم تقصه الجماعات لم يقع وسيلة فكم من مقصودات لا يجب
والاصح بوجه وعامة شرح الكثرة ومنه في ذلك حيث قال في دليله وان قيل لا يجب له لانه اذا حلقه لغير الجماعات
وفي دليله ان حلقه لغير الجماعات مقصود وهو المعبر بجماعات الحلق لغيره فظن ان كان الترتيب الصالح في وجوه قولها عبارة شرح الكثرة فلهذا
تركيب الكتاب حيث قال الجماعات ليست بمنفردة كذا ما يكون وسيلة اليها فانما يفيد نفى خط هذا الحلق للجماعات اذا انفصل الجماعات الا
الحاجة التي تقتضي الدم فلا يكون الحلق مخلوا ولا لازم في ليس لا عدم وجوب الصدقة عينا بل تخيير من ذلك والعدم وليس المقصود
فما بل من المقصود عينا بمعنى عدم دخول الدم في كفاية هذا الحلق فلا خلاف في حنيفة وعدم الخط لا يستلزمه وقوله
في وجوه قول ابن حنيفة قد وجد انزاله انقث من جملته كامل به ان هذا الموضع في حق الجماعات كامل قوله وان حلق رأس
محمد بن الحسن طبر الحزم لان الضمان في الانفس الى كل ما شئت ان شئت اسر باعها فان اوجرت بزيوت وان لم يس ثوبا يقطع او
فقطي كسبه الحزم به ما صرح به في اول الباب فقال في الطيب الحزم ولما قال بعده وكذا كان الحلق على الاطلاق لا يتصلح الجواب

و قد تقرر مسببه وهو ما نال من الراحة والهيئة فيلزمه الدم حقا بخلاف المصير حيث يتصور ان لاقته هناك سداوية وهذا من ايجاد
 الله لا يوجع المصير برأسه على الحاق كان الدم انما زعمه بما نال من الراحة فصلا كما لغز في حق العرق ولكن المذاك ان الحاق في حلقه لا يمتنع
 الجواب في المصير رأسه واما الحاق في لزومه الصبغة في مثلثنا في الوجهين وقال الشافعي لا يمتنع عليه وعلى هذا التخاذل
 الذي خلق المحرم رأس حلال المان معنى انما تعلق لا يتحقق بحلق شعر غيره وجهه موجب طهارة المنة ما يفرض بدن الانسان من
 مصطلحات الاحرام لا يمتنع اذ الامان بمنزلة نيات المحرم فلا يتحقق المحالين شعره وشعر غيره الا ان كمال المجابة في شعره

في المصير رأسه الا ان يمتنع المحقق رب غني اختلان الجواب غير مفيد والمحل ان المان يكون من او عاقلين والمحال المحرم
 والمصير رأسه ملاما او قلته في كل الصبر على الحاق ممتدة الا ان يكون عاقلين على المصير واما ان يكون ملاما لا يتغير فيه المكان
 بغير اذنه بان يكون كرا او ذملا لا يمتنع من جهة العباد بخلاف المصير فاذا خلق الحلال من محرم فبما يترتب قطع ما استحق الا ان يمتنع من
 او لا فرق بين المصير حتى سئلوا وبين ان يمتنع وشعر المحرم فاذا استحق بشعر نفسه الا ان من هذه العباد استحق لشعره ايضا الا ان يمتنع بغيره
 الكفاية بالصبر اذ خلق المحرم رأس ملاما فلا تعلق المحلل له بغيره فبشعر غيره او لا شك في نافي الانسان فبشعر غيره محرم من
 رأي ثمار اكرس شعشا ومع الشوب فضل الربح وبما غسل بماء كان واجبا الا ذلك التام الذي لا اذنه وان يمتنع في شعره فبشعره
 فوجبت الصفة في وجهه اجري الوجه الاول في هذا وقاين مع ان يستحق لشعره الا ان انا هو يستحب الى من قام به الا ان حاقا بالمصير
 فان مطلقا لم يمتنع المحرم من ملاما خصوصا في الاول فبما ان المحرم اذ خلق من المحرم حتى يتغير ميتا لا يمتنع حتى والارفاق باذنه
 فبشعر غيره وقد كان كل منها بافراده مرجحا للصحة فربما يقال ان كمال المجابة بهذا لا يمتنع فبشعره وجوب الدم على الحاق كما قال ابو حنيفة

صلى الله عليه وسلم

في الاذنه ان الزينة الميت وجب الدم لا يمتنع اذ لو افترق كل منها لم يوجب كليهما في الشعر واصلته لتلصق قتل الوفاة كما مات المجابة
 برزده اجماعا فوجب الدم وقدره في تلك من الشافعي ظاهر من الكتاب في محرم الزام المحرم شيئا الا ان كان غير متقاررا فبشعره غير في الصلوة
 او الصبر من ان محرم يمتنع الحكم به عندنا لا يمتنع على محرمه على الحاق مطلقا محرمه موجب بان كان ملاما لا يمتنع المحقق غير محرمه
 كما كان لان الاتفاق لم يحصل له وجب الوجه عليه فان قيل تعارض اذ محرمه او موافاة المحقق المحرم على محرمه ان كان يمتنع
 وبغيره فبشعره او في ملاما العاصي انا من اسباب العقوبة الاصل ليس كل محرمه فوجب جزاء في حكم الدنيا لا يمتنع في الزينة
 فتقول انما الحاق انما يمتنع بقطع غير محرمه بجماع فتدبر من مستحق العقوبة لغيره والواجب اتباع الوكيل لا يمتنع كونه نساء اذ محرم
 من ان الموهبة لغيره في حق من مثل الاتفاق بقتل النفس فان كان على وجه الكمال كان الجزاء واما الاصل فتدبر في الاضافة
 الى نفسه مطلقا اذ لم يمتنع بمقتضاه عقوبة على اسوة شامية والحاصل من نفسه محل والحاصل لا يمتنع في التعليل والالا
 امتنع القياس فالاصل انما المحال الا ان يدل على قصد تخصيص حكمه وليس لادم ولا خصوم اذ لم يمتنع وقت عليه
 مناسبتة المناسبتة في نفسه الى غيره اذ اوجده في تمام الموهبة فتصور اذنه الى الصلوة ومنت يقال مباشرة
 الفصل الذي به قصد ان يقتل ان كان جزاء الصلوة ولو كان بان يذون المحرم في حلق راسه لم يمتنع الجزاء على الميت انما يمتنع
 راسه والازم الجزاء اذ النظر في ذنوبه فبشعره فان اختير الراس في ذنوبه ان الاتفاق لا يحصل بمجرد ذنوبه كمثل
 منتهى الجزاء في محرمه ليس لذلك علة وانما هو من طوله لما يوافق محرمه وصحته وكاستشاق طيبه ولو كان الى شغل

بافتقار الاول وفعلي الجزاء من التام والكفر ولا يمتنع في كل موضع كالصلوة وغيره بان السواد منها مطلق محرمه
 الكلام مثلا وهذا قد فرغ من تعليق الجزاء بالاتفاق الكائن من مباشرة سبب لو لم يكن قولا فبشعره لا يمتنع
 بالحق على من غره بجمعة من تزوج بها اذا ظهرت اذنه بعد الدخول لان بدله وهو ما نال من اللذة والارادة فحصل للموهبة يكون

انما يحصل

من احد من شارب حلال او قلم الاطعمة اطعم ما شاء والوجه فيه ما بينا ولا يرعى من نفع نفع لا نرى ان في نفع غيره وان كان اقل من
التأذي بنفع نفسه فيلزمه الطعام وان نفع الاطعمة يده ورجليه فقلبه دم كانه من المحظورات لما فيه من قضاء النفس
وان الله ما يحرم البدن الا في حقها فهو نفع قاع كامل فيلزمه الدم ولا يزداد على دم من حصل في مجلس واحد لان الجناحة من نوم واحد فان
كان في مجلس فذلك عند من رآه ان منبأ ما على النافذة فاشبهه كذا في الفطر الا اذا غفلت الكفاية لا يتعام الا بالثقلية على قولنا في حنفية واليوسف
يجوز رجعة ماء ان قار في مجلس واحد وجلا لان الغالب فيه من الصلابة فيقتيد الشارب على الماء المثلج في أي الصلابة ان نفع يد او وجوه فقلبه في قاعة
لديهم مقام الكفاية في الحق وان نفع اقل من خمسة الا في مجلس واحد معناه يجب بكل ظرف صدقة فان لا يربح الدم بعض نفع منها وهو قبول
الرجعة في اول الفطر الا في المجلس الواحد فاما الثلث الكرماء في الكفاية في الاطعمة واحد وانما يربح الدم بغيره عند انقضاء مقام الكل فلو كان في المجلس
البدل الا في مجلس واحد وان الفطر كذلك لا يخرج المحلوق بسبب على الحلق فينظر ان لان سببه نفس بقوله فان من ان من شارب حلال
او قلم اغفاره لهم ما شاء انا في الشارب فلا شك ان في قلم الاطعمة فخر لعل في المجلس لو فطر فاصل الجواب في قلم الاطعمة منها كما يجواب
في المحلوق في المجلس ايضا عليه صدقة بذات من محرم رواية لا يخرج من نفع الاطعمة واعلم ان مسج عبادته الاقل في المجلس وفي الكفاية
لما حكم في الحلق كما وان حلق المحرم بسبب حلال تصدق في حق الاطعمة المحرم ما عظم فخر ما به او يغير امره في المحلوق دم على الحلق
صدقة اشترى وبه العبادته انما تصدق في نفع الصدقة تصدق صاع فيها اذا حلق بسبب محرم وما في الحلال فيقتضي ان العظم ايجب
شار كقوله من قتل قلته اذ رواية تصدق باشاره واذا في المقدرة في عرفه اطلعتهم ان في كلفه صدقة فقط وانما علم حقيقة الحال
ثم بعد التخصيص المذكور في الحلق قال والجواب في نفع الاطعمة كما يجواب في المحلوق وان كان ما ذكرناه ان تصدق في عرفه في التبعير وقها
فيكون ذلك التخصيص ايضا جازيا في نفع الاطعمة فيصير في الهداية لانه من الصورة في قلم الاطعمة الحلال بقوله ان نفع الاطعمة
وجلبه فقلبه دم لانه الكمال اتفاق يكون اليقن ونقص ودار اتفاق كامل فقلبه الدم ايضا نقص الكل في مجلس واحد كل من الشارب
وعلق بسبب كل البدن في مجلس الا يوجب فخره واحد فان كان في مجلس فكلنا عنده محرم دم واحد لان معنى بزه الكفاية على التبدل
حتى لزم المحرم قتل صيد المحرم تيمم واحدة مع الجناية على الاحرام وانحرم فاشبهت كفارة الفطر في رمضان اذا تكررت الجنايات الفطر
ولم يكف بغير واحدة منها لانه كفارة واحدة وان كفر لسابقة كفر لاحقة كذا بقوله وعلى قولنا في حنفية واليوسف عبادته
داران نقص في كل مجلس فخر من اربعة لان الغالب فيه معنى العبادته خرج الجواب عن كفارة الاطعمة فيقتيد التبدل باجماع الجواب
لا بد من اثبات هذه المقدرة والاثبات لما لزمه الكفاية شرعا مع الاعداد من المعلوم ان الاحرام مسقط للعقوبات وعلى ذلك لا يخفى
ان لا نخرج معنى العبادته عدم التبدل لانه الاثبات باجماع والادان يوجب موجب فخر كما اوجب في أي السببه لزمه اجماع لو لم يستبر
لا موجب بقاء ولا لحاق بأي سجدة في الكتاب فاما في اقتيد التبدل مجلس لاني اثبات التبدل نفسه الا كان بلا جامع لانه موجب
في الاول اعني أي السببه لزمه اجماع وذلك لان العادة مستمرة فكل الآيات للادب والهدية والتدبير للاعطاء العبادات في ذلك
فكل من تداخل لزم اجماع فخران ما يفيض هذه الحاجات بسبب الكفاية ان يكون غالبيا في مجلس واحد فيقتيد التبدل ليس بسبب لزمه اجماع
لولا ان التبدل بغيرها كما اذا لزمه اجماع فمن اراد نفع الاطعمة يوجب وجوبه الى تعزير ذلك في مجلس حيث عاده مستمرة في ذلك فلا سبب
لا يربح بغيره عدم التبدل على تقدير نقص كل طرف في مجلس فلا يشترط في الحكم الا ان يكون فيه اجماع في المجلس لو نقص احد يربح ثم
الاخر في مجلس واحد راسه وحكيته والطبوع اوجامع وراى قبل الوقوف في مجلس واحد لزمه اجماع واحدة وانما اثبات
المجلس يلزمه لكل مجلس موجب جناية فيه عند جاد قائل محمد عليه دم واحد في نقد المجلس ايضا ما لم يكفر عن الاولى وقتت نظيره
في الطبوع اجماع ما يوجب في مجلس واحد راسه وعلى مجلس فخر بغيره ثم حتى حلق كله في اربعة مجلس اربعة دم واحد اتفاقا ما لم يكفر
للاول والفرق لهما ان الجناية في المحلوق واحدة لاتحاد معلما وهو الكس قولنا اقامت للدم مقام الكل كما في كل من حلق ارب
والجناية لان حلق راسه في حلق واحد لاتحاد معلما وهو الكس قولنا اقامت للدم مقام الكل كما في كل من حلق ارب

لا بد من ان ياتى بها من حق حجة ظاهرة مشقة توجب دمج خبر جليل من انبى حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 الناس من مواضع متفرقة على ان كمالها في هذه الواحدة والاشارة الى الوجه الثاني في حجة ذلك من ان يكون له من ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 بين خبر كل من طرف مسلمين وكذلك ان يكون له من ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 قولنا على علمه لا بد من ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 صاحبين في شدة وثبوتها من الطعام وان شام صام ثلثة ايام فلو انما على نفسه من طعام او صعدت في ذلك ولا بد من ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 يكون له من ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 في زمان او من هذا العلم فيكون له من ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 ان الصلوة تنجز في الصلاة وهرال في فصل فان نظر في جرح امره في شدة ثباته في ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 في الجاهل الصلوة في الصلاة وهرال في فصل فان نظر في جرح امره في شدة ثباته في ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين

ليس لا تقصير على طرف واحد فكيف هذا لا يوافق مع انما راجع فاجواب ان الجاهل انما هو كمال الاتفاق لا لا عقيدة الا انما كمال
 قد يتردد في حصوله يمكن مع الواجب ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 ولا شك ان ادنى كمال الاتفاق في كل شيء تمام وان كان في البدين الكل في الكل اقل من ذلك فيثبت بالدمه لا ياتي بكونه غير متسا
 قوله لا يتردد الى الا لا ياتي بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 جوهرين لا يتجوز ان من تلافى غير واحد قوله في العلم على ان الوجه يتاخر في خلافه فيثبت عليه من الطيب الحق في مواضع متفرقة او يترقب بها
 متفرقين فان تقي الجاهل قالوا انما في شدة ثباته في ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 يفضل العبد المحرم ما فيه لهم حينئذ الصدقة فينا فغنيه ذلك او حتى لا في الحال ولا يلبس ليعلم قوله اولس من غذيان ليطهر في تغذية اذ لا
 خوف من الملاك من البر والبر من اكله من السلب الحرب عليه كفاته واصله تيمم منها بين ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 من الطعام او يتردد في انما كان في شدة ثباته في ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 اى من الكفاية التي فيها بقوله تعالى فغنيه من صيام او صدقة او نكاح او ذكرا في حديث كعب بن عجرة في الصوم في كل حلت اس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعل ثيابه على وجهي فقال كنت اري الوجود في كل ثياب اري او كانت اري الجسد في كل ثياب اري او كانت اري
 فقلت لا اتقال من ثوبه ايام او اطعم من مسكين كل مسكين نصف صاع وفي رواية فامر ان يطعم من ثوبه ايام او يهدي شاة او يصوم من ثوبه ايام
 وفيه الفرق ثلثة اشوع وقوله في الرواية الا انما في شدة ثباته في ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 كماله في شدة ثباته في ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 الكعبة وهو وجب بطريق الكفاية كان لسان كل جوي وجب كفاته في قصاصه بالجرم وقوله لان الازالة لكونه قربة لا في زمان مكان يصط
 ان جميع القربة منها تحلف بالزكاة ولا بد من اكل مسكدي المتعة والقران والاضحية لكن الواقع لكونه قربة في جميع قوله لكونه قربة ثم لانهم هذا
 بسبب ما ان لا يورق بعد ما يصح لا يلزم من قامة غير مقامه لكل الواقع ان لا يلزم ذلك فيم كان القربة فيه لاجتماع من هو الا لا بد من ثباته
 فالاولى لا يجب غيره انما سبق بذبحها ولا شاة يتصدق بجره ولا ياكل منه قوله وهو اى يصبت على تامل الصدقة المس ذك
 في الآية قبل قول ابي حنيفة كقول محمد وقال ابو يوسف الحديث الذي من لآية فيه لفظ لا طعام وكان كفاية بهمين في نظر خان حاش
 ليس من الجمل بل من بين المراد بالاطلاق وهو حديث مشهور عملت به الامم فجازت الزيادة ثم لم يذكر في الآية الصبة قد يتحقق حقيقتها
 بالتيمم فيجب ان يكون في التيمم الا طعام على الطعام الذي هو الصدقة والا كان معاضدا وغاية الامر ان يجبر بالاسلام والاعم ولقد علم
 فصل فيما اذا نظر الى منسج امره قد قدم النوع السابق على هذا لا بد من كفاية لكونه قربة في شدة ثباته في ان ياتى بها من حق حجة والى يوسف **وقال** في يوم اعتبارها انما رقتها من كفا واحدة ما اذا اختلف بين
 من الجدة والاشارة قوله ولا فرق بين انما انزل ولا يلزم في مخالفه في الجاهل انما هو كمال الاتفاق لا لا عقيدة الا انما كمال
 حيث قال كذلك انما انزل من غير الجدة من انما انزل ولا يلزم في مخالفه في الجاهل انما هو كمال الاتفاق لا لا عقيدة الا انما كمال
 مكان من الجدة والاشارة قوله ولا فرق بين انما انزل ولا يلزم في مخالفه في الجاهل انما هو كمال الاتفاق لا لا عقيدة الا انما كمال

لا بد

كان المحقق الأول يصير بدمه من كان جنباً عليه بدنه ذكره من ابن عباس عليه السلام كان الجنابة لعل من الحيض يجب عليه نقصانها بالبدنة
على النقاء وقد كان ذلك المطلق أكثرها وجهاً ومعدلاً من الكواشف له كما ذكره الأفاضل إن يصيد الطوائف من علة لا بد من حليته وفي بعض النسخ عليه بن عبد

الطواف مع عائشة أم المؤمنين فاستبها عائشة سنة طوافها وقال روى أحمد بن محمد ثنا محمد بن جعفر عن شعبة قال سألت
عاصداً من شعراء الرسل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يراه بأساً وقد اتفقوا بذكره الجواب عما أورده ابن الجوزي ثم إن عائشة
ذلك التقرير ونقول بل التشبيه في الثواب لا في الأحكام وقوله لا اكتم تكلمون فيه منقطع كلامه مخالف لما في الآية الكلام فيه
وجوب المصير إلى هذا لأنه لو كان كما قالوا لكان المشي محتسباً لدخوله في الصدر وكان الشجره استشهاده مشاهداً وهو ان يقال المشي قد علم
أخراجه قبل التشبيه فان الطواف نفس المشي فيحتمل ما لم يسلطه فقد قال المشي إلى صلاصة فيكون وجه التشبيه ما سوى المشي فلهذا
انتمض على الاول ولكن يجب الاعتراف بموجبه الوجه الثاني في أن قيل لا يصح هو الاول لان الوجوب ثابت عندنا ولا بد من دليل على
على الوجه الثاني في بغيره وما أورده ابن الجوزي ظاهر فيه والحديث المذكور يمثل على الوجه الاول فوجب المصير إليه ونقص الاعتراف بهما
بإجماع المسلمين واتفق روادنا منكم عليه السلام أنه من جعل البيت من يساره ومن طاف ولا يتدبره وجب ستر العورة في الطواف
فلهذا طاف مكشوف الصورة لزم الدم ان لم يمهده فاجاب لو كان الاول هو المعتبر كان مقتضاه وجوب طهارة الثوب والبدن فيه لكن
مرحومنا عدم وجوبهما في البدن انما ليست بشرط الاجماع فلا يفترض تحصيلها ولا يجب كسنته حتى لو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكثر
من قدر الدرهم لا يضره شيء لكنه يكره انتهى فعمل الحديث على ان التشبيه في الثواب كما هو المذهب وايضا يجب الطهارة إلى ما أورده
ابن الجوزي وإيجاب ستر الصورة إلى قوله عليه السلام لا لا يجزى بعد العلم مشكوك ولا يطوف بالبيت عزلة قال محمد بن جرير ومن طاف تطوعاً
على شيء من هذه الوجوه فاحسب لنا ان كان يكتم ان يصير الطواف وان كان قد رجح إلى البرص غير محذرة سوى الذي طاف ومن ثوبه نجاسة
هذا وما ذكر في بعض النسخ ان في نجاسة البدن كذا الدم لا اصل في الرواية وانما هو قد يقال فلم يفتق الطهارة عن الجنس بالطهارة
عن الحدث وهو الاصل المفصوح عليه قياساً بستر العورة وليس هذا قياساً في اثبات شرط بل في اثبات الوجوب وتدريب ما حصل في
المسبب من ان حكم النجاسة في الثوب اخف حتى جائت الصلوة من قليل النجاسة في الثوب ومن كثرة حالات الضرورة فلا يمكن نجاسة الثوب
انقصان في الطواف وهذا ينفع لفرق طهارة الحدث دون الستر ثم اخذوا من الستر منية بان وجوب الستر لاجل الطواف اخذوا من قوله
عليه السلام لا لا يجزى بعد العلم مشكوك ولا يطوف بالبيت عزلة فليس يكفى نقصان في الطواف واشتراط طهارة الثوب ليس لطواف من
المفصوح فلا يمكن تركه نقصان فيه ولم يبين البتة المشاركة للطواف في سبب النجاسة واذا في البدن فقال النجاسة من الطواف مع الثوب النفس
ليس لاجل طواف بل لبعثاته السيد عن ادخال النجاسة وصيانة عن القلوثة فلا يوجب ذلك نقصان في الطواف فلا حاجة إلى الجبر لأنه
نفى سببية الطواف بالكلية وقوله من النجاسة من الطواف مع الثوب النفس انما ان يكون مناهة لو كان من كان نصية السيد وان المشي
نابت مع النجاسة وكذا تمثيت الكراهية به الآية لا يبلغ إلى الوجوب فلا يمتنع موجب الجبر والصحابة اعلم ولم يذكر في ظاهر الرواية تخصيص
سوى سطر الثوب والتعليل بغير تيمم البدن ايضا فقولهم فكان أعمش فان قيل لم يختلف الجابر في الفرض والنقص في الطرف دون
الصلوة فالجواب ان الاصل ان لا يختلف الجابر باختلاف النجاسة باعتبار المسبب على وزن سببه فلا تترك الا للضرورة الشرعية وقد امكن
في الجمل شرح الجابر فيه فتبين ما إلى بدنة وشاة وصدة فاعتبرت الجابر بتفاوت الجابر بتفاوت الجنابة وتعذر في الصلوة اذ لم يشرع الجابر

والاحرام يومى بالاعادة في اليومين سبيل الى الحياة ليعمل النقص سبيل الى الكمال فيصير سبيل الى كماله والاحرام يومى بالاعادة في اليومين سبيل الى كماله
بعض الاطراف فيجعل النقصان الى الاحرام وطاف حجابا في يوم النحر والوقوف عليه لانه لعل في وقته من اعادة بعد ايام الغزاة لانه عندئذ حصة سراه
بالشاهيصل ما علم من مذهبه ولو جهل الى اعادة طوافه حجابا ليعمل النقص كثير في يوم النحر واستدراكه ويحرم باليومين واما ما علم من بعض مائة
الاجرام المانية اجابة لان النقص من الطواف ولو جهل الى اعادة طوافه حجابا ليعمل النقص كثير في يوم النحر واستدراكه ويحرم باليومين واما ما علم من بعض مائة
و اما ما علم من بعض مائة
ومن طواف طواف الصدقة بما فعله من كماله دون طواف الزيادة من كماله اجابة من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله
اجابة من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله
شخص الواقع في الزيادة من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله
في الطواف طافا واجبة لانه في طوافه حجابا في يوم النحر والوقوف عليه لانه لعل في وقته من اعادة بعد ايام الغزاة لانه عندئذ حصة سراه
اعني الطواف ليكون الجاهل من جمل الجاهل من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله
ارثه في طوافه حجابا في يوم النحر والوقوف عليه لانه لعل في وقته من اعادة بعد ايام الغزاة لانه عندئذ حصة سراه
لما في في الحدث والواجب من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله الطواف من كماله
محدثا في حصة ما نأخذ منه الرأى ان البقرة في فضل الجاهل في طوافه حجابا في يوم النحر والوقوف عليه لانه لعل في وقته من اعادة بعد ايام الغزاة لانه عندئذ حصة سراه
الاول في الغنمين جميعا ومحمد صاحب الايضان اذ لا شك في وقوع الاول مستدبر حتى مل به النساء وتقرير ما علم شرعا بعبادة
حال وجوده اولى واستدل الكفر في باقي الاصل لوطاف للعمرة حجابا في يوم النحر والوقوف عليه لانه لعل في وقته من اعادة بعد ايام الغزاة لانه عندئذ حصة سراه
شوال اوله يده واعتذر عنه المشرى في المبسوط باننا لم يكن تمتعا لوقوع الاصل من عن فساد العمرة فاذا امن فسادا قبل دخول
وقت الحج لا يكون سببا لمتى قال والطواف الاول كان كذا في اخلافتنا من النقصان فان اعادة الفسخ وصار المستدبر في الثاني وان
لم يكن مستدبره في التعلق كمن قام في صلوة ولم يقرأ حتى ركع كان قيامه وركوعه مرعا على سبيل التوقف فان عاود فقرأ ثم ركع
الفسخ الاول حتى امن او ركع منه الركوع الثاني من ذلك للركعة وان لم يقرأ في الركعتين الاخرتين كان الاول مستدبره واذ افاض
الحديث لان النقصان يسير فالتوقف به حكم الطواف بل بقي مستدبره على الاطلاق والثاني جابر للتمكين فيمن النقصان ولو طاف للمرة
الزيارة عاودا فهو طواف اجنبى سواء انتهى وقول الكفر في اولى وجعل عدم التمتع في شاهده لاس من فساد العمرة قبل اشهر الحليس
بأولى من جعل الدم نية الجاهل بسبيل النقصان لما كان متفاديا كان كذا من ومنه فيكون وجوده جابر كوجوده
او نقول الجواب ان نية الطواف في اياهه فاليه من النقصان فالحاش الذي ينزل من ذلك بعضه فبانه ليعمل النقص سبيل الى كماله فيصير سبيل الى كماله
عليه البعض الاخر اعني حصة الكمال وهو كمال الصف وهو الطواف الجاهل فوجب في ايام الطواف فاذا اذخره وجب دم كما اذا افرصل
الطواف بقوله ويرجع الى ايامه يده على ان من في النقصان بطواف الزيارة حجابا في يوم النحر والوقوف عليه لانه لعل في وقته من اعادة بعد ايام الغزاة لانه عندئذ حصة سراه
وتقبل معه وبذلك الاحرام فكاه الفارسى ثم اذا عاود فقرأ ثم ركع كان قيامه وركوعه مرعا على سبيل التوقف فان عاود فقرأ ثم ركع
الزيارة عن وقته وقد تقدم ولو طاف القارن طوافين وسعى سعيين محدثا عاود طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شئ عليه لغير
اجمعه في وقته فان لم يمسح طلع فري يوم النحر لزم دم الطواف العمرة محدثا وقد فاق وقت القضاء ويبر من في طواف الزيارة
يوم النحر ليس بدمه لانه سبيل الى كماله فيصير سبيل الى كماله فيصير سبيل الى كماله فيصير سبيل الى كماله فيصير سبيل الى كماله فيصير سبيل الى كماله
الاصل لا يثبت الاعتداء وفي الثانية ان لم يمسح فليده دم للسعي وكذا المالكين بقوله ولو لم يطف مع طواف الزيارة اصلا وكذا
اذا حج الى اهل وقد ترك منها اياما شوا يطو ويدرك الاحرام ويحرم من ايامه في حق النساء كلها جاز لزمه دم اذا قدرت المراسل
الان ان قصد رضى المأخر ايام الجاهل الثاني وقد تقدم او كل الفضل من ذلك شئ قوله ومن طاف طواف الصدق ذكر في حكم

الحج

ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجته تام لان السعي من الواجبات عندنا فيلزم بتركه الدم ودون الفساد من افاض من الحرام
 من عرفت عليه دم وقال الشافعي رولا شئ عليه لان الركب اصل الوقوف عليه لزمه بترك الاطالة شئ وقلنا ان الاستدانة الى غروب الشمس
 لقوله عليه السلام فادفعوا عن غروب الشمس فبتركه الدم بخلاف ما اذا وقف ليلان استدانة الوقوف على من وقف بها
 ليلان فان عاد الى عرفة بعد غروب الشمس يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان المفردة لا يصح مستدانة واختلافها اذا عاد قبل الغروب
 ومن ترك الوقوف بالمروة فعليه دم لان الواجب من تركه في الجوار في الايام كلها فعليه دم لتعلق ترك الواجب بكيفية واحدة لان الحبس متحد

في المنعوبة او صلح يوم الفجر اجزاء ومخرج عن عدة التذكرة كما اذا كان كل واحد في البدائع وسوقه يقيق ان المذكور في شرح القاضي يحتاج
 ما في الاصل ليس كذلك الا لو صح في الدم وهو لم يترك في سري الاجزاء وما في الاصل لا يفيقه ولو كان خلا فان كان في الاصل لم يترك لان
 ان العبادة متى شرع فيها جاز بقوت شئ من وجباتها ففوت وجب الجحيم وان كان لو لم يجز سمحت كالصلوة بالسجود في السجود لا عاقبة
 في العدة قلنا قلنا كل صلوة اريد مع كذا حتى يحرم الجحيم او لا يجزى فيه ذلك فيجب الجحيم او لا يجزى فيه اذ فوات وجب ان لم يعد
 وجب الجحيم بالآخر وهو الدم بخلاف الصوم لم يثبت في غير خلافات الصلوة في الايام المنعوبة فان عدم محل الصلوة فيها ليس من اعيان
 الصلوة بل الواجب عدم الكون فيها مطلقا في الصلوة وغيره واجل البيت عن سياره فاختل فيه والاصح ان الواجب ابتداء عليه السلام بترك
 على سبيل المنعوبة من غير ترك في الحج بجميع عروسه ما ذكرنا ان الغلبة عليه السلام في دفع التحريم على الواجب الى ان يقوم ويسئل
 عده خمسة اقل من ما خلف في الحج بقوله لا حتى يسلك في كل من عليه ان يسئل الجحيم بتركه اذ الطواف من فواتها فليس من الجحيم في الجحيم
 بوضعه كونه تركها وذكر محمد في الرقيات لا يثبت بذلك الشوط الى ان يسئل الجحيم بتركه اذ الطواف من فواتها فليس من الجحيم في الجحيم
 فواته بتركه محل البيت من سياره في السيل محل البيت من سياره طائف بتركه اذ الطواف من فواتها فليس من الجحيم في الجحيم
 جهم وحجته تام لان السعي من الواجبات عندنا قد تقدم نصب تلكا في دفع الشافعي وغيره واقتنا ويل الواجب ان يطلنا باجلا وليا الكسنة
 خارج اليه في ثناء بالاعمال قال في البدائع وان كان السعي واجبا فان تركه بعد فلا شئ عليه ان تركه بغير عذر لزمه دم لان ما تركه
 الواجب في هذا الباب صلوات الله وسلامه عليه السلام من ترك البيت فليكن آخر عده بالبيت الطواف ونقص الحوض
 فاسقط للعذر وعلى ما قالنا ان الدم في الكلب بترك السعي محل على عدم العدة وبنينا لزم الدم بتركه شرخان ترك شاة تشاء اطمنه
 لزمه صدقة اى يطعم كل شاة مسكينة نصف صاع من بر او تقيير لان ما يتركه في الجحيم بتركه اذ الطواف من فواتها فليس من الجحيم في الجحيم
 فيمن غير عذر الا ان تركه بغير عذر في الجحيم بتركه اذ الطواف من فواتها فليس من الجحيم في الجحيم
 قد تركنا مواضع من هذا الفصل لانها غصيلة وانتهت في الكتاب فترجى فيه ثم لا بد ان يقول قبل ان يترك شاة شاة لا لئلا
 الا فاحتمل من الامام لم يكن هذا الا على الوجهين اعني بعد الغروب من طلع الشاة باعتبارها وشار في الدليل الى خصوص المراء
 بقوله ولما ان استندت الى غروب الشمس واجبة والحديث الذي ذكره وهو قوله عليه السلام فادفعوا عن غروب الشمس خمسة رجا
 ولا شبهة في انه عليه السلام منع بعد الغروب ولكن ان يقال كلما وقع من قوله عليه السلام في الحج يحل على اللزوم الا ان يقوم
 دليل بخلافه لقوله عليه السلام فادفعوا عن غروب الشمس ما قلنا ما قلنا من حديث الحاكم عن السوء خطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا ايها الناس اني انزلت في هذا الموضع اذا كانت الشمس على رؤس الجبال مثل عالم الرمال في وجوهها وانا ارفع
 بعينى ان تيب فان هذا السوق ايضا الواجب يا دني تامل فيه ومساءل الاضائة قبل الغروب كذا في بحث الوقوف برفقة
 خارج اليها تستغنى عن اعادتها وقوله في ظاهر الرواية يستتره عما قد ناهى عن من رواية ابن شجاع قوله لا تفتلوه
 فيها اذا عاد قبل الغروب ذكر الكرخي ان يسقط لان الواجب الا فاحتمل بعد الغروب قد وجد تقدمه عليه وجوابه فانه الحق خارج

قال واذا قتل المحرم حبيباً أو دله عليه من قتله عليه الجزاء أما القتل فله جزاء لا يقتل عليه العبد والفرج ومن قتله منكته متناهية لا يحد نق على إيجاب الجزاء وأما الدلالة ففيها خلاف المشافقة وهو يقول الجزاء تعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل

ويخرج البعير والشاة المستوحشان لعمود من لوصفهما وكون ذكاة النجس المستأنس بالفرج والأبلى المستوحشان البقرة والضأن المذكرة بالفرج والعقر وأنزل من الكلبان وعده مع الصبيدية وجمعا ويخرج ككلبك ليس بصبيد سوار كان البهياد وشيئاً لأن الكلب يلبى في الأصل لكن بما يتجش وكذا السور لا يلبى ليس بصبيد لا يستأنس بالبرى منه فنيته روايتان عن أبي حنيفة هذا وهو قول عليه في كونه ذكراً ويجزأ التوكل في البقرة لا يلبى لا يلبى لا يلبى بصبيد لا يستأنس بالبرى منه فنيته روايتان عن أبي حنيفة هذا وهو قول عليه في كونه ذكراً ويجزأ لا يعيش في البر وهو ما في المولود فقتل في ذك بل يباح كل ما كان حبيباً للجزء وبما يخل أكله من قطع نضج المحيط كلها يعيش في المأكل يقتل بصبيد المحرم انتهى قال في المصنف كما يمكن الضفدع والسرطان وكل الثمار في مناسك الكلاب في الذي رخص من صبيد المحرم هو ما كان في الأصل هو الأول لأن قوله تعالى أصل كصبيد الجرد وطعامه قتلته وتحتيته عموم ما في البر وهو في البدائع أصاب المحرم على طياده والحمل والحرمان جيباً كالأول وغيره كالحمل واستدل بالآية وإنما في الأصل من قوله الذي رخص المحرم من صبيد المحرم هو ما كان في الأصل غير المحرم فقتل في البرى بما فيه قتل الجرد وإن المراد ما قبل المأكل لا سيما في الضفدع جملته من الآيات في البرى صبيد الجرد مطلقاً وكذا فاضل خان وبنو قبل الحكم بطلان ما نقل عن مولده في البر وهو أن كان يعيش في البرى حتى ذكته لسلطان أو سلطاناً ذكته حتى من صبيد الجرد مطلقاً كما ذكرنا في الغرائب والحداد وما أتى الفواست فليست بصبيد وما أتى السبل فأنه من عليه في ظاهر الرواية لا يجب قتله بالجزاء ولا يجازى شاة إن أبت أو لا المحرم وان أبت به لا يذوق قتله لا شيء عليه ذكرك لاسه والنفقة والتمتع يقتضيه البرى وما صاحب البدن فقتل البرى إلى ما كوله وغيره والثاني إلى ما يجزى بالذي غالباً كالاسه والذئب النمر والفهد إلى ما ليس كذلك كالفصيص والشبل لا يذوق قتل الأول والآخر والأولان يصلي ويحلب قتل الشاة في ولا شيء فيه إن لم يصل جعل رد وود نفسه في الفواست ورد ودينه لا شيء ولم يحكم خلافاً لم ذكره كما أبت أو لم يذوق شاة في شرب ما يذوق رويته عن أبي يوسف قال في قتله في قاضي خان عن أبي يوسف الأسد يذوق الذئب في ظاهر الرواية السباع كلها صبيد الكلب والذئب انتهى ومنه ذكر أن شار الله تعالى ما هو الأساد بل وجهه في ما في ذكرك لا فرق في وجوب الجزاء بين المباشرة والتبعية وإن كان تعدد ما فيه فلهذا يشبه الكلب للصيد أو غير الصيدية غيرة فعتب عليه بمن لا يتعدونه ليعتبطوا بالنفقة تنقل به فمات أو غير حقيقة للماء أو عليه أن يباح قتله كما ذكبت فطلب فيها لا شيء عليه كذا لو أرسل كلبه على حيوان يباح فأنذره بحرام أو أرسله إلى صيده في محل وهو ملال فنجاه إلى أحسن فقتل صبيد الشاة عليه لا شيء من قتله في التبعية كذا لو طرد بصبيد حتى أدخل في الحرم فقتله فلا شيء عليه ولا عليه به الرمية معنى حرمي إلى الصيد في محل خاص به في الحرم عليه الجزاء لا ذكبت جازية بالمباشرة قال الشهيد وهو قول أبي حنيفة فيما أعلم وفيه كلام ذكره في صبيد أسد أن شاة الله تعالى ولا والله على حرمه ما لم عليه يقتل يجب عليه الجزاء ذكره في المحيط لأن المباشرة لا يشترط فيها عدم التعدد في الكلب كونه جرد بعد ما دخل الحرم وجب عليه الجزاء استثناءً وشك لو أرسل محرم كلباً على صبيد فخره محرم فأنزله جزئاً فقتل الصبيد فعليه جزاءه ولا يذوق كل واحد من الجزاء يتعد وجهه المقتول إلا إذا قصد به القتل ورفض الجزاء في الأصل أصاب المحرم صبيد ما كشيده على قصد الإحلال والرفض لا يدره فغيره لذلك كذا دم وقال الشافعي عليه جزاء كل صبيد لأنه تركب محظوراً حرامه يقتل كل واحد من الجزاء من وجوب كل واحد كالمقتصد رفض الإحرام لأن قصده في الإبقاء لا في القتل بل في الإبقاء فلهذا لا يرضى به الإحرام فوجوده كعدمه وتلقا

فأشبهه غرائب الاموال والمصنف في العائش سواء كان الموجب لا يختلف والخراج عند أبي حنيفة وابي يوسف ان يخلق في
العبد في المكان الذي قتل فيه ما في اهراب المواعظ منه اذا كان في يدي فبقوله هذا وحده في الغنا والفقير
سواء كان له ان يملكه هو وان شئت في ماله طعمه ما قد صدق على كل مسكين نصف صاع من بقره صاعا من بقره وصدع وروان
شاه صاعا من بقره وقال محمد وانه ان شئت في الصيد النظير فيناه له نظيره في الغنى شافعي الطبع في العقيم شافعي

الاول ولم يكن فيه ثم طلب الصيد فقتلته كان على كذا...
انقتل وان يقي الدال محرم على ان يقتله الا ان...
نفسا لم يكن ممن يملكه الا ان...
ما يقتله بواحدة من ابائه...
وما في الاصل من ان...
لو دل على قوس...
قال شمس الا...
لم يكن من...
على كل حال...
حقيقته...
ثم بالسكين...
فيها فاعلم...
اشي في...
وكذا...
سيدا...
على واحدة...
بأخذ...
فان...
النظر...
او...
الى...
قول...
سواء...
محمد...
بلا...
بلا...

[illegible]

وهل يجزئ منه هذا في فقهه روايات ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يمسكه فيه
الا مكان في بيده خلافا لما في غيره فانما يقول حق الشرع لا يظهر في ملك العبد حاجة العبد

شرعاً بسبب الالبوار الى حارة الله تعالى فاذا فوته وجب الجوار لتفويت ذلك الموصوف الكائن في المحل لا بخلافه على عبادة تلبس
والتمسها بعدة خاص بارتكاب مطلوبه فلا يخل الصوم فيه كقبول من كان ملكوك جعل في باله الاستمالة لا يكون بصوم ويجوز له جوار الماشية
بأشياء ليس في غير مخرج من الجوار على دفع ذواته في اشرع الا ان تمت في الضمان هو انما سجد على تعالى انما ذمها
شبه الماشية لا يذم لتفويت المحل وكذا حارس حقوق الله تعالى فربما على كل وجهه فقهه محتاجين في التمسك بالملك لا يكون فقهه لا يخل الصوم
الى الضمان على كل حال انما على جسي فوتم صيد الحرم وتوقل الصيد ملال في يد ملال صاده من الحرم وجب على كل منهما ضمان كامل لتفويت كل
الاشياء الواحدة اثبات الصلح بهما لا يذم والثاني لا يثبت بعد ما كان بعرضه ان يخلقه في شليس من ضمان المقتضات قيمة واحدة على الاخذ والفقير
بما على رجوع الاخذ على القاتل على قول في حقيقته فظاهر لانه في الاحرام لم يقل يرجع الاخذ على القاتل مع ضمانه ليس ضمان على ضمانه
وهما من الضامه هناك واثباته انما ضمان من كل وجهه ضمان المحل ببيع بده الضمان وانما كانت مابت مضمون الاضمان على كل مسكن من جهة
بجدة وعلامة اخرى الا انما في ضمانه ما لم يستيقنا ان الله تعالى ارشده ان شاء الله تعالى ثم يخل جوار صيد الحرم في جوار صيد الاحرام لم يقل
محرم صيد الحرم وجب عليه جوار واحد على دفع جزاء الاحرام فانه حقيقة هذا المقام ان القاتل بتمسك جوار واحد على اسبابه كتاب حرمة
ذلك انما يتحقق ان الله تعالى حرمة قتله ووضع لذه الحرة بسببين علوه في الحرم ووجود الاحرام ايها وبعد استعمل بآيات الحرة فلو وجد بها
وهو الاحرام في الحرم لم يتحقق سوى تلك الحرة وثبت الا انما هو من جهة الحرة وعلت انما الحرة واحدة فنهضه واحد من جهة واحدة فو
حرام ان الله تعالى ثبت على انما الحرة الكائن بالقتل حال كونها من سبب الاحرام فانه في الصوم ودل النظر السابق حال كونها من سبب الصيد
في الحرم على وجوب جزاء لا يذمها فاذا ثبتت الحرة على سبب بيعا ان كان محرماً في الحرم ثم انتك فبطل فيه تعدد في الجزاء لانها من اعتبار
في الوجبة جميعاً فظهر اعتبارها على احد ما فرائها اعتبارها على الوجه الذي اعتبره صاحب الشرع وهو ما اذا كان القاتل مع الاحرام هو الوجه لانه
اقتضى سببين فقلنا بذلك وانما كان اقوى لان كونه سبباً للضمان مضمون عليه ليس القطع قال تعالى فجارش على قتل من النعم مخلوق لملكوك في الحرم
فان المضمون انما اذات بيعة الحرة المقر من لم يصح بل ذم الجزاء ذاك المقر فظهر للعلماء على ان تفويت امر مستحق بالقتل في الاحرام فوتم
على ذلك الوجه على كل وجه لا يخل في الصوم وعلية ترد ويدخل في غاية القاتل ما منه بجماعة اعلم قوله جل بطله المدي فيه روايات في غاية
لا تقلنا روى بالارادة بل لا بد من التصديق بمجموعه ان يكون قربة العلم بعد الذبح مثل قربة الصيد لا اذا كان ذونه ولذا روى المذبح وجب
ان يقتريه من مقامه لانه لا يخل للارادة في عزائم الاحوال وفي اخرى يتاوى فيكون الاحكام المذكورة على كل كسها وانما يشترط تكون قيمة المدي
قبل الذبح قيمة القاتل لان الحق لله تعالى والمدي على الجبل منه تعالى وازداد الدم طريق صلبه شرعاً بجعل المال له الصالحا كالعقد الذي لا ينفك
بجعل الرضوخة خالصه لربما بارتاده وما هو قوله ومن دخل الحرم بصيد اي هو ملال حتى يظهر ملكات الشامي فانه لو كان محرماً وجب له سائر
بجمود الاحرام فانه قوله خلافاً لما في غيره فانه على الاشتقاق فان الاسلام ينفذ ما لله تعالى ولا يرد حتى اذا ثبت حال الكف من كل طريق
علم من انما على اشرع لا يظهر في ملك العبد بعد تفرقه بطريقة تفصله من الله تعالى حاجته العبد فنهضه وهذا ذلك كما هو المصير وما مل
تقرر لجامع ترك القاتل عليه توكيد ملك العبد بطريق صحيح فلا يظهر من اشرع وان كان ينبغي فيه الحال فانه لم يتحقق كالاتفاق في اعتبار

لان الحج فرض العزم وفي الحج المنفل يجوز الانابة حلة القدح لان باب النفل او سم

ان لا يحرم النجاة في الحج لثبوت التيقين بالبذنية والمالية والاولى لم تقرر بالامر لكن تعالى وحسن في انقطاع العمل بشدة الاخرى اعمى فخرج الى
عند الجواز ثم الى الموت راحة وفنكلا وذلك بان يقع نفقة الحج الى من يتبع عنه بكمالات حال القدرة لم ينفذ لان حكمه فيها ليليل لمجوزا
راحة نصف على امره وبوجهه يستحق انقطاع التيقين في طريق الاستعانة والناشرط وادار الى الموت لان الحج فرض العزم حيث تعلق بخطا
القيام بالشرط وبسبب علمه ان يقوم بنفسه في اول عزم الامكان فاذا انقضت ثم وقرر القيام بنفسه في زنت في هذه المرة وان كان غير
بالشرط فاذا جازع في وجهه وجوان يجوز عنه في رة حرة فصل الاستثناء بركة وفنكلا حيث قدر عليه وقتا عمره بهما يتناسب
لجواز علمه انشرط الرخصة فلما خرج غيره لم يرضى به الا انه لا او كان مجرد ساكن امره حتى ان استمر بذلك المانع حتى ما يخلو وقوعه
وان جازي ومخلص السجون لم يكن لم يقع مجزوا فظهر وجوب البشارة بنفسه لوجع صحيح فمجره لا يجزى كذا في فتاوى تانجيان وهو صحيح لان
اذن قبل مجزوا بسبب الرخصة ولا يتخلل لعلات فاما في الفتاوى ايضا قال اذا قال الله على ثلثون حجة فالحج فبشر في سنة واحدة ان
قبل ان يجي وقت الحج جاز على الكل لانه لم يقر وقت سنة بنفسه عن جبي وقت الحج فجاز وان جاز وقت الحج وبوجهه رطلت حجة لا يقدح في علمها
فاقدم شرط صحة الجماع في هذه السنة وعلى هذا ما سيجي وفيها المرأة اذا لم تجزى لا يخرج الحج الى ان يبلغ الوقت الذي تقرر من الحج فحيث
سنت الحج عنها قبل ان تجزى يجوز التوجه وجود المحرم فان ثبت بطلان في ام عدم المحرم الى ان انت فذلك ما ذكره المصنف في الحج وبلاد ولم يرض الى ان
ما علم ان تقدم في فاعل ما سيجي من كون شرط الجماع على الفرضية مجزى لوقت وجوبه ولا يخلو حتى يعرض المانع ويعدم الى الموت ولا يفسد على من قبل التوجه
الايح وقد ساء ان جعلت فخره في حق فضا في العلم ويصح في وقت قبل اكمال الوقت وصيا بجهة الا سلام ان لا يوتى بطلان على قبل فاما قلنا جازة على
ابن يرضى على ان يقر في قضاء الله وقت شرط الاداء في كونه شرط الاداء في شرط الوجوب ليس بامكان بطلان على كل الميوس ليس بطلان الحج
ليكن البشارة ان من سجد قبل الحج الفرضية قد قضاه عددها الى ان ينفذ وانظر في البشارة وكما في صحيح البشارة في الحج فمجره لا يخلو لان شرط الوجوب على كل
لا وجوب على من سجد او انما لا يجزى بيدا او كراهه ولا يفسد على علم اما الحج المنفل فلا يشترط فيه الجواز لان وجوب عليه واحدة من التيقين فاذا كان لم يركعا
كان لان قيل انه ما تقرر الى به فخر فصل الاستثناء في صحيحه ان جاز بطلا بيدا ما ثابته بيدا ما كان صحيح البدن عندنا في حقيقته فليس من
ميسر في تحقيقه فلا يجزى عليه والجماع وعندنا ان كان لعلات خلق به وان كان سنا او مظلوما على ما سلف من ان الاستثناء قد سجد بوجاه خلافا لما ساء
الفتاوى في اهل الكتاب الحج ان قولها راية بحسب من عند الله وكونها لا الوجبة فليخرج عن مقتضى في ان النفس الحج يقع على الخرافة عن المأمورين من غير العلم
بنار على ما تقرر الاتفاق على كل حال مقام من قبل من شر ما كان في التاثير في تعليم العلم في حقه تمام المصروف فالواجب في الفرضية فها هو في ذوا سياتي عليه
مع من التاثير في حقه الاسلام والالتزام في وقاض على ان حتى يشيخ الاسلام فلا يصح ان يقال على قول اصحابنا اصل الحج على المأمورين فتمت الحجة
الشرعية مع من التيقين في حق من المأمورين بوجاه المذهب يشهد بذلك انما لا يخلو من المذهب بعض الفروع من الآثار حديث غثية وجوان امرأة
من مقتضى ما سأل منه ان الفرضية لله في الحج على مجزوا ادرت الى شيئا كبر الا بشت على الارادة انا في حال فمتمتع عليه فمطلن على فعلها الحج
كونه عند وكذا قوله لا يخلو على من لا يكره انما لا يخلو في ذلك التقدير وفيه ما لا يستدل في البشارة في البشارة
عليه كانت من سقطت فاما نحن ان جاز الاسلام ستاد في بطلان البشارة ولبنة بجمعة على ذلك التقدير وفيه ما لا يستدل في البشارة في البشارة

بجاء فما اذا وقع يوم التوبة كان التدارك ممكن في الجملة ما لم يغل الشك في يوم عرفة ولا سواها المؤخره نظيره ولا كذلك حرم
القدم كالواديني الى ان يحسم هذه الشك فيقول قد ترح الناس وانقر فانه ليس بها الاقام العتقة ولكن عرفة يوم عرفة يومه والركلة
بالحكمة والقوة بقية الدين ح الناس انهم اهل بيتك الشاهد قال صوفي في اليوم الثاني من الحيرة قال صوفي في اليوم الثاني من الحيرة

فصل ما اذا فرغ الاستصحاب قوله لا خلاف ما اذا بقوا يوم الترتيب لان التدارك ممكن بمعنى افاضه لهم خطا وهم والكلام في تصديق ذلك لا شك
ان بقوه يوم الترتيب على اذ التماس الجار منه شهادة من شهداء التماس ان عقاوه التماس انما يكون بناء على اهل ذوى الحججه ثبت
بالكمال على ذوى العقده وقتها التاسع بناء على ما ذكره من ذوى العقده فمذهبه شهادة على الاشياء والعقود تكون اذا كان من
مجلس معتبر ينفذ بعض وجوه انهم لم يرد اليه اثني عشر من ذوى العقده وولد الذين شهدوا حتى شهادة لا معارض لها قوله وكذا اذا شهدوا
شبهة عرفه بان شهدوا في الليلة التي بهم بان في متبیینك عرفات ان اليوم الذي خرجنا بمن مكة المحسبه يوم الترتيب كان التاسع
لا التماس ولا يكون الوقت بان يميز الى عرفات في تلك الليلة ليقت ليلة النحر بالانس او اكثر فهم لم يصل بها ووقف من العبد
بعد الزوال بانهم دان شهدوا شئ عرفت قد لكن لما تعد الوقت فيما لم يزل يصل صا كشهادة بعد الوقت وان كان الامام لا يكون الوقت
في الليل مع الناس واكثرهم ولا يدرك منفعة الناس لزومه الوقت فان لم يقف فاخت حجة لترك الوقت في وقت مع العدة عليه
قوله ولما ان كل حجة قرينة مقصودة بنفسها فلا يتحقق جوازي احد ما يجرى اخرى بناه الاصل في القرب المتعجبه في الترتيب
ولو لا هذه النفس في قضاء العداوات بالترتيب قلنا لا يلزم فيها ايضا بخلاف ترتيب بعض على الطواف لانه ثبت بان
لا يشترع الا تعقيب طواف وبخلاف المردة فان البداية من الصفا ثبت بالنفس وهو قوله عليه السلام ابدوا بما بدأ الله به الصيغة
على ما قدمنا من تحريم ما الترتيب الواقع فخلات عليه السلام محمول على السنة ان مجرد الغسل لا يفيد اكثر من ذلك قد نفس في الترتيب
منع ما قبل من قبل الشافعي ان روى البخاري قرينة واحدة بدليل لزوم دم واحد في ترك كل ما قلنا قلنا متساوي في المكن مختلفا ظاهر في اعتد
ينجب البعارة حتى يوجب كونه من موجب وشامل الاعمال لا وجوب بل هي اولى بالتقدم ومن لا سابع المتقدمة من الطواف لانها
تتضمن في محل واحد واتحاد الم ليس للوحد الحقيقة شرعا بان ثبت مع التقدم وعدم اتحاد الجنب في الجنايات حجة وفضل على ما سرت
في شب النحر في غير المحل لانها ثبت كلما يلزم موجب واحد فكذا عدم لزوم موجب جناية ولو سلم اعتبارها وجوبية
في حق كل ما يلزم اعتبارا فكذا كل في حق كل حركت قيام التقدم كالتصديق في خصوص من في كل المحل فثبت ان العقول في محل اعتبارها وهو
وهو موضع الجنايات الحكمية داخلها فخلوا وبقيت في ترك الترتيب قوله ومن جعل على نفسه ان حج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف
طواف الزيارة وهذا لا يلزم القرينة بعضه الكمال فقلنا بترك الصفة كاتزام التتابع في الصدم وفي الاصل فيسب من ان يركب
او يتخلل عن في الجوامع فذبحه قول لا يركب حتى يطوف اشار الى الوجوب وهو الظاهر لما قلنا وانما انتهى الى الطواف لا يشي
اعمال الحج فان قيل فكمه الله ابو منية الحج ماشيا فكيف يكون منته كمال قلنا فاننا اذا كان منية سجد طلق الفاسل
كان يكون صا ناسع المشي او من لا يطيق المشي فيكون سببا لاثام مجاوزة الرقيق والخصومة والا فلا شك ان المشي افضل من
لا اقرب الى التواضع والتذلل ومن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله قال لا يركب حتى يمشي ماشيا
فان الله تعالى قدم المشاة فقال تعالى فكل رجل واحد وعلى كل ضام ومن صلى الله عليه وسلم اذ قال من حج ماشيا كتب له بكل خطوة
مئة من حسنات الحرم قيل ما حسنات الحرم قال كل حسنة بعبادة لا يقال لانظر المشي في الواجبات ومن شرط صحة التذلل ان يكون

كانه راحي القريب المسنون ولورين الاولى وحدها الجراء لانها تدارك للزود في وقته وانما زودا بالترتيب فقال الشافعي راحة
المرحله من المرحله الاولى لا يشترط فيها ان يكون في الطريق او بدلا بالمرحة قبل المرحله وان كان في المرحله فبها مفسدة بنفسها فلا يتحقق
الاجزاء بتقدير البعض البعض بخلافه في السعي فلهذا لم يثبت له كونه ووجه المرحله عن متعلق السعي بالنسبة لا يتحقق به المبدأ

لم يذكره

من يشاء التذكرة واجبا على ما ذكره في كتاب الصبر لما تقدمنا من زفير وجوبه الكلي الذي لا يجب الرحلة ووجهه ان
على المشي فانه يجب عليه ان يتجشأ ويشاء ونفس الطواف ايضا ثم اختصت المشي في محل تبادله المشي من محل ما لم يذكر قبل من المشي
والاصح ان من جبه لانه المرد عرغا ويدل عليه على رواية ما عن ابي حنيفة روى عن ابي قال ان كنت غدا اضي ان ارج ماشيا فليتي
بأكوتة تمكك فليتي ان يشي من بغداد ولو احرمت من بيتة فالتقاء على ان تشي من بيتة وقد عرفت من هذا الفرق في الوجوب بين ان
التميز او يعلقه كان شيئا من معنى او قدم به فخطوة حجة او عزة لانت بق بين قوله تعالى ادع على جبه في الايجاب ولو قال على
الى بيت الله ولم يذكر جبه ولا عزة فثبت تحصيله عند المسلمين حجة او عزة استحسانا وفي القياس لا شيء عليه وجب الاستحسان في تحصيل
الايجاب للنسك بهذا اللفظ فكان قوله على احد المسلمين فان جعلها حجة مشي فلم يكسب حتى يطوف او عزة مشي حتى يحيط ولو
سجدة الاسلام جاز فان كب فليتي مع دم القرون لانه ترك واجبا ولو نذر حجة ماشيا ثم احرمت من الميقات فمرة تطوكا
ثم انشأت اليها الحج اذ لم يطلعت لمرة ولو احرمت بعد ما طاف لمرة لم يحج به عليه وم وكل من نذر و قال ان شأنا الله تعالى
تستكمل لم يذبح شيئا على ان لا يفتنه الاصل ان لا يخرج من عمدة التذكرة فاذا ترك كما لو نذر الصوم متتابعاً لم يقطع التتابع وكن
ثبت ذلك في الحج ايضا فوجب العلاج وهو ما عن ابن عباس رضي الله عنهما ان احث فقتله بن عاصم فذرت ان سئله
الى البيت فامر بالذبيحة صلى الله عليه وسلم ان يركب وتهدى بدارواه البودا وتودع حجة و ما في رواية مسلم اذ قال
عليه السلام فيها التمشي والركب ولم يرد في ذمة الرباطة على تلك فمحمول على ذكر بعض المردى بدليل ما حررت في الرواية الا ان
ثم طلق الركوب في الروايتين فمحمول على ما يجوز على المشي بدليل ما في الرواية الاخرى لابي داود وعن ابي عباس رضي الله
عنهما ان احث فقتله بن عاصم فذرت ان سئله ما شئته وانما لا تطيق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لغني عن مشي احثك
فقال كعب لتهذه ان لا ادخل باطلاق الهدي من غير معين بذية الحقرة روايتها واذ اعرفت ان ايجاب النسك بهذا المشي الى البيت
فكانت اذ ذاك عرفت ان مقتضاها ان لا تكون لنية غيره فلو نوى المشي الى بيتة لم يكره له ان يمشي بها لم يكره له مشي الى البيت
نية فليتها فليتها لفظه اذ لم يبد كما جاز الله تعالى واذ احث لم يكره له مشي لان ساكن المساجد يجوز الدخول فيها بلا احرام
فلا يصير له طهر ولا احرام وقوله على المشي الى مكة او الكعبة فهو كقولنا الى بيت الله وقوله قال على المشي الى الحرم والسعي احرام
لا شيء عليه عند ابي حنيفة رحمه الله لعدم العرف في اقام النسك وتلاي لفظه كذا في الاعتقاد لا يجوز الدخول الى الحرم ولا السعي للحرم
الا بالاحرام واما مكان ذلك فلهذا لا احرام كذا في المبسوط وقوله وجهه ان لم يكن عرف فان الاقام للنسك بهذا اللفظ ليس
دولوا فليتها بل عرفا فيكون التوصل في الخارج بالفضل الى السعي بالحرم ليس الا بالاحرام لا يوجب ان نفس اللفظ يفيد اذنا ما طاف
ما كان التوصل الى الحرم ايضا يستحق الاحرام فليس صحيح لان لم يذوقا فاستل الامكان في احرام حاجته لا حاجته الى التوصل اليه
بلا احرام واقفا على ان لا يلزم له التوصل الى الصفا او المروة او مقام ابراهيم عليه السلام مع انه لا يتوصل اليها بالفضل الا بالاحرام
فخرجت ان المدارق ان الايجاب باللفظ الخاص وكذا لو قال مكان المشي غيره والباقى مجاله كقولنا على الذباب الى بيت الله

فانه يمكن من فسخه كما اذا اشترى جاذية منكوبة وكنا ان المشتري قاسم مقام البائنه وقد كان البائنه يملك

فيما الراد الى الاستحرام والمنع ما اذن فيه وهذا لا دليل على ان يسل حلالا اسقط الملك انما به بالاذن بالاخر لم يبق على احد
 من العباد من يسل عندنا ليس بذكره قدم حق العبد على حقه عند القارض انقرة وغنى الفريضة ثم اذا اذ احترت حرة بالقرن
 فليس له ان يملكها ان كان لها محرم عندنا فان لم يكن لها فله منها فان احترت من محرمه لم يشرع مكلها الا اذا لم يزوج تحليها
 لا تحلل الا بالهدى بخلاف ما لو احترت بفعل بالاذن لان يملكها ولا يزوج تحليها اياها الى زوج الهدى بل يملكها من ساعته
 عليها هدى تحليل الا لاحتلال وحجة وعمدة لان هناك لا حق للزوج في منها لو وجدت محرما وانما تقدر عليها الخرج فقط المحرم شرعا
 فلا يحلل الا بالهدى وبما تقدر الخروج بحق الزوج مكلها لا يكون لها ان يسل حقه ليس لها ان توخر كذا في ابيها لاحصاء من البس
 وتعلم ان فيها ما يفسد بها اذنى ما تحرم بالامراء كقص الشعر وتقبيل او مساعته وهدوه من من التقبيل باليخيل لانه عظم خطره
 حتى تسبق به الفسا ولا يفسد صحيحا الا بالرجع ولا يقع التحليل بقوله ملكك بل بفعله او فعلها باده كالانشاء بامر ولا بد
 قال لانه تشطه ورافضه عنك حين فاقمت في الحرة وليجاء زوجته او امته المحرمة ولا يعلم بالهدى ما لم يكن تحليها وقد نها
 وان عليه كان تحليها ولا يعلمها ثم بدله ان ياذن لها فاذا انفا حشرت بالرجع ولو بعد ما جاعها من نكاحها ذلك لم يكن مما عزمه
 لانيه القضا ولو اذن لها بدني لم يسهل كان عليها عمة مع الحج قال فريضة العرة فيها وفيه القضا لانها تقدر في وقتها
 فلا يخرج عن عمدتها الا بها مع القضا فلو لم تنه لم يخرج عن العدة وفي هذا الوقت بين علم الاحلال والعدم القابل لفساد
 ان قلت يجوز التحلل بغير منقضاء بل اللان من عمن تلك الحجة فلم ينفذ الوقت واذا منى لا يتبع فيجوز لزوجها ولو اعتقد
 او ارسل العراب وذلك لا يتحقق الا بعد منقضاء الوقت وصار كما اذا اشترى في صلوة وفي وقتها قطعها فيتم اوابا في
 ما اذا كان الا بغيره لم تحل السنة عين الواجب لم تلزم عمة ولا اخرى القضا وعن هذا قلنا لو ملكها فاحترت
 فاحترت كذا حررا لم يثبت من عامها اجزا عن كل التحملات تلك الحجة العدة ولو لم يحج عد التحليلات الا امرتين
 كان عليها كل تحليل عمة هذا وقد مناه في ابيها لاحصاء ان اذا كان الاحصاء في حجة الاسلام فيجوز القضا ولو لم يثبت
 لانه باقية في ذمته ما لم يوجع ولو لم يخرج الوقت لم يفسد القضا لان وقتها العدة والتقبيل في ابدل
 سنى الاستحرام لا ينفذ لما قلنا في اول كتاب الحج ان ذلك وجوبه متباين اذا اقامت وزوجها وان بالاداء
 بعد التناهي لم يفسد ولو لم يقع الامر او اذ ان استه المتزوجة في الحج عكس لوجوبها منه وان منها فيها للسيد
 وبهذه الحجة الموعودة وفيها ثلاث مقاصد احقها الاول في اسياب الهدى به وجب ثبوت لزوم الهدى
 بنزهة وتبذير ومتابعة ولا فرق بين قوله تعالى او على بدني لا يكون الا لله ولا اله الا الله قال ان فعلت فبدا
 بدني لغير ملكك لو ففصل لا شئ عليه الا ان يكون ذلك انشا رالية به نفسه الاستحسان ما لم يشر في ذبح الولد
 وكذا لو قال انك ملكك لذيها ثم فعل ولو قال فبدا امر يوم اشترى ففصل لا شئ عليه ولا شئ قبل الفصل ثم فعل لا يثبت
 ولو قال ان فعلت فبدا الهدى كذا لزمه اذا ففصل ولم يزوج من اطلاق لفظي المهران بانه يجوز في الاضحية من الشاة القضا
 او المخرجه والابل او البقر لان الهدى بيرو او بقرة فيلزمه ملكه ان لا يذبح الا بغيره فان كان في اليوم النحر في السنة ويجوز

والهدى

فكان المشقوى ١٢ سنة يكره ذلك للبائس لما فيه من خلف الموعد وهذا التعنى له يوجد في حق المشقوى بخلاف الكاهن

والاشقي كونه ان يجهش شام من ارض الحرم ولو قال على ان اهدى جزوا تعين الابل والحرم ولو قال جزوا فقطعنا في
نيز الحرم كمنه والشام راء لزيد المدي ولو قال بذية فقطعنا زالبقرة والبعرة حيث شاء الا ان يهدى معنيا من البعد عن ابي يوحنا
بتعيين الحرم فرق بينه وبين الجوز بان اسم البعد ان لا يذكر في مشهور الاستعمال الا في معنى المساواة ولو صرح بالبعد
بتعيين الحرم فكذلك البذية وعلمنا من المذهب خلافه الا ان يهدى فيقول بذية من شعائر الله ويمنع ان فيه نقلا شرعا او عسفا
بل كل من شاعشك فيما وادى انج المدي في الحرم يتصدق به على ساكنين الحرم وان تصدق به على غيرهم ايضا جاز لان
اسم المدي لا يمين فقرا محل اصلا بل ان يهدى في النفل الى مكان وذلك هو الحرم اجماعا فتعين الحرم انما هو لانه
خدا ناسا النفل لم تعين المكان بالكتاب في الاجماع فتعين فقر الحرم قول ملاكيسل وهذا لان القرية بالادارة تم بالنقل الى الحرم
بأن يهدى في الحرم وغيرهم سواء ولو جاز التصديق بالبيعة في الحرم في نذر المدي كان يقول الشاة هدى في رواية ابني سليمان
يهدى في بيتنا وفي رواية ابني نضص لا يجوز ووجه الادلة ان اعتسما النذر بما اهدى المدي من ذكره من النذر والابن المدي
وجه النذر فخص ان في اسم المدي زيادة على مجرد اسم الشاة هو الذبح فالقرية فيه منقول بالذبح ثم التصديق
بمعنى ذبحه بخلاف الركوة فان القرية انما تعلقت في الشاة بالصدقة وميثاق في البيعة فمجرد وليس الذبح
فما يتا في قبيته لا يجوز وحسن ومن نذر شاة فاهدى مكانا جزوا المصدق حسن وليس هذا من القيمة للبشر لا اذ
في البذل الا ان النفل وتا لو اذ قال الله على ان اهدى الشاتين فاهدى شاة تساوي شاتين قبيته لم يحسن
منه من النفل لا يجوز فلما يقبل النفل كالصدقة والصدقة والشباب فقال انما في نذرنا اهدى اذ اذ الصدقة
او في الصدقة ما لم يهدى قيمته الى مكان معين ويجوز ان يسطر كحمة البيت اذا كانا نذر فقره ان تصدق به او يقيمته
غيره كما كلكوة وصحة ان معنى القرية في الامتعة ليس الا التصديق وهو في حق من له ذبحه من مخلفات المدي
بما يشرع به كما ان مخلفات في ذبحه بالاراقة ولم يرد في القرية التي لم يهدى فيها الحرم غايته ما يهدى المدي المصدق في مكان
تصدق في غيره ولو كلكوة عندنا لان نذرنا ما يجوز قرية والقرية انما جاز التصديق في نذر المدي لم يهدى فيها
ان كان فلا يفل كذا في المصنف تعين القيمة اذا ارادوا الا يهدى ان كان قد نذر الشاة هدى الى البيت او كذا في المصنف
وجوب ولو قال الى ارضه لم يهدى عزم على مخلفات في النذر المدي الى الحرم واهدا عزمه بما جاز عند تعدي في مخلفات
قوله هدى الى ارضه والارادة بالانفاق الى بيت من المدي فان قيل ينبغي ان يلزم هنا على قوله ايضا لان مجرد
لمدي وجوب زيادة كذا لا يرفع الوجوب بعد البشور بخلاف المدي الى الحرم لان مجرد قوله على المدي
وجب بل ما يهدى اليه اجيب بان اسم المدي انما يجب باعتبار ذكره في نصه لانه العرف فان لم يهدى
عزم المدي بصدقة احد كذا في كلامه وقد صرح بصدقة فلا يجب شي به وقوله في ذرته البيت او اهدى به جليل
استحسانا لا يراوينا اللفظ بزيادة في كل ما في اوجبه واما تعليم ان يهدى ما ذكره ويكر منه قربة فاذا كان

لانه ما كان للبشر ان يغفروه اذا بشر باذنه فكذلك لا يكون ذلك للمشرك

وله

في

ما لا تصدق بغيره اسك وادبر فيه مسئلة في كتاب الهبة ان الامل فيها اقل مال صدقة يقال في القيس غير
 ان كل مال له وهو قوله زفر في الاستحسان في حق المال الزكوة خاصة بخلاف ما اذا قال جميع المال من المشرك من
 ما ذكره هنا جواب القيس لان التزام الهدي في كل مال كالتزام الصدقة في كل مال وفي الصالح الفرق بان استحباب العبد
 باسحاب الله تعالى وما اوجب تعالى بلفظ الصدقة يقتضيه مال الزكوة فكذلك ما يوجب العبد على نفسه وهذا انما يوجب بلفظ
 وما اوجب تعالى بلفظ الهدي لا يقتضيه مال الزكوة وفي نوادر ابن ساعدة على بان اخرج فلم يقل صدقة لا شيء عليه وقت
 فيه نظر لانه التزام بماله من هبة واجب لان بقية النسخ بنفسه من قال لله على ان اخذ الهدي في القيس شيء عليه في
 ياربه شاة ولو كان له ولا ولزمه مكان كل درهم شاة وكذا اذا زرع عنبه عند ابني حنيفة وبعده محمد بن يازم
 في الولد للعبد وعنده ابني يوسف في واحدتهما المقصود المثلث في الجارية بمكة فملك العلماء في كل
 بكنوعه جارية كزحف الشافعية ان المختار استحبابها الا ان يغلب على غلبة الوقوع في المحذور وهذا قول ابني يوسف محمد
 جميعا الله فوجب ابو حنيفة ما لا يملك مما اذن الى كراسته كان ابو حنيفة يقول انما ليست بدار تجرة وقال مالك بن
 عن ذلك ما كان الناس لا على الحج والجمع وهو اجمع هذا الحوط لما في خلافة من قولهم النفس على انفسه الانسان
 التبرم والملل من تواردها يخالف بها في المعيشة وزيادة الانبساط والنحل بما يجيب من الاستقام لما يشكره عليه وما دونه
 اليه وايضا الانسان محل الخطاء كما قال عليه السلام كل ابن آدم خطاء والعماسي تصاحف على ما روي ابن مسعود
 رضي الله عنه ان سمع والا فلا شك ان في حرم الله الخشوع واغفلت فقتل من سبب الغفلة العوجب هو العتق ليسكون هذا
 جوصل المروي من التصاحف كذا تناقض قوله تعالى ومن جاز بالسنة فلا يخبرني الا شلما امني ان به يكون في سبب
 لقدار من العتق هو اكثر من مقداره عتقا في غير الحرم الى ان يسيل الى مقدار عقاب سيئات منه في عتقه والله اعلم
 وكل من هذه الامور بسبب لقت الله تعالى واذا كان هذا سجية البشر فاسبيل البروج عن سادات مثل من يطعن ان
 نفسه سبب وهو بالبرادة من هذه الامور الا لا يجر في ذلك مغرور الا يري الى ابن عباس رضي الله عنهما من احسب سبب الله
 سبب الله عليه وسلم المحمديين اليه المدعو وكيف استخذ الطائفت واداد وقال لان اذن فخر من انبار كربة وهو موضع القرب
 الطائفت احسب من اذ انفسه سبب الله ومن جاز به رضي الله عنه ما من له ان هذا العبد فيا بالهية قبل العمل
 الا كلة تلي هذه الآية ومن يرويه بالحكا وبظلمة قد من عذاب الهم وقال سمير السيب لاذي جاز من اهل المدينة
 يطلب الطرايع الى المدينة فالتهم ان ساكن مكة لا يوت حتى يكون المحرم عنه بينا العمل لما يستعمل من جرما وعن عمر
 رضي الله عنه خطبته صبيها بمكة عشرين على سبعين خطبته بينه بانهم اقرؤ من مائة استخامته فخصم من مقتنيات
 الطبايع فادلك جازم اهل الجواز الغار دون اغنيته من الغنا عفت الحشرات واصلها من غير ما يجلبها من السك في الحديث
 عنه عليه السلام صلوة في سجدة في افضل من العناملية فبا سواه من المساجد الا مسجد الحرام وصلوة في المسجد الحرام
 افضل من مائة سجدة في مسجد في رواية احمد عن ابن عمر رضي الله عنهما يعني النبي صلى الله عليه وسلم من طاف سبعا عشرين

